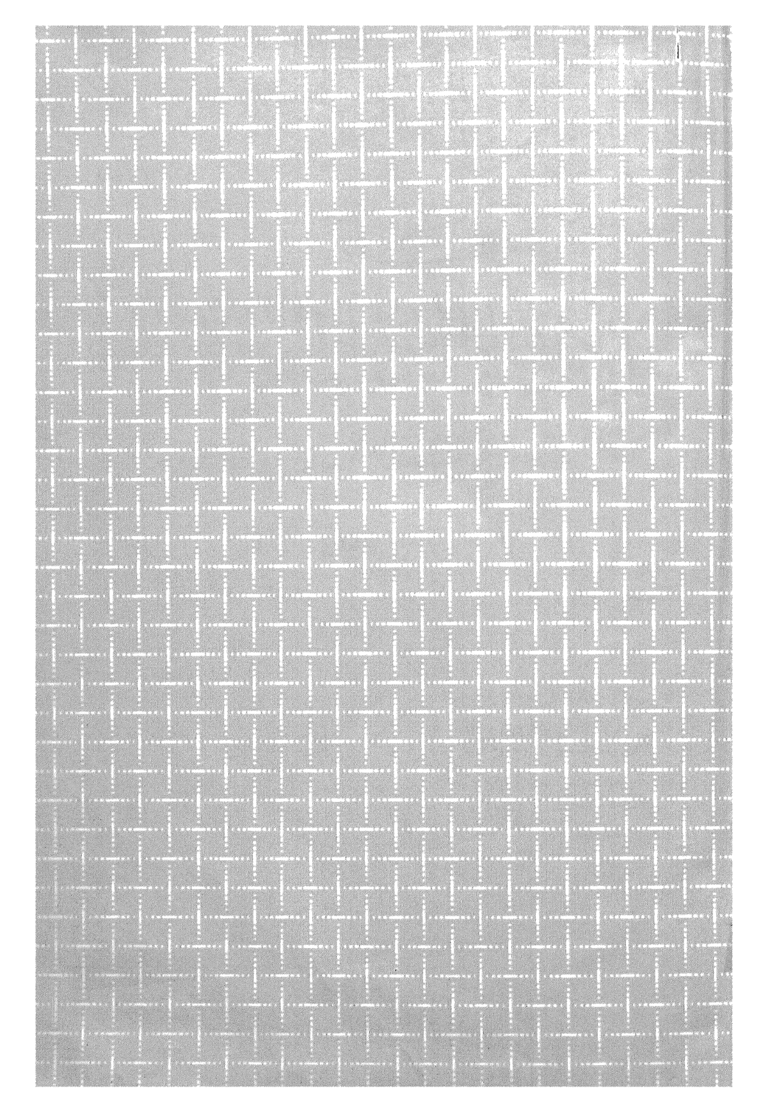
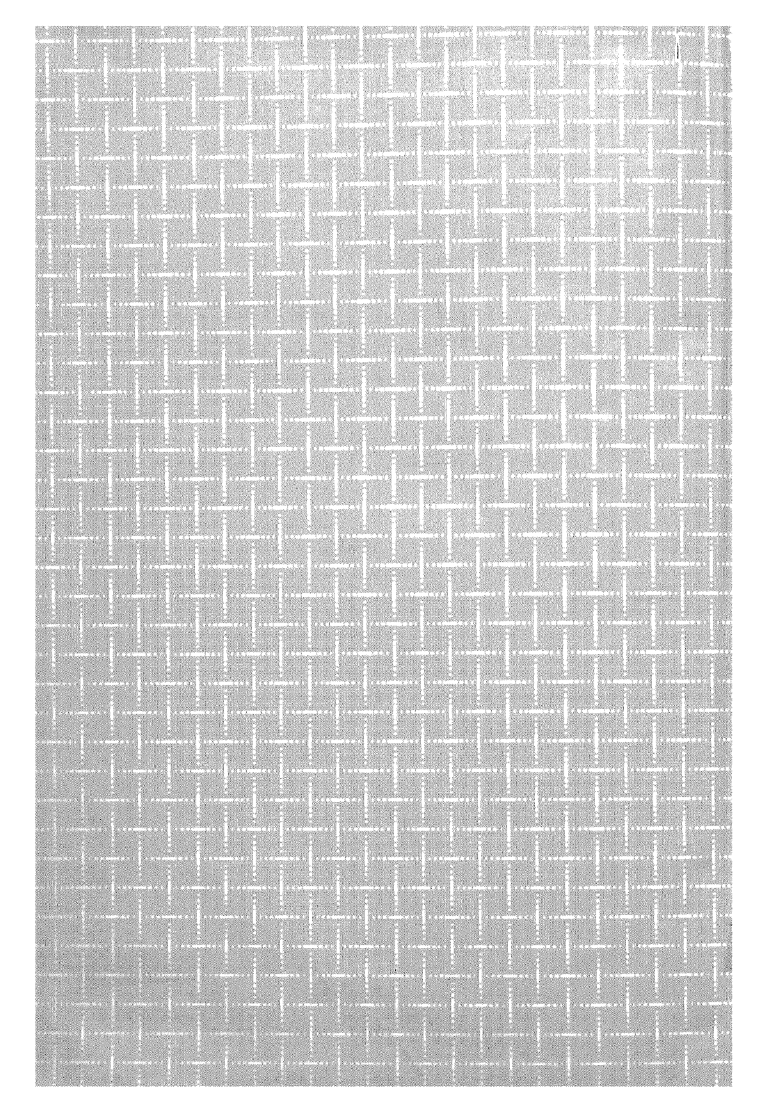








كليـة التجـارة

مجلة
الاقتصاد والسياسة والتجارة
للبحوث العلمية

يناير — يونيو سنة ١٩٥٧

(العدد الأول) (السنة الخامسة)

الفهرست

مطبعة جامعة القاهرة
١٩٥٧

مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة .

استقلال غانة فى نطاق الكومنولث

بقلم الدكتور عبد الملك عوده

مدرس العلوم السياسية ـ كلية التجارة ـ جامعة القاهرة

فى يوم ٦ مارس ١٩٥٧ أعلن الدكتور كوام انكروما رئيس وزراء ساحل الذهب استقلال بلاده باسم غانة بعد أن انضمت اليها توجولاند البريطانية ، وما أن نزل العلم البريطانى وارتفع علم غانة المستقلة فوق السارية ، تكلم الدكتور انكروما فى الشعب المحتشد قائلا :

« أخيرا انتهت المعركة .. وأصبحت غانة بلادنا العزيزة حرة الى الأبد .. »

وتكلمت نائبة ملكة بريطانيا باسمها تقول :

« ان حكومتى فى المملكة المتحدة لم تصبح لها أى سلطة منذ اليوم فى غانة ... »

واعلان استقلال غانه حدث سياسى خطير الأثر والمفعول فى شئون القارة السوداء وفى التفكير السياسى السائد فى هذه المناطق شمال خط الاستواء وجنوبه . ولما كانت مصر دولة افريقية الموقع وجزء طويل من تاريخها يرتبط بنهر النيل الوافد من جنوبها من أعماق قارة افريقيا كان لابد أن نهتم بدراسة هذا الاجراء الدستورى الذى حدث فى غانة وأن نقوم بدراسة تفصيلية لتاريخ غانة وحركتها الوطنية منذ بدأت حتى انتهت باعلان الاستقلال .

وغانة أحد خمسة دول حصلت على استقلالها فيما بعد الحرب العالمية الثانية وهى المملكة الليبية المتحدة والسودان وتونس ومراكش وغانة ، وأنه اذا أضفنا اليها الحبشة وليبيريا نجد أن هناك سبع دول مستقلة تقع شمال خط الاستواء وتحيط بمصر من الجنوب والغرب ، وهذا يتطلب من مصر ارساء

قواعد سياسات وعلاقات متبادلة تقوم على أسس جديدة وأفكار حديثة غير التى سادت قبل استقلال هذه الدول الجديدة .

(١)

تتكون دولة غانة من منطقتين هما : ساحل الذهب وهو مستعمرة بريطانية ، وتوجولاند وهى منطقة تحت الوصاية البريطانية .

وتقع غانة فى غرب افريقيا على ساحل خليج غانة ويحيط بها من الشرق والغرب والشمال مستعمرات فرنسية ، ومساحتها ٩١٫٨٠٠ ميلا مربعا ويبلغ عدد سكانها ٤٫٨٩٤٫٠٠٠ نسمة (أى حوالى ٥ مليون نسمة) .

وكانت قبل الاستقلال احدى المناطق الأربع التى تكون افريقيا الغربيه البريطانية والثلاث الأخرى هى نيجيريا مضافا اليها الكامرون البريطانى ، وسيراليون وجامبيا . ويبلغ تعداد سكان افريقيا الغربية البريطانية ٣٨٫٥ مليون نسمة ، يدين اثنا عشر مليون بالاسلام ويدين أكثر من مليونين بالمسيحية ويتبع الباقون ديانات افريقيا السوداء [1] .

وتقع هذه المنطقة بين خط الاستواء جنوبا ومدار السرطان شمالا والحرارة بها شديدة الارتفاع مع رطوبة مرتفعة جدا أيضا . وفى ساحل الذهب نجد فصلين ممطرين : الفصل الأول من أبريل الى يوليو سنويا والفصل الثانى من سبتمبر الى نوفمبر سنويا ، وبينهما فترة جفاف فى شهر أغسطس . وفى المناطق الشمالية من ساحل الذهب يتصل فصلا المطر ويستمران من ابريل الى أكتوبر [2].

وتهب على هذه البلاد رياح صحراوية محملة بالأتربة فتنتشر الأمراض بشكل بشع مخيف منها الملاريا والحمى الصفراء ومرض النوم والطاعون ، ونشاهد جيوشا من الناموس والذباب ولا سيما ذباب تسى تسى ومختلف الحشرات والحيوانات . وتوجد فيها جميع مظاهر المناطق الاستوائية والمدارية من غابات كثيفة مظلمة الى حشائش السفانا .

ويجرى فى وسط ساحل الذهب نهر الفولتا ويبلغ طوله حوالى ٩٠٠ ميلا ويتكون من التقاء رافدى : الفولتا الأبيض والفولتا الأسود ــ اللذين يتقابلان

(١) المدخل لدراسة افريقيا الغربية البريطانية أصدرته وزارة المستعمرات البريطانية لندن ١٩٥٢ ص ٧

(٢) تاريخ ساحل الذهب ــ م. وارد ــ لندن ١٩٤٨ ص ١٢

على بعد ٢٥٠ ميلا من خليج غانة ثم ينحدر النهر جنوبا ليصب فى الخليج ، ومنابعه العليا فى المناطق التابعة للنفوذ الفرنسى [٣] .

وفى المناطق البريطانية نجد أكثر من ٤٠ لغة رئيسية غير عديد من اللهجات واللغات الثانوية والفرعية . ولهذا أصبحت اللغة الانجليزية هى اللغة الوحيدة التى يمكن أن يتفاهم بها هذا الخليط الواسع من السكان والقبائل .

وسكان هذه الدولة ينقسمون الى قبائل متعددة ذات أصول بعيدة ــ أما موحدة واما مختلفة ، فنجد الشعب الرئيسى هو Akau ويشمل قبائل أشانتى وفانتى ، وقبائل Gas ، Adanghes ، Ewes ، Nzima ، Dagombas وغيرها . لدرجة أن أحد المؤلفين الثقاة يقول أنه من السهل تقسيم المناطق فى ساحل الذهب حسب اللغة وليس حسب الأصل أو تكوين السكان والعنصر أو السلالة . وذلك نتيجة للهجرات المتتالية وعدم الاستقرار الدائم وحركات الغزو والفتح والتدخل [٤] .

ولغات Akan هى المنتشرة وتنقسم الى قسمين رئيسيين هما : Fante و Twi ثم يتفرع كل قسم الى عديد من اللغات واللهجات ، وهناك لغات أخرى تتكلمها القبائل الأخرى مثل Ga و Ewe ... الخ .

ومتوسط كثافة السكان فى ساحل الذهب هى حوالى ٨٤ شخصا لكل ميل مربع ، وبالرغم من تحديد الهجرة لهذه المناطق والقيود القانونية المفروضة على هذه الهجرة الا أن ساحل الذهب يعتبر بلادا مغرية للمهاجرين لاتساع فرص النمو والتقدم مستقبلا . ولذا نجد احصاء ١٩٤٨ يسجل أن ٤٫٣٪ من السكان الافريقيين الموجودين فى ساحل الذهب قد ولدوا فى بلاد أخرى غير ساحل الذهب . وفى المنطقة الجنوبية من ساحل الذهب نجد أن ١١٫١٪ من السكان الافريقيين قد وفدوا من مناطق أخرى سواء داخل ساحل الذهب أو خارجها فى بلاد أخرى [٥] .

(٣) المدخل لدراسة افريقيا العربية البريطانية (مرجع سابق) ص ٨

(٤) الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا ــ ف . بدلر ــ لندن ١٩٥٥ ص ٢١ ؛ ويتفق معه أيضا فى هذا مؤلف كتاب تاريخ ساحل الذهب (مرجع سابق) .

(٥) الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا (مرجع سابق) ص ٢٣ .

وعموما نجد أن الأوربيين لا يفدون إلى ساحل الذهب للاقامة الدائمة بل للعمل أو الوظيفة فقط . وحكومة ساحل الذهب لا تسمح بهجرة الأوربيين الا اذا حصل الأوربى مقدما على اذن قانونى يبيح له العمل ، فاذا وجد العمل أو الوظيفة حصل على حق الهجرة الى ساحل الذهب .

وقدم الى هذه المناطق جميعها الاسيويون مثل اللبنانيون والسوريون والهنود ، وأقامت أغلبيتهم الساحقة فى هذه البلاد اقامة دائمة وهم أيضا يخضعون للقوانين المنظمة للهجرة ، وظل عددهم قليلا أمام هذه القيود التى فرضت على دخولهم هذه البلاد [6] .

(٢)

لما وصل أوائل الأوربيين الى غرب افريقيا أطلقوا على مناطقها أسماء تشير الى الغنائم والمنتجات التى شاهدوها أو سلبوها من هذه البلاد ، ومن ثم كانت كلمة ساحل الذهب دليلا على هذه البلاد وهى بهذا تشبه تسمية ساحل العاج وساحل العبيد .

وتاريخ ساحل الذهب القديم غير معروف تفصيليا كتاريخ قدماء المصريين أو البابليين . والمعروف أن سكان هذه البلاد استقبلوا قوافل التجارة التى أرسلها قدماء المصريين والفينيقيين (قرطاجة) وتعاملوا معها . ويرجع أصل سكان البلاد الى شعب Akan الذى ينتشر أفراده فى مناطق ساحل العاج وتوجولاند أيضا .

والثابت حتى الآن أن Akan قد هبطوا الى هذه البلاد من الشمال اذ كانوا جزءا من امبراطورية غانا فى السودان الغربى . وقد شملت هذه الامبراطورية شعوبا وقبائل عديدة من زنوج وبربر وشيدت حضارة راقية وامتد سلطانها على هذه المناطق حتى ساحل المحيط الأطلسى .

ويرجح بعض المؤرخين [7] أن Akan قد هاجروا الى الجنوب تحت الضغط الحربى حينما تمكن عرب الفلاتة Foulani المسلمون من اقامة هذه

(٦) المرجع السابق ص ٢٨ : ووفقا لاحصاء ١٩٤٨ بلغ عددهم فى ساحل الذهب ٣٧٠ر١ نسمة .
(٧) تاريخ ساحل الذهب (مرجع سابق) ص ٢٦

الامبراطورية الاسلامية فى السودان الغربى وضموا اليهـا البلاد المجاورة .
وسبب الهجرة ــ فى نظر هؤلاء المؤرخين ــ أنه لما هزم Akan عسكريا لم يقبلوا
الاسلام دينا وآثروا الهجرة جنوبا .

وتعرضت كتب التاريخ الاسلامية لأحوال هذه البلاد وسكانها مثل كتب
ابن البكرى والادريسى وابن سعيد وابن بطوطة [٨] . وكانت مثلا للبلاد المأهولة
والمناطق ذات الحضارة ومراكز التجارة . ولذا قيل فى ذلك العصر وصـفا لمن
زار جميع البلاد أنه « سار من غانة الى فرغانة » . اذ أنه منذ عام ١٠٦٧ ميلادية
وصلت أفواج المسلمين الى هذه المنطقة قادمة اما من الشمال من المغرب وسواحل
المحيط الأطلسى واما من الشرق من غرب السودان وتكونت امبراطورية غانة
التى أشرنا اليها .

وفى نطاق التاريخ الاسلامى تجد أن حكومات هذه البلاد أشبه بنظم الحكم
فى شمال افريقيا منها الى حكومات سوريا ومصر . اذ أن القبائل حينما تتجمع
تحت رئاسة أمير قوى وصل الى مركزه هذا بقوة قبيلته الحربيـة أو بسلطة
حكومية منحه اياها أمير المؤمنين الخليفة . حينما يحدث هذا يهاجم هذا الأمير
القبائل والممالك التى تجاوره ويقيم لنفسه ملكا يستمر زمنا من الوقت . ثم
تعدو عليه عوادى الزمن من ضعف أو شيخوخة أو تفكك فتنهار المملكة من
أيدى ورثته الى أمير آخر أو قائد قوى أو قبـائل أخرى وصلت الى مرحلة
القوة ... تماما كما يفصل هذا الموضوع ابن خلدون فى مقدمته .

وهكذا توالت الممالك والسلطنات والحكومات فى هذه البلاد وشـهدت
مدينة تمبكتو بمنطقة نهر النيجر الأعلى قيام وانهيار أغلبها اذ كانت العاصمة ،

(٨) غرب افريقيا الحديث ــ مارش دافيد سون ــ لندن ١٩٥٤ ص ٢٤
كتاب المغرب فى ذكر افريقيا والمغرب تأليف ابن البكرى طبعة الجزائر ١٨٥٧ ص ١٧٤/١٨٢
مقدمة ابن خلدون ــ طبعة القاهرة عام ١٣٢٢ هجرية ص ٤١/٥٢
مختصر كتاب البلدان تأليف ابن الفقيه الهمدانى ــ طبعه ليدن عام ١٣٠٢ هجرية ص ٨٧
(وبلاد غانة ينبت فيها الذهب نبتا فى الرمل كما ينبت الجزر .. وطعامهم
الذرة والدخن ولباسهم جلود النمور وهى هناك كثيرة ...)
كتاب معجم البلدان لابن ياقوت الحموى البغدادى ــ طبعة ليبزج ١٨٦٦ م جزء ثالث ص ٧٦٠
(غانة بلاد كبيرة فى جنوبى بلاد المغرب متصلة ببلاد السودان يجتمع اليها التجار ومنها يدخل
فى المفازات الى بلاد التبر والذهب ...)

وبالاختصار يمكن القول أن كل قبيلة كانت تمثل وحدة متكاملة فى الحرب والسلم والحياة اليومية وكانت هناك حكومات أو تنظيمات ادارية تمثل قبيلة واحـدة أو مجموعة من القبـائل • لكن لابد لهـا أن تتعرض للاضطرابات والانتقالات والهجرة لأن علاقات الحرب والغزو كانت هى العلاقات السائدة بين القبائل جميعها •

وأول من وصل من الأوربيين الى غرب أفريقيا كانت بعثات الأمير هنرى الملاح البرتغالى الذى رغب فى الوصول الى هـذه البلاد جريا وراء الذهب والعبيـد ونشر الدين المسيحى • وتكررت بعثـاته البحرية حتى وصلت الى سـاحل الذهب فى ينـاير ١٤٧١ ميـلادية • وقررت البرتغـال انشاء قلعة حصينة على شاطىء خليج غانة ضمانا ضد المنافسة الأجنبية وأمانا من عدوان القبائل الداخلية • وكلما أتيحت لهم فرصة التوغل فى الداخل شـيدوا قلاعا صغيرة كمراكز تجارية تتيح لهم فرصة احتكار تجارة المنطقة [٩] •

وسمعت اسبانيا بالمغانم الكثيرة التى يحصل عليها تجار البرتغال فتدخلت بعثاتها تطلب الكسب وثارت المنافسة بين الطرفين حتى اتفقا على أن تأخـذ أسبانيا جزر الكنارى وتترك منطقة ساحل خليج غانه للبرتغال •

وتفتحت الأذهان بالبعثات الاستكشافية التى أرسلها الملك ليـوبولد البلجيكى الى الكونغو • واتجهت أنظار الدول الى أحواض الأنهار على ساحل خليج غانة ، وكان هذا قبل بناء السكك الحديدية فثارت المنافسة والنزاع حول دلتا الأنهار ، وفى هذه المناطق كان النهر طريقا للتجارة ووسيلة لوصول القوات العسكرية ومد النفوذ وحفظ طرق المواصلات ، كما أنه أقصر طريق للوصول الى الغابات ومناطق الثروات بالداخل [١٠] •

وجاءت المنافسة مرة ثانية من جانب التجار الانجليز والفرنسيين وبدأت سفنهم تهاجم أساطيل البرتغال التجارية وتنهب شحنات العبيد والذهب والعاج والمنتجات الاستوائيـة • وزاد نشـاط التجار الانجلو الفرنسيين حتى كونوا أسطولا مشتركا عام ١٥٦١ ميلادية للعمل ضد التجـارة البرتغالية فى

---

(٩) تاريخ ساحل الذهب (مرجع سابق) ص ٥٢

(١٠) وهكذا باستمرار نجد ان الراية تتبع التجارة فى تاريخ التوسع الاستعمارى الاوربى •

منطقة خليج غانة . وجاءت المنافسة مرة ثالثة من جانب الهولنديين اذ بدأت سفنهم فى الهجوم على ممتلكات الملك فيليب الأسبانى بعد أن انضمت البرتغال الى أسبانيا . وقد قوبلت البعثات التجارية المنافسة للبرتغال بالترحيب وزاد الاقبال على التعامل التجارى معها ومرجع هذا ان الوطنيين ذاقوا الأمرين من نهب البرتغاليين لثروات بلادهم واشتغالهم بتجارة الرقيق . وتكاتف الجميع على الحرب ضدهم حتى طردوا نهائيا من المنطقة وطردت معهم بعثات التبشير الكاثوليكية وحلت محلها بعثات التبشير الكالفانية والبروتستنتينية .

وسارت هولندا فى نفس الطريق الذى سارت فيه البرتغال من قبل ، فبدأت فى بناء القلاع والمراكز التجارية الحصينة ثم احتكرت تجارة الرقيق وتنكرت لشركائها الانجليز وغيرهم من أصحاب الشركات الأوربية التى نشطت فى تجارة الرقيق [11] .

ومن الجانب المقابل ظهرت فى هذه المنطقة وخاصة فى نطاق العلاقات التجارية آثار ثورة كرمويل فى انجلترا وما أصدرته الحكومة البريطانية من قوانين لتدعيم مركز الشركات الانجليزية التجارية ، وظهرت أيضا آثار حروب السنوات السبع فى القارة وحرب الاستقلال الأمريكية . وأسرع كل طرف أوروبى الى التحالف مع الأهالى والقبائل وكانوا يستخدمون الوطنيين كمخالب القط لمهاجمة الجانب الأجنبى الآخر .

وكلما عاد السلم الى القارة الأوربية كلما عاد التعاون الانجليزى الهولندى على تحطيم القبائل القوية وأهمها مجموعة قبائل اشانتى التى وحدت نفسها تحت رئاسة قوية وطالبت بطريق الى شاطىء الخليج تأمينا لتجارتهم مع الخارج

---

(11) يذكر وارد مؤلف تاريخ ساحل الذهب ص ١١٦ : ان تجار الرقيق ساقوا قطعانا من الآدميين فى الاغلال الى هذه القلاع ومن هناك شحنوا فى السفن وتم بيعهم الى أصحاب مزارع السكر والدخان فى أمريكا الشمالية وجزر الهند الغربية .. وقد اعتمدت هذه المزارع على خطوط منظمة من السفن المتجهة غربا من افريقيا الى أمريكا وترفع العلم الانجليزى والعلم الهولاندى ... وطبقا لما يذكره المؤلف ان ٦١٠ الف عبد قد ارسلوا الى جامايكا ما بين عام ١٧٠٠ وعام ١٧٨٦ بواسطة أسطول من السفن الانجليزية بلغ عدده حوالى ٢٠٠ سفينة . ومن كل ثمانية عبيد شحنوا فى السفن مات أحدهم فى البحر ومات اثنان عقب وصولهم للعمل فى هذه المزارع ونتيجة للعمل الشاق طوال اليوم وعدم العناية أو الراحة الواجبة للانسان يذكر وارد ان الباقى من كل ثمانية وهم خمسة أو اربعة يفقدون صحتهم وقدرتهم على العمل فى مدة قصيرة ويصل المؤلف الى ان نصف اعداد الرقيق التى ارسلت الى العالم الجديد هى التى بقيت حية فقط

وسدا لمطالبهم الحيوية . وزاد من حدة الموقف ان طريقهم الى الساحل كانت تقف فيه مجموعة قبائل فانتى المعادية لهم والمتحالفة مع الأوربيين ضدهم . وفوق هذا كانت المنطقة الساحلية مقرا للقلاع والمراكز الحربية التى بناها الأوربيون . واشتعلت نيران الحرب بين اشانتى وفانتى وانتصرت الأولى مما نتج عنه ازدياد خضوع الثانية وارتباطها بالقوى الأوربية التى من جانب آخر اعترفت بقوة اشانتى ومركزها المتفوق .

ومن عام ١٨٠٥ الى عام ١٨٠٧ صدرت فى انجلترا قوانين الغاء تجارة الرقيق فى المناطق الخاضعة للحكومة البريطانية مما ترتب عنه بعد ذلك الغاء حقوق الشركات البريطانية العاملة فى منطقة ساحل الذهب ونقل السلطة الى التاج البريطانى . وواجهت الحكومة الانجليزية رسميا الموقف العسكرى بين اشانتى وفانتى . وتحاربت مع اشانتى ثم عقدت معاهدة عام ١٨٣١ ميلادية بين الطرفين وعاد السلام للمنطقة مؤقتا .

ولكن الأطماع الاستعمارية ظلت يقظة عاملة بعد أن أصبحت المنطقة الساحلية تحت الحماية الأجنبية وعزلت قبائل اشانتى فى الداخل ، ولهذا نجد أن الحرب كانت تقوم بين الانجليز واشانتى باستمرار حتى عام ١٩٠٢ ميلادية حين تمكن الانجليز من تحطيم قوة اشانتى نهائيا . ولما تنازلت هولندا عن حقوقها فى المنطقة عام ١٨٦٩ انفردت انجلترا بالسلطة المطلقة فى التوسع الاستعمارى .

وهكذا يمكن اجمال الموقف السياسى فى أن المنطقة البريطانية على الساحل نشأت نتيجة سلسلة من المعاهدات مع الحكام الافريقيين خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر حتى عام ١٨٧٤ ثم سيطرت على المنطقة الداخلية بعد هزيمة اشانتى النهائية عام ١٩٠٢ وأصبحت المنطقة مستعمرة للتاج البريطانى واعتبرت المنطقة الشمالية من ساحل الذهب محمية بريطانية [١٢] .

---

(١٢) الاستعمار والسياسة الدولية ـ باركر توماس مون ـ الولايات المتحدة ١٩٤٧ نيويورك نفس كيف عقدت هذه المعاهدات مع الزعماء الوطنيين اذ زودت كل دولة أوربية التجار المغامرين التابعين لها بعدد من المعاهدات المكتوبة بطريقة تقرر قبول الزعيم الوطنى الحماية الاجنبية والارتباط بالدولة الاجنبية وتسابق هؤلاء التجار الاجانب للحصول على أكبر عدد من امضاءات وتوقيع الزعماء والرؤساء على وثائق ـ

أما عن الحدود النهائية للمستعمرات فقد رسمت بسرعة نتيجة لاندفاع تيار المنافسة بين انجلترا وفرنسا • اذ كلما أسرعت الشركات الفرنسية للنشاط في اتجاه سارعت الشركات البريطانية الى التحرك • ولما وصلت القوات الفرنسية الى منابع نهر النيجر ومنطقة داهومى قادمة من السنغال أسرع الجيش الانجليزى الى اتمام السيطرة على حوض نهر النيجر • ولما وصل الفرنسيون الى ساحل العاج على خليج غانة كانت القوات البريطانية قد أكملت سيطرتها على حوض نهر الفولتا وساحل الذهب • وعلى هـذا يقف الانجليز على السواحل وفى أحواض الأنهار ويقابلهم الفرنسيون بسد الطريق الى داخل افريقيا •

وما سبق يشرح القول بأن الحدود السياسية لا تمثل وحدة طبيعية سواء من ناحية الجغرافيا الطبيعية أو من ناحية السكان ، والأمثلة توضح أنه بينما يوجد شعب Gyaman فى ساحل الذهب يقيم زعيم القبيلة ومساعدوه فى ساحل العاج الفرنسية • وتعيش قبائل Dagomba فى ساحل الذهب بينما يوجد زعيم القبيلة فى توجولاند • وقبائل Ewe مقسمة بين ساحل الذهب وتوجولاند الفرنسية والبريطانية وساحل العاج •

(٣)

قبل أن نتكلم عن نظام الحكم الذى ابتدعه الانجليز فى هـذه المنطقة وما جاورها فى غرب افريقيا وهو الذى عرف باسم الحكم غير المباشر ، يجب أن نعرف الفرق بين مستعمرة التاج والمحمية : مستعمرة التاج هى منطقة آلت الى بريطانيا بطريق الغزو أو الشراء أو الاحتلال أو التعاهد وتتبع وزارة المستعمرات • والمحمية هى أرض قبل ملك بريطانيا العظمى أن يضعها تحت حمايته بموجب اما اجراء منفرد من جانب بريطانيا أو بالاتفاق مع الرؤساء المحليين فى هذه الأرض [١٣] •

= مدونة بلغات اوربية لا يعرفون عنها شيئا وقد حدث فى منطقة النيجر الأوسط ان زعم المغامر الانجليزى لرؤساء القبائل بعد ان قدم الهدايا التقليدية انه يحمل ورقة كتب فيها ملكة بريطانيا العظمى اعترافه بجميل رؤساء القبائل وما قدموه له من خدمات وتسهيلات وطلب منهم ان يوقعوا عليها تأكيدا لقصته وسارع الزعماء الى البصم على هذه الاوراق ... وبعد هذا أصبحوا تابعين للنفوذ البريطانى ... راجع من ص ٩٨ الى ص ١١٠)

(١٣) افريقيا امبراطورية بريطانيا الثالثة ـ جورج باديمور ـ لندن ١٩٤٨ ـ ص ١٧٤

وفى الحقيقة [١٤] نجد أن كل التعبيرات الفنية التى اخترعها البريطانيون لتحل محل كلمة امبراطورية أو استعمار بريطانى ، انما هى تعبيرات وألفاظ شكلية تغير المظهر ولا تمس الجوهر من وجهـة نظر رجال الحكم وأصحاب النفوذ والسلطان فى تسيير أمور هـذه الأراضى الواسـعة التابعة والمرتبطة بالتـاج البريطانى .

ونظام الحكم غير المباشر اعتبر مظهرا للادارة البريطانية فى هذه المنـاطق طوال المدة التى حكم فيها البريطانيون وهى نظام لحكم هـذه المناطق خلال الرؤساء وبواسطة المؤسسات القبلية والمحلية . وأول من وضع أساس هـذا الحكم هو اللورد لوجارد أحد بناة الامبراطورية البريطانيـة . اذ أنه حينما أمسكت الحكومة البريطانية فى يديها بزمام الادارة الحكومية بدلا من الشركات وجدت البلاد ملكا للتجار والمغامرين والقواد ولم يكن يربطهم رابط من التنظيم كما أن بقاء الوضع على ما كان عليه زاد فى متاعب الادارة البريطانيـة وعطل مشروعاتها فى وضع يدها على كل الموارد وتسيير الأمور على هواها .

واستبعد اللورد لوجارد فكرة نفى السلاطين والرؤساء والزعماء المحليين [١٥] وابعادهم عن البلاد ، وتبنى فكرة تعـاونهم مع الادارة البريطانيـة ، فدعاهم وأعطاهم خطابات تعيين وتثبيت فى وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانيـة مع تعهد من جانب الحكومة البريطانية بالمحافظة على هيبتهم واحترامهـا لأديانهم وعاداتهم وسلطانهم . وأوضح لهم فى نفس الوقت أن مركز الادارة البريطانية هو فوق كل هذه التنظيمات المحلية . وعين لدى كل زعيم أو رئيس ضـابطا بريطانيا يختص بالنظر فى تنفيذ قوانين الغـاء الرق ومراعاة حسن سير الادارة الحكومية وله حق النصح والرقابة .

وهكذا أصبح نظام الحكم غير المباشر أسهل وأرخص نوع من الادارة ، وهو نظام حكومى له ظروفه التاريخية وبيئته الخاصة . وغنمت بريطانيا منه الآتى :

١ — ولاء الزعماء لها وارتباطهم التدريجى بها .

(١٤) ازمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية — الم دات — لندن ١٩٥٢ — ص ١٥ ، ١٦

(١٥) تاريخ ساحل الذهب (مرجع سابق) ص ١٦٤

٢ — نمو السلام البريطاني في المنطقة وتهيئة الظروف المشجعة لازدهار الاستثمار الرأسمالي البريطاني .

٣ — انقلب الوضع الأدبي للرؤساء فأصبحوا موظفين يقبضون مرتبات واعانات من الادارة البريطانية ويسهمون في فرض سلطانها وارادتها .

٤ — أصبح الشعب ينظر الى الرؤساء وزعماء القبائل أجمعين نظرة الغرباء الخاضعين للأجنبي بعد أن كان ينظر لهم نظرة الأبطال المدافعين عن حرية الوطن وظهرت عوامل الانقسام في الكتلة الوطنية نتيجة لنمو الفراغ النفسي بين الشعب والزعماء .

٥ — ثم خلخلة نظام ديموقراطية القبائل في ساحل الذهب ، وهو النظام الذي كان بمقتضاه يختار شعب كل قبيلة رئيسها من بين أفراد عائلات معينة وللشعب حق اقالة هذا الرئيس أو زعيم القبيلة اذا خان الأمانة أو تخلى عن مهماته الرئيسية وهي العمل لصالح أفراد القبيلة والدفاع عن كيان قبيلته .

ويؤكد هذا ما حدث أثناء الفترة من عام ١٩٠٤ الى عام ١٩٢٦ تمت ١٠٩ حالة خلع أو اقالة رؤساء وزعماء قبائل طبقا لنظام ديموقراطية القبائل وذلك لأن هؤلاء الرؤساء قد ارتموا نهائيا في أحضان الادارة البريطانية .

ووضعت الحكومة البريطانية نظام ادارة وحكومة ساحل الذهب بواسطة أوامر ملكية صدرت في الأعوام الآتية ١٨٨٦ و ١٩١٦ و ١٩٢٥ و ١٩٤٦ وهذا في غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية . ثم أعقب ذلك اصدار عدد من الدساتير المتوالية التي صدرت في الفترة من ١٩٤٦ الى ١٩٥٤ حين صدر آخر دستور والذي بموجبه أعلن استقلال الدولة الجديدة في مارس ١٩٥٧

وكان يحكم ساحل الذهب حاكم عام بريطاني تعينه الحكومة البريطانية ويساعده مجلس تشريعي ومجلس تنفيذي تطور تشكيلهما كالآتي :

المجلس التنفيذي :

عام ١٨٩٧ تكون من ٤ أعضاء بحكم وظائفهم وهم سكرتير الادارة الحكومية والمدعي العام والسكرتير المالي ومفتش عام القوات المسلحة وكانوا بريطانيين جميعا .

عام ١٩٢٥ ارتفع العدد الى ٨ أعضاء موظفين (بريطانيين) .

عام ١٩٤٣ : ارتفع العدد الى ١٠ أعضاء منهم عضوين افريقيين غير موظفين يعينهما الحاكم العام •

المجلس التشريعى :

عام ١٨٩٧ : تكون من ثمانيــة أعضاء ترتيبهم كالآتى : أعضـــاء المجلس التنفيذى الأربعة و ٣ أعضاء غير موظفين وكبير القضاة • وجميعهم بريطانيين •

عام ١٩٠٣ : تكون من عشرة أعضـــاء كالآتى : أعضاء المجلس التنفيذى الخمسة و ٤ أعضاء غير موظفين وكبير القضاة • وجميعهم بريطانيين •

عام ١٩١٦ : أصبح عدد الأعضاء ٢١ عضوا منهم ١١ بحكم وظائفهم و ١٠ أعضاء غير موظفين •

عام ١٩٢٥ : أصبح مجموع الأعضاء ٣٠ عضوا منهم ١٦ بحكم وظائفهم و١٤ عضوا غير موظفين انقسموا كالآتى : ٦ أعضاء يمثلون المجالس القبلية ، ٣ أعضاء يمثلون البلديات ، ٥ أعضاء بريطانيين يمثلون النشـــاط الاقتصادى والتجارى •

عام ١٩٤٦ : انقلب الوضع السابق وأصبحت الأغلبية للأعضاء غير الموظفين وينقسم الأعضاء البالغ عددهم ٣٠ عضوا الى الآتى : ٦ أعضاء بحكم وظائفهم و ٦ أعضاء يعينهم الحاكم العـــام و ١٨ عضوا منتخبا منهم ٨ يمثلون المجالس القبلية و ٥ يمثلون المجـالس البلدية فى المدن الكبرى و ٥ يمثلون منطقـة أشانتى •

وفى جميع هذه التغييرات الدستورية كان الحاكم العام غير مقيد باتبـــاع نصيحة المجلس التنفيذى ولو كانت جماعية - وكان يتمتع بالنســـبة للمجلس التشريعى بحق الفيتو وبسلطة اصدار قوانين يراها هو ضرورية لمصلحة الادارة ولتيسير العمل ولو عارضها المجلس التشريعى •

هكذا كان تنظيم الادارة الحكومية أما بالنسبة للأوضاع الاقتصادية فنجد أن هذه المنطقة سميت مقبرة الرجل الأبيض وذلك بسبب الأمراض المتوطنـة التى جعلتها غير صالحة لاقامة الأوربيين اقامة دائمة ، كما أن الحكومة البريطانية قد حثت رعاياها على عدم الاقامة والتوطن مثلما حدث فى شرق ووسط افريقيا جنوب خط الاستواء •

وليس الأجانب الموجودون فى منطقة غرب افريقيا البريطانية سوى الوكلاء التجاريين والتجار ورجال الارساليات الدينية والموظفين فى الادارة البريطانية والقوات العسكرية ٠

وبالرغم من أن التعدين وتجهيز المنتجات الزراعية للسوق العالمى يخضع للسيطرة الحكومية المباشرة أو الشركات البريطانية ، الا أن الزراعة هى أساس الحياة الاقتصادية ويقوم بها الأهالى ٠

وكان نظام الملكية الزراعية قائما على أساس الملكية الجماعية للقبائل ، فما أن استقر الحكم الأجنبى حتى ظهرت آثار الاقتصاد الرأسمالى الأوروبى ونمو الاقطاع المحلى ، وازدوج هذا مع عدم امكان التوطن بالنسبة للأوربيين فنشأ عن هذا كله نمو سياسة محصول التصدير والاقتصاد غير المتوازن فى ظل سياسة الحرية التجارية ٠

وأهم محاصيل ساحل الذهب الزراعية هو الكاكاو الذى يمثل ٣٤٪ من الانتاج العالمى [١٦] ٠ ويأتى ساحل الذهب الأول فى الانتـاج ثم تتبعه نيجيريا فالبرازيل ٠ وأسعار الكاكاو تخضع للتقلبات الاقتصـادية العالمية فنجد أنه فى أوقات الأزمات تنخفض الأسعار ولا يجد المزارعون أمامهم سـوى الاقتراض من الوكلاء التجاريين والمرابين وهنا يبرز دور الجاليات الاسـيوية عموما والسوريين واللبنانيين خصوصا كسماسرة ووسطاء ودلالين [١٧] ٠

ولم يتمتع المزارعون الوطنيون بسوق حرة لبيع الكاكاو أو السيطرة على سعر البيع وانما احتكرت شراء المحصول شركات بريطانية عديدة مثل شركة افريقيا المتحدة وشركة ليوبز وشركة كدبورى ... الخ وحتى قيام الحرب العالمية الثانية كانت هناك ١٣ شركة لشراء محصول الكاكاو ٠

ولاتقاء عوامل المنافسة التجارية بين هذه الشركات عقدوا اتفاقا خاصـا [١٧] بينهم للسيطرة على السوق والأسعار ٠ وبموجب هذه الاتفاقيـة يتم تحديد السعر الذى يدفع للمزارع كل عام ٠ وتشابكت مصالح الأطراف مع البنـوك

(١٦) الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا (مرجع سابق) ص ٨١ جدول الانتاج العالمى عام ١٩٥٢/٥٣

(١٧) افريقيا امبراطورية بريطانيا الثالثة (مرجع سابق) ص ٢٠٦ : جاء فى البند ١٥ من قرارات مؤتمر غرب افريقيا الوطنى فى مارس ١٩٢٠ : أنه يجب تنظيم هجرة السوريين وغيرهم من الافريقيين واخضاع مثل هذه الهجرة لقوانين ونظم معينة ٠

(١٧) Pool ٠

المحلية وشركات النقل البحرى والتـأمين والقسم الافريقى فى غرفة ليفربول للتجارة • ثم امتد التفاهم مع شركات النقل الداخلى باللورى ومخازن البيع والشراء بالتجزئة ، اذ أن مطالب الحياة اليومية للافريقيين تحتكر بيعها شركات بريطانية لها وكلاء ومخازن وسماسرة فى الأقاليم •

وأمام هذا الاحتكار المنظم وانخفاض الأسعار وازدياد مكاسب الشركات قدم المزارعون شكاوى متعددة للادارة البريطانية والحكومة فى لندن وتكونت جمعية الدفاع عن حقوق المواطنين الأفريقيين • وحضرت الى ساحل الذهب لجان حكومية بريطانية للتحقيق وفحص الحالة •

ولم يجد كل هذا شيئا فاضطر المزارعون الى الاضراب عن بيع المحصول فى أكتوبر ١٩٣٧ واتسع نطاق الاضراب وتوقفت عمليات البيع وامتد الأثر الى عمليات الشراء والى تجارة الاستيراد من لانكشير والمصانع الانجليزية • وبعد ثمانية شهور من بدء الاضراب تدخلت الحكومة بالقـوة المسلحة وحطمت الاضراب •

وأوصت لجنة التحقيق التى شكلت لدراسة الموضوع بضرورة انشـاء هيئة تسويق الكاكاو وتتكون من ممثلين لوزارات الطعام والأغذية بانجلترا والادارة البريطانية فى ساحل الذهب وتقوم هذه الهيئة بتحديد أسعار بيع الكاكاو كل عام • فلما قامت الحرب العالمية الثانية ارتبط عمل هذه الهيئة وسادت مصالح الحرب والانتاج الحربى • ولكن بمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد الاضراب مرة ثانية عام ١٩٤٨ وعادت لجان التحقيق وزاد سعر البيع زيادة طفيفة •

وبالنسبة للمواد الأولية والتعدين نجد أن الملكية تتركز فى أيدى الادارة البريطانية وهى التى تمنح الشركات حق استغلال واستثمار هذه المواد الأولية مثل الذهب والبوكسيت [18] • ونجد بوضوح مساوىء الحياة الصناعية فى المستعمرات الخاضعة للاستثمار الأجنبى ظاهرة فى ساحل الذهب من ناحية انخفاض أجور العمال وطول يوم العمل وانعدام الضمانات الاجتماعية •

---

(١٨) محاصيل ساحل الذهب هى : الموز ـ الماشيه ـ الجوز ـ الزيوت ـ الصمغ العربى ـ الذرة ـ الذهب ـ الكاكاو ـ الاخشاب ـ القمح ـ الكولا ـ النخيل ـ الموالح ـ المنجنيز ـ الذرة ـ البوكسيت ـ الاسماك ـ المطاط ـ الفول السودانى ـ المجوهرات .

ويعانى ساحل الذهب مشكلة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الصناعية وأيضا هجرة سكان المستعمرات الفرنسية الذين يهربون من التجنيد الاجبارى الذى تفرضه عليهم فرنسا .

وعقب الحرب العالمية الثانية ظهرت فى ساحل الذهب قوى سياسية جديدة واتسم الكفاح القومى ضد الاستعمار بطابع جديد من التنظيم والعمل . لقد حدث تغيير عميق فى أساس المجتمع الأفريقى : حدث نمو وازدهار فى بعض النواحى بينما بقى التأخر والركود فى النواحى الأخرى ، وانعكس هذا التقدم والركود وما نتج عنهما من آثار وعوامل فى العلاقات الاجتماعية بين الافريقيين

سبق أن استقر وضع الزعماء والرؤساء على أساس قبض الاعانات والمرتبات وارتبط مركزهم الأدبى بثبات وقوة الادارة البريطانيــة وكان لهم من ناحية أخرى حق فرض ضرائب وجباية اعانات وأموال من أفراد الشعب الخاضعين لنفوذهم . مما أتاح لهم الحياة المترفة ودفعهم الى ارسال أبنائهم للتعلم فى الكلية الجامعية فى اكيموتا بساحل الذهب أو ارسالهم الى جامعات انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . ونلاحظ أن الأفواج الأولى من المثقفين والمتنورين فى ساحل الذهب هم أبناء هذه الطبقة مضافا اليهم بعض أبناء الطبقة المتوسطة .

وهذه الطبقة المتوسطة نمت فى ظل الحكم البريطانى لأن نمو الاقتصـاد الرأسمالى فى الزراعة والتجارة والتعدين أتاح الفرصة لهذه الطبقة أن تتعامل بالبيع والشراء فى منتجات التصدير والاســتيراد ومن ثم ارتفع مسـتواها الاجتماعى نتيجة لما جنته من مكاسب مادية كمــا أسهمت فى أعمال الشركات الأجنبية ونشاطها الاقتصادى . وهو نشاط احتاج الى من يمثله ويشارك فيه من أهل البلاد اذ منعت الأمراض المتوطنة والبيئــة الجغرافية توطن الأجانب أو اقامتهم الدائمة . وهذا الاختلاط بالثقافة الانجليزية وبالحيــاة الاجتماعية الانجليزية الوافدة الى ساحل الذهب قد دفعهم الى ارسال أولادهم الى الكلية الجامعية فى اكيموتا أو الجامعات الانجليزية والأمريكية .

وظهرت آثار هؤلاء المثقفون حين عملوا فى النشاط الادارى الحكومى مع اتساع نطاق الادارة البريطانية واستعانتها بالافريقيين فى الوظائف وعضــوية

المجلسين التنفيذى والتشريعى ثم إنشاء المجالس البلدية والقروية ، وتمتع هؤلاء الموظفون فى الحكومة والشركات والمدارس بدخل ثابت ومرتفع عن مستوى غيره من الدخول ، وهذا الدخل الثابت فى المجتمعات المتخلفة اقتصاديا يضفى على أصحابه مركزا اجتماعيا وآثارا فى العلاقات والأوضاع الثقافية والاجتماعية ، وهؤلاء المثقفون جميعا لهم دور سياسى خطير حين تظهر بوادر الخلاف بينهم وبين الرؤساء والزعماء المحليين حول من يسيطر ويوجه الحركة السياسية القومية للتحرر من الاستعمار .

وساعد هذا الموقف على الازدهار والاتساع طابع تنظيمى نادرا مانجده فى دولة افريقية أو أسيوية وهو طابع التنظيم،ففى ساحل الذهب نجد النقابات والاتحادات والجمعيات التعاونية للبيع أو الشراء وجمعيات الأحياء وجمعيات للنساء والعمال وللنشاط الرياضى ولأبناء القبائل ، كما أن جميع نساء ساحل الذهب يتمتعن بحق التصويت فى الانتخابات . هذا التنظيم كان يجرى فى وقت واحد مع انتشار مبادىء الديموقراطية والدفاع عن الحريات ضد النازية ووصول المبادىء الاشتراكية الى افريقيا السوداء لا عن طريق الأحزاب الشيوعية بل عن طريق انجلترا نفسها خاصة أفكار حزب العمال البريطانى والاشتراكية الفابية ، لقد قضى معظم زعماء افريقيا السوداء جزءا من حياتهم فى انجلترا ونشطوا فى نطاق حزب العمال البريطانى ولجانه المختلفة وجماعاته المهتمة بالدراسات الافريقية وأشهر هؤلاء الزعماء الدكتور انكروما فى غانا والدكتور ازيكوى فى نيجريا وجوموكينياتا فى كينيا وغيرهم وتمثلت الفكرة القومية فى ساحل الذهب فى الاتجاهات السياسية والاقتصادية الآتية :

١ — طلب انهاء السلطة الحكومية البريطانية ونقل مقاليد الأمور الى هيئات ومجالس افريقية سواء كانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية .

٢ — ضرورة حماية المنتج المحلى والمستهلك الوطنى من الشركات الاحتكارية الأجنبية وتحرير الاقتصاد المحلى من سيطرة الاستثمار الأجنبى .

٣ — معارضة نشاط الارساليات الدينية الأجنبية بالرغم من ان كثيرا من الزعماء ورجال الحكم يعتنقون الديانة المسيحية ، ولكن حقيقة الاتجاه هو الشك فى نشاط الأجانب والخوف من مؤامراتهم واستغلالهم لهذه الارساليات

خدمة لمصالحهم وايذاء الموقف الوطنى خاصة وأن الارساليات تمارس نشاطا تعليميا وثقافيا واسعا اليوم .

٤ — ضرورة الحد من سلطات الزعماء المحليين ورؤساء القبائل وتقسيم البلاد الى منــاطق قبلية تثير حزازات اجتماعية وتمنع عملية التوحيــد الفكرى والاجتماعى للشعب .

٥ — بدأ حركة ثقافية علمية لتنمية الثقافة الوطنية والتقاليد واللغــات العادات والتنقيب عن الآثار وكتابة التاريخ .

٦ — تغيير شكل وأساس المجتمع المحلى الذى يتصف بانتشار الفقر والعوز والجهل وانخفاض مستويات الحياة وارتفاع معدلات الأمراض والوفيات .

وترتبط الحركة الوطنية للتحرر القومى بشواهد تاريخية ظهرت فى تاريخ ساحل الذهب فقد أقام رؤساء قبائل فانتى اتحادا يجمعهم للدفاع عن حقوق شعبهم وحمايته ضد تعسف الادارة البريطانيــة واتخبوا رئيسا أعطوه كل السلطات التى يتمتعون بها واحتفظوا لأنفسهم حق الرقابة ومحاسبته ، ولكن الادارة الحكومية كرهت أن يقوم الزعماء بممارسة عملية الانتخاب والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم فأقدمت على حل الاتحاد وسجنت بعض الزعماء ونفت البعض الآخر واستخدمت الحكومة بعد ذلك سياستها التقليدية فى استخدام زعيم ضد زعيم ورئيس ضد باقى الرؤساء . وظهرت جمعية الدفاع عن حقوق المواطنين الافريقيين وقد كونها بعض الرؤساء وفريق من المتعلمين .

وفى مارس ١٩٢٠ عقد مؤتمر غرب افريقيا الوطنى أول اجتماع له واتخذ قرارات عدة حاول ابلاغها للمسئولين فى ساحل الذهب ولنــدن ولكنه قوبل أسوأ مقابلة فى لندن .

ونمت طبقة المثقفين فى الفترة التاريخية التى انشغلت فيها البلاد بتكوينات المجلس التنفيذى والتشريعى . والدكتور كوام انكروما من هؤلاء المثقفين وهو ينتمى الى شعب Akan ومن عائلة فقيرة فى قبيلة Nazima عرفت الحيــاة المريرة الشقية ، وسافر الى الولايات المتحدة ليعمل ثم تعلم فى جامعة لنكولن بولاية بنسلفانيا وهى احدى معاهد السود . ولما انتقل الى لندن أتم دراسته فى جامعة لندن حيث حصل على درجة الدكتوراه فى الاقتصاد السياسى .

وأخذ نشاط انكروما دورا ايجابيا فى الفترة التى أعقبت إصدار دستور ١٩٤٦ . اذ فى شهر أغسطس ١٩٤٦ تكونت حركة الميثاق الموحد لساحل الذهب من جميع الزعماء الوطنيين وانتخب الدكتور انكروما سكرتيرا لهذه المنظمة السياسية .

وظهرت براعة انكروما السياسية فى تنظيم فروع ومراكز لهذه الحركة السياسية ومن ثم حزبه السياسى . وقد تم التنظيم فى نطاق القبائل والوحدات القبلية المرتبطة برباط الولاء الاقليمى والوحدة الاجتماعية . ووضح لأنكروما أن اصدار الدساتير والقوانين المستمر فى حياة ساحل الذهب انما هو مجرد خطوات فى التطور وأنه استجابة حكومية لقوة الضغط الشعبى وازدياد الوعى الوطنى ، وأنه كلما ازداد هذا الضغط كلما ازدادت قابلية الادارة الحكومية للاستجابة له .

ولذلك استعمل انكروما سلاحين سياسيين باستمرار الأول الضغط والثانى التفاوض . واعتبر أن التنظيم هو الذى يقرر مصير كل شىء . ورأى أن الأحزاب القديمة فى ساحل الذهب انما هى مجرد تجمعات تربطها زعامة أو قضية عامة ، ويرجع ضعفها الى أنها تعمل لفترة قصيرة أو تنشأ فى أزمة معينة أو ظرف خاص . ولما كان ينقصها التنظيم الحديث الطويل الأمد ، أصبحت مجرد تأييد على الورق .

وازاء هذا آمن بأن حل الموقف السياسى لا يكون الا بواسطة حزب حديث ، حزب بالمعنى الفنى الدقيق ، له جهاز حزبى منظم وفروع محلية ومسئوليات محددة ، ورئاسة تنفيذية وقوانين وأنظمة ، كل هذا يجرى فى نطاق شعبى مع تكتيك العمل الحزبى لضمان التأييد الشعبى المستمر . وفوق هذا فلا بد للحزب الحديث من شخصية الزعيم القوى .

يستفيد هذا التنظيم الحزبى الحديث ـ كما فكر فيه انكروما ـ من جميع الهيئات والتنظيمات والجمعيات والاتحادات والنقابات التى تمثل الفكرة الوطنية بدون أن تشتغل بالسياسة اشتغالا صريحا طبقا للقوانين الصادرة فى ساحل الذهب وبمقتضاها لا يجوز لهذه الهيئات الاشتراك أو الاشتغال بشئون سياسية هذه الهيئات والجمعيات يظهر نشاطها فى الادارات المحلية والمجالس البلدية والقروية ويظهر أثرها واضحا فى مسائل الأجور والأسعار ... الخ

أحست الادارة الحكومية بنشاط حركة الميثاق الموحد لساحل الذهب فى داخل البلاد . ولما انخفض سعر بيع الكاكاو وارتفعت أسعار البضائع الأجنبية المستوردة قادت حركة الميثاق الموحد حركة مقاطعة ضد البضائع الأجنبية . وانتشر القلق السياسى وعبرت جماهير الشعب عن سخطها على دستور ١٩٤٦ مما اضطر الحكومة الى الغائه واصدار دستور آخر . ولكن فى أوائل ١٩٤٨ حدثت إضطرابات فى مناطق المناجم والتعدين وسالت دماء المضربين من العمال الافريقيين ، فتحركت الادارة الحكومية وحلت حركة الميثاق الموحد وسجنت زعماءها ، وعينت الحكومة البريطانية لجنة للتحقيق طالبت فى تقريرها باصلاحات دستورية عاجلة أوسع مما جاء فى دستور ١٩٤٦

وفى ذاك الوقت وافقت حكومة حزب العمال البريطانى على تعيين لجنة افريقية لوضع دستور للمستعمرة ، وعينت جميع زعماء حركة الميثاق الموحد أعضاء فى هذه اللجنة ما عدا الدكتور انكروما الذى سبق أن اتهمته لجنة التحقيق بشبهات شيوعية .

لم يرض انكروما عن سياسة المهادنة مع الادارة الحكومية وقبول الحلول النصفية ، فانفصل عن زعماء حركة الميثاق الموحد وألف حزبا جديدا أسماه حزب الميثاق الشعبى واتخذ له شعارا هو (الحكم الذاتى حالا) .

ولما صدر الدستور لم يحقق مطالب انكروما فقاد حركة سلبية عام ١٩٥٠ للمطالبة بالحكم الذاتى فورا فسجنته الحكومة ولكنه دخل الانتخابات على أساس الدستور الجديد الصادر فى ١٩٥٠ ففاز حزبه بالأغلبية وخرج من السجن ليصبح رئيسا للمجلس التنفيذى الذى تكون طبقا لنص الدستور الأخير بأن يكون رئيسه افريقيا . ولما عدل الدستور عام ١٩٥١ أصبح انكروما رئيسا لمجلس الوزراء ، ثم صدر دستور جديد فى مارس ١٩٥٢

وفى عام ١٩٥٤ أصدر البرلمان البريطانى قانونا صدق عليه التاج ويقرر قيام مجلس وزراء افريقى فى ساحل الذهب وبرلمان افريقى يتكون نتيجة لانتخابات عامة يشترك فيها الرجال والنساء . وتجرى الانتخابات فى سرية على درجة واحدة .

ووضع الدستور جميع السلطات فى يد البرلمان ومجلس الوزراء ما عدا ما اختص به الحاكم العام من سلطات .

ولما أجريت الانتخابات الأخيرة حصل حزب انكروما على ٧١ مقعدا فى البرلمان وهو مجلس واحد يتكون من ١٠٤ عضوا [١٩] وكان برنامج الدكتور انكروما فى الانتخابات هو اعلان الاستقلال فى نطاق الكومنولث وتسمى الدولة الجديدة غانا فى حالة موافقة انضمام توجولاند البريطانية لساحل الذهب .

ويبلغ عدد مقاعد المعارضة فى البرلمان ٣٣ مقعدا تنقسم الى :

١٢ مقعدا لحزب شعب المنطقة الشمالية ، ١٦ مقعدا للمستقلين ، مقعد واحد لحزب مؤتمر غانة [٢٠] ، مقعد واحد يمثل منطقة شمال توجولاند ويوجد فى هذا البرلمان نائب مسلم وهو من أعضاء حزب انكروما ويمثل دائرة للمسلمين فى منطقة العاصمة .

وأقوى حركة معارضة لانكروما حاليا هى التحرر الوطنى ، وهى حزب تكون فى الأشهر القليلة بعد انتخابات ١٩٥٤ وقبيل افتتاح البرلمان وهى تهدف الى تخليص البلاد من نفوذ حزب الميثاق الشعبى وتتمثل فى مبادىء اقتصادية تماما كغيرها من الأحزاب وتبنى مطالبها على أساس أن الحكومة الحالية ما زالت تتبع طريقة تثمين محصول الكاكاو بواسطة هيئة تسويق الكاكاو ، وفى السنة المالية ١٩٥٤/٥٣ كان ٤٠٪ من ايرادات الحكومة ناتجا عن الفرق بين ثمن الشراء وثمن البيع للكاكاو أى حوالى ٥٠ مليون دولار . وقد جاء أكثر من نصف هذا الكاكاو من مزارع منطقة اشانتى الذين تمثلهم هذه الحركة وان كان تعدادهم يمثل ١/٤ مجموع السكان . فكأنهم قد أجبروا على تمويل ميزانية الحكومة . ولهذا فهى تطالب باقامة نظام فيدرالى فى غانة بعد تقسيمها الى أربع مناطق واقامة نظام برلمانى ذى مجلسين بدلا من مجلس واحد .

ويعارض انكروما بأن أسعار الكاكاو يتم تحديدها وفقا للأسعار العالمية وأن ميزانية ساحل الذهب وتعداد سكانه لا يحتمل اقامة نظام فيدرالى به أربع حكومات محلية وثمانى مجالس برلمانية ثم حكومة اتحادية وبرلمان اتحادى من مجلسين .

(١٩) مجلة اتالز عدد يوليه ١٩٥٦

(٢٠) يشغله الدكتور بوسيا رئيس الحزب واحد زعماء اشانتى وعضو مجلس الرؤساء المحليين لمنطقة اشانتى .

ويرى انكروما أن هذه الحركة المعارضة تمثل الرؤساء والزعماء القبليين الذين يرغبون فى تسلم السلطة والنفوذ بعد الاستقلال بدلا من المثقفين والطبقات المتوسطة ، وهذا يمثل نكسة فكرية خطيرة الأثر والمفعول فى حياة ساحل الذهب السياسية . كما أن حجة المعارضة بأنها تمثل شعب أشانتى فيردها انكروما بأن هناك ٢٠ دائرة انتخابية فى منطقة اشانتى ، تمكن أنصار أعضاء حزب انكروما من الفوز فى ١٩ دائرة منها .

ويمثل هذا الاتجاه السياسى المعارض متاعب ما بعد الاستقلال .

(٤)

فى يوم ٥ يوليه ١٨٨٤ وفى احدى قرى الصيادين واسمها توجو على ساحل خليج غانة ، قدم الدكتور جوستاف ناختنجال الألمانى الجنسية ورقة الى رئيس هذه القرية فوقع عليها وهو لا يدرى ما هى الآثار السياسية المترتبة على ذلك .

وكانت هذه الورقة معاهدة تم بموجبها انشاء الحماية الألمانية على هذه المنطقة الساحلية ثم توغلت ألمانيا فى الداخل حتى تم تخطيط الحدود المشتركة مع ساحل الذهب البريطانى وداهومى الفرنسية وذلك فى عام ١٨٩٩

وانتهت الادارة الألمانية عام ١٩١٤ عقب قيام الحرب العالمية الأولى اذ احتلت توجولاند قوات انجلوفرنسية مشتركة وقسمت المنطقة بين انجلترا وفرنسا تقسيما مبدئيا . ولكن فى يوليو ١٩١٩ تم توقيع اتفاق انجليزى فرنسى فى باريس على تقسيم المنطقة بحيث يحصل الفرنسيون على ٢/٣ المساحة تقريبا [٢١] .

وكان الرأى قد استقر فى عصبة الأمم أن المستعمرات المملوكة لألمانيا وتركيا تحول الى انتدابات ثم عقدت صكوك الانتداب بين عصبة الأمم والدول المنتدبة وقد تضمنت تحديد سلطة الدولة المنتدبة وواجباتها فى الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب كما تضمنت غير ذلك من الأحكام التى جاءت لتفصيل ما اشتملت عليه المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم وقد وضعت توجولاند بقسميها الفرنسى والانجليزى فى النوع ب من أنواع الانتدابات . وهذا النوع يشمل البلاد

(٢١) انترناشونال كونسيلياش – توجولاند – جيمس كولمان – عدد رقم ٥٠٩ فى سبتمبر ١٩٥٦

الأقل تقدما والمملوكة سابقا لألمانيا وتتمتع الدولة المنتدبة بسلطات كبيرة على أن تتعهد للعصبة بالضمانات الكافية لتحقيق رفاهية السكان . وقد تم ابرام اتفاقات انتداب حرف ب فى يوليو ١٩٢٢

وهكذا تأكد بقاء انجلترا وفرنسا اللتين أدارتا كل منها توجولاند البريطانية أو الفرنسية على أنهما جزء لا يتجزأ من ساحل الذهب الانجليزى أو داهومى الفرنسية . وقد وافق صك الانتداب على بقاء هذه الادارة الحكومية الموحدة.

وعقب الحرب العالمية الثانية وقيام الأمم المتحدة أوردت المادة ٧٧ من ميثاق الأمم المتحدة فئات الأقاليم التى توضع تحت الوصاية ثم ذكرت فى الفقرة الثانية أن تعيين تلك الأقاليم التى ستوضع تحت الوصاية من شأن ما سيعقد من اتفاقات بين الدول التى يعنيها الأمر وتلك الاتفاقات تشمل فى كل حالة الشروط التى تدار على مقتضاها الأقاليم المشمولة بالوصاية والسلطة التى تباشر ادارتها وقد تكون هذه السلطة دولة أو أكثر وقد تكون الأمم المتحدة نفسها .

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ على ثمانية اتفاقات من اتفاقات الوصاية ومن بين هذه الاتفاقات أصبحت المملكة المتحدة وصية على توجولاند البريطانية . وقد ورد فى هذا الاتفاق أيضا النص على الاقرار بتوحيد الادارة الحكومية بين ساحل الذهب وتوجولاند البريطانية .

وكما حدث فى ساحل الذهب عقب الحرب العالمية الثانية حدث فى توجولاند بشقيها من ازدهار التنظيمات والجمعيات والأحزاب التى اهتمت بمصير توجولاند ومستقبلها ، ويمكن القول اجمالا بأن هناك تيارات ثلاث قد ظهرت وهى :

١ ــ توحيد توجولاند الفرنسية وتوجولاند الانجليزية واعلان توجولاند دولة مستقلة .

٢ ــ انضمام توجولاند البريطانية الى ساحل الذهب .

٣ ــ انضمام توجولاند الفرنسية الى داهومى .

ومن وجهة النظر الواقعيـــة نجد أن طريق توجولاند البريطانيـــة كان الانضمام الى ساحل الذهب البريطانيـــة . فالادارة الحكومية القائمة منذ احتلال الانجليز لهذه المنطقة تعمل ما وسعها لتحطيم ما يسمى بحدود توجولاند الألمانية وتربطها بالمناطق البريطانية فى غرب أفريقيا بكل الطرق والوسـائل . وبمرور الزمن أصبحت توجولاند جزءا من ساحل الذهب . ولما ظهر عام ١٩٥١ وما بعده ان ساحل الذهب يسير نحو الاستقلال المؤكد ظهرت عوامل وتيارات الاندماج فى ساحل الذهب وشجعتها الادارة البريطانية بسياستها التى تلاقت مع حاجة أفراد القبائل واحتياجات السكان الذين يرغبون فى الوحدة مع اخوانهم وباقى القبيلة الموجودين فى ساحل الذهب وأحسن مثل لذلك قبائل Ewe التى تمكنت من الانضمام لأفرادها الموجودين فى منطقة Trans-volta بساحل الذهب .

ويعطينا الجدول الآتى أرقاما تمثل مشاركة سـكان توجولاند البريطانية فى الادارة الحكومية بساحل الذهب فى عامى ١٩٥٢ و ١٩٥٦ بالنسبة المئوية .

	عام ١٩٥٢	عام ١٩٥٦
المجلس التنفيذى	—	٩
المجلس التشريعى	٨	١٣
هيئة تسويق الكاكاو	١١	١١
هيئة تسويق الانتاج الزراعى	١١	١١
المنح الحكومية للدراسا تالعليا	١١	١١

وفى الأمم المتحدة ظهرت مسألة توجولاند فى مراحل ثلاثة ابتداء من عام ١٩٤٧ ، ففى المرحلة الأولى من ١٩٤٧ الى ١٩٥٠ كان الموضوع هو مســألة توحيد قبائل Ewe وحقهم فى الاندماج والوحـدة مع زملائهم الموجودين فى ساحل الذهب وتوجولاند البريطانية وتوجولاند الفرنسية .

وبين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٥٤ ظهر موضوع توحيد توجولاند الفرنسـية والبريطانية . وأخيرا فى يوليه ١٩٥٤ تقدمت الحكومة البريطانية بمذكرة تعلن فيها الاستعدادات الجارية لاعلان استقلال ساحل الذهب وان هذا يستلزم اعادة

النظر فى اتفاق الوصاية الخاص بتوجولاند البريطانية وطبقا لنص المادة ٨٥ من ميثاق الأمم المتحدة ان اعادة النظر فى هذا اتفاق الوصـــاية يجب أن تحظى بموافقة الجمعية العامة .

ولهذا ظهر موضوع استفتاء أهالى توجولاند والذى تم فى ٦ مايو ١٩٥٦ والذى أنهى اهتماما ودراسة قامت بهم الأمم المتحدة ولجانها المختصــة مدة تسع سنوات .

وفى خلال هذه السنوات التسع أرسلت الأمم المتحدة ثلاث بعثات لمعرفة آراء الســكان واستقصاء الحالة فى عام ١٩٤٩ وعام ١٩٥٢ وعام ١٩٥٥ [٢٢] . وجاء فى تقرير البعثة الثالثة ما يوضح الموقف كالآتى [٢٣] :

« بينما يظهر للعيان أن الأغلبية الواضحة فى المجلس تؤيد الاندماج فى ساحل الذهب ، يظهر أيضا خارج المجلس من اللافتات والأعلام أن قسما كبـيرا من السكان يعارض هذا الاندماج .. ولكن من المؤكد أن حزب الميثاق الشعبى (حزب انكروما) يتمتع بأغلبية هناك .. »

وفى الاستفتاء صوتت أغلبية الناخبين المسجلين فى قوائم الانتخاب البالغ عددها ٥٨ ٪ من المجموع لصالح الاتحاد مع ساحل الذهب . وكان الدكتور انكروما رئيس وزراء ســاحل الذهب قد أعلن فى ابريل ١٩٥٦ مقترحاته عن الترتيبات الدستورية التى سوف تتخذ فى حالة اذا ما وافق سكان توجولاند البريطانية على مطلب الانضمام لساحل الذهب فى الاستفتاء القادم وتتلخص مقترحاته فى أن الدولة الموحدة سوف تسمى غانة فى نطاق الكومنولث وتتمتع بوحدة نقدية وتقسم الى مناطق ومقاطعات ادارية وأن تكون حكومة الدولة مركزية .

وقد وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتهـــا الحادية عشر على توصية مجلس الوصاية بالموافقة على انهاء الوصاية البريطانية على توجولاند وانضمامها لدولة غانة المستقلة طبقا لرغبات أغلبية السكان هناك .

(٢٢) انترناشونال كونسيلياش (مرجع سابق) ص ٤٢ / ٥٢

(٢٣) وثائق الامم المتحدة فى ١٨ اكتوبر ١٩٥٥ رقم ت / ١٢٠٦ ملحق ١ ص ٢١ / ٢٨٠
وثائق الامم المتحدة فى ١٦ يونية ١٩٥٦ رقم ت / ١٢٥٨ ص ٤٤
وثائق الامم المتحدة فى ٢٩ يونية ١٩٥٦ رقم ت / ١٢٥٨ ملحق ٣ ص ٥

بقيت أمام الدولة الجديدة بعد اعلان استقلالها فى ٦ مارس ١٩٥٧ خطوة واحدة وهى الانضمام الى الأمم المتحدة والمشاركة فى نشاطها وتحمل المسئوليات الملقاة على عاتق الدول المحبة للسلام بموجب الميثاق •

وينظم ميثاق الأمم المتحدة هذه العملية فى المواد الآتية :

المادة الرابعة ــ فقرة ١ : العضوية فى الأمم المتحدة مباحة لجميع الدول الأخرى المحبة للسلام والتى تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها هذا الميثاق والتى ترى الهيئة انها قادرة على تنفيذ هذه الالتزامات راغبة فيه •

فقرة ٢ : قبول أية دولة من هذه الدول عضـوية الأمم المتحدة يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الأمن •

المادة ١٨ ــ فقرة ٢ : تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت وتشمل هذه المسـائل ••• وقبول أعضاء جدد فى الأمم المتحدة ••••

وفى يوم ٦ مارس ١٩٥٧ أرسـل الدكتور كوام انكروما رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية برقية لرئيس مجلس الأمن يطلب فيهـا عرض طلب انضمام غانة للمنظمة الدولية على المجلس لاصدار التوصية المنصوص عليهـا فى المادة الرابعة من الميثاق • وتقدمت فى نفس اليوم المملكة المتحدة واستراليا بمشروع قرار يوزع على أعضاء المجلس ويطلب الموافقة على اصدار التوصية بقبول الانضمام •

وفى يوم ٧ مارس اجتمع المجلس فى المقر الرئيسى بنيويورك وحضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء فى المجلس وهم :

استراليا ، الصين ، كولومبيا ، كوبا ، فرنسا ، العراق ، الفيليبين ، السويد الاتحاد السـوفيتى ، المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة • وتولى رئاسـة الاجتماع ممثل الاتحاد السوفيتى •

وتكلم ممثل المملكة المتحدة الذى أشار الى ترحيب دولته بالطلب المقدم من غانة لأن يوم ٦ مارس ١٩٥٧ يعتبر أحد أيام الكومنولث الخالدة التى تدل

على أنه عامل حي فعال يتصف بالواقعية فى العلاقات الدولية والمجتمع الدولى ، ثم أشار الى الاستفتاء الذى تم فى توجولاند تحت اشراف الأمم المتحدة وبمقتضاه انضمت الى ساحل الذهب لتكوين الدولة الجديدة باسم غانة وطالب المجلس بالموافقة على مشروع القرار المقدم .

وتكلم مثل استراليا فأشار الى تعهد رئيس وزراء غانة بقبول التزامات الميثاق وأكد قدرة شعب غانة وحكومتها على تنفيذ هذه الالتزامات وتكلم ممثل الولايات المتحدة الذى أشار الى ما يثيره اسم غانة من تاريخ طويل مجيد كما يعبر عن آمال فى المستقبل وانه يرحب باسم حكومته بطلب الانضمام ويزجى التهنئة للدولة الجديدة .

وتكلم ممثل الاتحاد السوفيتى مهنئا شعب غانة بالاستقلال وبناء دولة غانة التى تعتبر رابع دولة افريقية تنضم للأمم المتحدة فى السنتين الأخيرتين وأشار الى نمو حركة التحرر الافريقى ونجاحها ضد الاستعمار وان حكومته بعد دراسة الطلب المقدم من غانة ومشروع القرار المقدم قررت الموافقة على الطلب وتدعو الأعضاء للموافقة عليه أيضا .

ثم تكلم ممثلو الصين وفرنسا وكوبا والفيليبين والعراق والسويد وكولومبيا مرحبين بالطلب مؤيدين مشروع القرار المقدم .

وبعد الانتهاء من القاء الكلمات دعا رئيس المجلس الأعضاء الى التصويت على مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة واستراليا عضوى المجلس .

وكانت نتيجة التصويت بالموافقة هى ١١ صوتا ضد لا شيء وعلى هذا أعلن الرئيس موافقة المجلس الاجماعية على توصية الجمعية العامة بقبول غانة عضوا بالأمم المتحدة .

وانتقل الموضوع الى الجمعية العامة التى وافقت فى اليوم التالى على قبول غانة عضوا بالأمم المتحدة ودعى ممثلو غانة للجلوس مع ممثلى الدول الأعضاء بالجمعية العامة ، وبذلك تكون غانة العضو الواحد والثمانين فى الأمم المتحدة .

المراجع

APTER: (D.) The Gold Coast in Transition-Princeton 1955 1st edition.

COLMAN: (J.) Togoland. International Conciliation. Sept. 1956 1st edition.

DAVIDSON: (B.) The New West Africa-London 1954 1st edition.

DUTT: (P.) The Crisis of Britain and the British Empire-London 1953 2nd edition.

GUNTER: (J.) Inside Africa-U.S.A. 1955 1st edition.

HAINES: (G.) Africa to-day U.S.A. 1955 1st edition.

MOON: (P.) Imperialism and World Politics-New York 1947 12th edition.

PADIMORE: (G.) Africa. Britain's third Empire-London 1948 1st edition.

The Gold Coast Revolution-London 1953-1st edition.

PEDLER: (F.) Economic Geography of West Africa-London 1955 1st edition.

STILLMAN: (C.W.) Africa in the Modern World-Chicago 1955-1st edition

WARD: (W. E.) A History of the Gold Coast-London 1948-1st edition.

مجلات ونشرات

The West African Affairs. تصدر في لندن ربع سنوية

The Annals : تصدر في الولايات المتحدة ربع سنوية

Introducing West Africa-London 1955 3rd edition

أصدرته وزارة المستعمرات البريطانية .

فض المنازعات بالطرق السلمية فى الأمم المتحدة

رأى مصر فيها

للدكتور عمر زكى غباشى

(ا) الاجراءات :

١ ـ عرض النزاع على الأمم المتحدة :

استخدمت الأمم المتحدة عدة وسائل لفض المنازعات سلميا وتسوية الحالات والخطوة الأولى فى الاجراءات هو ما تشترطه المادة ٣٣ من الميثاق من ضرورة سعى أطراف النزاع الى تسويته بالوسيلة التى يقع عليها اختيارهم • ومن رأى مصر أن وسائل فض النزاع وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من الميثاق [١] لم يرد ذكرها على سبيل الحصر بمعنى أن ينتقل أطراف النزاع من وسيلة الى غيرها قبل عرضه على الأمم المتحدة •وعلى هذا الأساس فان مصر قدمت نزاعها مع بريطانيا سنة ١٩٤٧ الى مجلس الأمن عقب فشل وسيلة واحدة لفض المنازعات وهى المفاوضات [٢] ولكن ليس معنى هذا أن أطراف النزاع لا يختارون عدة وسائل لتسويته قبل عرضه على الأمم المتحدة•بل ان مصر والدول العربية قد

(١) تنص الفقرة الاولى من المادة ٣٣ على ما يلى « ١ ـ يجب على أطراف اى نزاع من شأن استمراره ان يعرض حفظ السلم والامن الدولى للخطر ان يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية او ان يلجأوا الى الوكالات والتنظيمات الاقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها » •

(٢) ويشاطر هذا الرأى الاستاذ ليانج الذى يقول « ان أطراف النزاع غير ملزمون بتقديم النزاع الى مجلس الامن الا بعد فشلهم فى حله بأية وسيلة من الوسائل الوارد ذكرها فى المادة ٣٣ • ولا يتضح من نص هذه المادة ضرورة استعمال جميع الوسائل المذكورة فيها كما انه يستبعد ان يكون المقصود هو ان أطراف النزاع ملزمون باستخدام جميع هذه الوسائل » ين لى ليانج « فض المنازعات فى مجلس الامن **الكتاب السنوى البريطانى للقانون الدولى** ـ مجلد رقم ٢٤ ـ ١٩٤٧ ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ راجع أيضا ج • ل • بريلى ـ **قانون الامم** (اكسفورد سنة ١٩٤٩) ص ٢٧٨ ـ ٢٨٠

استخدمت عدة وسائل لحل مشكلة مراكش قبل عرضها على الأمم المتحدة ــ فعلى حد قول ممثل مصر فى اللجنة السياسية للأمم المتحدة « قد حاولت الحكومات العربية العمل على حل هذه المشكلة بصفة ودية قبل تقديمها الى الأمم المتحدة، فقامت بمحادثات ومشاورات مع الحكومة الفرنسية لهذا الغرض . ولما فشلت هذه الجهود فى سنة ١٩٥١ بحثت الدول العربية فى احتمال قيام طرف ثالث بدور الوساطة » [٣] .

٢ ــ درج النزاع فى جدول الأعمال :

عندما قدمت أوكرانيا شكواها ضد اليونان الى مجلس الأمن فى ٢٤ أغسطس سنة ١٩٤٦ أبدى مندوب مصر أنه كمبدأ عام وتمشيا مع الميثاق وأغراض الأمم المتحدة يجب عدم المعارضة فى درج مثل هذه الشكاوى فى جدول أعمال المجلس رغم قوة الحجج التى تؤيد عدم صحة الادعاءات الواردة بالشكوى . وبناء على هذا أيدت مصر ادراج هذه الشكوى فى جدول أعمال مجلس الأمن [٣] . وعندما فشل المجلس فى اتخاذ أى قرار فى هذه المسألة بسبب الاعتراض السوفيتى قدم مندوب بولندا مشروع قرار يرمى الى استمرار درج هذه المسألة فى جدول الأعمال ولكن مصر لم توافق على هذا المشروع وصوتت مع الأغلبية ضده مما أدى الى رفضه [٤] .

٣ ــ الاشتراك فى المناقشة :

لقد نادت مصر دائما بضرورة دعوة جميع أطراف النزاع عند نظره فى الأمم المتحدة لابداء آرائهم وعرض وجهات نظرهم فى النزاع الذى يعنيهم مباشرة . وقد أثار مندوب مصر هذه النقطة عند نظر المسألة الايرانية واليونانية والكورية والتونسية . فعندما عرضت مسألة ايران أمام مجلس الأمن طلب مندوب مصر دعوة مندوب ايران حتى يتمكن المجلس من أن يلم الماما تاما بتفاصيل الأمر . ولم يقتصر رأى مصر على دعوة أطراف النزاع بعد درج المسألة فى جدول الأعمال

(٣) المراجع الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة السابعة ــ اللجنة الاولى ــ الاجتماع ٥٣٨ ــ ٦ ديسمبر ١٩٥٢ ص ١٩٥

(٤) المحاضر الرسمية لمجلس الامن ــ السنة الاولى ــ المجموعة الثانية ــ رقم ٧ ــ الاجتماع ٥٩ ــ ٢ سبتمبر ١٩٤٦ ص ١٩٤

(٥) نفس المرجع ــ رقم ١٦ ــ الاجتماع ٧٠ ــ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ ــ ص ٤١٧

بل ان هذا الرأى قد تدرج الى الاستماع الى هؤلاء الأطراف قبل قبول المسألة وبذلك تسهل مهمة مجلس الأمن أو الجمعية العامة فى الحكم بقبول أو رفض النزاع . ولايضاح ما تقدم نورد فيما يلى النقط التى أثارها مندوب مصر عند مناقشة المسألة الايرانية : « نحن هنا فى هيئة محكمة ومن العسير على أى محكمة أن تصدر حكمها فى قضية ما دون سماع المتقاضين . لهذا السبب يعتقد الوفد المصرى أنه من الملائم دعوة مندوب ايران لشرح قضيته على ألا يؤدى هذا الى البت فى القضية مقدما . وعلى ضوء ما يقدمه المندوب الايرانى من معلومات يقرر المجلس قبول النزاع من عدمه » [٦] .

وعند ما طلب مندوب روسيا تأجيل النظر فى المسألة الايرانية ذكر مندوب مصر أنه من حق مندوب ايران ابداء رأيه فى التأجيل . وبناء على ذلك قدم المندوب المصرى اقتراحا رسميا للمجلس بقبول شكوى ايران وبدعوة مندوبها لشرح وجهة نظره فى مسألة التأجيل وأن يتخذ المجلس بعد ذلك ما يراه من التدابير الملائمة [٧].

وعند ما طلب مندوب اليونان من الأمين العام للأمم المتحدة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩٤٦ أن يعرض على مجلس الأمن وفقا للمادتين ٣٤و٣٥ من الميثاق الموقف بين اليونان والدول المجاورة لها والذى قد يؤدى الى احتكاك دولى قدم مندوب مصر مشروع قرار يقضى بدعوة مجلس الأمن لممثلى اليونان ويوجوسلافيا وألبانيا وبلغاريا لتقديم وجهات نظرهم فى هذه المشكلة . وقد سحبت مصر هذا المشروع لصالح مشروع قرار آخر قدمته هولندا ضمنته — بعد بعض التعديلات البسيطة — نفس النقاط التى اشتمل عليها المشروع المصرى . وانحصرت آراء مصر كما أبداها مندوبها فى هذه المسألة الاجرائية بأنه يجب دعوة جميع أطراف النزاع غير الأعضاء فى مجلس الأمن عقب فتح باب المناقشة [٨] .

(٦) نفس المرجع — رقم ٢ — الاجتماع ٢٥ — ٢٦ مارس ١٩٤٦ ص ١٦

(٧) نفس المرجع — الاجتماع ٢٦ — ٢٦ مارس ١٩٤٦ ص ٤١ وكذلك الاجتماع ٢٧ — ٢٧ مارس ١٩٤٦ ص ٥٧

(٨) المستندات الرسمية لمجلس الامن — السنة الاولى — المجموعة الثانية — رقم ٢٤ — الاجتماع ٨٤ — ١٠ ديسمبر ١٩٤٦ ص ٥٥٠ — ٥٥١ و ص ٥٥٢ و ٥٥٨ . والاجتماع ٨٦ — ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ص ٦٤٧

وعند نظر مسألة كوريا صوت مندوب مصر فى صالح اقتراح قدمه المندوب السوفيتي لدعوة ممثل كوريا الشمالية وممثل الصين الشعبية للاشتراك فى مناقشات اللجنة الأولى . ولم يفز هذا الاقتراح بأغلبية الأصوات [9] . وكان من رأى مندوب مصر عند نظر مسألة المستعمرات الايطالية السابقة من أن تستمع الجمعية العامة لآراء ممثلى أهالى هذه المستعمرات [10] . وأخيرا أيدت مصر ضرورة حضور ممثل لرئيس الدولة التونسية الى اجتماعات اللجنة السياسية أثناء مناقشة مسألة تونس [11] .

٤ ـ طلب الحصول على رأى استشارى من محكمة العدل الدولية :

تفضل مصر كمبدأ عام الحصول على رأى استشارى من محكمة العدل الدولية اذا ما أثيرت نقطة قانونية هامة فى النزاع المعروض على الأمم المتحدة . ولذلك قد اقترحت مصر أن تقوم محكمة العدل الدولية باعطاء رأى استشارى عن سلطة واختصاص الجمعية العامة فى تقسيم فلسطين وقدمت مصر مشروع قرار بهذا المعنى [12] . ولم توافق الجمعية العامة على الاقتراح المصرى بل سارعت بقبول قرار التقسيم بقرارها ١٨ (٢) فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧

وفى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٨ شرح ممثل مصر فى الجمعية العامة وجهة نظر حكومته من أن الجمعية العامة لا تملك السلطة وينقصها الاختصاص لاتخاذ توصية بتقسيم دولة وأنه يجب احالة الأمر الى محكمة العدل الدولية للحصول على رأى استشارى . ومن العناصر الرئيسية فى خطاب المندوب المصرى ما يلى :

« لقد قيل ان استنادنا الى القانون فى معارضتنا له صفة فنية وشكلية وان مسألة فلسطين هى مسألة سياسية فى أهم مظاهرها . انه لا يصح القول بأننا نقوم بنقض ميثاق الأمم المتحدة واذا ارتفع صوت بالمعارضة نرد عليه بأن

---

(٩) المستندات الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة السابعة ـ اللجنة الاولى ـ الاجتماع ٥٦٢ ـ ٨ ابريل ١٩٥٣ ص ٥٧٨

(١٠) نفس المرجع ـ الدورة الثالثة ـ الجزء الثانى ـ الاجتماع ١٦٩ ـ ١٢ مايو ١٩٤٩ ص ٢٢٨ و ٢٣٢

(١١) نفس المرجع ـ الدورة السابعة ـ اللجنة الاولى ـ الاجتماع ٥٤٢ ـ ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ـ ٢٢٦ ـ ٢٢٧

(١٢) نفس المرجع ـ الدورة الثانية ـ اللجنة السياسية الخاصة بمسألة فلسطين الملحق ١٦ ص ٢٤٠ ـ ٢٤١

معارضته شكلية وأن المشكلة سياسية ، أنه اذا سمح بهذا الوضع فما الذى يمنعنا اذن من الاستغناء عن مواد هامة فى الميثاق . فلنحذف مثلا المادة ٩٦ من الميثاق والمادة ٦٥من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية . ولنتغاضى عن قرار الجمعية العامة رقم ١٧١ (٢) الذى وصى بأن تلجأ الأمم المتحدة الى محكمة العدل الدولية لا سيما فى المسائل التى تتعلق بتفسير مواد الميثاق [١٣] .

وفى سنة ١٩٥١ طالبت مصر بضرورة امتناع فرنسا وهولندا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة عن التصويت فى القرار الخاص بمسألة تفتيش السفن فى قناة السويس باعتبارهم من الدول أطراف النزاع على أن يقوم مجلس الأمن بطلب الحصول على رأى استشارى فى هذه النقطة القانونية من محكمة العدل الدولية [١٤] .

ويلاحظ أن مصر فى سنة ١٩٤٧ لم تكن راغبة فى احالة مشكلتها مع بريطانيا الى محكمة العدل الدولية لأن مصدر النزاع لم يكن قانونيا حيث أن أهم عناصره كانت سياسية تختص باستقلال وسيادة مصر . ولهذا فان مصر ذكرت أن مجلس الأمن كان مختصا لنظر النزاع المصرى البريطانى وأنه يجب ألا تتأثر المناقشة ببعض العناصر الثانوية للنزاع كمسألة تفسير معاهدة سنة ١٩٣٦ . ولقد أصرت مصر حينئذ على أن من أهم واجبات مجلس الأمن المحافظة على السلم والأمن الدولى وأن استمرار النزاع المصرى البريطانى من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى [١٥] ! ولقد اعتقدت مصر أن مجلس الأمن سيتخذ قرارا فى هذا النزاع معتمدا على الأخص على تحقيق العدالة والأمن أكثر من غيرها من المبادىء الأخرى التى يبنى المجلس عليها قراراته .

(١٣) المحاضر الرسمية لمجلس الامن ــ السنة الثالثة رقم ١٦ ــ ٣٥ ــ الاجتماع ٢٥٥ ــ ٢٥ فبراير ١٩٤٨ ص ٢٩٦ ــ ٢٩٨

(١٤) المحاضر الرسمية لمجلس الامن ــ السنة السادسة ــ الاجتماع ٥٥٥ ــ ٢٧ اغسطس ١٩٥١ ــ ص ١٦

(١٥) المحاضر الرسمية لمجلس الامن ــ السنة الثانية ــ الاجتماع ٧٣ ــ ١١ اغسطس ١٩٤٧ ص ١٨٦١

(ب) الوسائل :

١ ـ لجان التحقيق :

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية أثناء نظر المسألة اليونانية مشروعا بقرار لتكوين لجنة تحقيق من ثلاثة أشخاص يرشحهم الأمين العام للأمم المتحدة ويعتمد مجلس الأمن تعيينهم . وقد وافقت ثمان دول من أعضاء المجلس من بينها مصر على هذا المشروع ولم تتم الموافقة عليه بسبب الاعتراض السوفيتى [١٦] وقد أيد ممثل مصر الاقتراح الامريكى من ضرورة فحص الظروف المحيطة بالنزاع قبل ان يبدأ مجلس الأمن فى مناقشة المشكلة المعروضة عليه . وقد دعم ممثل مصر آرائه بالأسانيد الآتية :

« ان لاجراء التحقيق فائدة محققة . أنه ليس من الوسائل التى تحبذها النظريات القانونية فحسب بل انه من أهم الطرق العملية التى يمكن اتباعها للحصول على صورة حقيقية للموقف محليا ولذلك فانه من مصلحة المتنازعين الموافقة على اجراء تحقيق يعمل فى مقر النزاع » [١٧] .

وقد وافق مجلس الأمن على انشاء لجنة تحقيق طبقا للمادة ٣٤ من الميثاق لجمع المعلومات اللازمة والخاصة بشكوى اليونان من الاعتداء على حدودها . وأخذا باقتراح مصر تكونت لجنة من جميع أعضاء مجلس الأمن [١٨] . ولم يوافق ممثل مصر على تعديل قدمه ممثل بولندا ينص على أن يشترك ممثلى الدول أطراف النزاع فى أعمال لجنة التحقيق بصفة استشارية . وقد أرجع ممثل مصر معارضته لهذا التعديل الى « أن المهمة الملقاة على عاتق الحكومات المختلفة هى معاونة اللجنة فى أعمالها الادارية ولكن يدخل فى اختصاص اللجنة بعض النواحى القضائية للمشكلة مما لا يستقيم معه دعوة المتنازعين للانضمام اليها ولو بصفة استشارية بحته » [١٩] . وقد أبدى مندوب مصر ملاحظات خاصة بالفقرة التى تخول للجنة سلطة ابداء اقتراحات لمنع تكرار الاشتباكات فى منطقة

(١٦) المحاضر الرسمية لمجلس الامن ـ السنة الاولى ـ المجموعة الثانية ـ رقم ١٦ ـ الاجتماع ٧٠ ـ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ ص ٤١٢

(١٧) نفس المرجع ـ رقم ٢٤ ـ الاجتماع ٨٦ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ص ٦٤٧ ـ ٦٤٨

(١٨) نفس المرجع ـ الاجتماع ٨٧ ـ ١٩ ديسمبر ١٩٤٦ ص ٦٧٤ ـ ٦٧٨ و ص ٦٨١

(١٩) نفس المرجع ـ ص ٦٩١ ـ ٦٩٢

الحدود . ومن رأيه أنه يجب أن تكون هذه السلطة منحصرة فى اختصاص مجلس الأمن الذى له حق ابداء ما يعن له من اقتراحات حسبما يقتضيه الحال . ولهذا السبب امتنع المندوب المصرى عن التصويت على هذه الفقرة .

وعند مناقشة مسألة فلسطين علق مندوب مصر على الاقتراح بانشاء لجنة تحقيق الوقائع A Fact Finuing Commit tee بأنه يجب مناقشة صلب الموضوع حتى يمكن التأكد من ضرورة انشاء هذه اللجنة وطبيعة وظيفتها . وقد أوضح المندوب المصرى أنه « لايمكن انشاء لجنة مهما كانت مهمتها الا اذا فحصت بعض التفاصيل فى موضوع النزاع للاستدلال عما اذا كانت الحاجة تدعو لتكوينها ومدى واجباتها » [٢٠]

وفى الدورة الرابعة للجمعية العامة للجمعية العامة أيد ممثل مصر تكوين لجنة تحقيق لاريتريا لاعتقاده بأنه « رغم الجهود المتواصلة للجنة الفرعية السابعة عشر لم يحز أى حل يتعلق باريتريا بموافقة الأغلبية . لهذا فان تكوين لجنة تحقيق هو الحل الوحيد المقبول لاستطلاع الرغبة الحقيقية للشعب الارتيرى حيث أن ممثلى هذا الشعب أبدوا آراء متضاربة فى هذا الصدد أمام اللجنة السياسية [٢١] وقد انشأت الجمعية العامة بقرارها رقم ٢٨٩ أ (ج) لجنة الأمم المتحدة لاريتريا للتأكد من رغبات سكان اريتريا والوسائل التى يمكن بها تحقيق آمالهم ورفاهيتهم . وقد زارت هذه اللجنة مصر من ١٢ الى ١٧ أبريل سنة ١٩٥٠ للتشاور مع الحكومة المصرية[٢٢] . وقد لفت وزير خارجية مصر فى ذلك الوقت نظر اللجنة من أن لجنة التحقيق Commission of Investigation التى أمر بتشكيلها مؤتمر نواب وزراء الخارجية فى سنة ١٩٤٧ قد اقتنعت بأن شعب اريتريا يحبذ وحدتها ــ وعلى هذا الأساس فان مصر قد أبدت للمؤتمر تأييدها التام لرغبات الاريتريين . وعلى هذا الأساس فان وزير خارجية مصر قد

(٢٠) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة الاستثنائية الاولى ــ اللجنة السياسية ــ الاجتماع ٣١ ــ ٣٠ ابريل ١٩٤٧ ص ٦٢ ــ ٦٣

(٢١) نفس المرجع ــ الاجتماع ٤٦ ــ ٦ مايو ١٩٤٧ ص ١٨٥ ــ ١٨٦

(٢٢) المراجع الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة الرابعة ــ اللجنة الاولى ــ الاجتماع ٣٢٢ ــ ١١ نوفمبر ١٩٤٩ ص ٢٤٤ والاجتماع ٣١٥ ــ ٧ نوفمبر ١٩٤٩ ص ٢٠٦ . انظر كذلك تقرير اللجنة الفرعية السابعة عشر مستند رقم بتاريخ ١ نوفمبر ١٩٤٩ ص ١٨ ــ ١٩

أوضح أن موقف حكومته لن يتغير اذا ما كان تقرير اللجنة الحالية لا يختلف عن لجنة التحقيق السابقة . ولكن اذا اتضح أن اللجنة قد وصلت الى نتائج مختلفة بسبب تغير فى اتجاهات الشعب الارتيرى فان الحكومة المصرية ستعيد النظر فى الأمر على ضوء الوقائع الجديدة [٢٣] .

٢ ـ **المفاوضات :**

عند نظر مسألة كوريا كانت مصر ضمن الدول التى حبذت قيام المفاوضات كوسيلة لانهاء القتال . وفى [٢٤] يناير سنة ١٩٥١ عند مناقشة مشروع قرار قدمته اثنى عشر دولة تحدث مندوب مصر فقال :

« ان الدول الاثنى عشر التى قدمت هذا المشروع تعتقد أن الطريق أمامنا وعر ولكن هناك فرصة للوصول الى حل سلمى مرضى عن طريق المفاوضة . ان أفضل الطرق لتنفيذ ذلك المأرب هو اجتماع المتنازعين ومداولتهم ومناقشتهم للموضوعات التى تحيط بالنزاع . ان مسألة وقف النار لتتطلب بعض المفاوضة ويبدو أن هناك اتفاق عام بأن الأولوية فى المناقشة يجب أن تعطى لوقف القتال [٢٥] وبهذه الكلمة كرر مندوب مصر ما سبق أن أبداه فى اللجنة السياسية للجمعية العامة محبذا بدء المفاوضات كوسيلة لانهاء القتال . ولقد بين مندوب مصر أن للمفاوضات فوائد محققة تفوق اتباع الوسائل الغير مباشرة كالمراسلات والبرقيات والصعوبات الناجمة عن الترجمة والتحرير والتفسير [٢٦] .

٣ ـ **التوفيق :**

عند نظر المسألة اليونانية وافق ممثل مصر فى اللجنة السياسية للجمعية العامة على تكوين لجنة توفيق بدلا من لجنة تحقيق للعمل على وقف حوادث الحدود ومعاونة المتنازعين على استئناف صلاتهم السلمية وعلاقتهم السياسية الودية [٢٧] .

(٢٣) تقرير لجنة الامم المتحدة لاريتريا ـ المستندات الرسمية للجمعية العامة ـ القسم الاضافى رقم ٨ ص ٧

(٢٤) نفس المرجع الملحق رقم ٩ ص ٦٤ وكذلك A/AC. 34/Sr. 46 Par. 1, Appendix A

(٢٥) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة الخامسة ـ اللجنة الاولى ـ الاجتماع ٤٢١ـ ٢٥ يناير ١٩٥١ ص ٥٥١

(٢٦) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ـ الاجتماع ٤٢٧ ـ ١٤ يناير ١٩٥١ ص ٥١٥ والاجتماع ٤٣٥ ـ ٢٩ يناير ١٩٥١ ص ٣٨٦

(٢٧) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة الثانية ـ اللجنة الاولى ـ الاجتماع ٦٦ ـ ٤ اكتوبر ١٩٤٧ ص ٥٧

وفى ١٦ سبتمبر سنة ١٩٤٨ اقترح وسيط الأمم المتحدة لفلسطين فى تقريره الدورى لمجلس الأمن تكوين لجنة توفيق لفلسطين للاشراف على تنفيذ توصيات الوسيط بما فى ذلك اعادة اللاجئين الى وطنهم وتعويضهم عن ممتلكاتهم ورعاية مصالحهم وايوائهم والاهتمام بمشاكلهم الاجتماعية والاقتصادية [٢٨] . وقد تعاونت الحكومة المصرية مع لجنة التوفيق لفلسطين وأجابت على كثير من أسئلتها وأوفدت مندوبين لحضور اجتماعات اللجان المختلطة التى أشرفت عليها لجنة التوفيق وقامت بدور الوسيط فيها [٢٩] .

٤ ـ انشاء لجنة دائمة للمساعى الحميدة :

طلب ممثل يوجوسلافيا درج بند فى جدول أعمال الدورة الخامسة للجمعية العامة لانشاء لجنة دائمة للمساعى الحميدة . وأرفق بهذا الطلب مشروع قرار يرمى الى أن توصى الجمعية العامة جميع الدول الأعضاء وغير الأعضاء للتوسع فى فض المنازعات بالطرق السلمية وفقا لما جاء بالفقرة الأولى من المادة ٣٣ من الميثاق . وقد شرح مشروع القرار وظائف اللجنة المقترح اقامتها فأشار الى تكوينها من اثنى عشر عضوا من الدول الصغيرة باستثناء الدول الكبرى وأن تكون مهمتها تسهيل المفاوضات المباشرة والمحادثات أو تطبيق أية وسيلة أخرى من وسائل تسوية المنازعات الدولية . وأن تضع هذه اللجنة الدائمة خدماتها تحت تصرف المتنازعين كأداة للوساطة . واذا ما اقترح أحد أطراف النزاع فضه بوسيلة أخرى كالتوفيق أو التحقيق أو التحكيم أو التسوية القضائية فان اللجنة الدائمة تقوم بتقديم مساعيها الحميدة لتسهيل اتفاق المتنازعين على اختيار الوسيلة الملائمة لفض النزاع [٣٠] .

وعند ما فتح باب المناقشة لهذا البند فى اللجنة السياسية أثار مندوب مصر نقطة هامة وهى أن تعدد الهيئات والفروع المختصة بفض المنازعات سيؤدى الى

(٢٨) مستند الامم المتحدة رقم A/648 بتاريخ ١٦ سبتمبر ١٩٤٨

(٢٩) انظر مذكرة اللجنة AR/DU, 15 Aug. 1949 ونموذج من ردود الحكومة المصرية .
Responde de la Delegation Egyptienne aux Questions Posees par la Commission de Conciliation اغسطس سنة ١٩٤٩والتقرير السنوى للامين العام للامم المتحدة ١٩٥١/٥٠ (المستندات الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة السادسة القسم الاضافى رقم ١ ص ٤ ـ ٦ مستند رقم A/1844

(٣٠) مستند رقم A/1401 بتاريخ ٢٧ سبتمبر ١٩٥٠

تعقيد الأمور والى خلق صعوبات لا مبرر لها • كما كان من رأى ممثل مصر أن حق الدول غير الأطراف فى النزاع لعرض مساعيها الحميدة لحل النزاع لا زال معترف به وأن اتفاقيات لاهاى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ لم تعتبر هـذا الحق تدخل غير ودى • كما أن المندوب المصرى قد أعاب على اللجنة الدائمة تكوينها من اثنى عشر عضوا مما يعرقل قيامها بوظائفها المترقبة اذ أنه من الصعوبة بمكان أن تقوم مثل هذه اللجنة الدائمة بالوساطة أو التوفيق أو المساعى الحميدة لما يتطلبه ذلك من الاتصال الدائم مع المتنازعين وكثرة أعضاء اللجنة يحول دون ذلك • كما اختتم ممثل مصر قوله بالاشارة الى أن احتمال قبول عرض المساعى الحميدة يتم عادة اذا جاء من قبل دولة صديقة لا من لجنة دولية من هـذا النوع [٣١] •

٥ ــ اجراءات التحكيم :

عند عرض موضوع مشروع الاتفاقية الخاصة باجراءات التحكيم التى أعدتها لجنة القانون الدولى فى دورتها الخامسة قال مندوب مصر فى اللجنة القانونية « ان تلهف لجنة القانون الدولى لملء الفراغ الحالى فى اجراءات التحكيم وجعل التزام التحكيم ذو أثر فعال قد دفعها الى اقتراح مشروع اتفاقية تخطت مرارا قواعد القانون الدولى المعترف بها فى هذا الشأن » وقد ذكر مندوب مصر ان مشروع لجنة القانون الدولى قد أغفل مبدأ هام فى القانون الدولى وهو احترام ارادة المتنازعين • اذ أن لجنة القانون الدولى قد اقترحت اعطاء محكمة العدل الدولية فى بعض الحالات السلطة لتقرير وجود النزاع وامكان التحكيم فيه • وهذا لا شك يتعارض مع مبادىء القانون الدولى التى تقضى بحرية اتفاق المتنازعين لتقديم النزاع الى التحكيم فيه • ويفهم من خطاب ممثل مصر أنه قد اقتنع بوجهة نظر المسيو زاروسلات زوريك العضو بلجنة القانون الدولى لا سيما فى النقاط الآتية :

١ ــ تنتهى اجراءات التحكيم بمجرد صدور الحكم وحيث أن اختصاص المحكمة يستمد قوته من موافقة المتنازعين فانه كذلك يستنفذ أغراضه ولا يعد له وجود وان قيام أى نزاع نتيجة للحكم لابد من اعتباره نزاع جديد •

---

(٣١) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة الخامسة ــ اللجنة الاولى ــ الاجتماع ٣٩١ ــ ١٠ نوفمبر ١٩٥٠ ص ٢٦٢

٢ ــ ان التزام أحد أطراف النزاع بالتقدم الى محكمة العدل الدولية يجعل التحكيم عرضة لاشراف ونقض هذه المحكمة ، وهذا يخالف اجراءات التحكيم التى يجب أن تتم بصدور حكم نهائى لا استئناف له ،

٣ ــ ان مشروع الاتفاقية يخالف نظرية التحكيم التى تعطى المتنازعين الحق فى اختيار المحكمين [٣٢] .

(ج) فض المنازعات :

لقد اتبعت مصر سياسة ثابتة وايجابية يتم على أساسها فض المنازعات . ومن أهم المبادىء التى اتخذتها مصر كقاعدة أساسية لحل المنازعات المعروضة على الأمم المتحدة هو حق تقرير المصير . فقد أصرت مصر على تسوية مسألة فلسطين واريتريا على أساس تقرير المصير . فعند عرض مسألة اريتريا على اللجنة المؤقتة للجمعية العامة فى يوليه سنة ١٩٥٠ ذكر مندوب مصر أن موقف حكومته نحو هذه المسألة لم يتغير عما سبق ابداؤه أمام مؤتمر وزراء الخارجية فى لندن فى ٢٩ يوليه سنة ١٩٤٨ وهو أن أى حل لمشكلة اريتريا يجب أن يقوم على أساس احترام رغبات الشعب الاريترى ورفاهيته مع ايلاء مطالب الحبشة ما تستحقه من اهتمام [٣٣] .

وعند نظر مسألة فلسطين فى الدورة الثانية للجمعية العامة قال مندوب مصر أن تقسيم فلسطين يتعارض مع حق تقرير الشعوب لمصيرها لأنه بدلا من أن نسمح لسكان فلسطين بتقرير مصيرهم فان الجمعية العامة قد اغتصبت حق تقرير مصير الشعوب [٣٤] ولذلك فان مصر قد عارضت بشدة أى تدخل أجنبى لتقرير مصير الشعوب كما أن الجمعية العامة لا تملك السلطة وليس لها أى حق فى تقرير مصير أهالى فلسطين . وهذا الموقف يقودنا الى المبدأ الثانى الذى تبنى مصر عليه سياستها نحو فض المنازعات وهو معارضتها لقبول أى تقسيم صناعى لدولة ما اذا خالف ذلك رغبات سكانها . ومن أمثلة ذلك أن مصر اعترضت على

(٣٢) لجنة القانون الدولى ــ الدورة الخامسة ــ الاجتماع ١٩٢ ــ ١٢ يونيه ١٩٥٣ ــ ص ٣

(٣٣) مستند رقم A/AC. 18/SR.42 بتاريخ ٢٦ يوليه ١٩٥٠ ص ٢٠٢

(٣٤) المراجع الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة الثانية ــ اللجنة السياسية الخاصة لفلسطين ــ الاجتماع ٣٠ ص ١٨٦

قيام الجمعية العامة بتقسيم فلسطين [٣٥] . كما أن مندوب مصر عند تأييده لوحدة ليبيا أوضح أنه لا يمكن بأى حال من الأحوال أن يقبل تقسيما صناعيا لدولة ظلت وحدتها قائمة على مر القرون . ولو أن مصر فى وقت ما قد حبذت تقسيم ارتريا بين الحبشة والسودان لأن ذلك كان يمثل ارادة العنصرين الرئيسيين للشعب الارترى — المسلمون والأقباط — الا أنه بعد أن قدمت لجنة الأمم المتحدة لارتريا تقريرها معلنة رغبات الارتريين وافقت مصر على تكوين اتحاد بين ارتريا والحبشة تحت تاج واحد [٣٦] . وقد ارتاحت مصر لهذا الحل حتى لا تضطر الى تأييد تقسيم ارتريا لبغضها الشديد لأى فكرة ترمى الى تقسيم الدول .

وأخيرا أيدت مصر استقلال كوريا كدولة ديموقراطية موحدة ذات سيادة وقد صوتت مصر فى جانب جميع القرارات التى تحقق هذه الأغراض [٣٧] .

وعضدت مصر استقلال الدول حينما كان هذا الاستقلال مصدرا لأى نزاع معروض على الأمم المتحدة . فحين طلبت بريطانيا عقد دورة خاصة لنظر مسألة فلسطين رأت مصر والعراق درج بند اضافى فى جدول أعمال هذه الدورة عنوانه « انهاء الانتداب البريطانى على فلسطين واعلان استقلالها » وقد ألح مندوب مصر فى ضرورة النظر فى البند المقترح بجانب البند الذى اقترحته بريطانيا اذ أن البندين لهما علاقة وثيقة — ولكن لم تتحقق رغبة المندوب المصرى [٣٨] . ولقد اعترض مندوب مصر فى الدورة الأولى الخاصة على محاولة ربط موضوع المشردين بالمسألة الفلسطينية كما أوضح أنه من الظلم تقييد استقلال فلسطين ووضع العراقيل فى سبيله وقلب الأوضاع بالرغم من أن ذلك يتنافى مع ارادة أهالى فلسطين وعلى هذا فان مصر قد دافعت ضد أى اعتداء

(٣٥) المراجع الرسمية للجمعية العامة — الدورة الثانية — اللجنة السياسية الخاصة لفلسطين — الاجتماع ١١ — ١١ اكتوبر سنة ١٩٤٧ ص ٧٤

(٣٦) نفس المرجع — الدورة الثالثة — الجزء الثانى — اللجنة الاولى — الاجتماع ١٤٥ — ٩ ابريل ١٩٤٩ — ص ٧٦

(٣٧) المحاضر الرسمية لمجلس الامن — السنة الخامسة — رقم ١٥ — الاجتماع ٤٧٤ — ٢٥ يونيه ١٩٥٠ ص ١٣ .

(٣٨) المحاضر الرسمية للجمعية العامة — الدورة الثانية — القسم الاضافى ٢ مجلد ٢ ملحق ١ ص ١ . الكتاب السنوى للامم المتحدة ١٩٤٧/٤٦ ص ٢٧٦ — ٢٧٧ . ايضا المحاضر الرسمية للجمعية العامة — الدورة الاولى الخاصة — المجلد ٢ — اللجنة العامة — الاجتماع ٢٨ — ٢٩ ابريل ١٩٤٧ ص ٧و١٢و١٨

على حقوق الغالبية العظمى من سكان فلسطين وأية محاولة لغزو فلسطين واسكانها بأجناس أجنبية لا تمت لها بأية صلة [39] .

وفيما يتعلق بالمسألة الليبية فان مصر قد اقترحت أن تمنح ليبيا استقلالها أو توضع لفترة قصيرة تحت نظام الوصاية [40] وهذا يمثل سياسة مصر التى بمقتضاها اذا لم تصل الدولة بعد الى درجة من النمو تمكنها من الاستقلال أو اذا كان هناك عقبات فى سبيل استقلالها فان الحل المثالى هو وضع الاقليم تحت الوصاية لفترة محددة يفضل قصرها على قدر المستطاع . وهكذا قبلت مصر الاقتراح الامريكى بوضع فلسطين تحت وصاية الأمم المتحدة المؤقتة عقب انهاء الانتداب البريطانى فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ [41] . ويتبين هذا من مراجعة خطاب مندوب مصر فى الدورة الثانية الخاصة للجمعية العامة حين قال : « ان اقامة دولة يهودية سيؤدى الى كارثة محققة » انه ابتداء من ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ لن توجد فى فلسطين أية سلطة قانونية لأن السلطة ستؤول الى السكان الشرعيين لفلسطين ولذلك فان الحل المنطقى هو اعلان استقلال عموم فلسطين فاذا لم يمكن تنفيذ هذا فان ما يلى ذلك من الحلول هو انشاء وصاية مؤقتة اذ أن هذه هى الوسيلة الوحيدة لاقامة سلطة حكومية فى فلسطين فى ظل ميثاق الأمم المتحدة [42] .

وأخيرا وافقت مصر على وضع الصومال الايطالى تحت نظام الوصاية وأن تتولى الادارة دولة واحدة [43] .

وقد أيدت مصر جميع الاقتراحات التى يترتب عليها جلاء القوات الأجنبية عن أراضى الدول التى تعارض فى بقائها . وهكذا أيدت مصر جلاء القوات

(٣٩) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة الاولى الخاصة ـ اللجنة الاولى ـ الاجتماع ٥٢٤ ـ ٩ مايو ١٩٤٧ ص ١٨٥ ـ ١٨٦ . الدورة الثانية ـ اللجنة السياسية الخاصة لمسألة فلسطين ـ الاجتماع ٨ـ٨ أكتوبر ١٩٤٧ ص ٤٤ .

(٤٠) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة الثالثة ـ الجزء الثانى ـ اللجنة الاولى ـ الاجتماع ١٥٤ ـ ١٩ ابريل ١٩٤٩ ص ٧٦ ـ ٧٧ والاجتماع ٢٦٢ للجمعية العامة بهيئتها الكاملة ١٣ مايو ١٩٤٩ ص ٢٨٣

(٤١) انظر جوزيف جرمايه زاسلوف « بريطانيا وفلسطين ـ دراسة المشكلة أمام الامم المتحدة » رسالة رقم ٨١ جامعة جنيف سنة ١٩٥٢ ص ١٠٥

(٤٢) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة الخاصة الثانية ـ الاجتماع ١٣٠ ـ ٢٨ ابريل ١٩٤٨ ص ١٤٨

(٤٣) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة الثالثة ـ الجزء الثانى ـ اللجنة السياسية ـ الاجتماع ١٤٥ ص ٧٦

الأجنبية عن كوريا [٤٤] وفى ٢٥ يناير سنة ١٩٤٩ لفت مثل مصر نظر أعضاء مجلس الأمن الى قرار مؤتمر أندونيسيا الذى عقد فى نيودلهى من ٢٠ الى ٢٤ يناير ١٩٤٩ والذى اشتركت فيه مصر وساهمت فى أعماله بنصيب كبير ـ وقد أوصت قرارات هذا المؤتمر الى جلاء القوات الهولندية عن أندونيسيا [٤٥] .

وعند ما طلب مثل روسيا من مجلس الأمن النظر فى مسألة جلاء القوات البريطانية عن اليونان قدم مندوب مصر مشروع القرار الآتى :

بعد الاستماع الى تصريحات مندوبى روسيا وبريطانيا واليونان .

يسجل مجلس الأمن ارتياحه الى روح الصراحة والاخلاص التى حفزت هؤلاء المندوبين الى القاء هذه التصريحات التى لا شك ستؤدى الى المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى والتفاهم الودى بين الشعوب . وان المجلس يأخذ علما بتصريح مثل بريطانيا بأن القوات البريطانية ستبادر بالجلاء عن الأراضى اليونانية عقب زوال الأسباب التى تدعو الى وجودها [٤٦] .

وقد تمسكت مصر مرارا بأنه لا يمكن أن تقوم مفاوضات حرة على قدم المساواة اذا كان أحد أطراف النزاع يحتل أراضى الطرف الآخر لأن الطرف القوى الذى تحتل قواته أقاليم الطرف الضعيف سيصبح فى وضع يمكنه من الضغط عليه مما سيؤثر على كفة المفاوضات ومركز الطرف الضعيف فى المساومة ولتدارك هذا الأمر اقترحت مصر فى حالة مماثلة عند مناقشة المسألة التونسية بأنه يجب اقامة لجنة للمساعى الحميدة لمعاونة المتنازعين فى الاستمرار فى المفاوضات ومن دواعى تقديم هذا الاقتراح هو ما أدلى به مندوب مصر فى الجمعية العامة وينحصر فيما يلى :

« انه يوجد نقص فى كفة الميزان بين الطرفين مما يصعب معه الاستمرار فى المفاوضات مما يرجح كفة أحد المتنازعين على الآخر . ان اشتراك الأمم المتحدة

(٤٤) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ـ الدورة الخامسة ـ اللجنة السياسية ـ الاجتماع ٤٢٣ ـ ١٢ يناير ١٩٥١ ص ٤٨٦

(٤٥) مستند مجلس الامن رقم ١٢٢٢ بتاريخ ٢٤ يناير ١٩٤٩ والمحاضر الرسمية لمجلس الامن السنة الرابعة ـ رقم ٧ الاجتماع ٤٠٢ ـ ٢٥ يناير ١٩٤٩ ص ١٥

(٤٦) المحاضر الرسمية لمجلس الامن ـ السنة الاولى ـ المجموعة الاولى ـ رقم ٧ ـ الاجتماع السابع ـ ٤ فبراير ١٩٤٦ ص ١٢١ ـ ١٢٢

فى هذا الأمر سيؤدى الى تحقيق شبه اتزان بين القوتين المتفاوضتين . اذ أن هذا التوازن لا وجود له الآن اذ بينما تسيطر القوات الفرنسية على الأراضى التونسية فان الشعب التونسى أعزل ومضطهد ولا يمكنه التعبير عن آرائه تعبيرا حرا [٤٧] .

وتعتقد مصر أنه من اللازم خلق جو ملائم لنفض النزاع قبل بدء المفاوضات . ولهذا عند ما استأنف مجلس الأمن مناقشته للمسألة الاندونيسية فى ١٠ مارس ١٩٤٩ والنظر فى رغبة الحكومة الهولندية فى عقد مؤتمر المائدة المستديرة فى لاهاى لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاتمام عملية تحويل السيادة من هولندا الى اندونيسيا ــ أبدى مندوب مصر أنه من الاستحالة عقد مثل هذا المؤتمر الا اذا شكلت حكومة اندونيسية وأفرج عن زعماء أندونيسيا وخلق جو لا تشوبه التوتر [٤٨] .

وكذلك فان مصر ليست من أنصار من يفضلون دمغ دولة بالعدوان أو اتخاذ قرار باعتبار أحد أطراف النزاع برىء أو مذنب قبل القيام بأية محاولة لفض النزاع . ولذلك فان ممثل مصر فى اللجنة السياسية أثناء مناقشة مسألة اليونان قال ان اتخاذ حكم عن براءة أو اثم المتنازعين لن يؤدى الى تخفيف حالة التوتر السائدة كما أنه لن يساعد على خلق جو ملائم للمفاوضات المباشرة أو التعاون مع لجان الأمم المتحدة . ولهذا فان ممثل مصر قد اقترح حذف الفقرات التى تلقى اللوم على أحد أطراف النزاع قبل التحقيق فيه [٤٩] . ولقد اتبعت مصر نفس الموقف فى مجلس الأمن عند ما قامت بالتصويت ضد مشروع قرار قدمه الاتحاد السوفيتى للوم اليونان فى حوادث الحدود واضطهادها للأقليات [٥٠] .

(٤٧) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة السابعة ــ جلسة الجمعية العامة بهيئتها الكاملة رقم ٤٠٤ ١٧ ديسمبر ١٩٥٢ ص ٣٧٨

(٤٨) مستند مجلس الامن رقم ١٢٣٤ فى ٢٨ يناير ١٩٤٩ ورقم ١٢٧٠ فى أول مارس ١٩٤٩ ــ المراجع الرسمية لمجلس الامن ــ السنة الرابعة رقم ٢١ ــ الاجتماع ١٨٠ ــ ١٤ مارس ١٩٤٩ ص ٢ و١٧ ورقم ٢٣ ــ الاجتماع ٤٣٠ فى ٢١ مارس ١٩٤٩ ص ٢٧ ورقم ٢٤ ــ الاجتماع ٤٢١ فى ٢٣ مارس ١٩٤٩ ص ٢٥

(٤٩) المحاضر الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة الثانية ــ اللجنة السياسية ــ الاجتماع ٦٦ــ٤ اكتوبر ١٩٤٧ ص ٥٧

(٥٠) المحاضر الرسمية لمجلس الامن ــ السنة الاولى ــ المجموعة الثانية ــ رقم ١٦ ــ الاجتماع ٧٠ ــ ٢٠ سبتمبر ١٩٤٦ ــ ٤٠٨٨ ــ ٤٠٩

الخاتمة

أحيانا يسود اعتقاد خاطىء بأن الجمعية العامة أو مجلس الأمن يقومان بفض المنازعات • والواقع أنه وفقا لنصوص الميثاق يقوم مجلس الأمن بالتوصية باتباع طريقة معينة لفض المنازعات وفقا للفقرة الأولى من المادة ٣٦ أو شروط لتسويتها وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٧ • وفى الحالة الأولى يوصى مجلس الأمن الى أطراف النزاع استخدام وسيلة من وسائل فض المنـــازعات الوارد ذكرها فى الفقرة الأولى من المادة ٣٣ • وفى الحالة الثانية فان مجلس الأمن يمتلك السلطة للانتقال الى اتخاذ قرار فى موضوع النزاع [٥١] •

وبالرغم من أن الميثـاق لا يشتمل على توجيهات محددة للجمعية العـامة لاصدار توصيا تعن اجراءات فض المنـازعات سلميا أو اشتراكها فى هـذه الاجراءات فان أعضاء الأمم المتحدة ومن ضمنهم مصر قد دأبوا على اعتبـار المواد ١٠و١١و١٣و١٤و٣٥ قد خولت للجمعية العامة هذه السلطة • ومن أمثلة ذلك موقف مصر عند مناقشة مسألة اندونيسيا اذ أن مندوب مصر قد استند الى المادتين العاشرة والرابعة عشر بالاضافة الى مواد أخرى من الميثاق مؤيدا اختصاص الأمم المتحدة فى نظر هذه المسألة [٥٢] •

ويلاحظ أنه عند فشل المتنازعين لفض النزاع بطريقة يقع عليها اختيارهم فانهم يلجأون الى الأمم المتحدة التى تحاول بدورها معاونتهم فى فض النزاع باقتراح طرق مختلفة لتسويته • وحيث أنه لا توجد قاعدة معينة ترتكز عليهـا الأمم المتحدة فى اختيار الطرق الملائمة لحل نزاع معين فان هذا الاختيار يتأثر بالتيارات السياسية ومقتضيات الضرورة •

---

(٥١) ان الاستاذ كليد ايجلتون يقول « ان مجلس الامن لا يمكنه تسوية اى نزاع وكل ما يقوم به هو التوصية او اقتراح اجراءات لحله قد يقبلها المتنازعين ام لا يقبلونها » انظر مقالة « مجلس الامن وفض المنازعات » المجلة الامريكية للقانون الدولى ــ مجلد ٤٠ ــ ١٩٤٦ ص ٥١٤ • ويشاطر هذا الرأى الاستاذ جيمس هايد فى مقاله « الامم المتحدة وحل المنازعات سلميا » مداولات اكاديمية العلوم السياسية بأمريكا ــ مجلد ٢٥ رقم ٢ ــ يناير ١٩٥٣ ص ٨٦ وادوارد جيمنز دى ارشاجا « التصويت واجراءات المنازعات فى مجلس الامن » نيويورك ١٩٥٠ ص ١٠٠ وليانج opcit ص ٣٤٣ ــ ٣٠٤

(٥٢) انظر فيلد هافيلاند « الدور السياسى للجمعية العامة » نيويورك ــ ١٩٥١ ص ٨٨ ومستند رقم A/C. 1/SR. 732. ص ١٠ • وكذلك المحاضر الرسمية للجمعية العامة ــ الدورة السادسة ــ اللجنة السياسية الخاصة ــ الاجتماع ٢٨ ــ ٢١ ديسمبر ١٥٩١

وقد اتبعت مصر رأى أغلبية الدول الأعضاء بالأمم المتحدة الذين يفضلون فض المنازعات بالوساطة أو التوفيق بدلا من اللجوء الى التحكيم والتسويات القضائية وهذا يساير الاتجاهات العلمية سواء فى داخل الأمم المتحدة أم خارجها وان لهذا الموقف محاسنه اذ أن عدم تهافت الدول على المنازعات بالتحكيم يرجع الى أسباب قوية وأهمها أنه عندما يصدر حكم المحكمين لا يتبنى المتنازعين الا تنفيذه بعكس الحال فى قرار الوسيط الذى لا يخرج عن مجرد نصيحة لأن المتنازعون فى الواقع هم الذين يقومون بتسوية ما بينهم من نزاع بمساعدة طرف ثالث . بالاضافة الى ذلك فان بعض المنازعات لا تصلح للتحكيم فى حين أن الوساطة يمكن تطبيقها فى أوسع نطاق واستخدامها فى حدود أى نزاع مهما كانت طبيعته . ولهذا فان أنصار الوساطة يعتقدون أن الصفة السياسية للوساطة تفتح المجال لعرض طرق عديدة لفض النزاع فى حين أنه حينما يصدر قرار التحكيم توصد جميع الأبواب أمام المتنازعين ولا مفر لهم الا الخضوع لهذا القرار [٥٣] .

---

(٥٣) توجد اراء أخرى فى صالح التوفيق والوساطة ومنها ما ذكره الاستاذ كليد ايجلتون فى كتابه « الحكومة الدولية » (نيويورك ١٩٤٨) ص ٢٢٣ من « انه من الافضل الحصول على حل ودى بدلا من حل عادل قد يترك اثرا سيئا فى النفوس . ان الوساطة والتوفيق تحافظان على السيادة لان لجان التوفيق غير مقيدة بالقانون بل ان نطاق بحثها عن حل للنزاع لا حدود له بعكس التحكيم الذى يحمل معه معانى الشعور بالخزى لصدور حكم قانونى بالادانة . وحيث ان التوفيق يعنى تسوية ودية فان السلم يحمل ثقل اكثر من العدالة » . وهناك آراء اخرى فى صالح التحكيم ولكن ليس لها قوة الآراء السابقة ومن هذا ما يقال من ان الدول يجب أن تشجع على أنتشار حكم القانون فى علاقاتها كما ان الوساطة والتوفيق يمكن التوسع فى اتباعهما بدرجة تدعو الى المغالاة او اساءة استعمال الدول لهما .

نظرية الدخل بين المحاسبين والاقتصاديين*

بقلم الأستاذ وهيب مسيحة

وكيل كلية التجارة

ما أظن أن ثمة من ينكر أن هناك بونا شاسعا بين الأهداف التى يسعى الى تحقيقها الاقتصاديون وبين تلك التى يسعى الى تحقيقها وابرازها المحاسبون . فبينما يعمل الاقتصاديون المحدثون على دراسة أحوال الحركة والتغير التى تفتعل بها الحياة الاقتصادية ، وبينما يمدون أنظارهم الى المستقبل القريب والبعيد ، يحاولون التطلع الى كل الأحداث التى يحتمل أن ينطوى عليها ، والى جميع الظواهر التى يتوقعون أن يحفل بها هذا المستقبل ، اذ نجد المحاسبين مربوطين برباط وثيق الى عجلة الماضى ، يعملون على تسجيل الوقائع التى يزخر بها ويعنون كل العناية بتحليلها ، لكى يصلوا بذلك الى تصوير هذا الماضى تصويرا صادقا . فمهمة الاقتصادى اذن غير مهمة المحاسب ، والمجال الذى يعمل فيه الأول ، يختلف اختلافا كبيرا عن المجال الذى يعمل فيه الثانى . وبعد المجالين عن بعضهما البعض ، هو البعد القائم بين عديد من الاحتمالات المتوقعة ، التى قد يصح فيها الحساب وقد يخيب ، وبين جملة من الحقائق الواقعة التى لاتتطلب غير الفحص والتحليل . وليس هناك شك فى أن مثل هذا الاختلاف ، انما يدعو بطبيعة الحال الى اختلاف كبير فى طريقة البحث ومنهاجه ، فبينما يعول الاقتصادى على اقامة بناء نظرى هو وليد خياله ، وقدرته على تصوير المستقبل ، الصورة التى يشعر أنها أكثر تطابقا مع اتجاهات الأحداث التى يتوقع قيامها ، يعول المحاسب على وصف ما حدث وما جرى ، ويعمد الى استنباط النتائج التى تنم عنها هذه الأحداث الواقعة. ولعل

---

* مناقشة لبعض المسائل التى وردت فى رسالة الدكتور عبد القادر حلمى عن نظرية الربح وتطبيقها على ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المقدمة للحصول على درجة الدكتوراه .

أحسن ما يوضح الفرق بين النهجين ، أن الاقتصادى يستخدم أدوات التحليل التى تناسب تقدير المستقبل ex-ante analysis . بينما يستخدم المحاسب أدوات التحليل التى تناسب تصوير الوقائع الماضية ex-post analysis

وليس يعنى هذا أن الاقتصاديين لا يكترثون بما يسجله الماضى من أحداث ووقائع ، اذ أن الماضى بالنسبة لهم انما هو الصفحة التى يقرأون فيها مدى صحة تقديراتهم عن المستقبل ومدى فشل هذه التقديرات وخيبتها ، فهو اذن بالنسبة لهم لون من القياس ، يردون اليه توقعاتهم ، ويقارنون بين ما تم فيه ، وما كانوا يقدرون حدوثه فى المستقبل ، الذى أمسى مطويا فى غياهب الماضى . واذ يولون وجوههم نحو ما مضى وانقضى ، فانما يعمدون الى اتباع نهج التحليل الذى يعنى بالوقائع ، أى التحليل التاريخى ex-post . وهم فى مهمتهم هذه لا يعدون مهمة المحاسب فيما يتبعه . بيد أن بحثهم هذا لن يسعفهم كثيرا فى اقامة بناء نظرى ، يفسر السلوك الانسانى الذى يمد رواقه الى المستقبل . وكل ما يستطيعون الافادة منه ، اذ يقارنون بين التوقعات التى قدرها الأفراد وبين النتائج المحققة فعلا ، أنهم يدخلون من التعديلات على تحليلهم الاقتصادى ، ما يتناسب مع وزن تلك القوى والعوامل ، التى أفسدت تقديرهم وباعدت بينه وبين النتائج المحققة .

ولعل من أهم أسباب الحيرة والاضطراب التى تسود أفكار المحاسبين من ناحية آراء الاقتصاديين ونظرياتهم ، عدم أخذهم فى الاعتبار هذا الاختلاف فى طريقة البحث وهذا التباين فى وجهة النظر . وجلى أنه اذا كان الاقتصاديون يهتمون بمتابعة التوقعات التى يكونها الأفراد أو التى تكونها المشروعات عن المستقبل ، فانهم لابد وأن يدخلوا جانبا كبيرا من الاعتبارات الذاتية فى تحليلهم ، وهذه الأعتبارات الذاتية ، التى تقوم على النزعات النفسية ، التى تسيطر على الأفراد كأصحاب دخول ، وعلى المشروعات كوحدات انتاجية ، لاتجد كيانا لها فى عالم المحاسبة ، وليست بالأمر الذى يسترعى النظر ، اذا انحصرت الرغبة فى الوصول الى النتائج التى انتهى اليها التطور فى الماضى . فالمسائل التى مضت وانقضت ، تعد فى نظر الاقتصادى فى ذمة التاريخ ، لا شأن له بها الا كأدوات يستطيع ان شـــاء ، أن يعتمد عليها قليلا أو كثيرا ، فى استطلاع المستقبل .

واستشفاف المجرى الذى تأخذه حلقات التطور . والقاعدة التى يأخذ بها الاقتصاديون المحدثون لا تعدو أن تكون تطبيقا دقيقا لتلك العبارة المأثورة الشائعة على الأفواه : « ان ما فات مات » by-gones are by-gones .

وفضلا عن كل هذا فان مجال الاقتصادى أوسع رحابا من مجال المحاسب ، فى نظرته الى كل ما يجرى فى حياتنا العادية . فالاقتصادى يعنى بالجزئيات الصغيرة ، التى يتكون منها عالمه الذى يبحثه ، كما يعنى فى نفس الوقت بالمجموعات الكبيرة التى تضم شتات هذه الجزئيات فى كل واحد . فهو يدرس العوامل التى تدخل فى تقدير دخل الفرد أو دخل الوحدة الانتاجية ، فى ظل ظروف معينة ، كما يدرس العوامل التى تدخل فى تقدير الدخل الأهلى كله ؛ وهذا الدخل هو الذى يعتبر مجموع هذه الدخول الفردية ، سواء وقعت هذه الدخول فى استحقاق الأفراد أو استحقاق المشروعات . بينما يحصر المحاسب كل همه فى الوصول الى معرفة دخل المنشأة ، سواء ملكها فرد أو ملكتها هيئة خاصة تضم مجموعا من الأفراد ، أو ملكتها هيئة عامة ولا يعنى المحاسب اطلاقا بالاتجاهات التى يأخذها الدخل الأهلى فى مجموعه .

كل ذلك يدعونا بلا شك الى عدم اقحام العالم الذى يعمل فيه الاقتصاديون، فى العالم الذى يعمل فى دائرته الضيقة المحاسبون ؛ اذ لكل من هذين العالمين ، مظاهره الخاصة به وظروفه الفريدة ، التى تجعل منهما شيئين مختلفين تمام الاختلاف . ولهذا كان من أهم الثغرات التى ألمت بتحليل الدكتور عبد القادر حلمى ، لموضوع الأرباح من وجهة النظر المحاسبية ، فى الرسالة التى تقدم بها للحصول على درجة الدكتوراه ، أنه لم يفرق تفرقة واضحة ، بين هذين العالمين المختلفين ، حيث يعيش الاقتصادى فى أحدهما ، ويعيش المحاسب فى الآخر . اذ أنه عند عرضه لآراء الاقتصاديين ، ورد هذه الآراء للمقارنة الى آراء المحاسبين ، وجد أنه قد دخل تيها لا أول له ولا آخر ؛ وشعر أن ثمة اختلافات قوية جارفة ، تفصل بين آراء المحاسبين والاقتصاديين ؛ ولم يدر أن السر فى كل هذا الاضطراب الذى أضنى تفكيره ، انما يرجع الى الهوة السحيقة ، التى تفصل بين عوالم مختلفة ، كل منها يسير فى فلك يغاير الفلك الذى يسير فيه الآخر .

ولقد كان من أشد الآثار التى انطبعت فى ذهنه ، التفاوت الكبير بين آراء الاقتصاديين أنفسهم ، والاختلاف البين فى وجهات نظرهم . ومن الطبيعى أن يقوم هذا التفاوت فى الرأى ، وأن يبدو هذا التباين على أشده ، لو أننا ذكرنا مرة أخرى ، ان هذا التفاوت والتباين ، انما يرجع الى اختلاف ملامح الهياكل النظرية ، التى يصنعها الاقتصاديون لتفسير ذلك العالم المجهول . وتتأثر هذه الصورة بدورها ، بطبيعة التوقعات والتكهنات التى يبنيها كل اقتصادى عن سير التطور .

ولعل كل ما سقناه يبين تماما السر فى جزع الباحث ، بسبب ما صادفه من اختلافات كبـيرة بين وجوه النظر لدى المحاسبين والاقتصـاديين ، ثم بسبب الاختلافات الكبيرة بين وجوه النظر لدى الاقتصاديين أنفسهم .

فلقد كان ارفنج فيشر مثلا فى كتابه « طبيعة رأس المال والدخل » Nature of Capital and Income صريحا كل الصراحة فى تحديد معنى الدخـل . إذ يرى أن الدخل لا يعدو أن يكون مجموع ماينفقه الفرد فعلا على سلع الاستهلاك خلال أمد زمنى معين . بل يذهب فى بعض الأحيان الى أبعد من ذلك ، فيعبر عن الدخل بأنه مجموع الاستهلاك الذى تحقق فعلا لكل مستهلك ، خلال فترة زمنية معينة . فهو يذكر [1] « بأن الطريقة الصحيحة الوحيدة فى رأيه ، هو أن نعتبر الدخل ، الخدمة التى يؤديها المسكن لصاحبه ، فى شكل مأوى أو ايجار نقدى ، والخدمة التى يؤديها البيانو فى شكل موسيقى ، والخدمة التى تؤديها مواد الغذاء ، فى شكل غذاء ؛ وعلى هذا الأساس يتعين علينا أن نبعد المسكن والبيانو وحتى مواد الغذاء نفسها ، من أن تكون ضمن عناصر الدخل . فكل هذه الأشياء رءوس أموال وليست دخولا .... وهكذا نجد أن رغيف الخبز الذى اشترى حديثا ، لا يعد دخلا ، ولكنه يعد رأس مال . اذ أن الدخل الذى يصدر عن هذا الرغيف يأتى فيما بعد ، عند ما تتم عملية التغذية .

وقد يكون هذا الرأى متسما بسمة المنطقية النظرية الصارمة ، اذ أنه يحدد فواصـل قاطعة دقيقة للتمييز بين الدخل وبين رأس المال . ولكن يعاب عليـه

(۱) انظر الكتاب المشار اليه ص ١٠٦ طبعة سنة ١٩٢٣

التطرف الى حدود تجعله يتجافى مع طبائع الأشياء . واذا كانت الدقة فى تحديد معالم الأشـــياء وتعيين خواصها مرغوبا فيها ، الا أنهـا اذا تجاوزت الحدود المعقولة ، فقد تنقلب الى قيد ، يعطل الباحث عن بلوغه أهدافا : تسمو فى مكانتها وتسبق فى أولوينها ، الرغبة الحثيثة فى اقامة هــذه الحدود والفواصل القاطعة للتمييز بين الأشياء . وليس هناك شك فى أن قصر الدخل على الخــدمات التى تستهلك فعلا ، وابعاد كل ما عدا ذلك ، واعتباره رأسمال ، لمجرد أنه لم تتحقق الرغبة فى استهلاكه ، ولم يستهلك فعلا ، انما يؤدى الى تشويش الذهن ، فيما يتعلق بحقيقتين : أولاهما ــ طبيعة الدخل وطبيعة رأس المال وضرورة التمييز بينهما . وثانيتهما ــ نمو رأس المال وطريقة تكوينه . فليست هنــاك شبهة فى أن الدخل هو نتاج التفاعل بين رأس المال الموجود وعوامل الانتاج الأخرى ؛ أو هو نتاج عوامل الانتاج وحدها ، اذا افترضنا بأن البيئة كانت فى مستوى من الانحطاط ، لا تملك معها أى نوع من أنواع رءوس الأموال . وانما يتكون رأس المال وينشأ وينمو ، بسبب نوع آخر من القرارات التى يتخذها الأفراد ، تخالف القرار الأول الذى اتخذوه ، وهو مدى رغبتهم فى استغلال امكانيات الانتاج المتاحة لهم . وهذا النــوع الآخر من القرارات ، انما ينصب على مدى ما يقتطعونه من النتاج الذى أحرزوه ، بسبب استغلالهم لامكانياتهم الانتاجية ، لأغراض بناء رأس مال جديد ، يضم الى رأس المال القائم . وهذا الاقتطاع الذى يضعونه جانبا ، لاستغلاله فى مرحلة مقبلة من مراحل الانتـــاج ، هو ما آلف الاقتصاديون على تسميته بالادخار . فالادخار ليس من طبيعة رأس المال . وانما طبيعته طبيعة دخلية أولا وقبل كل شىء . وهو طبيعة دخلية يخولها الأفراد طوعا وباختيارهم الى رأس مال ، سواء تمثل هذا الادخار فى صـــورة سلع استهلاك على تفاوت درجات صلاحيتها للبقاء طويلا ، أو فى صــورة معدات انتاج على تفاوت صورها وأشكالها . ولو أننا رجعنا الى آراء كينز فى رسالته عن النقود لوجــدناه يقسم الدخل الى نوعين رئيسيين : أولهمـا دخل قابل للاستهلاك ، ومعد أصلا لمواجهة هذا الغرض available Income ودخل غير معد للاستهلاك لأنه أعد فعلا لبناء رأس مال جديد ، يضم الى رأس المال القديم . unavailable Income[2] . وليست هناك شـبهة فى أن الدخلين يكونان معا

(٢) الكتاب المشار اليه صفحة ٢٣٤

مجموع الدخل الذى ظفرت بتحقيقه الجماعة ، نتيجة لتوجيه جهودها فى استغلال امكانيات الانتاج المتاحة .

وقد يكون هذا الاعتراض مما ساور ذهن فيشر عند عرضه لنظريته ، فعاد فى مكان آخر من كتابه [٣] ، يفرق بين نوعين من الدخل : أولهما — الدخل المحقق Realised Income وثانيهما — الدخل المكتسب erined income . وقد بين أن الدخل المحقق ، هو الدخل الناتج من الخدمات الفعلية التى يغلها رأس المال المستخدم ، بينما يعتبر الدخل المكتسب أنه يمثل الدخل المحقق بحيث نضيف الى هذا الدخل المحقق الزيادة فى القيم الرأسمالية أو نخصم منه النقص فى القيم الرأسمالية . ومن هذا يبدو جليا أن الدخل المكتسب وهـو فى نفس الوقت الدخل الأساسى أو القياسى Standard Income ، هـو الدخل بالمعنى الذى أوضحته سابقا ، حيث يضم قيم الخدمات المستهلكة ، وما أضيف الى رأس المال ، بسبب تحويل جانب من نتاج العمليات الانتاجية الى ادخار ، أو ما نقص من رأس المال ، بسبب اغارة الأفراد على رءوس أموالهم ، واستهلاك مقدار يربو على الدخل المكتسب . ولكن فيشر على الرغم من اجرائه هذه التفرقة ، التى تقابل التفرقة التى يجريها المحاسبون بين « النوع المجمل » وبين « النوع الصافى » للنشـأة ، يعود فيصر ، على اعتبـار الدخل المحقق ، أنه الدخل الذى يجب أن يؤخذ فى الاعتبار ، لقيـاس الدخـل الفعلى . وهو يخطىء ادوين كانان Eduin Cannan لأنه ذكر فى كتابه Elementary Political Economy العبارات الآتية :

"If a man has a cellar of port wine or a plantation of trees, the annual increment of the value of those things, is evidently part of his annual income. If he likes to spend it, he can do so without decreasing his property. If he does not choose to spend it, he is engaged in a form of saving and is thereby adding to his property.

ويعقب فيشر على هذا الرأى فيذكر « بأنه من الأمور الواضحة أن الادخار أو الزيادة فى رأس المال ليست دخلا ، يقف على قدم المساواة مع الدخل العادى ، لأن هذا الادخار أو هذه الزيادة لا تخصم اطلاقا لتحديد قيمة رأس المال » [٤] .

(٣) وهو يذكر فى المرجع السابق ص ٢٤٧ ، ان الدخل المكتسب معيار مثالى ، يجب الا يخلط بينه وبين الدخل المحقق فعلا .
(٤) انظر المرجع السابق ص ٢٤٨

وقد أغفل فيشر الحقيقتين الآتيتين : أولاهما ــ أنه لا داعى لخصم قيمة الأموال المدخرة من الدخل ، حين العزوف عن استهلاكها ورغبة أصحابها فى تحويلها الى رأس مال ، لأن قيمتها الاسمية وقيمتها الفعلية متعادلتان عند اللحظة صفر ، أى عند اللحظة التى يتحول فيها الدخل الى مال مدخر ثم الى رأس مال فورا . وثانيتهما ــ أن قيمة مخزن الخمور الذى يضرب به كانان مثله ، تمثل رأس مال فى لحظة معينة ، لا بد وأن يغل دخلا لصاحبه فى نهاية السنة لو وظفه بسعر الفائدة الجارى . وعلى ذلك فان زيادة قيمة هذا المخزن بعد نوات السنة ، لا تعد زيادة رأسمالية ، لها من الخصائص ما يتجافى مع خصائص الدخل ، ولكنها زيادة رأسمالية تستمد طبيعتها من حقيقة الدخل الذى انشأها ، وهو الدخل الذى حرم صاحب المخزن نفسه من التمتع به ، لو آثر بيع هذا المخزن فى أول الأمر ، وفضل أن يسارع فى الظفر بالغلة التى تدرها عليه قيمته ، لو أنه وظف هذه القيمة بسعر الفائدة الجارى فى السوق .

ويبدو لى أن الدكتور حلمى [5] قد هاله هجوم فيشر على المبادىء الخاطئة التى يتبعها المحاسبون بحسبانهم للنقص فى رأس المال كجزء من النفقات والزيادة فى رأس المال كجزء من الدخل ، فحاول أن يبرىء ساحتهم من هذا الجرم ، ولكنه فى دفاعه عنهم أغفل حقيقة ما يقصد اليه فيشر . فلقد كان يسدد هجومه على المحاسبين ، لا لأنهم يعدون النقص فى قيمة رأس المال نفقة ، والزيادة فى قيمة رأس المال دخلا ، ولكن لأنهم يعدون قيمة النقص فى رأس المال ، أى قيمة استهلاك رأس المال نفقة أو مبلغا مدفوعا ontgo ، ولأنهم يعدون قيمة الزيادة فى رأس المال أى قيمة المال المدخر دخلا ، لكى يصلوا بذلك الى معرفة الدخل انصافى أو الدخل المكتسب بلغة فيشر [6] .

واذ يفرغ صاحب الرسالة من عرضه لآراء فيشر ، يعرج على رأى هيكس ، بصفته أحد عمد المدرسة الاقتصادية الحديثة ، ويبرز الفكرة التى أدلى بهـا ، وهى أن الدخل فكرة ، قد يعمد الاقتصادى النظرى الى الالتجاء اليها فى عرض

(٥) انظر رسالته المجلد الأول ص ٤٦
(٦) يبدو لى ان صاحب الرسالة لم يفرق بين الزيادة فى قيمة راس المال الناتجة من ارتفاع اسعار الأصول الراسمالية مع بقاء هذه الأصول على حالها وبين قيمة الزيادة فى راس المال نتيجة للاضافة الى راس المال القائم راس مال جديد .

آرائه ، الا أن ذلك قد يعرضه للوقوع فى بعض الأخطاء ، التى يمكن له تفاديها ، لو أنه عدل فى بحوثه عن استخدام هذا الاصطلاح . وما أشك لحظة فى أن هيكس ، اذ يختم فصله عن « الدخل » [7] بهذه العبارات ، يذكر تماما الاضطراب الكبير الذى يسود التفكير الاقتصادى ، بسبب اختلاف المعانى وتفاوت التأويلات ، التى تزخر بها نظريات مختلف الاقتصاديين ، الذين اضطروا الى استعمال هذا الاصطلاح . فهل يعتبر الدخل الأصلى أنه مجموع الدخول التى تحصل عليها عوامل الانتاج التى تساهم فى العمليات الانتاجية ، كجزاء لهـا لاشتراكها فى العملية الانتاجية ، بما فى ذلك أجور الادارة العادية التى لو حصل عليها المنظمون ، ثم سنحت لهم الفرصة بامكان تعديل خططهم الانتاجية ، لما وجدوا أن ثمة ما يدفعهم الى تغيير هذه الخطط وتعديلها . ومن ثم هل يعتبر الدخل شاملا لهذه الأنصبة ، دون أن يدخل فى تكوينه تلك الأرباح أو الخسائر القدرية التى يعتبرها كينز فى رسالته عن النقود عناصر رأسمالية لا دخلية ؟ أو هل يعتبر الدخل مجموع الجزاءات التى تحصل عليها عوامل الانتـاج ، بما فى ذلك الايرادات الفعلية التى يفوز بها المنظمون ، دون تفرقة بين أجور الادارة العادية وبين الأرباح والخسائر القدرية ، كما بدا لكينز أن يعول على هـذا التعريف عند قيامه بعرض نظرياته عن التوظف والنقود والفائدة ؟

أو هل يعتبر الدخل الفردى أنه أحد المعايير الثلاثة الآتيـة ، التى وضعها هيكس : وهو أنه أقصى ما يستطيع الفرد أن يستهلكه من مختلف الطيبات خلال فترة زمنية معينة (حددها هيكس بأسبوع ، من قبيل التمثيل) ، دون أن يتأثر مركزه فى نهاية هذه الفترة تأثيرا سيئا ، بمعنى أنه سوف يحتفظ برأسماله سليما ، فلا ينقص رأس المال هذا فى نهاية الفترة ، عما كان عليه فى أولها ؟

أو أنه أقصى ما يستطيع الفرد أن ينفقه خلال هذه الفترة ، على أن يظل قادرا فى رأيه الشخصى ، على الاستمرار فى انفـاق نفس المبلغ فى كل فترة زمنية ، لاحقة للفترة الأولى ؟

أو أنه أقصى مبلغ من النقود يستطيع الفرد أن ينفقه خلال هذه الفترة على أن

---

(٧) انظر Value xcapiral ص ١٨٠

يتوقع قدرته على انفاق مبلغ يخول له الحصول على نفس القدر من الطيبات خلال كل فترة زمنية لاحقة ؟

ان المعيار الأول يتميز بالرغبة فى المحافظة على رأس المال سليما ، بينما يتميز المعيار الثانى بأنه يحتاط ضد حدوث تغير فى سعر الفائدة . أما المعيار الثالث فانه يهدف الى تثبيت الدخل الحقيقى real income ، ولذلك فهو يحتاط ضد حدوث تغير فى الأسعار . وكل هذه المعايير انما تحدد قيمة الدخل كما يتوقع الفرد أن يحصل عليه . ويقابل كل معيار منها ، المعيار الذى يقوم على تقدير الدخل كحقيقة واقعة تمت فى الماضى ، ومن ثم فهو يمثل الاستهلاك الفعلى ، مضافا الى ذلك قيمة الزيادة فى رأس المال ، أى الأموال التى ادخرها الفرد فيما مضى .

وهذه المعانى المختلفة التى يمكن استخدام كل منها للتعبير عن الدخل ؛ هى السر فى تشاؤم هيكس وعدم اقتناعه بأن ثمة معنى محددا للدخل ، يمكن أن يطمأن اليه فى التحليل الاقتصادى .

واذ يعرض صاحب الرسالة لتحديد كينز لمعنى الدخل فى كتابه عن « التوظف والفائدة والنقود » فانه يلتبس عليه أمر ما قصد اليه كينز . فهو يذكر : « أننا نرى اللورد كينز يعرف الدخل بأنه عبارة عن المبيعات مخصوما منها النفقات مضافا الى ذلك (أو مطروحا منه) الزيادة (أو النقص) فى قيمة مجموع الأصول ، وبذلك فانه يعتبر الزيادة فى قيمة الأصول بمثابة دخل ، أما المحاسب فهو لا يعتبرها كذلك ... »

ولو أنه تأمل مليا فى المعادلة التى وضعها كينز ، لوجد أنه وقع فى الخطأ الذى سبق أن أشرت اليه ، وهو عدم تفرقته بين الزيادة فى قيمة الأصول ، وقيمة الزيادة فى الأصول .

ولو رجعنا الى العلاقة التى وضعها كينز لوجدناها تقوم على ما يأتى :

لنعتبر أن مبيعات المشروع ١ وأن مشترياته من المشروعات الاخرى ٨ وأن قيمة أصوله الرأسمالية فى نهاية المدة ..، وأن مقدار ما كان يتعين عليه أن ينفقه لصيانة أصوله الرأسمالية والمحافظة عليها ، لو أنه لم يقم فرضا باستخدامها

---

(٨) انظر الرسالة ص ٤٩

فى عمليات الانتاج B' وأن قيمة هذه الأصول الرأسمالية فى نهاية المدة لو استخدمت فى عمليات الانتاج G واذن نجد أن قيمة هذه الأصول فى نهاية المدة (فى حالة عدم استخدامها فى عمليات الانتاج تكون G'-B'

فاذا استغل أصوله الرأسمالية فى عمليات الانتاج لكانت القيمة الصافية لهذه الأصول فى نهاية المدة G-A,

وعلى ذلك نجد أن نفقة الانتاج الخاصة باستخدام الأصول الرأسمالية لتحقيق حجم للمبيعات يبلغ A هى (G'-B') — (G-A,)

وهذه العلاقة يرمز لها كينز بالحرف U وهو يمثل نفقة الاستعمال للأصول الرأسمالية User Cost

فاذا أضفنا الى هذه النفقة ، النفقات التى أنفقها المشروع على عوامل الانتاج الأخرى ورمز لذلك بالرمز F.

لوجدنا أن مجموع النفقتين ، نفقة الاستعمال ونفقة عوامل الانتاج الأخرى يمثل نفقة الانتاج المباشرة لكمية السلع المنتجة A

وعلى ذلك يمثل دخل المشروع العلاقة A-U-F

وجلى أن العلاقة (G'-B') — (G-A,)

انما تبرز قيمة ما استهلك من الأصول الرأسمالية فى انتاج الحجم A من المبيعات ، وهى لا تشمل اطلاقا أى ارتفاع فى قيمة الأصول الرأسمالية ، بالمعنى الذى تطرق اليه صاحب الرسالة ، كما أنها لا تشمل قيمة الاضافات الى رأس المال خلال الفترة الزمنية ، لأننا استبعدنا من قيمة G المقدار A, وهو الذى يمثل مشتريات المشروع من المشروعات الأخرى فى شكل معدات وما الى ذلك .

هذه لمحة موجزة عما ورد فى رسالة الدكتور على عن بعض المسائل التى يتشابك فيها الاقتصاد مع المحاسبة . وفى رأيى أنه لو فهم على الوجه الصحيح ، طريقة البحث التى ينحوها كل من المحاسب والاقتصادى ، ولو تبينا بوضوح الأهداف التى يسعى الى تحقيقها كل منهما ، لما قامت تلك الوجوه البينة من الاختلاف فى الآراء بين الفريقين ، بل لكان هناك ما يدعو الى تلاقى وجهات النظر ، وهو الأمر الذى نرجو أن يتحقق .

الكتلة الإسلامية

هذا عنوان للرسالة التى كان قد تقدم بها الدكتور عبد الملك عوده لنيل الدكتوراه فى العلوم السياسية من جامعة القاهرة .

وقد نوقشت فى ٢١ فبراير سنة ١٩٥٦ فى كلية التجارة بجامعة القاهرة ، وكانت لجنة الفحص مؤلفة من الدكتور أحمد عبد القادر الجمال المشرف على الرسالة ، ورئيس قسم العلوم السياسية بالكلية ، والدكتور أحمد سويلم العمرى مدير معهد العلوم السياسية ، والدكتور عز الدين فريد عميد كلية الآداب ، والأستاذ وهيب مسيحة وكيل كلية التجارة ، والدكتور توفيق رمزى أستاذ السياسة المساعد .

وبعد المناقشة منحت الرسالة درجة « جيد جدا » وهى تقع فى ٤١٩ صفحة بالآلة الكاتبة ، وقد تناول فيها بحث الفتوح الاسلامية ، ونظام الحكم فيها . وأسباب ضعف البلاد الاسلامية أثناء الحكم العثمانى . ثم تناول فكرة صلاحية الاسلام ليكون نظاما للحكم ، وأساسا للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية . وتناول أيضا المؤتمرات الاسلامية التى انعقدت بعد الحرب العالمية الأولى فى القاهرة ومكة والقدس ، وأحصى الأحزاب الاسلامية ، وعرض برامجها واستقصى نشاطها . ثم بحث مشكلة الأقليات والطوائف الدينية ، وناقش آراء المعارضين لفكرة الوحدة الاسلامية ، وأسهب فى تفصيل الأحلاف العسكرية والسياسية التى انعقدت مثل حلف سعد آباد وميثاق جامعة الدول العربية ، وبحث مركز اسرائيل تجاه العالم العربى . وبعد هذا كله عرض لمشاكل الاصلاح الزراعى ، ونظام الملكية ، وعلاقة الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الأوروبى ، ومسألة البترول من حيث الانتاج وملكية الشركات والآثار المترتبة على ذلك . وختم البحث بنقد لنشاط الفلسفة الفكرية التى تدعو الى الكتلة الاسلامية وأبدى رأيه فى السبل التى يجب أن تسير على مقتضاها الحكومات الاسلامية وشعوبها ليرتفع

مستواها السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، وحصر ذلك فى الثورة القومية ، ومبادىء العلمانية ، والديمقراطية .

والبحث قيم فى مجموعه فيه عمق وحسن استقصاء الا أن تشتت الموضوعات استنفد كثيرا من جهود المؤلف فانه تنـاول الجوانب السياســـية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية وخاض فى مســـائل البترول والزراعة والتجـارة والصناعة ، ولو أنه قصر بحثه على الجانب السياسى وحده لاستطاع أن يعالجه بصورة أدق وأعمق مما عالجه به فى الرسالة على وجهها هذا .

ان « الكتلة الاسلامية » للدكتور عبد الملك عـوده كتاب جدير أن يطبع وينشر ويقبل عليه القراء ، ولو أن المؤلف استجاب لهذه الرغبة لأسهم فى النهضة الفكرية السياسية التى تمر بها بلادنا والعالم العربى والاســـلامى . ونرجو أن يستجيب .

العلاقات الانجليزية الليبية

هذا عنوان الرسالة التى تقدم بها الأستاذ هنرى آنيس ميخائيل لنيل درجة ماجستير فى العلوم السياسية . وقد نوقشت فى ٢٣ أبريل سنة ١٩٥٦ بكلية التجارة بجامعة القاهرة أمام لجنة مؤلفة من الدكتور أحمد عبد القادر الجمال رئيس قسم العلوم السياسية ، والدكتور أحمد سويلم العمرى مدير معهد العلوم السياسية ، والدكتور بطرس بطرس غالى أستاذ القانون الدولى المساعد .

وبعد المناقشة منحت الرسالة تقدير « جيد جدا » .

وتقع هذه الرسالة فى ٣٣٠ صفحة بالآلة الكاتبة ، وقد بحث فيها أولا جهود القناصل الانجليز فى توثيق العلاقات بين الولاة فى طرابلس وبين ملوك انجلترا منذ القرن السادس عشر ، ثم تناول تفاصيل الاحتلال الايطالى لهذه المنطقة وموقف الدول الأوروبية منه عامة وموقف انجلترا خاصة ، وقد أوصله ذلك الى تحليل العلاقة بين السنوسيين وانجلترا وأوضح أسباب تحولها من علاقات ودية الى عدوانيـة انتهت بالحرب بينهما . ثم أشار الى ما أحـدثه الحكم الفاشى الايطالى من نفور فى نفوس السنوسيين والليبيين جعلهم يخطبون ود انجلترا

من جديد ثم يعودون الى هذا الود فعلا بعد وقوع الحرب بين انجلترا وايطاليا فى الحرب العالمية الثانية وكان من نتائج عودة هذا الود الاتفاق الذى عقد بين السنوسى والسلطات الانجليزية بمدينة القاهرة سنة ١٩٤٠ ، وبعد هذا عرضت الرسالة لحرب التحرير الليبية والى ابراز المجهود الحربى الذى بذله الليبيون ضد المحور حتى خرجت قواته من ليبيا وحلت محلها القوات الانجليزية ، ووصل من ذلك الى تحليل وتفصيل للادارة العسكرية الانجليزية للمرافق العامة فى ليبيا

وعرض بعد هذا كله لدراسة القضية الليبية فى المحيط الدولى وموقف بريطانيا منها فى مؤتمر وزراء الخارجية للدول الكبرى وفى الأمم المتحدة ، وموقفها تجاه سياسة الدول التى لها مصالح فى ليبيا مثل ايطاليا وفرنسا . وذلك الى أن حصلت ليبيا على استقلالها فى أول يناير سنة ١٩٥٢ ، وتنـاول فى الفصل الأخير من الرسالة تحليل المعاهدة الليبية الانجليزية وعرض نصوصها ، وبين مدى مسايرتها لروح ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الأمم المتحدة .

والرسالة مفتاح بحث عميق ، فيها تسلسل منطقى . واستنباط موفق يشير الى استعداد المؤلف للبحوث العلمية القيمة التى نرجو أن نرى آثارها فى الرسالة التى نأمل أن يتقدم بها لنيل الدكتوراه بتوفيق الله .

بطرس بطرس غالى

Cairo University Press,
1175-1956-560 ex.

may negotiate and agree upon the Inter-Division charge, if they believe that the charge already decided upon does not appear to be equitable.

Reply No. (III).—The inter-Unit transfers of products are made in our organisation at the market price. The latter is arrived at on the basis of the wholesale average low market quotations as reported by «Platt's Oilgram», or the « National Petroleum News », for the respective grades delivered determined by dividing the total of the low prices by the number of days reported, using the nearest equivalent company brands quoted that are handled by our Company.

In the refining Division, these average prices are discounted by 5 per cent. with respect to domestic and foreign sales as an equitable discount for assured marketing outlets for the entire output of the refinery.

When no published basis is available, the values are worked out on a formula basis and agreed to by a « Committee on Product Prices », with the concurrence of the Vice-President in charge of refineries, the Vice-President in charge of marketing (domestic and foreign) and the comptroller, as General Chairman acting for the Corporation.

product or for each company. The profit factor which we use was developed from a study of the average profit being experienced on the products that are involved in these transactions.

Example.—Assume

	Market price is	$10.00 per article
	Selling and Administrative expense	5% on sales.
and,	a constant profit factor of	15% on sales.
Then,	Market price LESS selling and administrative expense is ($10.00 less 5%)	$ 9.50
and,	Invoice price which excludes the profit factor is ($ 9.50 divided by 115%)	$ 8.26

The transfers are invoiced at a price excluding profits for each accounting period, i.e. a month, and then total transfers are summed. The established percentage of profits is then applied to the total sum of transfers during the month to determine the amount of profit that is due to the transferor company.

The profit is then credited to the « Sales Account » of transferor company, and charged directly into the « Cost of Sales » of transfere company, by a mere Journal Entry if the books are handled at a Central General Office, or by separate invoicing if separate sets of books are maintained.

We are able to handle the transferor company's profit through the cost of sales of the transferee company during the month in which the invoicing occurs because the volume of these transactions is very uniform.

Reply (II).—Prior to the middle of 1946; it was our practice to make inter-unit transfers or sales at cost. In the fall of that year, to prepare for decentralisation of operation, several operating Divisions were formed. In view of the fact that the various divisions use and sell products manufactured by other Divisions, it was decided to include a profit in pricing inter-Unit sales and transfers, to reflect more adequately the operations of the various divisions.

Products for use are transferred at the lowest amount at which that product is customarily sold to an outside customer.

When the product is not customarily sold, the inter-Division charge is determined as nearly as possible as though it were so sold, so as to apportion fairly the gross profit between the producing and selling Divisions. The Geenral Managers of the Divisions concerned secling Divisions. the General Managers of the Divisions concerned

if it is sold to an outside customer at a reasonable price. However, the belief throughout the Group is that the cost accounting yardstick is insufficient unless supplemented by the yardstick of the market.

Case VIII. (Oil and petrol Group). All inter-Unit transfers of products within the Group are charged at the prevailing market prices for the Products in question. This procedure compels the transferee Unit to compete with existing market prices. Whenever it is desired to calculate the profit of a retail Unit, the procedure is to charge the Unit for the products sold at a price which exists for other uncontrolled retail outlets, (i.e. Subsidiary Companies). This procedure places the owned retail Subsidiary in direct competition with the uncontrolled similar company. It has been our contention that the Units within the Group must expect no concession.

Third.—Other Anonymous Responses to Questionnaire

In addition to the responses to a questionnaire from companies who revealed their identities, the writer received some anonymous replies of which the following are abridged extracts :—

Reply (I).—For all inter-company transfers, we adhere to the principle that the receiving company should pay the fair market value of goods they receive, and that the producing company should be paid the fair market value for their products. Market value for this purpose is discounted to eliminate selling and administrative expense, regardless of the cost price to the producing company.

We feel that the market value principle is sound, and offers the most equitable results for :—

(i) Computing costs for specific products;

(ii) Judging the performance of individual companies; and,

(iii) Computing incentive earnings based on profits of individual plants and companies.

The discounting of the market price by excluding selling and administrative expense therefrom is made as no selling and administrative expense is absorbed by the transferor company on its sales or tranefers to the transferee Subsidiary. This procedure eliminates the problem of carrying the selling and administrative expense of the transferor Subsidiary in the inventory of the transferee company. In order to eliminate inter-company unrealised profits from the inventory of the transferee Subsidiary, the invoice price is further discounted. This profit factor is a constant percentage of the fair market value, less selling and administrative expense :— it does not vary for each

Case III. (Electrical Fittings Group). The method used by this Organisation is cost plus a profit margin fixed and agreed upon by both the Parent Company and the Subsidiary Company concerned. There is a « Reserve for Profits on Inter-Company Stocks » to the amount of £ 80,000 as revealed by the Accounts.

Case IV. (Needle Manufacturing Group). Inter-Company transfers of products within the Group are made at agreed prices determined beforehand by the Parent Company.

Second.—Case Studies in the U.S.A.

Case V. (Chemicals Group). Inter-Company transfers of products are made at agreed figures; then, the Group uses a certain formula to compute the unrealised profits at the end of the accounting year.

Case VI. (Motor-cars Group). Transfers of products which have market prices are made by « The Parts and Equipment Manufacturing Division » to other Divisions of the Group at competitive prices, and the profits or losses reported in its financial statements are, consequently, a reliable indication of its contribution to the Group profits.

Regarding other Divisions whose products have no actual outside market quotations, they are transferred, at the moment and until a scientific basis is decided upon, at standard transfer prices, with profits or losses reported by the last Division using the inter-Company transfers, when they are finished and ultimately sold to outside customers. Such standard transfer prices are negotiated between the various Divisions concerned, and have to prove to be mutually satisfactory.

Case VII. (Motors-cars Group). Decentralisation works to a great advantage in this Group because each and every one of the Operating Units functions in many respects like an independent business. Each Division makes its own purchases of materials and component parts — in some cases from other Divisions, in other cases from outside sources. Where it buys, depends entirely upon who is able to furnish the most suitable product or service at a reasonable price. All Divisions of the Group, even the biggest, are judged in the final analysis by their success in highly competitive market.

Inter-Division transfers of products are, therefore, made at competitive market prices. If a Division happens to manufacture a part or a sub-assembly which could not be sold or appraised independently, it is made subject to the yardstick of cost accounting, and is priced as

On this particular point, Mr. P. M. Rees, the Financial Comptroller of the Unilever Bros. Group, stated :

«Personally, I see no reason to identify such items as not yet sold to outsiders. This could be, and is, actually a very strenuous task. In fact, I feel sure it could not be done in actual practice unless two separate stores accounts are kept : (a) Inter-company transfers Stores; and (b) Outside Suppliers Stores. However, such suggestion may meet with difficulties in such cases as stocking petroleum or fuel oil which is mixed in tanks, and could not be identified.»

«What I used to adopt in «Lever Brothers» in this respect was : Suppose a Subsidiary takes 60% of its stores from its Parent Company, and 40% from outside suppliers. Then, at the end of the accounting period, I presume that 60% of the closing stock is transfers of the Parent Company, and the 40% from outsiders. I, therefore, proceed to deduct the agreed percentage of profits from such 60% only.»

«Incidentally, such a problem should not arise where the Subsidiary is a wholly-owned one. In this latter case, it does not matter at all if you reduce the stock to any figure, as there are no Outside Minority Interests who may complain.»

Other Observations

The following information came to hand as a result of personal correspondence received from responsible officials of companies studied :

First.—Case Studies in the United Kingdom

Case I. (Chemicals Groups). The method used for valuing inter-company or inter-Divisions transfers of products within the Group is at agreed prices arrived at by adding a fixed percentage over the cost of production. Products are usually transferred at cost plus the oncost of each Division : e.g. Paints Division may sell to all the other Divisions at cost plus 10 per cent.; whilst Dyestuffs Division would sell to other Divisions within the Group at cost plus 5 per cent.

Case II. (Motor-cars Group). The cost plus a percentage thereof is the method in vogue at the Organisation of this Group of Companies. Each Unit and even each operation is predetermined to produce its own share of profits.

5. Then, for eliminating the unrealised profits from the Stock-in-Trade, any of the following alternative procedures may be adopted to suit the circumstances of the case :

Either (a) An «Inter-Company Adjustments Account» is opened in the Ledger of «transferor» Subsidiaries to deal with the anticipated loaded profits, and clear periodically, the part realised thereof when the transfers in question are sold to third parties outside the Group, according to the information received from the Subsidiaries which had received the transferred products, on the sale of such products to outsiders.

or (b) open one «Central Inter-Company Adjustments Account» in the Ledger of the Parent Company, for the same purpose mentioned under (A) above. The clearing of the unrealised part of the anticipated profits would be adjusted according to information received from Subsidiaries which should send, amongst other returns, periodical statements to show :

(i) Sales to outside customers; and;

(ii) Inter-company sales or transfers.

This may minimise the clerical effort and expense, and centralise the adjustments in the Parent Company, which is in a better position to view the situation of the whole Group, and act as a Clearing Agent to the whole organisation.

or (c) Keep separate records, (Memorandum or Statistical books), not forming part of the «double-entry» system for the purpose of ascertaining and eliminating the unrealised part of the anticipated profits.

6. Regarding the identification of transfers received but not yet sold to third parties outside the Group at the end of the accounting period, the principle of «First-in, First-out» may prove helpful. Furthermore, I suggest that the receiving or «transferee» Subsidiaries should keep two separate sections in their stores :

(a) one to keep « Inter-Company » Stocks; and,

(b) the other to keep stores and stocks received from outside suppliers.

7. Regarding transfers received by Subsidiaries and issued to work-in-progress, I am unable to suggest an accurate and effective procedure, to identify them as being still in progress or sold to outsiders. The replies and information received in this connection, as well as the views of those interviewed, indicated that the use of an arbitrary basis is quite satisfactory according to past experience.

within the Group or with outside organisations. Conversely, it entails more clerical effort and expense in providing records permitting the elimination of the unrealised profits, at the end of the accounting period.

3. **At Standard Cost, (or Agreed Figure).** This method may be more acceptable should a method other than cost be used. Variations of actual cost from the adopted « Standard » reveal either gains or losses, and serve as a cost control device; and with the application of a certain formula, (based on fixed percentages as is the usual actual practice), unrealised profits may be calculated and eliminated from inter-company transfers and ultimately from the Stock-in-Trade for «Group Accounts» purposes, at the end of the accounting period. It also places all the finishing Subsidiaries on an equal basis regarding the basic or raw material costs procured from Subsidiaries within the Group.

Suggested Method of Valuation of Transfers

I am fully convinced that it is more reasonable to arrange the accounting procedure within the Group in such a way so as to enable the various Managements to show the individual results of each Subsidiary Company, as they are after all separate legal entities each of which has its own equity including the outside «Minority Shareholders». It follows that a basis other than «Cost» is needed, or if the latter is adopted, a supplementary device should be used in conjunction therewith to take care of the interests of the outside «Minority Shareholders». It is also important to stress the fact that the elimination of unrealised profits in Subsidiaries not wholly-owned should be effected only to the extent of the percentage of ownership of the Parent Company in each of those Subsidiaries concerned; thus leaving the rights of the outside «Minority Shareholders» intact. I, therefore, suggest the following alternative methods :

1. Ascertain the cost price of the products in question to the manufacturing Subsidiary.

2. Fix a certain percentage to be added to the cost (under 1).

3. Transfer products at the agreed figure (i.e. cost - under 1 - PLUS percentage thereof - under 2 -).

4. Keep three-columns records in both « transferor » and «transferee» (or sender and receiving) Subsidiaries, to show the following headings respectively :

(a) Cost price;

(b) Inter-Company anticipated profit, (i.e. percentage (under 2-);

(c) Market value (or Agreed Figure) of products transferred.

Points To Be Considered

1. The products of Subsidiaries, although separately saleable to customers outside the Group, may pass from one Subsidiary or Division to the other for further processing.

2. Subsidiaries may procure their materials, raw or semi-finished, from other Subsidiaries within the Group, or from outside suppliers.

3. More than one Subsidiary within the same Group may produce the same product, but at varying costs. It follows that other Subsidiaries, receiving the products for further processing, would prefer to procure such products from the Subsidiary with the lowest cost.

4. The problem of accounting procedure in handling and eliminating unrealised profits, included in inventories in both processed and finished goods, when preparing «Group Accounts».

Valuation Methods

1. **At cost.** This is obviously favoured by accountants, as it rids them of the necessity for computing unrealised profits at the end of the accounting year. It is also accepted by managements when desiring to pass to the customer savings due to integration, or when giving the selling Subsidiaries the lowest cost to stimulate sales activity, and/or, for purposes of profit-sharing agreements within the Group. Conversely it may not indicate the efficient operation of Subsidiaries, individually and in comparison with outside companies. Subsidiaries also desire to show their own profits without taking into consideration whether sales have been within their own Group, or to outside concerns. Sales organisation may dangerously overlook that products were transferred to it, through the Group, at the bare cost where this is the basis for fixing selling prices. Besides, «Cost Basis» deprives the outside «Minority Shareholders» in Subsidiaries of profits, (where market values are above cost), to which they are reasonably entitled. It follows that this method necessitates the use of a supplementary device to take care of their portion of the «would-be rehased » profits on transfers at cost.

2. **At Market Value.** Certain circumstances often force managements to adopt this method. It helps to determine whether it is cheaper to manufacture or purchase the required material from outside sources; as well as ensuring that all savings resulting from integration are not passed to consumers, but are partly kept to remunerate the added risk of operation. This method is used as a basis for comparing the results of one Subsidiary with those of other Subsidiaries

VALUATION OF INTER-COMPANY TRANSFERS OF PRODUCTS IN A GROUP OF PARENT COMPANY AND ITS SUBSIDIARIES.

BY

Dr. M. A. SHEHATA.

One of the problems that consistently confronts those in charge of the affairs of a Group is the valuation of products transferred from one Operating Unit or Division to another within the Group. There is a diversity of opinions from both the theoretical and pracitcal viewpoints regarding the problem of pricing inter-company transfers of products, in a Group of a Parent Company and its Subsidiaries, with a view to computing the profits of each company separately, and calculating the amount of unrealised profits on Stock-in-Trade, (or inventories including work-in-progress and finished goods), which, at the end of the year, is not sold to customers outside the Group as a whole, for the purposes of « Consolidated Statements » or « Group Accounts».

The problem, therefore, may be summarised as under :

1. Should such inter-company transfers be priced or valued at :

(a) Cost price to the producing Subsidiary ? or,

(b) Market value of such products whether above or below the cost thereof to the producing Subsidiary ? or,

(c) A profit to the producing Subsidiary : i.e. a percentage over the ascertained cost ? or,

(d) A «Standard Cost» or «Agreed Figure», especially prepared for the purpose ?

2. What procedure, or formula, may be used to compute the unrealised profits on unsold inventories of such transfers at the end of the accounting year, where the cost method is not the one used ?

3. How can inter-company tranefers be identified, among other stores and goods procured from outside suppliers, as unsold to third parties outside the Group as a whole, especially where such transfers are used by recipient Subsidiaries as component parts for their final product ?

BUSINESS AND ACCOUNTING

Valuation of Inter-Company Transfers of Products in a Group of Parent Company and its Subsidiaries. — Dr. M. A. SHEHATA

actually follow in terms of action. One of the problems of researchers, therefore, is to discover the true motivating value systems, and the methods by which these basic, behavior-motivating values can be secured.

The findings here reported are highly tentative, pending a more thorough analysis. Since five villages were involved, this study perhaps elicits greater confidence than a single village study. However, more studies of this nature in other parts of Egypt are needed for any kind of generalizations involving « villages of Egypt ». It is the opinion of the writers that government agencies as well as private ones will find it increasingly necessary to understand the role of education and the mass communication media as instruments in the changing value structure and thus the changing nature of the social organization of these villages if they wish to effectively participate in the rapid social changes now taking place.

opposition was stronger among the illiterate, and non-newspaper and non-radio followers. Another observation which could be significant was the 25 per cent of females who were undecided, i.e., who did not know which way they should answer.

Education and religion appear to be considered as panaceas, that is, the « cure-alls » for all our world problems, with the literate and those exposed to the mass media feeling even more strongly about it. Intellectual freedom in schools was definitely not favored by men. Although half of the women did not know which way to answer, they expressed more favour toward this issue than men. While literacy made no difference to intellectual freedom in schools, newspaper and radio followers preferred their children to be encouraged to do creative thinking.

The two larger villages, with their social centers, easier accessibility through better roads to other villages, etc., showed a much more liberal tendency than the three smaller, more remote villages.

Summary and Conclusions. It appears that the villagers are basically conservative with a strong tendency toward maintaining the status quo. However, it was observed in this study that those who were literate tended to be less conservative, more willing to accept new ideas and methods. Newspaper readers and radio listeners also indicated more willingness to consider something other than the old traditional ways. If it is true that the opportunities for education are increasing for villagers with the increasing spread of the elementary and secondary schools, then the literacy rate in villages should also increase. It is expected that the circulation of newspapers and magazines will continue to increase. Also, radio programming and broadcasting hours are expected to increase the pleasure and the listening facilities of the villagers. The number of wireless sets within the villages are expected to increase. These factors, combined with an increasing trend in literacy, forecast a change in the attitudes and values of the villagers.

A word of caution here needs to be inserted, however. There was noted a seeming contradiction in some of the items, such as in the case of preferring mechanization and also the traditional ways at one and the same time. These may actually not be contradictions so much as an indication of a serious research problem. Villagers are accustomed to expressing traditionally acceptable statements, and sometimes these traditionally acceptable statements are not what they

indicates that the primary group relations are still valued in general, although the men are not quite sure which they prefer. Among the literate there is a tendency not to be satisfied merely with the man's word.

In the second set of items reported in this paper, another approach toward probing the attitudes and values of the villagers was devised. Eleven statements dealing with work, education and religion upon which agreement or disagreement was sought were presented to the interviewees (1).

There was strong preference for crop diversification as opposed to specialization, that is, concentration on a single crop. Men and women disagreed as to whether learning a vocation by working was better than learning it in school, with the women favoring school. Another interesting observation was the skepticism with which the literate had viewed school training as a preparation for vocation, while the vast majority of the illiterate favored the school system. Could this mean that the literate villagers, having been exposed to the school system, feel it is not as useful for vocations as work or apprenticeship ? Or could it simply be a suggestion that the current village schools are geared for secondary and college preparatory training, and in so far as vocational training for village usefulness is concerned they prefer the type of approach which is being introduced by the Arab States Fundamental Education Center at Sirs El Layyan ?

Male villagers give equal support to education and religion regarding future problems, but the women definitely feel that religion is the most important vehicle for solving future problems. The literate tend to be undecided, while the illiterate definitely put more stock in religion. But among newspaper readers education was preferred as compared to religion for non-readers.

Nearly everybody in the village opposed birth control. This is considered to be a matter for Allah, thus not only do they reject birth control, but they actually find great difficulty in comprehending such a question. It just did not seem relevant to them, and a lot of illustrations were necessary. It is interesting to note, however, that the

(1) Partial excerpt from item 46, Multi-Village Study :
What do you think of these statements ?
(agree; disagree; don't know; comments.).
(a) One crop is superior to more than one planted on the same amount of land.
(b) Learning a vocation by working in it is better than learning it in school.

to the press and the radio strengthened this feeling. In line with this, although constituting a definite minority, the strongest call for individualism came from the non-reading, illiterate females.

Now, what about aspiration ? Do the villagers hold ambition in high esteem ? On the contrary « content with your lot » was found to be strongly valued. Education did not seem to make much difference because even among the literate, content was favored by a ratio of 6 to 1. In fact, as in the case with family ties, exposure to the press and the radio seemed only to strengthen the feelings for contentment as a desired state, rather than ambition. Further analysis of this is needed, however, because one may easily be tricked into a false conclusion. It will be recalled that migration is a prominant factor in Menoufia. It may be that who are ambitious were the ones who had migrated leaving behind them their more contented or less venturesome brothers. Or it could be that education and newspapers and radios strengthen the ability of the villagers to make more satisfactory adjustments with their environment.

When analyzing the preference for or against mechanization, there appeared to be some contradiction. All along, thus far, it was noted that conformity and the status quo have been strongly valued. Yet, mechanization is preferred over manual labor, and those exposed to the press and the radio express much the stronger preference for mechanization. The women, however, were against mechanization by a three to one ratio. Perhaps the women see a threat somehow to their status with the advent of machines. It is known from the experiences of demographers in their population studies that village women object to the practice of birth control because of the existing beliefs which put high value on fertility and a large family. Thus, birth control would be considered as a source of threat to their status, unless, of course, a change in the value system regarding the role of women takes place. The negative response regarding mechanization by the village women call for additional careful analysis. Or perhaps it is the men that need careful study for deviating from their earlier expressed preference for conservatism.

Within the village, social relationships are generally of the face to face type, that is, the primary group relations. In such an atmosphere one would not expect to find a great deal of the impersonal, business-like contracts. Such binding agreements involving legal contracts, etc., rather than trusting to the man's word of honor might well be considered an insult to a man's integrity. This study

value judgements which were analyzed in terms of the different educational and communicational factors. What do the villagers really think about various situations ? What were their basically important values ? And how were these values affected in terms of exposure to one or another of the mass communication media ? For example, did those who read the newspapers or listened to the radio suggest differences in values?

The first set of proverbs were designed to give indications along several dimensions of attitudes. For example, the first pair on the schedule compared innovation to conformity [1] : the second pair compared the prestige of age to the dynamism of youth in regards to leadership preference; the third compared the quality of saving to immediate release or consumption. The others involved familism (or strength of family ties) versus individualism; aspiration; mechanization; and finally the emergence of confident participation in public or community life as compared to the intimate, personal relations only.

The villagers are generally conservative. They definitely prefer conformity over innovation, especially the women. However, among the literate and the newspaper followers there is a slight preference for innovation, and among the male magazine readers, there is a definite leaning toward innovation. But these preferences are among the relatively few, as will be recalled regarding the breakdown among the literate and those who follow the press, so that the majority remain in favor of the status quo. Age is preferred over youth in leadership by a huge majority, and it does not make much difference whether one is educated or not.

In terms of savings as compared to immediate consumption there was noted a refreshing break from the fatalistic attitude. All of the factors indicate that savings is a desired characteristic among the villagers. As might be expected family ties continue as a social value; in fact, it was found that if anything, education and exposure

(1) Partial excerpt from item 45 of the Multi-Village Study :

Which of each of these pairs of proverbs do you think is better advice, or more important or accurate ?

1 *Innovation and conformity*

(a) Innovation and new methods in life are desirable

(b) That which is already known is better than that which will come to be known.

2. *Age and Leadership.*

(a) He who has no older, has no advisor.

(b) The World is for the young.

The most widely read magazine among villagers in the sample was **Al Ethnein** perhaps because it is written on a very popular level and is the most inexpensive. **Al Izaa** (magazine of the Egyptian Broadcasting Station) ranked second; this might be due to the villagers' interest in following broadcasting programs. Approximately 75 per cent of the males and 50 per cent of the females in the sample listen to radio programs, although most of them do so very irregularly. Since not all villagers can affored to own a radio, the grocery shop was indicated as the favorite listening place. However, few females listen to the radio in this fashion. This is to be expected when considering the social set up of the Egyptian village life which tends to restrict women's activities.

When asked regarding their favorite radio program, an almost unanimous response among both males and females indicated Koran recitations, which is to be expected among groups of people living within a strong religious frame of reference. The second choice for favorite radio program among males was listening to the news, while for the females it was music and songs. The third choice was exactly the reverse with the males preferring music and songs and the females preferring news. Males as a whole appeared to have broader interest than females regarding radio programs, as more than 50 per cent indicated a third favorite choice, compared to only 6 per cent of the females doing the same.

A high relationship was found between readership habits of villagers and their interests in radio programs. Half of those males interested in listening to the news over the radio were also interested in following home political news in the newspapers. Females listening to the news, though very few in number, also constitute half of their sex following home political news in newspapers.

Radio proved to be the most widespread means of mass communication media in the villages under study. This may be due to the prevalence of illiteracy among villagers.

Another apparent factor in the villagers' attitudes is their concern about and interest in political events, particularly home political news. Contrary to the allegation that the Egyptian fellaheen are not politically conscious this study revealed that they are interested in following political events taking place. This may be due to the increasing realization that such events tend to influence and affect their day to day life.

Social Values and the Factors of Education and Communication. Among the various items investigated in this study were two sets of

were equal in readership and ranked between **Al Gomhouria** and **Al Ahram.** A major reason for **Al Gomhouria's** high readership rank could be that it is considered as a semi-official organ, and its editorials are written by one of the members of the Revolutionary Junta. As such it reflects governmental policies and takes a strong stand for national sovereignity. **Al Ahram,** though of the same nationalistic tendencies, takes a milder and more diplomatic attitude in expressing her views, and for this reason may not appear as stimulating to the younger age groups. Another factor which might have minimized the readership of **Al Ahram** was that it had cost one and a half piastres at the time of the survey (summer 1956) while other newspapers were sold for only one piastre.

When villagers were asked : « What type of news interests you most ? » the response was clearly towards **political news** with special emphasis on **internal political news,** males expressing more interest in this than females. Moreover, it is interesting to note that whereas the interest of males included a variety of types of news, females concentrated their interest solely on internal political news and crime, the latter rating as second favorite item of interest for both males and females. Males, however, also indicated interest in news on finance, foreign affairs and social affairs.

A check-up question was asked of the interviewee as to the most striking item of news during the week preceding the date of the survey. Interviewing had taken place from the end of July through August of 1956, just following the nationalization of the Suez Canal. It is not surprising, therefore, that news items attracting the major attention were those pertaining to this very important national event; for example, Nasser's speech where he proclaimed the nationalization of the Canal, the London Conference, Nasser's possible visit to Russia, etc. Another observation is that literates indicated interest in foreign news in addition to internal political events, while illiterates confined their interest only to the latter.

As compared to their newspaper readership habit only a few in the sample read magazines, and among those the same pattern was found, i.e. males tend to be more interested in reading magazines than females. On the other hand, and contrary to their readership habits of newspapers, males tend to be more regular than females in reading magazines(1).

(1) A person was considered a regular reader of a magazine if he regularly read every issue or every other issue.

There does not seem to be any favorite gathering place for the reading of newspapers. Over half of those who read or have newspapers read to them failed to indicate **where** they read or have newspapers read to them. A few, however, indicated that they read or have newspapers read to them either at relatives' or friends' homes or at the grocery shop. Similarly, there was no indication as to **who** does the reading for illiterates. With few exceptions most of those who have newspapers read to them indicated that there was no particular person who regularly did the reading of newspapers for them.

Generally speaking, Kafr Shubra Zingy and Shubra Zingy had the highest rate for newspaper readership among the five villages under study. A partial explanation might be that of the nearness to the center of newspaper distribution, El Bagour; the other villages, with the physical handicaps of canals and bad roads, are less likely to have newspapers available to them. In this rural area **Al Gomhouria** emerged as the most widely read newspaper, claiming about half of those who read or have newspapers read to them. **Al Akhbar** ranked second followed by **Al Shaab**, and with **Al Ahram** as the least read paper. Not only was **Al Gomhouria** the most widely read, but it was also the most regularly read paper with 50 per cent of the regular readership(1).

An unexpected observation among villagers regarding regularity of readership was that females appeared to be more regular than males. Almost 60 per cent of the females reading or having newspapers read to them did so regularly, whereas only 40 per cent of the males did the same. A unique case in the sample was one male who regularly read four newspapers. He was a 16 years old youth of Kafr Shubra Zingy who had studied at Al Azhar. Another interesting case was that of an illiterate female, 55 years of age, who had three different papers read to her regularly; the reading was done by her sons.

Of special interest were the different readership inclinations according to age groups. There was a strong tendency among the younger and middle age groups to prefer **Al Gomhouria**, while **Al Ahram**, considered the most widely read newspaper in Egypt only found preference among the very elderly. **Al Akhbar** and **Al Shaab**

(1) A person was considered a regular reader of a daily newspaper if he read it daily or every other day. The inclusion of this record category in regular readers is due to a complex of factors most important of which are the educational and economic status of the villagers and the availability of newspapers in the villages.

Characteristics of the Sampled Villagers. The five villages ranged in population from 4,554 (1947 census) to 674 with a total among them of 11,998. Similar to the general Menoufia population these villages had a sex ratio of 93, which means that for every 100 females there are only 93 males. The village population is essentially young with slightly over half of the total population under 20 years of age. Both the sex ratio and the general preponderance of youth might be explained by the migration pattern to urban centers which is generally male and primarily between the ages of 20 and 40.

Forty per cent of the males in the sample were literate[1], but among the females only 5 per cent were literate. The literacy average for females in villages were generally low because of the preference for education to the sons. But the 40 per cent for the males probably is comfortably higher than the general Egyptian village average, and might be even above-average for Menoufia. Two of the villages in the sample, Shubra Zingy and Kafr Shubra Zingy, have a reputation for producing teachers and other professionals.

When they were asked if they knew about the existence of the Arab States Fundamental Education Center, which trains various professionals from the Arab States in the techniques and philosophy of community development using many of the villages in the vicinity as field training sites, 66 per cent of the men and 40 per cent of the women answered in the affirmative. The score today regarding awareness of the ASFEC would probably be even higher because its program has been increased so far as village coverage is concerned. It is interesting to note that the only village having an ASFEC training program at the time of the interview, Kafr Shubra Zingy, had an awareness score of 100 per cent for men and 85 per cent for women, and the awareness score generally declined as distance from Kafr Shubra Zingy increased.

When interviewees were asked : « Do you read or have newspapers read to you ? » the response indicated that less than half the males in the sample read newspapers or were interested in having newspapers read to them. Because of the general trend of illiteracy prevailing among villagers more than half of those interested in news had newspapers read to them. On the other hand, females appeared to be less interested in following the news. Only a negligible percentage of females in the sample read or had newspapers read to them. This was expected because, as noted earlier, illiteracy is much more widespread among the females than the males.

(1) Literate, in this study, refers to those who have had some schooling and could therefore at least read. All others were classified as illiterate.

the households in each of the five villages. From this pre-listing a 50 per cent random sample of the households, defining households as extended family units living together, was taken. The first scheduled interviews collected background data, such as listings of the members of the household and their occupations, educational background, marital status, etc. It was on the basis of this survey that the sample for the second phase of interviews was established, which sought the attitude and behavior data of the villages, partially described in this paper. Included in the second phase were a 50 per cent random sample of household heads of the above selected households, a 50 per cent random sample of wives of the household heads, and a 50 per cent random sample of all others living in the household 15 years of age or older, totalling 146 interviews (65 males and 81 females). All data were collected by the method of scheduled interviews, which involved specific questions asked and the responses recorded by the specially trained interviewers. Each interview took between 30 minutes to one hour and a half to complete.

TABLE III

AGE AND SEX DISTRIBUTION OF SAMPLED HOUSEHOLDS : FIVE VILLAGES OF MENOUFIA, 1956*

Household Composition **			Age	Interviewee Composition***		
Males	Females	Total		Males	Females	Total
41	49	90	0—4			
35	40	75	5—9			
40	24	64	10—14			
24	18	42	15—19	13	13	26
110	15	25	20—24	5	5	10
12	18	30	25—29	6	6	12
9	20	29	30—34	3	7	10
12	23	35	35—39	8	10	18
9	15	24	40—44	2	10	12
10	19	29	45—49	3	14	17
17	11	28	50—54	9	5	14
12	14	26	55—59	6	7	13
6	5	11	60—64	4	1	5
13	10	23	65 & over	6	3	9
250	281	531	Total	65	81	146

* The five villages include : Shoubra Zingy, Meet Rabi'a Kafr Rammah, Kom El Ahmar, and Kafr Shoubra Zingy..

** Total composition of a 5 per cent random sample of the house-holds of the five villages.

*** 50 per cent stratified random sample of the household composition 15 years of age and over.

village. In many ways it became apparent that the local government unit and the natural area were one and the same. Thus resulted this cooperative, inter-disciplinary project involving the two disciplines of political science and sociology, with assists from economics and anthropology.

Because of the important field cooperation offered by the director and the staff of the Arab States Fundamental Education Center (ASFEC) (1) located at Sirs El Layyan, the writers were interested in arranging the study within striking distance from Sirs El Layyan. To define the natural area El Bagour, the capital of **Markaz El Bagour,** was selected, and the services emanating from it to the 40 villages in the **markaz** were examined. The services or functions examined included free medical service, paid medical service and pharmacy, newspaper distribution point, transportation center, post office, secondary school, police center, and trade (wholesale grocery) center. How many of these services offered through El Bagour were utilized by the surrounding villages? A nucleus of six villages in the immediate vicinity of El Bagour were found to have a minimum of six of the above services with El Bagour, and thus formed the first, trial natural area. Upon further examination, however, it was early discovered that while there was a certain «commercial integrity» about the trial natural area, it seemed to lack «social integrity», that is, these villages appeared to have little contact in terms of social relations with each other. Simultaneously, it was noted that three nearby villages not included within the first trial natural area were closely involved in various types of social interaction with two of the original villages. So the following five villages, Kafr Shubra Zingy, Shubra Zingy, Meet Rabi'a, Kom El Ahmar, and Kafr Rammah, constituted the Multi-Village Study described in this brief paper. (The first two villages are in Markaz El Bagour while the latter three are in Markaz Menouf).

Sampling and Interviewing. After selecting our villages the writers were confronted with another serious problem. There was not available a recent census of the households or families. Neither was there available a detailed map of the streets and house numbers from which a random sampling design might be developed. However, with the cooperation of the village omdas and other officials, the field supervisor of this study completed a pre-listing of all

---

(1) Said Kadri, Director; Hamed Ammar, Head of Training; and others. ASFEC is popularly known in the area around Sirs El Layyan as *UNESCO,* suggesting the close working relationship between that organization and the Arab States on this project.

There are 752 schools in Menoufia, of which 4 are Teachers Institutes, 3 are Agricultural Vocational Schools, 2 are Vocational Commercial Schools, 3 are Industrial Institutes and 25 are Secondary Schools. The first private educational enterprise took place in Menoufia with the establishment of **Gam'iyitu'l Massa'i Al-Mashkura** in 1899. This high educational standard is an indisputable factor paving the road for emigration from areas where opportuniteis for betterment are limited.

As in other Egyptian rural areas Menoufia is religiously oriented. The difference here is that this orientation has taken a progressive form. Menoufia has approximately 100 modern and progressive religious circles whose functions are not solely religious, but include social, economic and recreational spares of activities. These circles, originally Sufi brotherhood groups, have with time developed modern and progressive principles (1).

The Multi-Village Study

Selection of the Villages. There are some 323 villages in the province of Menoufia. Obviously, all of these villages could not effectively be studied; in fact, the facilities (time, cost, manpower) were not available for the study of very many of them. Also, the writers were interested in experimenting with the methodological problem of sampling in rural Egypt. Several questions emerged. Should one village be selected and studied intensively ? Or should several villages be studied so that there would be a broader base for generalizations ? Which village or villages should be included in the study ? How should the village or villages be selected ?

Some writers on the Egyptian village have claimed that the villages, even if separated only by half a kilometre, were basically self-sufficient socially and practically completely isolated one from another. In this modern day and age with highways and roads, railroads, canals, telephones, radios, social centers, grain banks, etc., it seemed unbelievable that villages could be so isolated. Thus emerged one of the early hypotheses : that there exists a homogenous, natural area of several contiguous villages which together form a small region of interacting villages. It was actually while grappling with problems at this stage that the writers became aware of their mutual interest, and an overlapping problem. One interest was concerned with what constituted an effective local government unit beyond the

(1) Berque. *Op. cit.*, pp. 14-16.

province. This drive to emigrate is due to a complexity of reasons. First, Menoufia is comparatively closely located to urban areas such as Cairo; it is interesting to note, for example, that 149,723 out of a total of 701,493 emigrants from all over Egypt to Cairo came from Menoufia, of whom are 76,119 males (1). Secondly, as previously mentioned, the high density of population and consequent low standard of living offer little opportunity for betterment.

It is a well known fact that farmers are recruited from Menoufia to work as agricultural laborers in other rural areas. During the Kafr Saad settlement in 1950, Menoufia workers constituted a high portion of settlers. This phenomenon is by no means recent. For example, while constructing the Mahmoudiya Canal during the latter part of the 19th century, 65,000 Menoufia fellaheen out of a total population of 224,000 (more than one quarter of the total population) were recruited to work on this project (2). Being close to urban centers relationship ties between migrants and their native homes continue to be maintained, facilitating a favorable factor making for migration.

One of the main factors contributing to the high rate of migration, however, is the high standard of education prevailing in Menoufia. The 1947 census gives the following figures for Menoufia.

TABLE II

EDUCATIONAL DISTRIBUTION OF MENOUFIA, 1947*

Educational Standard	Number	% of Population over 5 yrs. of age
People knowing how to read only	3,610	0.35
People knowing how to read and write	218,058	21.50
People with Primary Education	7,257	0.71
People with Secondary Education	2,589	0.24
People with Higher Education	1,395	0.13

* *Ti'dadu Sukan'l-Mamlakiti'l Misriyah, 1947, op. cit.* p. 96

(1) *Ibid*, Karasat 15. p. 194.
(2) Mengin. *Op. cit.*, Tome II, p. 335.

In present day Menoufia, rural industries include carpet weaving, tobacco industry, silk industry (for which Sirs El Layyan is famous), cotton weaving, etc.

Population and Social Characteristics. In line with the general pattern of Egypt's population profile, Menoufia presents both an over-populated (1,165,015) and densely populated (734 inhabitants to the square kilometre) area. The population density for the settled area of Egypt is 540 inhabitants per square kilometre. The following table shows the figures for total population in Menoufia with percentage of increase by decades

TABLE I

POPULATION OF MENOUFIA, 1822-1947*

Year	Population	Percentage of Increase
1882	654,780	—
1897	862,191	2.1
1907	970,581	1.3
1917	1,072,636	1.1
1927	1,105,191	0.3
1937	1,159,701	0.5
1947	1,165,015	0.4

* *Ti'dad Sukani'l - Mamlakiti'l-Missriyah, 1947*, Karasat Raqm 14 - Mudiriyati'l-Menoufiya; Cairo 1953, p. 12, and *Al-Ti'dadu'l Am lil Sukan, 1947*, Vol II. Cairo 1953, p. 38.

As can be seen the rate of population increase from 1882 to 1897 was 2.1 per cent. This was not as high as the rate of increase for the whole of Egypt during that period, which was 2.9 per cent. Since 1927, population increase in Menoufia has been slight in comparison to Egypt as a whole which records an increase of 1.1 per cent 1.2 per cent and 1.9 per cent for 1927, 1937 and 1947 respectively.

Sex distribution in Menoufia presents some alarming figures. From the 1927 census onwards the ratio of increase among females compared to males is striking; the 1947 census shows a decrease for males at the rate of — 0.1 per cent while showing an increase of 0.2 per cent for females (1). This may be attributed to the fact that migration from Menoufia to other urban and rural areas is a noticeable social phenomenon and one of the most striking characteristics of this

(1) *Ti'dadu Sukani'l - Mamlakiti'l - Misriyah*, **1947 — Karasat Raqm 14 — Mudiriyati'l Menoufiya, Cairo 1953, p. 1.**

including okra, mola blue, egg plants and water melons. At that time, Menoufia was also known for its flax linen, indigo plants, colza plants, rape seeds and lupine [1].

Ali Mubarak noted that Menoufia was highly reputed for the good quality of its fruits, most important of which were citrus fruits, peaches, grapes, figs, pomegranates, apricots and bananas [2].

Today, Menoufia's fruits and vegetables are marketed all over Egypt. There are 620,596 feddans under cultivation in Menoufia, of which fruit cultivation includes 7,600 feddans. This means that the percentage of Menoufia land under fruit cultivation is 1.22 percent as compared to the percentage of fruit cultivation in the whole of Egypt which is 1.02 per cent [3] Two cotton varieties are named after two Menoufia districts, i.e. Ashmouni and Menoufi, as both of these areas have been famous for many years for their cotton cultivation.

The number of landowners in Menoufia increased from 145,710 in 1901 to 311,168 in 1952. In spite of the rapid increase in land ownership there has been no parallel increase in the total area of land, i.e. average landownership in Menoufia decreased between 1901 and 1952 from 2.4 feddans per landowner to 1.09, which is the lowest land holding average in the whole of Egypt. Thus, over 50 per cent of the Menoufia population own less than the average of half a feddan [4].

Menoufia is one of the few Egyptian provinces characterized by rural industries. This rare asset has been a trademark of Menoufia for many centuries. Napoleon's Expedition in 1800 refers to the weaving industry in Menoufia and Ali Mubarak mentions that different types of rural industries existed there in the nineteenth century among which were the weaving industry, cotton ginning, silk worm industry, wool weaving, making of oriental cloaks, sieves, dairy farming, etc.[5].

(1) *Ibid.*, p. 178.

(2) Mubarak, Ali : *Al Khitatu'l — Tawfiqiya*, vol. 12, p. 18, Al Matba'tu'l - Kubra Al Amiriya (Cairo 1887).

(3) *Annuaire Statistique* — 1951-1952, 1952-1953, 1953 - 1954, pp. 157, 169. (Cairo 1956).

(4) Lozack, J. et Hug, G. : *L'habitat Rural en Egypte*, p. 14 Publication de la Société Royale de Géographie de l'Egypte, (Cairo, 1930);
Lozack, J : *Le Delta Du Nil*, p. 127, Publication de la Société Royale de Géographie de l'Egypte, (Cairo, 1935);
Berque, J. : "Sur la Structure Sociale de Quelques Villages Egyptiens" *Extrait de "Annales (Economiques, Sociétés, Civilisations)" No. 2*, Librairie Armand Collin (Paris 1955). p. 10-14.

(5) *Description de l'Egypte. Op. cit.*, p. 178; Mubarak : *Op cit.*, Vol. 16. p. 47.

the five marakez of Menoufia, namely Menouf, Kowesna, Shibin el Kom, Ashmoun and Talla. In 1947 a sixth markaz, called el Bagour, came into existence.

The present day structure of the Menoufia province is a result of the separation of the northern part of the old Menoufia to be included in the Gharbia province and the inclusion of the southern part of the old Gharbia province, i.e. Kowesna, as part of the new province of Menoufia.

Canals. One factor which played an influential role in the history of Menoufia is the annual floods which are reported to have occured in Menoufia from time immemorial and until the new system of irrigation was introduced into Egypt. These floods used to inundate the whole Menoufia area (1) Menoufia's main canals are the Sersawiya Canal (89 kilometres long and 6 metres wide) and the Bagouriya Canal (85 kilometres long and 8 metres wide) (2) They have both been extended to originate from Al Rayah Al-Menoufi, which was built by Mohammed Ali. Both the Sersawiya and Bagouriya Canals seem to have replaced the functions of the old Faraoniya Canal, now dried up, which the French Expedition in 1800 referred to as the main irrigating artery in Menoufia (3).

Agricultural and Industrial Characteriestics. Land in Menoufia is considered to be among the most fertile in the whole of Egypt. Although the introduction of perennial irrigation into Menoufia brought about a definite increase in vegetable species as well as the development of new crops, it also caused the presence of harmful salt in the land which resulted in a decrease of fertility. Nevertheless, the fertility of perennially irrigated land in Menoufia is still as rich as the basin-irrigated land of Upper Egypt. This reputation for land fertility in Menoufia is by no means recent. Throughout history references are made to the variety and quality of Menoufia crops. In 1800 the French Expedition refers to crops cultivated in Menoufia to include wheat, rice, maize, clover, onions, beans, lentils and vegetables

(1) Berque, J., "Dans le Delta du Nil : Le Village et l'Histoire," *Studia Islamica, Ex Fasciculo IV*, Larose Paris 1955, p. 103. Quoting Volney in his book entitled *Voyage en Syrie et en Egypte* written in 1787 : coming down from Cairo to Rosetta by the Menouf canal at the end of September and although the waters were withdrawing for the last 15 days, yet the fields of Menoufia were still partly submerged and bearing in visible parts the signs of inundation."

(2) Berque, *Op. cit.*, p. 107.

(3) *Description de l'Egypte*. *Op. cit.*, p. 175.

During the eleventh century, more specially in 1076, under the reign of the Fatimid Caliph Muntasir, the delimitations of administrative divisions in Egypt were amended, and Lower and Upper Menoufia were united to form one province with Menouf as capital.

By 1375 the Menoufia province comprised 133 villages and covered an area of 203,082 feddans. The island of Bani Nasr, one of the former four divisions named Tawa, had been made into an administrative area and comprised 49 villages covering an area of 138,596 feddans.

During the French Expedition in 1798-1801, there was further administrative planning for Menoufia, but this was never implemented because of the short duration of the expedition in Egypt. It was during Mohammed Ali's reign that Menoufia as a clearly defined province came into existence. In 1826 Mohammed Ali dissolved Bani Nasr and named it **Mamouriyet Menouf**, which in 1833 came to be known as **Mudiriyet el Menoufia**. It was also Mohammed Ali who ordered that Shibin el Kom(1) become the capital of the new province, after Menouf had held this position for many years (2)

This change in capital was due to the fact that Mohammed Ali amalgamated into the new province other areas outside the old Menoufia, and Shibin el Kom happened to be the central spot of this new agglomeration. The newly formed Mudiriyet el Menoufia in 1833 included 18 **khut** covering 270 **nahiya** with an area of 403,491 feddans of which 200,000 were cultivated, taxable land, while one fifth of this amount (40,000) was non-cultivated. It would seem probable that the remaining area (approximately 160,000 feddans) fell within the category of non-taxable land which might have been fallow (3).

The **ikhtat** included in the Menoufia province in 1833 have remained the same until the present time, and are now all absorbed in

(1) It might be of interest to note the history of Shibin el Kom. During the Roman era, the capital of Menoufia was an island called Aphroditopoles, meaning the "City of Flowers". It is recorded that ships carrying skeletons of cows — which were worshipped by Ancient Egyptians — used to anchor in the city for burial. Ancient Egyptians seemingly burried cows with their horns sticking out of the earth to indicate place of burial. Later the capital was renamed the "City of the Bridge." This name in turn disappeared and the remains of the old city became a kind of "mound" (*kom*) on which the city of "Ishi bin el Kom" (signifying everything appears as a mound) was later built. The present city of Shibin el Kom is a misrepresentation of Ishi bin Kom

(2) This information on the historical background of Menoufia was kindly compiled by the Research Staff of the National Library at Cairo.

(3) Mengin, F., : *Histoire de l'Egypte Sous le Gouvernement de Mohammed Ali*, Tome II, pp. 317, 443. Arthur Bertrand Libraire, (Paris, 1923).

SOCIAL CONSCIOUSNESS AND MEANS OF COMMUNICATION*

BY

GORDON K. HIRABAYASHI (Ph. D. Sociology)

AND

M. FATHALLA EL KHATIB (Ph. D. Political Science)

This article is based upon preliminary results of a research project carried out by the SOCIAL RESEARCH CENTER of the American University at Cairo in selected villages of the Menoufia Province.

The Province of Menoufia

Historical Background. Menoufia, located between the two branches of the Nile — Rosetta and Damietta — is one of the seven provinces of Lower Egypt. Its history is interesting throughout the ages and from olden times it must have been an important place to have given the name of its old capital (Menouf) to one of Egypt's provinces (1).

With the Arab conquest of Egypt in 641 A.D. Menoufia came to be known as « Al Rif ». In spite of the fact that this province was relatively least exposed to Arab invasion due to the fact that it was surrounded by both branches of the Nile and the Faraoniya Canal, thus making foreign penetration difficult, Arab rulers divided Menoufia into four sections : Upper Menouf, Lower Menouf, Tawa and Damsees (2).

---

* The writers acknowledge with appreciation the indispensable assistance of Awad Abdullah, head interviewer, and Mrs. Nadia Haggag Youssef and Mrs. Nadia Salem el Kholi, research assistants.

(1) *Description de l'Egypte*, Tome IV, Section II, p. 176, Imprimerie de C.L.F. Panckoucke, (Paris, 1821).

(2) *Ibid*, p. 174.

LAW AND POLITICAL SCIENCE

Social Consciousness and Means of Communication — Gordon K. Hirabayashi and M. Fathalla el Khatib

The bearing of the above remarks is that the gains from economics ot scale and from security of farmers' price expectations, have yet to be tapped. Better cooperative organization, land consolidation and more stable general economic activity are sufficient, with the type of competition prevailing in agriculture, to assure a very high level of productive efficiency. Yet these measures stand in a totally different domain from the perfect competitive model allocation measures.

REFERENCES

(1) Heady, E. O., Economics of Agricultural Production and Resources Use, New York, Prentice Hall Inc., 1952. Ch 24, 25.

(2) Schultz, T. W., Production and Welfare of Agriculture, New York, Macmillan, 1950. Ch. 1, 2, 3, 5, 7, 9.

(3) Johnson, G D., Forward Prices For Agriculture, University of Chicago Press, Chicago, Ill. 1947, Ch. 1, 2, 3.

(4) Gaballah, E., The Forward Price Approach to Agricultural Stabilization, Unpublished Ph. D. Thesis, University of Wisconsin, 1954.

socialization were disregarded, it would be irrelevant in terms economic policy formulation to compare an agricultural production system that is directly geared to producers' interests with another that is directly geared to consumers' interest. Furthermore it would remain logically impossible to measure the resource-use problem in terms of the discrepancy between deterministic existence and another that is inherently indeterminate since the magnitudes of this discdepancy would remain indeterminate.

D.—The Effectiveness of Agricultural Production

So far the analysis has been concerned with answering two of the three questions that this investigation raised. The conclusions have been reached that : (a) the propositions concerning the existence of a large magnitude of resource wastes in agricultural production cannot be supported by the measures used because of their irrelevance and misleading contradiction; (b) the resource-use problem is inherently immeasurable on account of institual considerations.

An adequate answer to the last question concerning the effectiveness with which agricultural resources are used requires further analytical and statistical developments. Consequently only few remarks will be made to suport the view, derived mainly from the conclusions of unrestricted competition, that even though there is room for improvement, the level of effectiveness with which agriculture is using its resources is already high. This view is based on the following considerations :

1. The compatibility between private and public interests in the agricultural industry, This obtains from the fact that for an individual farmer to maximize his position, he must reduce his costs — a fact that can be interpreted to mean that aggregate farm production is produced at minimum social costs as could be permitted by the prevailing scale of firms and relative quantities of factors.

2. The substitutability among agricultural products which corrects, to some degree the changes in the structure of output obtaining from mistakes in farmers' price expectations.

3. The theoretical insignificance of the difference in output between perfect and unrestricted competition, with the amounts of resources given.

4. The untested practical validity of the maximum economy production organization.

under discussion and the magnitude of the farm production problem it indicates must be refused as arbitrary manipulations that are irrelevant to measuring the problem under consideration.

C.—Immeasurability of the Farm Resource Problem.

Now that it has been established that the empirical indicators used to prove the existence of a large magnitude of wastes in agriculture are either contradictory or irrelevant to the problem they are supposed to deal with, the analysis will turn to question whether it is possible to develop measures that could meaningfully gauge the wastefulness problem in terms of the output, input and price magnitudes in which it finds expression. A most simple fact in comparative empirical investigation is the comparison of an existing situation with another existing situation. With regard to the resource-use problem under discussion developing measures that would indicate the input, output and price magnitudes that the problems involves is impossible on account of the fact that there is only one existence (the existing agricultural production system), and the non-existence of the resource use solution in terms of which the resource-use problem is defined, except as an ideational ideal. By definition no objective comparisons can be made between an existing agricultural production organization and one that is « hanging up in the air » as an implicatory conceptual framework of arbitrary assumptions.

It may be assumed that it is possible to take as data the existing quantities of resources in agriculture and to work out statistically, on the basis of prevailing technical production relationships and consumers' preferences the magnitudes of the agricultural production system that would exist if such resources were reorganized along the perfect competitive model lines. With this is done it may be assumed that present existence could be compared with calculated possible existence to determine the magnitudes of the resource-use problem.

Even though the existence problem is, in some sense, overcome with this assumption, the fact remains that the very assumption itself, and consequently the existence it signifies, is irrelevant to measuring the resource-use problem of existing agriculture and to the formulation of policies to improve agricultural resource-use. This conclusion is based on the consideration that the projection of the perfect competitive model allocation is nothing but the projection of a completely socialized system of agricultural production.

Even if the logical difficulties inherent in projecting a socialized agricultural system in terms of existing technical production relationships and consumers' preferences which are bound to change with

interpret this reduction in per worker value productivity as a reduction in the effectiveness with which resources are used in industry, when the amount of output and consumers' satisfaction are enhanced.

Considering the second resource wastefulness measure, the discrepancies in value productivity per worker within agriculture are not incompatible with high level of resource-use effectiveness. Even under conditions of perfect competitive allocation, there would still remain wide discrepancies due to natural fertility differences among various agricultural regions. If attempts were made to equalize such value productivity within agriculture, as the measure under consideration suggests, the level of resource-use effectiveness would decidedly be reduced rather than increased. As they exist differences in per worker productivity within agriculture reflect, by and large, differences in fertility, the structure of ownership, the amounts of capital that workers use, and the competitiveness of markets among various agricultural regions.

In terms of the validity of the wastefulness measure under consideration the conclusion is inescapable that it is irrelevant since it is a **composite average** of capital and labor returns, whereas the economy criteria in terms of which the effectiveness of resource-use is judged is a **marginal** conception that implies both changes in output with incremental adjustments of resources at the margin, and comparability of returns to the equivalent units of each factor as it stands, as a separate category.

With regard to the last farm resource wastefulness measure, the estimation of the marginal productivity of capital on the basis of the Cobb-Douglas function as being several times the going rates of interest contradicts both observation and accepted theory. Theoretically, the extensive and intensive margins are easily reached in agriculture under the driving force of unrestricted competition, with returns to capital only approximating the rates of interest. Farmers traditional complaint regarding the law level of returns to their capital and labor supports those precepts. In fact returns to capital in agriculture may be pushed below the rates of interest when public land reclamation is widely undertaken for non-economic purposes, and when farmers, removed from other investment outlets, plow their savings into agriculture. With these considerations, the marginal productivity of capital as measured by the Cobb-Douglas function cannot be accepted as representative of the actual returns to agricultural capital, or as conceptually meaning the same as marginal productivity in the conventional sense. To the extent that this is true, both the wasteful measure

way the farm production system is organized than to express the resource problem's magnitudes in terms of value productivity discrepancies such as the measures under consideration do. This failure does not, however, prevent a critical evaluation of the validity of the agricultural wasteful proposition as it has been based on these measures.

Methodologically, the evaluation will be made in terms of the relevance of such measures to the problem they are presumed to deal with. Specifically, the analysis will focus on whether the categories of each measure can be accepted as validity corresponding to the categories of the economy criteria, or whether they signify another criteria that is totally removed or even contradictory with the maximizational criteria under consideration.

With regard to the per worker value productivity discrepancy between agriculture and industry, little reflection readily reveals that it is irrelevant as an indicator to the magnitude of the farm resource use problem. When the attention is focused on the effectiveness with which resources are used in an industry, the concern must be limited. by definition, to the way resources are organized within that particular industry. In the case under consideration, bringing into the picture a category from industry to evaluate the effectiveness of the use of resources within agriculture is not only irrelevant, but it is also misleading and contradictory when the value discrepancy between the two sectors is interpreted to mean high resource-use effectiveness in industry on account of its high per worker value productivity, and low level of resource-use effctiveness in agriculture on account of its low per worker value productivity.

The source of this misleading contradiction lies in the identification of use-value and exchange-value under conditions of monopoly and varying economic power. To shed more light an example is in order. Agricultural price support programs aim to increase farm income and consequently the value productivity per agricultural worker. To that and they resort to restrictive practices that reduce the output offered for consumption. It would be a serious contradiction to interpret such increase in value productivity as an increase in the effectiveness with which agricultural resources are used, when this latter means, by definition, an increase in output and consumers' satisfaction. Similarly, anti-trust acts by curbing monopoly and forcing more competition reduce the value productivity per worker in industry but increase output. It would clearly be a severe contradiction to

As a first step in the undertaking of the analysis, it would be necessary to specify the agricultural resource-use problem as it is conceived in this setting. This problem is defined as the discrepancy between the existing farm production organization and the organization that conforms with the maximum economy criterion. This latter is operationally defined as the marginally-adjusted production ogranization that the perfect competitive model signifies. Following the two definitions, the agricultural resource use problem would be indicated by discrepancies among the marginal returns to comparable factor units in the existing agricultural production organization; and as a matter of definition, would imply wastefulness in the use of resources that result in a smaller output and higher prices.

In this problematical setting the proposition has been strongly held in recent agricultural economics that juged by economic criteria agricultural production suffers a large magnitude of resource wastefulness. This proposition which stands as the major raison d'être from a societal viewpoint for reconstructing the agricultural production system has been reached on the basis of certain measurements of the farm resource-use problem. Before outlining the type of measuring rods used, it must be noted that such rods have not been developed as to exactly measure the production problem but rather as to indicate the magnitude of that problem. Exact measurement has been presumed to wait for further statistical and analytical developments.

The types of measures or indicators used to approximately gauge or indicate the magnitude of the agricultural wastefulness problem are value productivity discrepancies the large magnitude of which is interpreted to mean the existence of an equivalent magnitude of wastes. These measures are :

(a) Value productivity discrepancies per worker between agriculture and industry.

(b) Value productivity discrepancies per worker within agriculture.

(c) Discrepancies between the marginal productivity of capital in agriculture and the going rates of interest.

B.—Critical Appraisal of the Inefficiency Measures

Adequate measurements of the farm resource-use problem should provide the farm output, input, and price magnitudes in terms of which the problem finds expression. It would undoubtedly be more comprehendible to state how much output is lost, how much resources are wasted, and how much price increase is forced as a result of the

MEASUREMENT OF AGRICULTURAL PRODUCTION INEFFICIENCY

BY

Dr. ELSAYED GABALLAH

A.—The Problem and its Analytical Setting

Concern with resource allocations obtains from the fact that varying quantities and structures of output are obtainable from the use of the same collection of resources depending on how they are employed in the production organization. The impact of this fact which clearly bears on the level of economic welfare has been almost negligible in recent economic analysis in the general field where attention focused, along Keynesian lines, on providing employment to the idle resources to start with; whereas in recent agricultural economics, which recognises that agriculture always maintains its output and resource employment, serious attention has been paid to the degree of effectiveness with which the industry uses its resources and to the policy measures necessary to raise such effectiveness to the highest possible level.

In this investigation the analysis will be concerned with one aspect of the resource-use formulation as it has developed in recent agricultural economics, namely; the magnitude of the agricultural resource-use problem as it has been empirically established. Specifically, the analysis aims to answer the following three interrelated questions, « How reliable are the measures used to gauge the farm resource-use problem ? »; « Is the farm resource-use problem immeasurable ? »; « If those measures are irrelevant and the farm resource-use problem is immeasureable, can a realiable statement be made regarding the level of effecticeness with which agriculture is using its resources ?» The answer to these questions would have immediate bearing on the strength of the economic justification supporting the adoption of the resource-use control recommended in this formulation, as such adoption bears on consumers' interest.

ECONOMICS

Measurement of Agricultural Production Inefficiency — Dr Elsayed Gaballah

REVIEW

OF

ECONOMICS, POLITICS

AND

BUSINESS STUDIES

Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce
Cairo University, Giza

Correspondance should be addressed to the Secretary of the Board, Faculty of Commerce, Cairo University, Giza.

REVIEW

OF

ECONOMICS, POLITICS

AND

BUSINESS STUDIES

FIRST SEMESTER

No. 1 FIFTH YEAR

CONTENTS

Cairo University Press
1957



كلية التجارة

مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة للبحوث العلمية

يوليه — ديسمبر سنة ١٩٥٧

(العدد الثانى) (السنة الخامسة)

الفهرست

مطبعة جامعة القاهرة

١٩٥٨

مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة

يصدرها أعضاء هيئة تدريس كلية التجارة بجامعة القاهرة

جميع المكاتبات تكون باسم السيد الدكتور سكرتير مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة بكلية التجارة بجامعة القاهرة بالجيزة

التمثيل القنصلي والدبلوماسي للولايات المتحدة فى مصر فى القرن التاسع عشر

للدكتور أحمد أحمد الحته

أستاذ التاريخ المساعد بكلية التجارة بجامعة القاهرة

بدأ تمثيل الولايات المتحدة فى مصر عندما أنشئت القنصلية الأمريكية فى الأسكندرية فى سنة ١٨٣٢ ، وتطور ذلك التمثيل خلال القرن التاسع عشر فتحولت القنصلية إلى قنصلية عامة ، والقنصلية العامة إلى وكالة سياسية وقنصلية عامة .

(أولا) القنصلية :

١ — جون جليدون

عين دافيد بورتر David Porter القائم بأعمال الولايات المتحدة فى الآستانة جون جليدون John Gliddon ، وهو تاجر انجليزى ، مندوبا قنصليا للولايات المتحدة فى الأسكندرية فى ١٢ يناير سنة ١٨٣٢ ليقوم بأعمال القنصل [١] . ولم يتردد محمد على والى مصر إذ ذاك فى اعتماد تعيينه والسماح له بمباشرة أعماله ، على الرغم من صغر رتبته بالنسبة لرتب ممثلى الدول الأجنبية الأخرى ، وذلك لأن محمد على اعتبر تعيينه فاتحة لعلاقات تجارية يتمنى قيامها وتميتها [٢] .

(١) American Archives (Abdin Copy). From John Gliddon, Alexandria, 8-12-1834 and 31-10-1836 and 1-5-1841. Report by Hodgson, 2-3-1835, p.p. 29,59.

كان جون جليدون تاجرا فى الأسكندرية منذ سنة ١٨١٨ .

(٢) Ibid., Report by Hodgson, 2-3-1835, p.p. 35-36, 55-56.

كانت رتب ممثلى الدول الأجنبية الأخرى فى مصر إذ ذاك ، على حسب الأهمية هى :

١ — مندوب سياسى وقنصل عام ، ٢ — قنصل عام ، ٣ — قنصل .

هكذا نشأت القنصلية الأمريكية فى الاسكندرية ، فبدأت بذلك العلاقات الرسمية بين الولايات المتحدة ومصر . غير أن القنصلية واجهت صعابا فى أول الأمر نتيجة لحسد أعضاء الهيئات القنصلية لها وبخاصة الانجليز ، وعدم اهتمام صغار الموظفين المصريين بالنفوذ الأمريكى ، ومعارضة بعضهم للقنصلية الناشئة التى تحاول تثبيت حقوقها وامتيازاتها على قدم المساواة مع أولى دولة بالرعاية ، مما أدى إلى قيام عدة منازعات . ولكن تلك المنازعات انتهت عندما رفع جون جليدون الأمر إلى الوالى نفسه . وقد زاد نفوذ القنصلية باتباع جون جليدون الثبات والصبر ، وزيارة باترسون Patterson للأسكندرية بسفينتين حربيتين فى سنة ١٨٣٤ ، حتى أصبحت القنصلية فى عداد القنصليات المحترمة فى مصر فى سنة ١٨٣٧ [١] .

ومنذ إنشاء القنصلية الأمريكية فى الأسكندرية ، والمندوب القنصلى جون جليدون يوافى القائم بأعمال الولايات المتحدة فى الآستانة بالحوادث فى مصر ، كما تصل إليه تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية عن طريق القائم بالأعمال . غير أن التعليمات كانت تصل إليه متأخرة لأنها غير مباشرة ، حتى أن التعليمات المؤرخة فى ١٥ يناير سنة ١٨٣٤ وصلت إليه فى ٣٠ مايو ؛ فكتب المندوب القنصلى إلى القائم بالأعمال يطلب منحه حق الاتصال المباشر بوزارة الخارجية الأمريكية ، حتى تكون رسائله أسرع وأتم ، وحتى يمكنه تطبيق التعليمات فى الوقت المناسب . ولما تأخر الرد على الطلب ، كتب المندوب القنصلى بذلك إلى وزير الخارجية [٢] . غير أن القائم بالأعمال أرسل اليه رسالة فى ٢٩ اكتوبر سنة ١٨٣٤ يوافق فيها على رغبته فى الاتصال المباشر مع وزارة الخارجية [٣] ، فأخذ جون جليدون منذ وصول ذلك التصريح إليه فى إرسال رسائله إلى وزارة الخارجية مباشرة ، بعد أن كان يرسلها من قبل إلى القائم بالأعمال فى الآستانة [٤] .

وعلى الرغم من اتصال جون جليدون المباشر بوزارة الخارجية ، فانه استمر فى تأدية واجبات القنصلية بناء على التعليمات التى تصل إليه من وقت لآخر من وزارة الخارجية ،

---

(١) Ibid., Report I., by George Gliddon, New York, 15-4-1837, p.p. 62,73-74.

(٢) Ibid., From John Gliddon, Alex andria, 23-10-1834.

(٣) Ibid, 29-11-1834.

(٤) Ibid., Report I., by George Gliddon, New York, 15-4-1837, p. 62.

وكذلك من ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة . غير أنه لم تصل إليه تعليمات معينة خاصة بالإدارة التفصيلية للقنصلية إلا بعد تعيينه قنصلا [1] .

وتبعا للعرف ، كان لا بد للقنصلية من حارس لحراستها يعرف باسم القواص ، ومترجم تكون جميع المراسلات عن طريقه ، حتى ولو كان القنصل يفهم لغة البلاد التى هو فيها . وبناء على ذلك عين جون جليدون مترجما للقنصلية الأمريكية فى الأسكندرية اسمه جورج مينتو (Minotto) ، وحارسا يسمى زيدان استمر فى عمله منذ إنشاء القنصلية حتى وفاته فى سنة ١٨٣٦ [2] .

وكذلك عين جون جليدون ابنه جورج نائب مندوب قنصلى فى القاهرة فى ١٦ أبريل سنة ١٨٣٢ ، كما عين شخصا آخر نائب مندوب قنصلى فى دمياط ، وهو أخو نائب القنصل البريطانى هناك . وقد وافق القائم بالأعمال فى الآستانة على تعيينهما ، كما اعترفت الحكومة المصرية بهما . وبذلك أصبح للقنصلية الأمريكية فرع فى القاهرة وآخر فى دمياط [3] .

ومنذ إنشاء القنصلية الأمريكية بالأسكندرية ، وجون جليدون المندوب القنصلى يقوم بأعمال القنصل . غير أن رتبته كانت أقل من رتب ممثلى الدول الأجنبية الأخرى . ولذلك طلب جون جليدون من القائم بالأعمال فى الآستانة منحه وظيفة قنصل ، مبينا رغبة الحكومة المصرية فى رفع رتبة ممثل الولايات المتحدة فى مصر إلى رتب ممثلى الدول الأخرى . ولكن القائم بالأعمال أجاب بأن هذا العمل ليس من سلطته . فكتب جون جليدون إلى وزير الخارجية الأمريكية فى ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٣٤ ، يطلب منحه وظيفة قنصل ، مبينا رغبة الحكومة المصرية فى رفع رتبته ، وعدم وجود قنصلية أخرى فى مصر يمثلها مندوب قنصلى ، ومضار ذلك الوضع على مركز الولايات المتحدة [4] .

وعندما حضر وليم هودجسون (Hodgson) إلى مصر فى سنة ١٨٣٤ مندوبا خاصاً للحكومة الولايات المتحدة [5] ، شرح له جون جليدون المسألة وأعطاه صورة من رسالته

---

(١) Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 1-5-1841.

(٢) Ibid., Report II., by George Gliddon, New York, 15-4-1837.

From John Gliddon, Alexandria, 1-5-1841. Report by Hodgson 2-3-1835 p. 58.

(٣) Ibid.

(٤) Ibid. From John Gliddon, Alexandria, 23-10-1834.

(٥) أنظر بعثة هودجسون فى « العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر » للدكتور أحمد أحمد الحتة (مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول سنة ١٩٥٣) .

السابقة إلى وزير الخارجية التي يطالب فيها تعيينه قنصلا ، كما أرسل جون جليدون إلى الوزير يخبره بذلك ، ويلتمس تعيينه قنصلا للولايات المتحدة في ممتلكات محمد علي [1] . ثم جدد التماسه إلى الوزير طالباً تعيينه قنصلا للولايات المتحدة في مصر وملحقاتها [2] ، كما طلب مرة أخرى تعيينه قنصلا للولايات المتحدة من قبل رئيس الجمهورية بدلا من وظيفة مندوب قنصلي التي منحه إياها القائم بالأعمال في الآستانة [3] .

وقد قدم هودجسون بعد رجوعه إلى واشنطون تقريراً عن بعثته إلى وزير الخارجية الأمريكية بتاريخ ٢ مارس سنة ١٨٣٥ ، بحث في نهايته كيفية إنشاء علاقات تجارية بين الولايات المتحدة ومصر ، وكيفية تنمية تلك العلاقات ، فاقترح تعيين قنصل عام للولايات المتحدة في الأسكندرية لحماية مصالحها التجارية ورعايتها في مصر وسوريا وبلاد العرب ، وذلك للاسباب الآتية :

١ — إتساع الأقاليم التي يحكمها محمد علي .

٢ — نفوذ محمد علي الفعلي في الأقاليم التي يحكمها .

٣ — رغبة محمد علي في أن تعين الولايات المتحدة قنصلا عاما لها في مصر .

وكذلك وضع هودجسون مشروعا لنظام القنصلية العامة الأمريكية في مصر [4] .

غير أن رئيس الجمهورية أصدر قراراً في ٣ مارس سنة ١٨٣٥ بتعيين جون جليدون قنصلا للولايات المتحدة في الأسكندرية وملحقاتها . ولما وصل ذلك القرار إلى جون جليدون ، أعلنه لوزير الخارجية المصرية ، وجميع القناصل الأجانب . وفي الوقت نفسه طلب من القائم بالأعمال في الآستانة الحصول على براءة تعيينه قنصلا في الأسكندرية وملحقاتها من السلطان العثماني [5] ، لأن القانون العثماني يحتم الحصول على براءة من السلطان للقنصل العام أو القنصل ، تعترف فيها الحكومة العثمانية بتمثيله لبلاده .

وبعد وصول البراءة إلى جون جليدون ، قدمها لمحمد علي والي مصر إذ ذاك [6] . وكانت تنص على تمثيل جون جليدون للولايات المتحدة لدى « الباب العالي » ، وبناء على

(١) American Archives. Letter from Hodgson, Malta, 13-12-1834. From John Gliddon, Alexandria, 3-11-1834.

(٢) Ibid., From John Gliddon, 29-11-1834.

(٣) Ibid., 8-12-1834.

(٤) Ibid., Report by Hodgson, 2-3-1835, p.p. 52-59.

(٥) Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 3-12-1835 and 1-5-1841.

(٦) Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 1-3-1836.

ذلك اضطر جون جليدون إلى الحصول على براءة أخرى ، بعد أن ولى السلطان عبد المجيد الحكم فى سنة ١٨٣٩ [١] .

هكذا رفعت رتبة ممثل الولايات المتحدة فى الأسكندرية من مندوب تنصل إلى تنصل . وتبعاً لذلك ، أصبح جورج جليدون نائب المندوب القنصلى فى القاهرة نائب قنصل ، كما عين فى وكالة القنصلية بالقاهرة مترجم وحارس [٢] .

هذا ، وعندما ذهب جورج جليدون إلى الولايات المتحدة فى بعثة مؤقتة من قبل محمد على [٣] ، قابل رئيس الجمهورية فى واشنطون ، فكلفه الرئيس كتابة تقريرين : أحدهما عن العلاقات السياسية والتجارية بين مصر والولايات المتحدة ، والثانى عن المنشآت القنصلية فى الأقاليم التى يحكمها محمد على ، فكتب جورج التقريرين وأرسلهما من نيويورك فى ١٥ أبريل سنة ١٨٣٧ إلى وزير الخارجية لتقديمهما إلى رئيس الجمهورية [٤] .

وقد اقترح جورج فى التقرير الأول منح قنصل الولايات المتحدة فى الأسكندرية السلطات التى يمارسها القناصل العامون للدول الأخرى فى مصر ، فيشرف على التعيينات فى قنصليات سوريا وجزيرة كريت ، وتحول ليه جميع المشاكل التى تقوم بين أعضاء تلك القنصليات وبين الحكومات المحلية ليعرضها على الحكومة المصرية ، ويرسلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية . وكذلك ترسل تلك القنصليات رسمياً إلى قنصلية الأسكندرية عدد موظفيها وعدد من تشملهم بحمايتها ، فيرسل قنصل الأسكندرية بذلك تقريراً سنوياً إلى وزارة الخارجية . وقد بين جورج أن محمد على أعلن رغبته فى تلك التنظيمات . وكذلك اقترح جورج إعطاء قنصل الأسكندرية حق تعيين مندوبين خاضعين لأوامره وإدارته فى السويس وجده ومخا ، وحق تغييرهم بآخرين [٥] .

وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة لم تأخذ بهذا الاقتراح ، فإن اهتمامها بمصر قد زاد حتى أنها قررت إنشاء قنصلية أخرى لهـا فى مصر مركزها القاهرة ، وعينت فيها

---

(١) Ibid., 31-1-1834. From Alexander Tod, Alexandria, 26-12-1844

(٢) American Archives' Report II,, by George Gliddon, New York, 15-4-1837.

(٣) أنظر بعثة جورج جليدون فى « البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر » للدكتور أحمد أحمد الحته (المجلة المصرية للقانون الدولى لسنة ١٩٥٧) .

(٤) Ibid., From George Gliddon, New York, 15-4-1837.

(٥) Ibid., Report I., by George Gliddon, New York, 15-4-1837.

جورج جليدون قنصلا فى أكتوبر سنة ١٨٣٧ [١] . وقد وافقت الحكومة المصرية على تعيينه قنصلا للولايات المتحدة فى القاهرة وملحقاتها فى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٣٨ ، أى بعد رجوعه من بعثة [٢] .

وقد ذهب جورج جليدون إلى القاهرة فى اكتوبر من السنة نفسها ، وأخذ فى إعداد القنصلية للعمل ، وعين لها إبراهيم خير مترجما وعبد الله حارسا ، وأعلن إنشاء القنصلية الأمريكية فى القاهرة لممثلى الدول الأجنبية فى مصر وقناصل الولايات المتحدة القريبين من مصر [٣] .

هكذا نشأت القنصلية الأمريكية فى القاهرة ، فأصبحت للولايات المتحدة فى مصر قنصليتان . غير أن جورج جليدون طلب من وزارة الخارجية الأمريكية إجازة لمدة ٦ شهور للذهاب إلى الولايات المتحدة ، فوصلت اليه موافقة الوزارة على طلبه فى أول فبراير سنة ١٨٤٠ [٤] . وقبيل ذلك دعا جورج والده جون جليدون قنصل الأسكندرية للاشراف على قنصلية القاهرة ، فوافق على طلبه ، وانتقل إلى القاهرة بعد أن عين هنرى رينر (Henry Renner) نائب قنصل فى الأسكندرية تحت إشراف دانيال دمريخر (Daniel Dumreicher) القنصل العام الهولندى ، وأخذ جون جليدون على عاتقه متابعة المراسلات مع وزارة الخارجية الأمريكية للقنصليتين ، وطلب من الوزارة الموافقة على تلك التنظيمات تسهيلا لتنفيذ غرض جورج جليدون [٥] . ولكن الحكومة الأمريكية أقصت جورج جليدون عن وظيفته إبتداء من أول سبتمبر سنة ١٨٤٠ [٦] .

وفى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٤٠ ، أى بعد خروج جورج جليدون من وظيفة قنصل القاهرة ، أرسل جون جليدون رسالة إلى وزير الخارجية ، يطلب فيها إبقاء التنظيمات التى عملها فى قنصلية الأسكندرية من قبل ، لأنها كفيلة بأداء واجبات القنصلية بعناية وأمانة فى أثناء إقامته بالقاهرة لحماية الأمريكيين الكثيرين الذين يأتون إلى مصر كسياح أو مسافرين إلى

---

(١) Ibid., From George Gliddon, New York, 16-10-1837.

(٢) Ibid., From George Gliddon, Alexandria, 11-9-1838.

(٣) Ibid., 16-11-1838. and 2-1-1839.

طرد عبد الله من وظيفة حارس اسوء سلوكه فى سنة ١٨٤٠ وعين آخر مكانه .

(٤) Ibid., 20-5-1840.

(٥) Ibid., From John Gliddon, Cairo, 17-1-1840.

(٦) Ibid., From George Gliddon, Cairo, 16-7-1840.

الهند ومنها ، وتسهيل حركاتهم بوساطة الفرمانات والتدخل الرسمى ، كما طلب فيها توحيد قنصليتى الأسكندرية والقاهرة تحت إدارته [1] .

وقد قام كل من هنرى رينر ودانيال دمريخر بواجباته فى قنصلية الأسكندرية ، بينما كان جون جليدون فى القاهرة . ولكن الأوضاع فى قنصلية الأسكندرية تغيرت فى أول سنة ١٨٤٣ ، عندما عين جون جليدون زوج ابنته اسكندر تود (Alexander Tod) وهو تاجر انجليزى فى مصر ، نائب قنصل فى الأسكندرية بدلا من رينر ، وأعفى دمريخر من الاشراف على القنصلية [2] .

وفى أبريل سنة ١٨٤٤ سافر جون جليدون من الأسكندرية للاستشفاء فى حمامات لوكا (Lucca) بايطاليا ، وعهد قبل سفره بمهام وظيفته إلى اسكندر تود نائب القنصل ، وكلف ابنه الثانى (W. A. Gliddon) القيام بأعمال قنصلية القاهرة باشراف إسكندر تود [3] .

غير أن جون جليدون توفى فى مالطة فى ٣ يوليه سنة ١٨٤٤ فى طريقه إلى حمامات لوكا [4] .

وقد كانت بعثة جون جليدون فى مصر قنصلية فقط . ولذلك لم تكن للولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مباشرة مع والى مصر [5] . ومع ذلك فقد قدم جون جليدون فى سنة ١٨٣٤ إلى والى مصر ووزير خارجيته ، وليم هودجسون (Hodgson) المبعوث الخاص للحكومة الأمريكية [6] ، كما قدم جون جليدون ونائبه فى القاهرة ضباط السفن الحربية الأمريكية التى زارت المياه المصرية إلى الوالى وإلى السلطات المصرية [7] . وكذلك أرسل جون جليدون إلى وزارة الخارجية الأمريكية تقارير عن التجارة المصرية وأحوال مصر السياسية وأخبار الأقاليم الأخرى التى يحكمها محمد على [8] .

---

(١) Ibid., From John Gliddon, Cairo, 10-9-1840.

(٢) Ibid., Alexandria, 31-1-1843.

(٣) Ibid., 18-4-1844.

(٤) Ibid , From Alexander Tod, Alexandria, 20-7-1844.

(٥) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 25-10-1848.

(٦) Ibid., Letter from Hodgson, Alexandria, 28-9-1834. Report by Hodgson. 2-3-1835, p. 55.

(٧) Ibid , Reports 1, 2, by George Gliddon, New York, 15-4-1837; From Gohn Gliddon, Alexandria, 1-5-1841.

(٨) Ibid., From John Gliddon, Alexandria, 23-10-1834 and 13-7-1838 and 11-9-1838.

وفضلا عن ذلك ، كان جون جليدون يستقبل ويساعد ضباط السفن الحربية الأمريكية التى زارت مصر ، كما حدث فى زيارة سفينة بقيادة برى (Perry) فى سنة ١٨٣٢ وسفينتين بقيادة باترسون (Patterson) فى سنة ١٨٣٤ ، ورحلة أسطول الولايات المتحدة بقيادة أليوت (Elliott) فى سنة ١٨٣٦ [١].

وكذلك كان جون جليدون يقدم الخدمات اللازمة للسياح الأمريكيين الذين زاد عددهم عما كان عليه من قبل ، وللأمريكيين المسافرين من الهند وإليها عن طريق مصر [٢].

وقد بذل جون جليدون كل ما فى وسعه لترغيب التجار الأمريكيين والحكومة المصرية فى الاتصال التجارى المباشر بين الطرفين . ولكن عقبات كثيرة قامت فى سبيله منها : ضرورة تقديم معلومات كثيرة وبيانات تفصيلية عن الولايات المتحدة ، وكذلك بعد البلدين بعضهما عن بعض ، وأيضا العقبات التى وضعها تجار البلاد الأخرى فى الطريق خوفا من منافسة الأمريكيين لهم [٣].

وقد رفض جون جليدون وابنه جورج منح الرعايا العثمانيين الحماية الأمريكية ، بينما كانت القنصليات الأخرى فى مصر ، وبخاصة الانجليزية ، تمنحهم الحماية فى مقابل ما يدفعونه لها من مال [٤].

هكذا كانت الخدمات التى أداها جون جليدون وابنه جورج . وقد منحتهما وزارة الخارجية الأمريكية شهادة فى أغسطس سنة ١٨٤٢ برضا الحكومة عن خدماتهما القنصلية فى مصر [٥]. وقد أديا تلك الخدمات بدون مرتب [٦].

٢ — اسكندر تود

بعد وفاة جون جليدون ، أعلن إسكندر تود لوزارة الخارجية الأمريكية رغبته الملحة فى أن يخلف حماه فى وظيفة القنصل [٧] ، فعينه رئيس الجمهورية قنصلا للولايات

---

(١) Ibid., 1-5-1841.
(٢) Ibid., Report I, by George Gliddon, New York, 15-4-1837.
(٣) Ibid.
(٤) Ibid., Report II., by George Gliddon, New York, 15-4-1837.
(٥) Ibid, From George Gliddon, Washington, 6-5-1844.
(٦) Ibid.
(٧) Ibid., From George Gliddon, Philadelphia. 3-8-1844.

المتحدة فى مصر ، وأخبره وزير الخارجية بذلك فى ١٤ اغسطس سنة ١٨٤٤ . وقد أعلن اسكندر تود تعيينه قنصلا لوزير الخارجية المصرية ، وممثلى الدول الأوروبية فى مصر ، كما حصل من السلطان العثمانى ، عن طريق ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة ، على براءة تعيينه ، وهى تختلف عن براءة من سبقه ، إذ جاء بها أنه يمثل الولايات المتحدة لدى باشا مصر دون الاشارة ، إلى الآستانة ، بينما كانت البراءة السابقة تنص على تمثيل جون جليدون للولايات المتحدة لدى الباب العالى [1] وذلك لان مصر كانت قد حصلت على الاستقلال الداخلى تبعا لفرمان ١٣ فبراير سنة ١٨٤١ . وبعد وصول البراءة إلى اسكندر تود ، باشر واجبات وظيفته كقنصل للولايات المتحدة [2] .

وقد قدم اسكندر تود الخدمات لمن زار مصر من الضباط والمواطنين الأمريكيين [3] .

وعين اسكندر تود ، ابن كوفلر (P.C.Eben Kofler) كاتبا لقنصلية الأسكندرية ومولر (L. Muller) كاتبا لقنصلية القاهرة [4] . وبعد بضعة أشهر عين كوفلر كاتب القنصلية بالأسكندرية نائب قنصل بها ، ولورور (F. Lurur) نائب المندوب القنصلى فى دمياط نائب قنصل بها [5] .

واستمر اسكندر تود قنصلا للولايات المتحدة حتى قدم استقالته من وظيفته بعد أن وصل إلى مصر فى اوائل سنة ١٨٤٩ ماكولى قنصلا عاما للولايات المتحدة فى مصر [6] .

(ثانيا) القنصلية العامة :

٣ — دانيال سميث ماكولى

ازدادت أهمية العلاقات بين مصر والولايات المتحدة ، وظهرت فائدة التجارة بينهما ، حتى أن رئيس الجمهورية قرر تعيين قنصل عام لتمثيل حكومة الولايات المتحدة فى مصر ،

(١) Ibid., From Alexander Tod, Alexandria, 26-12-1844.
اسكندر تود مولود فى اسكتلندا ، وقد أقام حتى ذلك الوقت ١٤ سنة فى مصر .
(٢) Ibid., 2-1-1845.
(٣) Ibid., From Mc Cauley, Alexandria, 22-2-1849.
(٤) Ibid., From Alexander Tod, Alexandria, 2-1-1845.
(٥) Ibid., 15-6-1845.
(٦) Ibid., From Mc Cauley, Alexandria, 22-3-1849.

وتنمية المحبة بين البلدين ، وتثبيت الاتفاق بينهما بكل الطرق الشريفة [1] . وبناء على ذلك ، عين رئيس الجمهورية دانيال سميث ماكولى (Daniel Smith Mc Cauley قنصل طرابلس بشمال إفريقية ، قنصلا عاما للولايات المتحدة في مصر ، فكان أول ممثل لبلاده في مصر بلقب قنصل عام . وقد وقع عليه الاختيار لتلك البعثة لخبرته الطويلة في طرابلس ، وإقامته مدة طويلة في بلاد المغرب ، ومعرفته بأخلاق وعادات السكان فيها .

وقد أرسل وزير الخارجية الأمريكية قرار التعيين لممثل الولايات المتحدة في الآستانة ، وهو دابنى كار (Dabney S. Carr) للحصول على براءة تعيين ماكولى من السلطان العثمانى . غير أن قرار التعيين لم يقدم لماكولى توا ، بل تأخر رغبة في تعيين قنصل آخر بدلا منه في طرابلس . ولذلك لم يرسل إليه إلا في ٢٣ أكتوبر سنة ١٨٤٨ [2] .

وبعد ذلك أرسل إليه وزير الخارجية تعليمات عن بعثته ، تتلخص فيما يلى :

١ — مرتب ماكولى كقنصل عام في مصر يبدأ من أول نوفمبر سنة ١٨٤٨ ، ومقداره ٣٠٠٠ دولار في السنة ، أما مصاريف القنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار في السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار في السنة للمصاريف الطارئة [3] .

٢ — تقديم خطاب الاعتماد [4] إلى باشا مصر ، وانتهاز الفرصة لاخباره بميل رئيس الجمهورية الودى ورغبته الشديدة في مراعاة وإبقاء أعظم علاقات الصداقة بين الولايات المتحدة ومصر .

٣ — بعثة ماكولى قنصلية وسياسية ، ولها أهمية عظيمة ، مع العلم بأن الولايات المتحدة حتى ذلك الوقت ، لم تكن لها علاقات دبلوماسية مباشرة مع باشا مصر ، كما كانت علاقاتها التجارية مع البلاد التى يحكمها قليلة جدا . لذلك يجب على ماكولى أن يحافظ على أعظم العلاقات السياسية الودية مع باشا مصر ، وأن يوسع ويشجع التبادل التجارى بين البلدين . ومن أجل ذلك يجب عليه أن يرسل إلى وزارة الخارجية الأمريكية كل ما يمكنه

---

(١) Ibid., 21-2-1852. From the Secretary of State, Washington, 23-10-1848.

(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 23-10-1848.

(٣) من المصاريف الطارئة مقدار ايجار القنصلية العامة ومصاريف البريد .

(٤) خطاب الاعتماد هو خطاب من رئيس الجمهورية بتعيين ماكولى ممثلا لحكومة الولايات المتحدة برتبة قنصل عام لدى والى مصر .

الحصول عليه من أخبار تجارية وإحصاءات عن مصر ، وكذلك ما يتراءى له من اقتراحات مهمة تخدم ذلك الغرض .

٤ — الاهتمام بالعلاقات بين الحكومة المصرية والباب العالى .

٥ — الانتباه إلى كل ما يهم الولايات المتحدة ، وإرسال ملاحظات القنصل العام بالتفصيل إلى وزارة الخارجية [١] .

وقد وصل ماكولى إلى الأسكندرية من طرابلس فى ٢٤ فبراير سنة ١٨٤٩ على ظهر سفينة حربية أمريكية [٢] . وبعد وصوله استنتج من بعض الدلائل أن الوالى ربما يستقبله كممثل لدولة ثانوية ، فذكر مخاوفه هذه لشخص وثيق الصلة بوزير الخارجية المصرية ، وأخبره بأنه سيرفض المقابلة إذا تأكد من صحة ذلك . وفى ١٧ مارس سنة ١٨٤٩ استقبل عباس الأول والى مصر إذ ذاك ماكولى فى القلعة بالقاهرة ، كممثل من الدرجة الاولى لأولى دولة بالرعاية . وعند تقديم ماكولى خطاب الاعتماد ، قام الوالى وتقدم ليستقبله . وقبل انتهاء المقابلة ، أعطى ماكولى سيف الشرف ، وعند باب القصر منح حصانا ركبه ، وعاد إلى الفندق بنفس الاحتفال الذى رافقه عند ذهابه إلى القلعة [٣] .

وقد اعتبر وزير الخارجية الأمريكية استقبال عباس الأول لماكولى بتلك الكيفية مرضيا ، كما لم يعترض على قبول ماكولى السيف والحصان [٤] .

وعلى الرغم من أن ماكولى عين ممثلا لبلاده برتبة قنصل عام ، فقد اتخذ لنفسه لقب مندوب سياسى وقنصل عام للأسباب الآتية :

١ — بعثته قنصلية وسياسية .

٢ — تمييزه عن زملائه الذين ليست لهم صفة دبلوماسية .

٣ — الحصول على الاعتبار الذى تستحقه صفته الرسمية الحقيقية [٥] .

غير أن وزير الخارجية الأمريكية لم يسمح له باتخاذ لقب مندوب سياسى فى مكاتباته مع وزارة الخارجية ، بينما صرح له باتخاذ ذلك اللقب فى علاقاته فى الخارج [٦] :

---

(١) Ibid., 25-10-1848.

(٢) Amrican Archives. From McCauley, Alexandria, 9-3-1849.

(٣) Ibid., 22-3-1849.

(٤) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 31-5-1849.

(٥) Ibid., From McCauley, Alexandria, 22-3-1849.

(٦) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 31-5-1849.

وبناء على ذلك ، اتخذ ماكولى لنفسه فى مصر لقب مندوب سياسى وقنصل عام حتى وفاته [1] .

وقد استقال مولر كاتب قنصلية القاهرة ، والمشرف عليها ؛ فعين ماكولى ، قسطنطين كحيل ، وهو سورى ، مترجما وكاتبا لقنصلية القاهرة ، ليشرف عليها ، تبعا لأهميتها فى تأمين ومساعدة وحماية السياح الأمريكيين الكثيرين الذين يزورون الصعيد وسوريا ، [2] ثم عينه فيما بعد نائب قنصل فى القاهرة لأهمية القنصلية بها [3] .

وكذلك عين ماكولى ، وليم لندجويست (Lindguist) نائب قنصل فى السويس لأهمية تلك الميناء على البحر الأحمر ، ومرور المسافرين الأمريكيين بها فى ذهابهم إلى بلاد الهند والصين وإيابهم منها [4] .

وايضا عين ماكولى ، زوج ابنته وليم مور (Moore) ، وهو أيرلندى ، نائب قنصل فى الأسكندرية ليشرف على الأعمال القنصلية فى أثناء غياب القنصل العام فى القاهرة للأعمال الرسمية [5] .

وقد خفض ماكولى الرسوم التى تحصلها القنصلية العامة فى مقابل ختم جوازات السفر وغيرها من الوثائق إلى نصف القيمة المقررة لتخفيف عبئها عن الأمريكيين ، ومساواتها بالرسوم التى تحصلها القنصليات الأوروبية فى مصر [6] .

وقد قطع ماكولى العلاقات بين بلاده ومصر ، رغبة فى الضغط على الحكومة المصرية فى أثناء المفاوضة معها لتعويض أحد الأمريكيين واسمه فكتور بارثو (Victor Barthow) عن مخبز كان يستأجره فى الأسكندرية ، أزالت الحكومة بناءه فى سنة ١٨٤٦ عند توسيعها شوارع المدينة . وعلى الرغم من أن طلب التعويض رفض فى تلك السنة على أساس أن الحكومة أعطت تعويضات لأصحاب المنزل ولا علاقة لها بالمستأجر ، فان ماكولى ألح فى الطلب حتى أن عباس الأول عرض عليه أن تدفع الحكومة الف ريال لفكتور . ولكن

(١) Ibid , From Charles Hale, Alexandria,14-3-1865,

(٢) Ibid., From McCauley, Alexandria, 22-3-1849 and 21-2-1850 and 11-6-1850.

(٣) Ibid., 15-10-1850.

(٤) Ibid., 1-7-1849 and 12-1-1850.

(٥) Ibid., 15-10-1850. From Jones, Alexandria, 12-5-1853. From Edwin De Leon, Alexandria, 20-12-1853,

(٦) Ibid., From McCauley, Alexandria, 10-7-1850.

ماكولى لم يرض بذلك ، وأنذر الحكومة المصرية فى فبراير سنة ١٨٥٢ بأنه اذا لم تحل المسألة حلا مرضيا فى مدة ثلاثة أسابيع ، فانه سيقطع علاقاته الرسمية مع الحكومة ، وينزل العلم الأمريكى بالاسكندرية . وفى نهاية المدة المحددة ، أرسلت الحكومة اليه مذكرة أعلنت فيها قبول مبدأ التحكيم فى مقدار التعويض . ولكنه رفض ذلك مع انه تقدم به من قبل . وأمام هذا التعنت ، وقطع العلاقات الرسمية بين القنصلية العامة والحكومة ، وأنزال العلم الأمريكى ، عرضت الحكومة المصرية أن تدفع ٦,٠٠٠ دولار تعويضا لفكتور . ولكن ماكولى تمسك بأن يكون التعويض ١٢,٠٠٠ دولار ، ثم خفضه إلى ٨,٠٠٠ دولار ، فاضطرت الحكومة المصرية إلى الرضوخ لطلبه ، ووافقت على دفع ٨,٠٠٠ دولار تعويضا لفكتور بارثو . وفى اليوم التالى رفع العلم الأمريكى ، وحيته قلاع الأسكندرية باطلاق ٢١ مدفعا [١] .

وعلى الرغم من أن وزير الخارجية الأمريكية أقر الحل النهائى لمسألة فكتور بارثو ، فقد كتب إلى ماكولى يقول إنه يأمل ألا يحدث شىء فى المستقبل يجعل من الضرورى إلتجاء القنصل العام إلى إتخاذ إجراء متطرف جداً مثل ذلك الذى أسرع إليه وهو إنزال علم الولايات المتحدة ، وقطع علاقات الصداقة مع حكومة ، من فائدة الأمريكين ورغبتهم أن يقوم بينها وبينهم حسن تفاهم [٢] .

وقد حدث نزاع آخر بين الحكومة المصرية وماكولى فى أواخر أيامه ، وذلك أن ماكولى عين يعقوب اليازار ، وهو من الرعايا العثمانين ، سكرتيرا عربيا ومترجما فى القنصلية العامة بالأسكندرية دون إخبار الحكومة المصرية بذلك . فلم تعر الحكومة التعيين أى احترام ، وقبضت على يعقوب اليازار بتهمة الاختلاس وسجنته فى القلعة بالقاهرة . فاحتج ماكولى على ذلك ، بحجة أن له وحده السلطة على موظفى قنصليته . غير أن الحكومة لم تطلق سراحه [٣] .

(١) Sabry (M.): L'Empire Egyptien Sous Ismail (1863-1879). Paris, 1933 p.p. 18-19. Amrican Archives. From McCauley, Alexandria, 21-2-1852 and 7-3-1852. and 16-3-1852.

(٢) American Archives, From the Secretary of State, Washington, 20-4-1852.

(٣) Ibid., From Moore, Alexandria, 2-2-1853. From Jones, Alexandria, 1-6-1853. Note addressed on 21-12-1853 to Mr. Francis Markoe, Chief of the Diplomatic Bureau of the Department of State, at Washington (translation).

هكذا كانت العلاقات بين القنصلية العامة فى مدة ماكولى والحكومة المصرية .

ورغبة فى تجنب المنازعات مع الدول ، أرسل وزير الخارجية الأمريكية فى ١٤ يناير سنة ١٨٥٠ تعليمات إلى ماكولى تنص على قصر الحماية على الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة دون غيرهم . ومع ذلك فقد بلغ عدد من منحهم ماكولى الحماية من غير الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة ٣٦ شخصا [١] .

وفى ٢٤ أكتوبر ١٨٥٢ توفى ماكولى فى الأسكندرية ، ودفن فيها . وأشرف مور نائب القنصل على القنصلية العامة منذ ذلك التاريخ حتى قيام جونز القنصل العام الجديد بأعماله فى أول مايو سنة ١٨٥٣ [٢] .

٤ — ريتشارد جونز

عين رئيس الجمهورية فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ريتشارد جونز (Richard B. Jones) قنصلا عاما للولايات المتحدة فى مصر فى المحل الذى خلا بوفاة ماكولى . ويرجع تعيينه فى هذا المنصب إلى أسباب منها أنه كان قنصلا للولايات المتحدة فى ولايات بلاد المغرب ، وعارفا حق المعرفة بأخلاق وعادات سكان تلك الأقاليم . وبعد التعيين أرسل إليه وزير الخارجية تعليمات عن بعثته ، تتلخص فيما يلى :

١ — تقديم خطاب الاعتماد إلى باشا مصر ، وانتهاز الفرصة لاخباره بميل رئيس الجمهورية الودى ورغبته الصادقة فى حماية وإبقاء أعظم العلاقات الودية بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ — مرتب جونز كقنصل عام يبدأ من ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٥٢ ، ومقداره ٣٫٠٠٠ دولار فى السنة ، أما مصاريف القنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة .

٣ — بعثة جونز قنصلية وسياسية ، ولها أهمية كبيرة .

٤ — من الاغراض الرئيسية للبعثة توسيع وحماية التبادل التجارى بين الولايات

---

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 14-1-1850. From Charles Hale, Alexandria, 15-4-1867.

(٢) Ibid., From Moore, Alexandria, 30-4-1853. From Charles Hale, Alexandria, 14-3-1865.

المتحدة ومصر . ولذا فان من واجب جونز أن يجمع كل الاخبار التجارية والاحصاءات التي يستطيع أن يحصل عليها ، ويرسلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، كما يقدم لها ما يتراءى له من اقتراحات مهمة تخدم ذلك الغرض .

٥ — الالتفات إلى العلاقات بين مصر والباب العالى .

٦ — الانتباه إلى كل ما يهم الولايات المتحدة فى دائرته .

٧ — اعتبار التعليمات الصادرة إلى القنصل العام السابق له فى مصر جزءاً من التعليمات إليه [1] .

وقد وصل ريتشارد جونز إلى الاسكندرية فى ٢٧ أبريل سنة ١٨٥٣ على ظهر سفينة حربية أمريكية ، ووجد فى الميناء سفينة حربية أمريكية أخرى تنتظر وصوله . فانتهز وجود السفينتين فى الميناء وأراد مقابلة عباس الأول والى مصر إذ ذاك ، والاعتراف به كقنصل عام لبلاده ، على الرغم من عدم وصول براءته من الآستانة . وبناء على ذلك ذهب إلى القاهرة بصحبة ثلاثة من الأمريكيين وقائد السفينة التى وصل بها إلى الاسكندرية ونحو ١٤ ضابطا من ضباط السفينتين الحربيتين ، ووصل الجميع إلى القاهرة فى أول مايو سنة ١٨٥٣ . وبعد أن تأكد جونز من وزير الخارجية المصرية أنه من المستطاع استقبال عباس الأول له ، على الرغم من عدم وصول براءته من الآستانة ، قدم التماسا بالمقابلة . فتقرر استقباله هو ومن معه فى الساعة الثانية بعد ظهر يوم ٧ مايو . وفى الميعاد المحدد ذهب الجميع فى خمس عربات فاخرة أرسلها لهم عباس ، وبصحبتهم حرس شرف مكون من ٥٠ فارسا و ٥٠ جنديا من المشاة . وعند وصولهم إلى القصر حيتهم فرقة من الموسيقى ، ثم دخلوا عند عباس وهو فى مجلسه بكامل عدده ، فاستقبلهم الحاضرون واقفين . وعند تقديم جونز خطاب الاعتماد لعباس ، ألقى خطابا باللغة الفرنسية نقله مترجم إلى اللغة التركية ، على الرغم من أن عباس يتكلم الفرنسية بطلاقة . وقدم جونز رفاقه لعباس . وبعد مكوث مدة ٢٥ دقيقة أمضوها فى التدخين وغير ذلك ، أعطى جونز لوزير الخارجية المصرية نص الخطاب الذى القاه مكتوبا ، راجيا ترجمته للباشا . ويتلخص ذلك الخطاب فيما يلى :

١ — مما يسر جونز أن يعمل على تنمية حسن التفاهم القائم بين البلدين وأن يحافظ عليه .

(1) Ibid., From the Secretary of State, Washington. 17-1-1853.

٢ — على الرغم من بعد البلدين ، فان تقدم الملاحة البحرية جعل من الممكن الانتقال من أحدهما إلى الآخر فى مدة ٢٠ يوما فى المعتاد .

٣ — بينما تشتهر مصر فى كل العصور بخصبها وجمالها ، فضلا عن أنها أصل الفن والعلم ، فان الولايات المتحدة لا تزيد مدتها عن عمر الرجل . غير أنها فى تلك المدة أثبتت وجودها بين أمم العالم ، ووصل عدد سكانها إلى ما يزيد عن ٢٥ مليونا بعد أن كان أقل من مليونين ، وهى تشغل مساحة أكبر من مساحة أوروبا كلها ، وتبلغ حمولة سفنها مثل أكبر دولة أخرى .

٤ — رغبة الولايات المتحدة فى نشر تجارتها فى جميع أنحاء العالم ، بما فى ذلك مصر .

٥ — إن سياسة الولايات المتحدة المقررة هى عدم التدخل فى الأنظمة الداخلية للدول الأخرى ، ما دامت لا تتعارض مع حقوقها وامتيازاتها المقررة بالقانون والمضمونة بالمعاهدات القائمة .

٦ — واجب جونز هو ملاحظة ما يهم الولايات المتحدة ، وتنظيم العلاقة بين مواطنيها والمصريين .

هذا مضمون الخطاب الذى ألقاه جونز أمام عباس .

وبعد المقابلة ، طلب جونز من الحكومة المصرية مساعدته هو ورفاقه فى العودة إلى الاسكندرية ، فوضعت الحكومة تحت تصرفه باخرة حكومية ، أبحرت به وبرفاقه بعد ظهر يوم المقابلة ، فوصلوا إلى الاسكندرية فى اليوم التالى .

وقد اعتبر جونز أن تقديم رفاقه من الأمريكيين لعباس قد أعطى قيمة لاستقبال الوالى له [1] .

وبعد المقابلة أرسل جونز رسالة إلى مترجم الولايات المتحدة فى الآستانة للحصول على براءة له من السلطان ، وإرسالها إليه . فلما وصلت إليه ذهب بها إلى القاهرة لتسجلها الحكومة المصرية [2] .

وعلى الرغم من أن جونز عين ممثلا لبلاده برتبة قنصل عام ، فقد اتخذ لنفسه فى مصر لقب مندوب سياسى وقنصل عام كما فعل ذلك من قبل ماكولى [3] .

---

(١) Ibid., From Jones, Alexandria, 12-5-1853.

(٢) Ibid., 3-7-1853 and August, 1853.

(٣) Ibid., From Charles Hale, Cairo, 14-3-1865.

وقد عين جونز ، روبرت اير (Robert Air) نائب قنصل بالسويس فى المكان الذى خلا باستقالة لندجويست (Lindguist) [1] . وكذلك عين جونز مندوبا قنصليا فى الاقصر لمساعدة السياح الأمريكيين ، كما أيد تعيين اسكاروس قسيس مترجما فى القاهرة ، وكان ماكولى قد عينه من قبل ، ولكنه لم يستلم العمل بسبب مرض ماكولى وغيابه ثم وفاته . غير أن الحكومة المصرية عارضت فى تعيينه ، وتمسك جونز بالتعيين ، مما أدى إلى حدوث نزاع بين القنصلية العامة والحكومة المصرية [2] .

وكذلك كانت الحكومة المصرية لا ترغب فى بقاء قسطنطين كحيل ، نائب القنصل فى القاهرة ، كما كان بينها وبين القنصلية العامة الأمريكية نزاع على مسألة يعقوب البازار فى أواخر أيام ماكولى [3] .

ورغبة فى حل المنازعات بين الطرفين ، وكلها تتصل بمسألة الحماية ، أرسلت الحكومة المصرية بعثة لطفى أفندى إلى الولايات المتحدة فى سنة ١٨٥٣ [4] .

وعلى الرغم من تلك المنازعات ، فقد قرر جونز ، منذ أول الأمر ، عدم حماية غير الأمريكيين إلا فى الأحوال غير العادية ، بشرط أن يخبر حكومته بالحقائق ، وينتظر تعليماتها فى مثل تلك الحالات . وذلك فى الوقت الذى كان فيه القناصل الآخرون يمنحون الحماية على مدى واسع [5] .

وكذلك رفض جونز جميع الطلبات التى قدمت إليه من المصريين للحصول على الحماية الأمريكية ، وذكر لحكومته أن العمل بغير ذلك سيحدث حالا سوء تفاهم ، وربما يؤدى إلى مشاكل خطيرة [6] .

وعلى الرغم من ذلك ، ومن تعليمات وزارة الخارجية بقصر الحماية على الأمريكيين

---

(١) Ibid., From Jones, Alexandria 3-7-1853. From Charles Hale, Alexandria, 2-6-1866.

(٢) Ibid., From Jones, Alexandria, August, 1853.

(٣) أنظر بعثة لطفى أفندى فى « البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر » للدكتور أحمد أحمد الحته (المجلة المصرية للقانون الدولى لسنة ١٩٥٧) .

(٤) المرجع السابق .

(٥) American Archives. From Jones, Alexandria, 12-5-1853.

(٦) Ibid., 1-6-1853.

وموظفى القنصلية ، فقد بلغ عدد من منحهم جونز الحماية من غير الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة خمسة أشخاص [1] .

وقد أراد عباس الأول أن يقوم جونز بدور الحكم فى قضية بين الحكومة المصرية والقنصل العام لتسكانيا . ولكن جونز أعلن أنه لا يتدخل فى علاقات الحكومات الأخرى ، ولا يقبل أن يتدخل ممثلو الحكومات الأخرى بينه وبين عباس [2] .

وقد استمر جونز قائما بأعمال وظيفته حتى جاء خلفه ؛ فحضر معه الاحتفال الرسمى باستقباله ، واستأذن عباس الأول فى الرحيل فى ديسمبر سنة ١٨٥٣ [3] .

٥ — ادوين دى ليون

عين رئيس الجمهورية فى ٢٤ مايو سنة ١٨٥٣ ادوين دى ليون (Edwin De Leon) قنصلا عاما فى مصر ، خلفا لريتشارد جونز ، ثم أرسل إليه وزير الخارجية تعليمات عن بعثته ، تتلخص فيما يلى :

١ — تقديم خطاب الاعتماد إلى باشا مصر ، وانتهاز الفرصة لتأكيد ميل رئيس الجمهورية الودى جدا ورغبته فى تقوية وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ — رفع الكونجرس مرتب القنصل العام بالاسكندرية إلى ٥٠٠٠ دولار فى السنة . ولذا فان مرتب ادوين دى ليون يكون على حسب ذلك المقدار ابتداء من ٢٤ مايو سنة ١٨٥٣ . أما مصاريف القنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين وغير ذلك و ٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة .

٣ — بعثة ادوين دى ليون قنصلية وسياسية . وتعتبر عظيمة الأهمية وأهميتها آخذة فى الازدياد .

٤ — من أغراض البعثة الرئيسية توسيع وحماية التبادل التجارى بين الولايات المتحدة ومصر . ولذا فان من واجب ادوين دى ليون أن يجمع كل الاخبار التجارية والاحصائيات التى يستطيع أن يحصل عليها ، ويرسلها إلى وزارة الخارجية ، كما يقدم لها ما يتراءى له من اقتراحات مهمة تخدم ذلك الغرض .

---

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 15-4-1867.

(٢) Ibid., From Jones, Alexandria, 12-5-1853.

(٣) Ibid., From Edwin De Leon, Alexandria, 1-12-1853 and 20-12-1853.

٥ — الاهتمام بالعلاقات القائمة بين مصر والباب العالى .
٦ — الانتباه التام إلى كل ما يهم الولايات المتحدة .
٧ — اعتبار التعليمات الصادرة إلى من سبقه من القناصل العامين فى مصر جزءا من التعليمات إليه [١] .

وقد وصل ادوين دى ليون إلى الاسكندرية على ظهر سفينة حربية أمريكية فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٥٣ ، ثم ذهب إلى القاهرة بصحبة ريتشارد جونز وثلاثة من الأمريكيين لمقابلة عباس الأول والى مصر إذ ذاك . وفى ١٤ ديسمبر تمت المقابلة بالاحتفال المعتاد . وفيها أظهر الوالى ووزراؤه أدبا جما وشعورا طيبا . ففى الساعة الحادية عشرة صباحا أرسل الوالى عرباته وحرسا كبيرا من الفرسان والمشاة مع فرقة من الموسيقى إلى ادوين دى ليون وصحبه وعدد من أصدقائه . وقد استقبل عباس ، ادوين وصحبه بما فيهم جونز وكذلك ثمانية من السياح الأمريكيين والجراح العام لجيش عباى وأحد الفرنسيين ، استقبالا وديا . وألقى ادوين دى ليون خطابا باللغة الانجليزية ، عبر فيه عن رغبة رئيس الجمهورية فى إبقاء العلاقات الودية القائمة بين الحكومتين فى توسيع التبادل التجارى بينهما ، وامتدح السياسة المستنيرة التى أدت إلى إرسال بعثة لطفى أفندى إلى الولايات المتحدة [٢] . ثم قدم ادوين دى ليون خطاب الاعتماد . وقد رد عباس على كلمة ادوين معبرا عن الاحترام العظيم لرئيس الجمهورية ، والاعجاب الكبير بالولايات المتحدة . وعند انهاء المقابلة منح ادوين دى ليون سيف الشرف ، وعند الباب أعطى حصانا ؛ فقبلهما بناء على العادة المتبعة فى مصر فى مثل تلك الحالة ، وبناء على ما اتبعه من سبقه من القناصل العامين الأمريكيين [٣] .

وعلى الرغم من أن ادوين دى ليون عين ممثلا لبلاده برتبة قنصل عام ، فقد اتخذ لنفسه فى مصر لقب مندوب سياسى وقنصل عام كما فعل ذلك من قبل كل من ماكولى وجونز [٤] .

---

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 6-6-1853.
نص قرار ١٨ أغسطس سنة ١٨٥٦ على أن ايجار القنصلية العامة لايزيد مقداره على ١٠٪ من مرتب القنصل العام . ويحسب مقدار هذا الايجار من المصاريف الطارئة كما ذكرنا .
(Ibid., From Beardsley, Alexandria, 22-9-1873).

(٢) أرسلت الحكومة المصرية بعثة لطفى أفندى إلى الولايات المتحدة للاشتراك فى معرض نيويورك ، وحل المنازعات بينها وبين القنصلية العامة الأمريكية (البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر للدكتور أحمد أحمد الحته بالمجلة المصرية للقانون الدولى لسنة ١٩٥٧).

(٣) American Archives. From Edwin De Leon, Alexandria, 1-12-1853, and 20-12-1853.

(٤) Ibid., From Charles Hale, Cairo, 14-3-1865.

وقد عين ادوين دى ليون ، جيمس شوسود (James Chasseaud) مترجما للقنصلية العامة بالاسكندرية فى سنة ١٨٥٤ [١] ولكنه ترك الوظيفة بعد ثلاث سنين لقلة المرتب فعين ادوين دى ليون ، وليم جونسون (Johnson) وهو إنجليزى ، مترجما للقنصلية العامة وسكرتيرا خاصا له ، كما عين دكتور جورج أبوت (Abbott) وهو أمريكى أقام فى القاهرة ست سنوات ، نائب قنصل فى القاهرة فى المحل الذى خلا باقالة قسطنطين كحيل بسبب كثرة قضايا الحكومة المصرية ضده وقضاياه ضدها ، مع بقائه تحت الحماية الأمريكية لخدماته السابقة[٢] . غير أن دكتور جورج أبوت توفى فى الاسكندرية فى يناير سنة ١٨٥٩ ، فعين ادوين دى ليون ، هنرى بروك (Henry F. Brock) وهو مقيم فى مصر من مدة طويلة ، نائب قنصل فى القاهرة[٣] . وكذلك عين وليم جونسون نائب قنصل فى الاسكندرية بعد وفاة وليم مور فى يناير سنة ١٨٦١ الذى شغل تلك الوظيفة منذ أيام القنصل العام ماكولى[٤] كما أعاد جيمس شوسود إلى العمل بالقنصلية العامة بالاسكندرية فى وظيفة مترجم وكاتب فى مارس سنة ١٨٦١ [٥] وكذلك عين واصف الخياط مندوبا قنصليا فى أسيوط فى سنة ١٨٥٥ [٦] .

وعند ما تولى ادوين دى ليون أعمال القنصلية العامة فى الاسكندرية ، كتب إلى وزير الخارجية الأمريكية يقول إنه من سوء الحظ أن من سبقه من القناصل العامين كانوا فى نزاع دائم مع الحكومة المصرية . ولكنه يعتقد أنه سيقلل عن قريب من حدة النزاع بالاتصال الشخصى والحديث غير الرسمى فى الأوقات والأماكن المناسبة[٧] .

وعلى الرغم من ذلك القول فقد استمر ادوين دى ليون فى النزاع مع الحكومة المصرية . وإليك بيان ذلك :

أجابت وزارة الخارجية الأمريكية مطالب الحكومة المصرية التى تقدم بها لطفى افندى فى واشنطون ، فأرسلت إلى ادوين دى ليون تعليمات تنص على قصر الحماية على الأمريكيين

(١) Ibid., From James Chausseaud, Alexandria, 3-5-1861.

(٢) Ibid., From Edwin De Leon, Alexandria, 4-11-1857. From Thayer, Alexandria, 30-7-1861.

(٣) Ibid., From Edwin De Leon, Alexandria, 3-2-1859.

(٤) Ibid., 16-2-1861.

(٥) Ibid., From James Chausseaud, Alexandria, 3-5-1861.

(٦) Farman (E) : Along the Nile with General Grant, New York, 1904, p. 101.

(٧) American Archives. From Edwin De Leon, Alexandria, 20-12-1853.

وموظفى القنصلية العامة دون غيرهم ، وعلى إلغاء تعيين قسطنطين كحيل نائب القنصل فى القاهرة ، وعلى سحب الحماية من اسكاروس قسيس الذى عارضت الحكومة المصرية فى تعيينه مترجما فى القاهرة . ولكن ادوين دى ليون أجل تنفيذ تلك التعليمات ، وفى نفس الوقت أرسل إلى وزير الخارجية الأمريكية رسالة يدافع فيها عن مسألة الحماية ويعارض مطالب مصر . غير أن وزير الخارجية لم يأخذ برأيه وأمره بتنفيذ التعليمات السابقة ، كما أرسل إليه فيما بعد تعليمات بسحب الحماية من يعقوب اليازار (١) .

وفى أول عهد محمد سعيد الذى تولى حكم مصر فى يولية سنة ١٨٥٤ ، حلت المنازعات بين القنصلية العامة الأمريكية والحكومة المصرية (٢) ، كما سحب ادوين دى ليون الحماية من بعض الوطنيين الذين حصلوا عليها من قبل بحجج مختلفة ، وذلك بناء على تعليمات وزير الخارجية الأمريكية ، وأيضا عزل فرج مليكه المندوب القنصلى فى الأقصر من وظيفته لغضب الحكومة المصرية من سلوكه (٣) .

هكذا انتهت الخلافات بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة الأمريكية ، وأصبحت العلاقات بينهما ودية (٤) . وقد استمرت كذلك حتى أن ادوين دى ليون أهدى بندقية لسعيد فى ١٠ مارس سنة ١٨٥٥ فى الاحتفال بعيد ميلاده فسر بها سعيد كثيرا وأرسل إليه خطاب شكر ، (٥) كما أن ادوين دى ليون كتب إلى وزير الخارجية الأمريكية فى مايو سنة ١٨٥٧ يقول إن العلاقات بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة ودية للغاية (٦) .

هذا وفى ١٥ أبريل سنة ١٨٥٤ أعلنت الحكومة المصرية فى عهد عباس الأول ، اليونانيين فى مصر وعددهم ٣٠٠٠ بمغادرة البلاد فى مدى ١٥ يوماً نظراً لانقطاع العلاقات السياسية والتجارية بين الباب العالى واليونان ؛ فلجأوا إلى قناصل الدول الأجنبية ، فمنح القنصل العام الأمريكى ادوين دى ليون بعضهم الحماية ، كما فعل ذلك القنصل العام لكل من فرنسا وبلجيكا

---

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 23-12-1853 and 15-5-1854 and 16-8-1854. From Edwin De Leon, Cairo, 2-3-1854 and Alexandria, 18-4-1854.

(٢) أنظر بعثة لطفى أفندى فى « البعثات المصرية إلى الولايات المتحدة فى القرن التاسع عشر » للدكتور أحمد أحمد الحته (المجلة المصرية للقانون الدولى لسنة ١٩٥٧) .

(٣) American Archives. From Edwin De Leon. Alexandria, 18-9-1854.

(٤) Ibid.

(٥) Ibid. 9-5-1855.

(٦) Ibid., 6-5-1857.

والنمسا وبروسيا والسويد . وبذلك نال عشر اليونانيين فى مصر الحماية ، وتمكن ذلك العدد من البقاء فى البلاد [1] . وبعد أن عادت العلاقات بين الحكومتين المصرية واليونانية فى ٨ أكتوبر سنة ١٨٥٥ ، منحت الحكومة اليونانية ادوين دى ليون وساما لموقفه من اليونانيين فى مصر فى أثناء أزمتهم ، ولكنه رفضه لأن القانون يمنع ممثل الولايات المتحدة من قبول أية هدية أجنبية [2] .

وعلى الرغم من تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية بقصر الحماية على المواطنين الأمريكيين وموظفى القنصلية دون غيرهم ، فقد بلغ عدد من منحهم ادوين دى ليون الحماية من غير الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة ١٤٩ شخصا [3] .

وفى يناير سنة ١٨٦١ قدم ادوين دى ليون استقالته من وظيفته ، على أن تنفذ فى ٤ مارس من السنة نفسها . وفى ٣٠ أبريل سافر من الاسكندرية إلى مرسيليا [4] .

٦ — وليم ثاير

عين رئيس الجمهورية وليم ثاير (William S. Thayer) قنصلا عاما للولايات المتحدة فى الاسكندرية ، وأخبره وزير الخارجية بذلك فى ٣٠ مارس سنة ١٨٦١ [5] ، ثم أرسل إليه تعليمات عن بعثته ، تتلخص فيما يلى :

١ ـ تقديم خطاب الاعتماد بالطريقة المعتادة ، وانتهاز الفرصة لتأكيد ميل رئيس الجمهورية الودى ورغبته الصادقة فى تقوية وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ ـ مرتب ثاير ـ كما حدده القانون ـ ٣٥٠٠ دولار فى السنة ، ويبدأ من تاريخ تعيينه . أما مصاريف القنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة .

٣ ـ اعتبار التعليمات الصادرة إلى القناصل العامين السابقين له فى مصر جزءاً من التعليمات إليه [6] .

(١) Ibid., 18-4-1854 and 4-5-1854.

(٢) Ibid., 26-10-1855.

(٣) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 15-4-1867.

(٤) Ibid., From Edwin De Leon, Alexandria, 3-1-1861. From James Chausseaud, Alexandria, 3-5-1861.

(٥) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 30-3-1861.

(٦) Ibid., 26-4-1861.

وقد وصل ثاير إلى الأسكندرية فى ٢٦ يونية سنة ١٨٦١ ، وأخبر وزير الخارجية المصرية بوصوله ورغبته فى مقابلة محمد سعيد والى مصر إذ ذاك فى أقرب وقت ممكن. فأرسل الوزير رسالة تلغرافية بذلك إلى سعيد فى بنها ، فأجاب بأنه سيأتى إلى الاسكندرية حيث يستقبل ثاير استقبالا رسميا . وقد فسرت تلك الاجابة فى الاسكندرية بأنها علامة على الاحترام الخاص لحكومة الولايات المتحدة ، إذ أن العادة المتبعة حتى ذلك الوقت هى أن المندوبين السياسيين ، عندما يلتمسون مقابلة الوالى بسرعة ، يذهبون لمقابلته فى أى جزء من مصر يكون موجوداً فيه ، بدلا من أن يجيء هو لمقابلتهم .

وفى ٢٩ يونيه تمت المقابلة ؛ ففى الساعة الثامنة والنصف صباحا وصل مترجم الوالى إلى القنصلية العامة بعربة الحكومة . وفيها انتقل ثاير ونائب القنصل جونسون إلى قصر رأس التين . وعند دخولهما فناء القصر وقف بعض الجنود فى صف واحد على اليمين ، وحيتهما فرقة موسيقية عسكرية ، ثم صعدا سلم القصر ، ومرا بين الضباط والخدم الواقفين بنظام على الجانبين ؛ فاستقبلهما وزير الخارجية المصرية مرحبا ، وقدمهما إلى الوالى الذى تقدم الى منتصف حجرة الاستقبال الواسعة . وعندئذ ألقى ثاير خطابا قال فيه إن له الشرف فى تقديم خطاب اعتماد من رئيس الجمهورية يعلن فيه تعيينه قنصلا عاما للولايات المتحدة فى مصر وملحقاتها ، وإن الرئيس طلب منه أن يؤكد لوالى مصر صداقته القلبية ورضاه عن استمرار تلك العلاقات الودية القائمة بين الحكومة المصرية والحكومة الأمريكية من مدة طويلة ، وإنه (ثاير) فى أثناء إقامته الرسمية فى مصر سوف يستخدم جميع الطرق الشريفة لحماية مصالح مواطنيه وتشجيع حسن التفاهم بينهم وبين المصريين ؛ ثم قدم ثاير خطاب اعتماده . وعندئذ أجاب سعيد باللغة الفرنسية على كلمة ثاير قائلا إنه سر كثيرا بما قاله ثاير ، وإنه يرحب به فى مصر ، ويأمل أن تكون علاقاته مع الولايات المتحدة سارة كما كانت من قبل . وبعد ذلك أعطى ثاير سيف الشرف وحصانا ، بناء على العاده المتبعة فى مصر فى مثل تلك الحالة .[1]

هكذا استقبل سعيد ، القنصل العام ثاير الاستقبال الرسمى . وبذلك اعترف به ، على الرغم من علم وصول براءته من الآستانة . وقد انتهت مدة ثاير ولم يحصل على براءة له ، مع أن القانون العثمانى يحتم الحصول على براءة من السلطان للقنصل العام أو القنصل .

---

(1) Ibid., From Thayer, Alexandria, 29-6-1861.

ولذا فان الحكومة العثمانية لم تعترف بتمثيل ثاير لبلاده فى مصر ، إذ ذكرت فى براءة شارلز هيل الذى جاء بعده أن شارلز يمثل الولايات المتحدة فى مصر بعد ادوين ليون [١] .

وفضلا عن ضرورة الحصول على براءة للقنصل العام أو القنصل ، فقد صدر فى الآستانة فى سنة ١٨٦٣ قانون القنصليات الأجنبية ، وجاء فيه أن المندوب القنصلى أو نائب القنصل يجب عليه أن يحصل على براءة من السلطان قبل أن يباشر عمله فى أى جزء من أجزاء الامبراطورية العثمانية ، بما فى ذلك مصر [٢] .

وقد اتخذ كل من القناصل العامين السابقين لنفسه فى مصر لقب مندوب سياسى وقنصل عام ، على الرغم من أن رئيس الجمهورية عينه قنصلا عاما فقط . غير أن ثاير رأى من الصعب اتخاذ لقب فى الولايات المتحدة ولقب آخر فى الخارج . ولذا فانه طلب عرض الموضوع على وزارة الخارجية الأمريكية والكونجرس ، رغبة فى إزالة ما فى ذلك من شذوذ . وبناء على ذلك صدر فى ٢٠ يونية سنة ١٨٦٤ ، أى بعد وفاة ثاير ، قانون يقرر رسميا اللقب الذى سمح به وزير الخارجية لماكولى قبل ذلك بخمسة عشرة سنة [٣] .

وقد عين ثاير ، روبرت ولكنسون (Robert J. Wilkinson) ، وهو شرقى من رعايا بريطانيا ومقيم فى مصر من مدة طويلة ، نائب قنصل فى القاهرة فى المحل الذى خلا باستقالة بروك ، ثم أقاله فى نوفمبر سنة ١٨٦٣ لميله إلى حركة الولايات الجنوبية فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ، وعين مكانه شارلز مارش (Charles March) وهو أمريكى من الموالين للحكومة ، ولكنه توفى فى يناير سنة ١٨٦٤ فى الاسكندرية حيث دفن [٤]. وكذلك عين ثاير ، جورج كافاكو (Cavako) ، وهو من الرعايا العثمانيين ، مترجما فى القاهرة فى سنة ١٨٦١ [٥] .

وقد عين ثاير ، سلفاجو (W.F. Salvago) نائب قنصل فى الاسكندرية بصفة مؤقتة فى المحل الذى خلا باستقالة جونسون [٦] ثم عين مزفيرى (D.G. Mezeviri) نائب

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 26-10-1864 and 14-3-1865.
(٢) Ibid., From Comanos, Cairo, 3-9-1878.
(٣) Ibid., From Charles Hale, Cairo, 14-3-1865.
(٤) Ibid., From Thayer, 28-8-1861 and 9-12-1863 23-1-1864. and 1-2-1864.
(٥) Ibid., From Dainese, Alexandria, 6-7-1864.
(٦) Ibid., From Thayer, 30-9-1861.
كان جونسون نائب القنصل بالاسكندرية يقوم فى نفس الوقت بأعمال كاتب القنصلية العامة .

قنصل فى الاسكندرية ليشرف على القنصلية العامة فى أثناء غيابه فى لندن فى سنة ١٨٦٣ مع محمد سعيد والى مصر [١]. وكذلك عين فرانسيس دانيس (Dainese)، وهو أمريكى بالتجنس للاشراف على القنصلية العامة فى أثناء غيابه فى الاجازة فى السنة التالية[٢] وأيضا عين دهان دهان مندوبا قنصليا فى طنطا، وويصا بقطر مندوبا قنصليا فى قنا [٣]. وفى أيام ثاير كان بالخرطوم مندوب قنصلى للولايات المتحدة. [٤].

هذا، وبعد وصول ثاير إلى مصر قنصلا عاما لبلاده فى الاسكندرية بنحو شهر فقط، حدثت مسألة فارس منصور فى أسيوط؛ فتدخل ثاير فيها وضغط على الحكومة المصرية حتى أجابت طلباته، على الرغم من أن فارس لم يكن تحت الحماية الأمريكية. وإليك ملخص ذلك النزاع:

قدم أحد المصريين إلى مدير أسيوط شكوى بأن زوجته كانت مسيحية وأسلمت منذ خمس سنين وتزوجت منه فانجبت له طفلة عمرها أربع سنوات، وأن فارس منصور وهو مسيحى مقيم إذ ذاك فى أسيوط أخرجها من دينها وذهب بها إلى منزل المطران. فأمر المدير بارسال المرأة وابنتها وفارس ومقدم الشكوى إلى المحكمة لنظر الدعوى. وفى ٢٥ يولية سنة ١٨٦١ شرح الزوج دعواه فى المحكمة، فأضاف على ما ذكر أن فارس اتفق مع الزوجة على أنه سيزوجها من رجل آخر، وأن فارس أبقاها فى منزله ثلاثة أيام. وبعد أن شرح الزوج دعواه طلب من المحكمة حقوقه تبعا للشريعة الاسلامية. وعندما سئلت المرأة عما ذكره الزوج، وافقت عليه، واعترفت بأنها تركت الاسلام وعادت إلى دينها الأصلى، فعرضت المحكمة عليها الاسلام فقبلته. ولكنها عادت توا إلى المسيحية؛ فعرضت المحكمة عليها الاسلام مرة ثانية. ولكنها استمرت فى عنادها. وعندئذ قال فارس إنه وكيلها، وأنه سيزوجها ممن يريد تبعا للشريعة المسيحية. وحدثت بينه وبين القاضى مشادة كلامية أهان فيها فارس الاسلام، فضربه بعض الحاضرين من المسلمين، وأرسله القاضى إلى السجن.

---

(١) Ibid., 27-5-1862.

(٢) تجنس فرانسيس دانيس بالجنسية الأمريكية فى واشنطون حوالى سنة ١٨٥٩.
Ibid., 5-9-1863. From Charles Hale, Alexandria, 24-1-1865.

(٣) Ibid., From Butler. Alexandria, 10-11-1871. From Farman, Cairo, 6-4-1877.

(٤) Ibid., From Thayer, Alexandria, 31-7-1862.

وقد علم المدير بما حدث وهو فى أبى تيج ، كما جاءته رسالة من الأوروبيين القاطنين فى أسيوط يخبرونه فيها بما حدث من شغب وفزع بسبب إهانة المسلمين للمسيحيين نتيجة لما حدث لفارس فى المحكمة ، ويطلبون منه حمايتهم . وكذلك وصلت إليه رسالة من القاضى عما قاله فارس وعمله وكيف أنه أهان الاسلام . وعندما علم المدير بكل هذا ، أمر باطلاق سراح فارس ليلا ، ثم حضر إلى أسيوط ، واستدعى هيئة المحكمة والذين لهم علاقة بالمسألة وأخذ فى التحقيق ، ولام هيئة المحكمة على ما حدث ، ووبخ من اشترك من المسلمين فى الحادثة ، وأرسل مناديا يعلن فى المدينة عدم احداث إهانات أخرى ، وينذر من يخالف هذا الأمر بارساله إلى الليمان ، كما أمر بتوقيع الكشف الطبى على فارس ، وطلب منه بيانا بما حدث له وسببه ومن قاموا به ليتخذ العمل مجراه . وفعلا أرسل اليه فارس البيان المطلوب .

هذه هى مسألة فارس منصور ، وهو سورى من الرعايا العثمانيين . وقد قام المدير فيها باجراءات حكيمة ، وأخذ فى التحقيق ليتخذ العمل مجراه .

وعلى الرغم من أن فارس لم يكن متمتعا بالحماية الامريكية فى مصر ، فقد تدخل ثاير القنصل العام للولايات المتحدة فى المسألة ؛ وذلك أن البعثة الدينية الأمريكية فى أسيوط المكونة من لانسنج (Lansing) وبارنت (Barnet) كانت قد افتتحت لها مكتبة فى تلك المدينة ، واستخدمت فيها فارس لبيع الانجيل والمطبوعات الدينية . فلما وقعت الحادثة ، أرسل واصف الخياط المندوب القنصلى فى أسيوط رسالة تلغرافية إلى نائب القنصل فى القاهرة بما حدث لفارس من ضرب وسجن . وبعد وصول تلك الرسالة إلى ثاير ، كتب إلى ذو الفقار باشا وزير الخارجية المصرية يطلب منه اطلاق سراح فارس فى الحال ، وبحث قضيته ، وتقديم الترضية المناسبة لما حدث له . فاستفسر الوزير عن الحقيقة من مدير أسيوط الذى أجاب بأنه هو والمندوب القنصلى فى أسيوط ليس عندهما أدنى علم بأن فارس يتمتع بالحماية الأمريكية . وعندئذ أخبر الوزير القنصل العام ثاير بتلك الحقيقة .

وبعد ذلك وصلت إلى القنصل العام رسالة من المندوب القنصلى فى أسيوط ، يسأل فيها عن أحقية فارس للحماية الأمريكية ، فأمره القنصل العام بمنحه كل المساعدات الرسمية التى تحتاج إليها ظروفه ، على الرغم من أنه لم يكن تحت الحماية الأمريكية .

ثم قابل القنصل العام وزير الخارجية المصرية بصحبة روبرت ولكنسون نائب القنصل

فى القاهرة ولانسنج عضو البعثة الدينية الأمريكية فى أسيوط ، وشرح له المسألة ، وطلب من الحكومة باخرة تنقله هو أو مندوبه إلى أسيوط لاجراء بحث محايد تمهيدا لمعاقبة المعتدين . فأجاب الوزير أنه سيعرض طلب الباخرة على الوالى محمد سعيد . أما عن طلب معاقبة من اعتدوا على فارس ، فلا يمكنه أن يقول ذلك لانه لم يظهر أن فارس تحت الحماية الأمريكية ، ولم يقدم القنصل العام مذكرة بحمايته كالمعتاد للحكومة المصرية . وعندئذ أجاب ثاير انه ليس من المهم إن كان فارس تحت الحماية الأمريكية أم لا ، لان فارس مندوب وممثل لشخصين أمريكيين يقومان بعمل قانونى فى بعثة دينية ، فالاعتداء عليه اعتداء عليهما . ولذلك فانه يطلب ترضية سريعة كما لو كان الاعتداء عليهما وليس على ممثلهما ، ويرى أن الموضوع لا يحل بالطرق الدبلوماسية الفنية ، بل بمبادىء العدل والذوق السليم . فأكد له الوزير بأن الموضوع سيحل وديا .

وفى اليوم التالى أخبر الوزير ، ثاير بأن باخرة حكومية ستذهب إلى أسيوط خلال أيام قلائل ، وسيعلن بوقت قيامها فى حينه .

وقد وجد ثاير أن هذه المناقشات فى وزارة الخارجية المصرية لا تؤدى إلى حل سريع للمسألة ، فقرر مقابلة الوالى مباشرة . وفى أثناء المقابلة شرح له الموضوع ، وأخبره بأن حكومته وملايين من الناس فى العالم سينتظرون قراره باهتمام ، وأن الجمعيات الدينية المسيحية الكثيرة وذات النفوذ ، وكذلك أصدقاء المدنية فى كل مكان سيعتبرون هذا اختبارا لرقى الحكومة العادلة والحرية الدينية فى مصر . فقال الوالى ربما تكون هناك بعض المبالغة فيما حدث فى أسيوط . وعندئذ أجاب ثاير بأن تقرير المدير يدل على أنه ليست هناك مبالغة ، وأنه يرغب فى أن يبنى قضيته على ذلك التقرير . فأعلن الوالى أنه سيقدم له ترضية كافية ، وأن باخرة ستوضع تحت تصرفه فى مدة ٤٨ ساعة لتنقله هو أو مندوبه إلى أسيوط . غير أن ثاير قال إن هناك خطرا من التأخير، وإن رأى المدير قد أنهى كل ما يريده من البحث ، وإنه لا يريد البحث ، بل العدالة والعقاب فى الحال ، وإنه يبنى القضية على تقرير المدير ، ويطلب العقاب على أساس الحقائق الواردة فيه . فوافق الوالى ، وأخذ من لانسنج رسالة فارس ورسالة القاضى وتقرير المدير ، ووعد ببحث تلك الوثائق .

وبعد أسبوع أرسل ثاير ، ولكنسون إلى الوالى لمعرفة ما تم فى المسألة ، وإبلاغ رغبات القنصل العام . وفى أثناء المقابلة قال الوالى إنه عزل القاضى وزميله ، فأخبره ولكنسون بأن القنصل العام يريد سجن القاضى والمفتى وجميع من ذكرت أسماؤهم فى رسالة

القاضى إلى المدير ، ويطلب غرامة من أموالهم مقدارها ١٠٠٠٠ دولار لتعويض فارس عما أصابه . وعندئذ قال الوالى إن هذا العقاب شديد جدا ، ومع ذلك فانه وعد باخبار القنصل العام بما سيعمله ، زيادة على ما سبق ، خلال أيام قليلة .

وبعد ستة أيام ذهب نوبار بك ، أحد كبار موظفى الحكومة المصرية إلى ثاير ، وأخبره بأن الوالى ، بعد أن عاقب موظفى المحكمة ، لا يرغب فى معاقبة بقية المعتدين إلا بعد بحث آخر . فقال ثاير إنه يرغب فى أن يوقع الوالى العقاب على المعتدين على حكومة الولايات المتحدة كما يوقعه على المعتدين على الحكومة المصرية ، وإنه ليست هناك حاجة لبحث آخر لأن الحقائق التى أدت إلى عقاب القاضى تبرر فى نفس الوقت عقاب رفاقه ، وإنه لا يرضى إلا بسجنهم أجمعين ، فضلا عن فرض غرامة كبيرة عليهم .

وفى اليوم التالى أخبر نوبار القنصل العام بأن الوالى أخذ باقتراحاته ، وأنه سيسجن الثلاثة عشرة رجلا ، ويفرض عليهم غرامة . غير أنهم لا يستطيعون دفع أكثر من ألفى دولار أو ثلاثة آلاف ، كما أن سجنهم لمدة شهر يعتبر كافيا . فأجاب القنصل العام بأنه خفض الغرامة إلى ٥٠٠٠ دولار فى مقابل تنفيذ الوالى لرغباته . غير أن أقل عقاب يستطيع قبوله هو سجنهم لمدة سنة ، ثم أضاف أنه يرجو الوالى أن يجيب طلباته قبل سفره إلى الآستانة فى ذلك اليوم وهو ٢٢ أغسطس سنة ١٨٦١ .

وبعد ثلاث ساعات ، وصلت إلى القنصل العام رسالة بأن الوالى أمر بسجن الثلاثة عشرة رجلا الذين ذكر القنصل العام أسماءهم من قبل ، وفرض غرامة عليهم مقدارها ٥٠٠٠ دولار ، وأن الحكومة ستدفع الغرامة فى الحال نظير تحصيلها منهم فيما بعد حتى لا يتأخر دفعها لفارس . وفعلا دفعت الحكومة المصرية الغرامة ومقدارها ١٠٠٠٠٠ قرش للقنصلية العامة الأمريكية فى الاسكندرية .

هذا ما تم فى مسألة فارس . أما المرأة التى كانت سببا فى كل ذلك ، فقد أكدت مرة أخرى خروجها من الاسلام أمام مدير أسيوط ، فوضعها المدير تحت إشراف المطران القبطى ، وسمح لها باتباع دينها الأصلى (١) .

وبعد رجوع الوالى من الآستانة فى أواخر سبتمبر سنة ١٨٦١ ، قابله القنصل العام

(١) American Archives. From Thayer, 26-8-1861 and 30-9-1861.

الأمريكى ، والتمس منه إطلاق سراح الثلاثة عشرة رجلا المحكوم عليهم بالسجن لمدة سنة فى مسألة فارس ، مكتفيا بسجنهم شهرا ، فسر سعيد ووافق على ذلك [١] .

وقد استحسنت وزارة الخارجية الأمريكية الدور الذى قام به ثاير فى مسألة فارس ، ووافقت عليه ، وعلى ما بذله ثاير من المساعى الحميدة لاطلاق سراح المسجونين بسبب تلك المسألة . وكذلك أرسل رئيس الجمهورية رسالة إلى محمد سعيد يمتدح فيها سلوكه فى مسألة فارس [٢] .

هذا ، وعلى الرغم من تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية بقصر الحماية على الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة ، فقد بلغ عدد من منحهم ثاير الحماية من غير الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة سبعة أشخاص [٣] .

وفى ١٠ أبريل سنة ١٨٦٤ توفى ثاير فى الاسكندرية ، حيث دفن . وقبل وفاته ، طلب من فرانسيس دانيس إدارة القنصلية العامة فى أثناء رحلة كان ينوى القيام بها من أجل صحته . فلما قربت منيته طلب منه الاستمرار فى إدارة القنصلية العامة [٤] فقام فرانسيس دانيس بذلك العمل حتى مجىء القنصل العام الجديد .

وفى أثناء قيام دانيس بأعمال القنصل العام الامريكى فى الاسكندرية ، قام نزاع بينه وبين الحكومة المصرية ؛ فقطع العلاقات الدبلوماسية معها ، وأنزل العلم الأمريكى . وإليك ملخص ما حدث :

كان توماس كندينكو (Thomas Kindineco) ، وهو يونانى تحت الحماية النمساوية ، يعيش فى الاسكندرية . وفى سنة ١٨٦٢ ذهب إلى الولايات المتحدة ، وأعلن نيته فى أن يصبح مواطناً أمريكيا . ولكنه رجع إلى الاسكندرية بعد ذلك بمدة قصيرة ، ومعه جواز سفر كمواطن أمريكى . غير أنه تبين للقنصل العام ثاير من صور الايمان التى حلفها توماس فى ولاية نيويورك فى سنة ١٨٦٢ أنه أعلن إذ ذاك أنه من رعايا النمسا . وعندئذ قال توماس أن جواز سفره خطأ ، وأنكر أنه حصل عليه عن طريق الغش . وبعد ذلك

---

(١) Ibid., 30-9-1861.

(٢) Ibid., From the Secretary of State. Washington, 9-10-1861 and 29-10-1861.

(٣) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 15-4-1867.

(٤) Ibid., From Francis Dainese, Alexandria, 13-4-1864. From the Secretary of State, Washington, 3-10-1864.

استمر فى الاسكندرية ، يعمل فى التجارة ، ولم يتمم بقية الاجراءات للحصول على لقب مواطن أمريكى .

وقد اشترى توماس مضخة وأراد تجربتها ، فأقامها فى قطعة أرض فضاء له ، على جانب شارع من شوارع الاسكندرية الرئيسية ، وجعلها تأخذ المياه من قناة عامة تجرى خلفها . وعند ما وجد البوليس أن المضخة تأخذ المياه من القناة ، أرسل مذكرة إلى القنصلية العامة الأمريكية فى ١٣ يولية سنة ١٨٦٤ يقول فيها إن توماس كنديكو قد أقام آلة بخارية على قناة عامة مما أدى إلى تخريبها ، فالرجاء إيقاف العمل ، وإعادة المكان إلى حالته الأولى ، إذ أن مثل ذلك العمل لا يحدث إلا بتصريح من الحكومة . فأوقف دانيس القائم بأعمال القنصل العام العمل . ولكنه علم بعد ذلك أن المضخة ليست بخارية ، بل تدار بقوة الحصان ، فصرح لتوماس كنديكو باستئناف العمل ، وطلب من الحكومة المصرية أن توبخ مهندسيها الذين قالوا عن المضخة التى تدار بقوة الحصان إنها آلة بخارية . وبناء على ذلك ، استؤنف العمل فى يوم ١٤ يوليه . ولما رأى البوليس أن القناة فرغت من المياه مرة أخرى ، أرسل مذكرة إلى القنصلية العامة الأمريكية يقول فيها إن إقامة أية آلة متحركة لا يكون إلا بتصريح من الحكومة ، وبخاصة إذا اتصلت بالقنوات العامة ، ويطلب إصدار الأمر مرة أخرى إلى توماس كنديكو بإيقاف العمل . غير أن هذه المذكرة وصلت إلى القنصلية العامة نحو الساعة السادسة من مساء يوم ١٤ يوليه ، أى بعد انتهاء ساعات العمل . ولذا لم تعرف محتوياتها إذ ذاك لأنها كانت باللغة العربية ، والمترجم لم يكن موجودا . وفى ساعة مبكرة من صباح اليوم التالى ، استؤنف العمل فى أخذ المياه من القناة ، فطرد البوليس العمال ، واستولى على المكان ، وعامل توماس كنديكو بشدة عند ما جاء بعد ذلك بنحو ساعتين . لهذا كتب دانيس رسالة فى نفس اليوم إلى وزير الخارجية المصرية يقول فيها إن ماحدث هو استيلاء على مسكن أمريكى ، ويطالب فيها معاقبة المعتدين . فأجاب شريف باشا وزير الخارجية فى ١٦ يوليه بأنه طلب إيضاحات من البوليس ، وعند وصولها سيعمل مايتطلبه العدل . ولكن دانيس رفض أى تأخير ، وأرسل فى ١٨ يوليه إلى شريف باشا رسالة يقول فيها إنه إذا لم تقدم الترضية حتى ظهر يوم ٢٠ يوليه ، فانه سينزل العلم الأمريكى ويقطع العلاقات مع الحكومة المصرية . وقد وافقه على تلك الفكرة القنصل العام لكل من انجلترا وفرنسا وإيطاليا .

وقد أرسل وزير الخارجية المصرية فى ١٩ يولية رسالة إلى القنصلية العامة ، يبدى فيها

أسفه على مثل هذا القرار الشديد جداً ، ويؤكد رغبة الحكومة المصرية فى بقاء العلاقات الودية مع الولايات المتحدة ، ويقول إنه من المستحيل اتخاذ أية اجراءات قبل معرفة الحقائق لأن تقارير البوليس متعارضة مع أقوال توماس كندينكو ، ويؤكد أن الحكومة لم ترفض العدالة بل أنها لا تستطيع إدانة أحد إلا بعد التحقيق . ولذا فأنه يقترح عمل تحقيق تمثل فيه القنصلية العامة . فأجاب دانيس فى نفس اليوم أنه يقبل مبدأ التحقيق المقترح بشرط أن يكون التحقيق لاحقاً للترضية لا سابقاً لها ، وتمسك بانذاره السابق . فأرسل شريف باشا رسالة أخرى بتاريخ اليوم ذاته إلى القنصلية العامة يكرر فيها باسهاب المقترحات السابقة . ولكنها لم تصل إلا بعد ظهر يوم ٢٠ يوليه بنصف ساعة .

وكذلك أرسل دانيس فى ١٨ يوليه إلى اسماعيل والى مصر إذ ذاك رسالة تلغرافية ، يقول فيها إنه إذا لم تقدم الترضية المطلوبة حتى ظهر يوم ٢٠ يوليه ، فانه سينزل علم الولايات المتحدة ، ويقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المصرية . وقد شكا اسماعيل من أن المدة المحددة كانت قصيرة لا تكفى للاهتمام بالموضوع ، وبخاصة لانه كان فى ذلك الوقت بعيداً عن الاسكندرية .

وبناء على ذلك أنزل دانيس العلم الأمريكى فى ظهر يوم ٢٠ يونية ، وقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة المصرية ، مع أن التعليمات تنص على عدم إنزال العلم القنصلى ، مهما كانت الظروف ، إلا بتصريح من وزارة الخارجية . وبعد ذلك أرسل دانيس فى نفس اليوم رسالة إلى قائد إحدى السفن الحربية الأمريكية ، ينبئه فيها بما حدث ، ويطلب منه الحضور إلى الاسكندرية بسفينته الحربية وحدها أو مع سفينة أخرى ليساعده فى الحصول على الترضية اللازمة من الحكومة المصرية .

وبعد ذلك رجع اسماعيل إلى الاسكندرية وطلب من تاستو (Tastu) المندوب السياسى والقنصل العام لفرنسا أن يبذل مساعيه الحميدة لحل النزاع . فاقترح تاستو باسم الوالى أن يرفع دانيس العلم الأمريكى وتحييه مدفعية الحكومة المصرية باطلاق ٢١ مدفعا ، وبعد ذلك تفحص الشكوى وتقدم الترضية المطلوبة . فرفض دانيس ذلك الاقتراح ، وأضاف أن الحكومة المصرية لم ترد على احتجاج القنصلية العامة على عدم تأدية وزرائها الواجب نحو ثاير عند وفاته ، كما ذكر أن الوزراء أهملوا حقوق القنصل العام الأمريكى فى العشرة شهور الماضية

وفى اليوم التالى أخبر تاستو ، دانيس بأن اسماعيل وعد بحل جميع المسائل المعلقة السابقة توا فى مقابل التنازل عن الحصول على الترضية قبل رفع العلم الأمريكى ، مع التأكيد بأن هذه الترضية ستقدم بعد رفع العلم . ولكن دانيس صمم على أن تكون الترضية قبل رفع العلم . وعلى الرغم من ذلك فقد استمر تاستو فى بذل مساعيه الحميدة ، ووضع مشروعا لحل النزاع . غير أن المفاوضات انقطعت بجأة لأن وزير خارجية تركيا أرسل إلى اسماعيل رسالة ، بناء على طلب القائم بالأعمال الأمريكى فى الآستانة ، يطلب فيها عدم حل النزاع القائم بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة مع دانيس ، لانه لا يمثل الولايات المتحدة إذ أنه غير حاصل على براءة من السلطان [1] .

٧ — شارلز هيل

وفى ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٤ وصل شارلز هيل (Charles Hale) القنصل العام الأمريكى الجديد إلى الاسكندرية [2] ، فوجد العلاقات بين القنصلية العامة والحكومة المصرية مقطوعة . ولكنه لم يتبع طريق دانيس ؛ بل قابل شريف باشا وزير الخارجية المصرية ، وقال له إن من واجبه كخلف لثاير أن يفحص كل الأمور منذ وفاته ، فاذا وجد أمرا يحتاج إلى ايضاح من الحكومة المصرية ، فانه سيطلب ذلك بصراحة ؛ وهو لا يشك فى أن العدالة ستحقق . فاجاب الوزير بأنه لم يجد أية صعوبة فى الاتفاق مع ثاير ، وأنه متأكد من أن العلاقات مع خلفه ستكون سعيدة أيضا ، وأنه مستعد للقول مقدما بأن كل ما يطلبه القنصل العام باسم العدالة سيعطى له فورا .

وكذلك أرسل اسماعيل رسالة تلغرافية إلى شارلز هيل يرحب فيها بقدومه ، ثم حضر إلى الاسكندرية واستقبله بصفة غير رسمية ، وأكد له فى المقابلة رغبته فى إبقاء العلاقات الودية مع الولايات المتحدة ، ووعد بأنه من جهته سوف لا يقف شىء فى سبيل ذلك مهما كانت الامور .

وبناء على ذلك رفع شارلز هيل العلم الأمريكى فى ٢٣ اغسطس سنة ١٨٦٤ على القنصلية العامة بالاسكندرية ، بينما حيته المدفعية المصرية باطلاق ٢١ مدفعا [3] ، ثم أخبر وزير

---

(١) American Archives. From Dainese, Alexandria, 21-7-1864 4 8-1864 and 12-8-1861. From Charles Hale, Alexandria, 27-8-1864.

(٢) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 19-8-1864.

(٣) Ibid , 27-8-1864.

الخارجية الأمريكية بما حدث ، فقرر الوزير أن إنزال دانيس للعلم لم تجزه الحكومة بأية تعليمات خاصة أو عامة ، بل كان شاذا وغير مصرح به من وزارة الخارجية . ولذلك فان الوزارة تنكره وتأسف له [١] .

هكذا عادت العلاقات بين القنصلية العامة الأمريكية بالأسكندرية والحكومة المصرية بعد أن قطعها دانيس .

وقد عين رئيس الجمهورية فى ١٨ مايو سنة ١٨٦٤ شارلز هيل قنصلا عاما للولايات المتحدة فى الأسكندرية ، ثم أرسل إليه وزير الخارجية تعليمات عن بعثته ، ملخصها كما يأتى :

١ ــ تقديم خطاب الاعتماد إلى باشا مصر بالطريقة المعتادة ، وانتهاز الفرصة لتأكيد ميل رئيس الجمهورية الودى جدا ورغبته الصادقة فى تقوية وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ ــ مرتب شارلز هيل ــ كما حدده القانون ــ ٣٫٥٠٠ دولار فى السنة ، ويبدأ من ١٨ مايو سنة ١٨٦٤ ، وهو تاريخ تعيينه . أما مصاريف القنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين وغير ذلك و ٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة .

٣ ــ اعتبار التعليمات الصادرة إلى القناصل العامين السابقين له فى مصر جزءا من التعليمات إليه [٢] .

وفى ١٧ أغسطس سنة ١٨٦٤ وصل شارلز هيل إلى الأسكندرية فرفع العلم الأمريكى على القنصلية العامة ، وأعاد العلاقات بينها وبين الحكومة المصرية كما بينا من قبل .

وفى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٦٤ استقبل اسماعيل ، شارلز هيل استقبالا رسميا فى القاهرة بالاحتفال المعتاد . وعند تقديم خطاب الاعتماد ، ألقى شارلز هيل كلمة قصيرة باللغة الفرنسية مستمدة من تعليمات وزارة الخارجية إليه ؛ فرد اسماعيل عليه بخطاب باللغة نفسها يبادل فيه رئيس الجمهورية عبارات حسن النية ، ويعد بأنه من جهته سوف لا ينقصه شىء فى إبقاء أعظم العلاقات الودية . وفى نفس اليوم زار شريف باشا وزير الخارجية المصرية ،

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 3-10-1864.

(٢) Ibid., 24-5-1864.

شارلز هيل فى الفندق ، ومكث عنده ما يقرب من الساعتين ، على الرغم من أن مثل تلك الزيارة لا تستمر أكثر من دقائق قليلة [١] .

هكذا استقبل اسماعيل ، شارلزهيل ، على الرغم من عدم حصوله على براءة من السلطان العثمانى ، مكتفياً بخطاب الاعتماد من رئيس جمهورية الولايات المتحدة . وبذلك اعترفت الحكومة المصرية به ، وبدأت علاقاته الرسمية معها منذ ذلك الوقت .

غيرأن السفارة الأمريكية فى الآستانة طلبت من تلقاء نفسها براءة من السلطان لشارلز هيل، وبعد أن حصلت عليها أرسلتها إليه فى مصر ، فلم يقدمها إلى اسماعيل ؛ بل كتب إلى وزير الخارجية الأمريكية يلتمس منه عدم تقديمها ، وإبقاء الحالة على ما هى عليه ، تجنباً لخدش شعور اسماعيل ، فوافق الوزير على ذلك . ولكن ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة أرسل إلى الوزير أن من واجبه الحصول على تلك البراءة ، وأن تقديمها إلى اسماعيل مهم ، وأن الباب العالى أرسل إليه رسالة فى ذلك الشأن . وإزاء ذلك أمر الوزير شارلزهيل بأن يعرف بطريقة غير رسمية موقف اسماعيل من طلب الباب العالى . فان لم يعارض فى ذلك ، يقدم إليه البراءة ، وإن عارض ، يرفع الموضوع إلى وزارة الخارجية ، مع اعتراضات اسماعيل ، وينتظر تعليماتها . وبناء على ذلك عرض شارلز هيل المسألة على اسماعيل بطريقة غير رسمية ، فوافق على تقديم البراءة إن لم يمانع شارلز هيل فى ذلك . وتبعا لهذا ، قابل شارلز اسماعيل مرة أخرى فى ٥ أبريل سنة ١٨٦٥ ، وقدم له البراءة [٢] .

وبناء على طلب ثاير القنصل العام السابق ، صدر فى ٢٠ يونيه سنة ١٨٦٤ قانون يقرر رسميا اللقب الذى سمح به وزير الخارجية الأمريكية لماكولى قبل ذلك بخمسة عشرة سنة [٣] وتبعاً لذلك القانون تغير لقب القنصل العام إلى مندوب سياسى وقنصل عام فى مكاتباته الرسمية مع وزارة الخارجية الأمريكية [٤] ، كما غيرت القنصلية العامة اسمها فى رسائلها إلى وزارة الخارجية الأمريكية منذ ٢٧ أغسطس سنة ١٨٦٤ إلى الوكالة السياسية والقنصلية العامة للولايات المتحدة [٥] ، وكذلك اعترفت الحكومة المصرية فى مكاتباتها الرسمية مع ممثل

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 22-10-1864 and 14-3-1865.

(٢) Ibid., 26-10-1864 and 14-3-1865 and 11-4-1865. From the Secretary of State, Washington, 3-12-1864 and 3-1-1865.

(٣) Ibid., From Charles Hale, Cairo, 14-3-1865.

(٤) Ibid., From George Butler, Alexandria, 28-5-1870.

(٥) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 27-8-1864.

الولايات المتحدة فى مصر بلقب مندوب سياسى وقنصل عام [١] ، بعد أن كانت تخاطبه من قبل فى المكاتبات الرسمية بلقب قنصل عام [٢] . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية استمرت فى مكاتباتها الرسمية تذكر لقب القنصل العام واسم القنصلية العامة حتى عين رئيس الجمهورية أول ممثل لبلاده فى مصر بلقب مندوب سياسى وقنصل عام فى يوليه سنة ١٨٧٢ .

وقبيل تعيين شارلز هيل قنصلا عاما فى الاسكندرية ، عين رئيس الجمهورية جورج كامبل تايلور (George Campbell Taylor) قنصلا للولايات المتحدة فى القاهرة [٣] . ولكنه تأخر فى المجىء إلى مصر ، فعين شارلز هيل ، ج. فرانك ستيفنز (G. Frank Stevens) وهو أمريكى ، نائب قنصل فى القاهرة بصفة مؤقتة فى المكان الذى خلا من مدة بوفاة مارش . وقبل الاستقبال الرسمى لشارلز هيل بمدة قصيرة ، وصل تايلور إلى مصر ، فقدمه شارلز إلى اسماعيل بعد ذلك الاستقبال توا ، وطلب من الحكومة المصرية الاعتراف به حتى يستطيع القيام بعمله ؛ فاعترفت الحكومة به ، وباشر أعماله فى قنصلية القاهرة . وبوصول تايلور انتهت خدمة ستيفنز [٤] .

وقد عين تايلور قنصل القاهرة فيليكس والماس (Felix Walmass) ، وهو ليس مواطنا أمريكيا ، نائب قنصل فى القاهرة ، فوافقت وزارة الخارجية على تعيينه فى مارس سنة ١٨٦٧ [٥] .

وقد قدم تايلور استقالته من وظيفته ، واقترح أن يشرف والماس على القنصلية فى القاهرة ؛ فقبلت وزارة الخارجية استقالته فى ٢٩ يناير سنة ١٨٧٠ ، كما وافقت فى الوقت نفسه على أن يشرف والماس على قنصلية القاهرة [٦] .

وقد عين شارلز هيل القنصل العام فكتور بارثو (Victor Barthow) ، نائب قنصل فى الاسكندرية ، وهو أكبر الأمريكيين سناً فى مصر ، وقد ولد فيها من أبوين أمريكيين [٧] . كما عين جيمس سميث (James Smith) نائب قنصل فى السويس

(١) Ibid., Cairo, 18-11-1865.
(٢) Ibid., From Thayer, Alexandria, 26-11-1861.
(٣) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 2-5-1864. From Taylor, New York, 29-4-1864.
(٤) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 27-8-1864 and 22-10-1864.
(٥) Ibid., From Walmass, Cairo, 2-6-1867 and 20-3-1871. From Butler 30-12-1870
(٦) Ibid., From Taylor, 31-12-1869. From Walmass, 18-3-1870.
(٧) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 22-10-1864.

فى المكان الذى خلا بانتقال روبرت أير (Robert Air) إلى القاهرة . كذلك عين كوستى (N.A. Costi) نائب قنصل فى بورسعيد[١]، وتريجانت لاتور (Trigant Latour) نائب قنصل فى الاسماعيلية[٢] ، وميخائيل طويل مترجما فى القنصلية العامة بالاسكندرية[٣] ، وابراهيم داود مندوباً قنصليا فى المنصورة[٤] . وكان للولايات المتحدة إذ ذاك مندوب قنصلى فى الأقصر اسمه مصطفى أغا ، ومندوب قنصلى فى طنطا اسمه دهان دهان ، ومندوب قنصلى فى قنا اسمه ويصا بقطر ، ومندوب قنصلى فى أسيوط اسمه واصف الخياط[٥] .

وقد تحسنت العلاقات بين القنصلية العامة الأمريكية والحكومة المصرية فى مدة شارلز هيل الذى جاء إلى الاسكندرية قنصلا عاما لبلاده ، فوجد العلاقات بين القنصلية العامة والحكومة المصرية مقطوعة ، بسبب مسألة توماس كندينكو ، فأعادها ، وأرسل إلى وزير الخارجية الأمريكية شرحا وافيا عما حدث كما أرسل إليه نبذه عن نزاع آخر اشتكت منه الحكومة المصرية بشدة . وإليك ملخصه :

نشر جيسيب سانتى (Guiseppe Santi) ، وهو من الرعايا الايطاليين ، صحيفة بالاسكندرية ، أخذ يهجو فيها والى مصر وملك إيطاليا ؛ فعطلت الصحيفة ، وأقيمت ضده دعاوى فى القنصلية الايطالية . ولكنه اختفى فى ٢١ مارس سنة ١٨٦٤ ، وحصل بطريقة ما على جواز سفر من السفارة الأمريكية فى برن بسويسرا ، بصفته مسافرا إلى الولايات المتحدة . وفى ١٥ يونيه سنة ١٨٦٤ وصل إلى بوسطون (Boston) ، فمكث فيها سبعة أيام ، ثم رجع إلى الاسكندرية ، فوصل إليها فى ١٥ يوليه سنة ١٨٦٤ . وفى أثناء وجوده فى بوسطون ، أعلن نيته فى أن يصير مواطنا أمريكيا ، وحلف يمينا بأنه مقيم فى ولاية نيويورك ، وأنه ينوى أن يقيم دائما فى الولايات المتحدة . وعلى الرغم من تلك اليمين ، فقد رجع إلى زوجته وأسرته التى لم يتغير محل إقامتها بالاسكندرية ، واستأنف نشر صحيفة أخرى اشتراها من صاحبها السابق وهو من الرعايا الانجليز ، وجدد فيها معارضته للحكومة المصرية ؛ وذلك بمهاجمة الوزراء بالاسم ، وحتى الوالى نفسه ، بعبارات مهينة . وفى كل هذا

---

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 9-9-1867.

(٢) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 22-2-1869 and 25-8-1869. From the Secretary of State, Washington, 10-8-1869.

(٣) Ibid., From Farman, Cairo, 6-4-1877.

(٤) Ibid., From Charles Hale, 10-2-1868 and 21-8-1869 and 7-9-1869. From Butler, Alexandria, 30-12-1870.

ادعى حماية القنصلية العامة الأمريكية . غير أن شارلز هيل أخبره بأنه ، بناء على يمينه المذكورة ، لا يستطيع التمتع بالحماية الأمريكية فى مصر إلا كمقيم مؤقت أو زائر ، وليس بصفة دائمة فى عمل ضد قوانين مصر[1] .

وعندما علم وزير الخارجية الأمريكية بالنزاع بين القنصلية العامة والحكومة المصرية حول هاتين المسألتين ، قرر أن توماس كنديكو ليس مواطنا أمريكيا ، وأنه لم يحصل فى أى وقت ما على جواز سفر من الحكومة الأمريكية ، وأن الحكومة تنكر الحماية التى أعطاها له دانيس ، والتدخل الذى قام به لمصلحته ؛ كما كلف الوزير القنصل العام بأن يقول لوالى مصر إن رئيس الجمهورية يأسف لأن ما حدث جاء من رجل قام بأعمال القنصلية العامة عرضا . وكذلك قرر الوزير أن إنزال دانيس للعلم لم تجزه الحكومة بأية تعليمات خاصة أو عامة ؛ بل كان شاذا وغير مصرح به من وزارة الخارجية . ولذلك فان الوزارة تنكره وتأسف له .

وأيضا قرر الوزير أن سانتى ليس مواطنا أمريكيا ولا حق له فى أية حماية أو أى تدخل من قبل الحكومة الأمريكية لمصلحته .

وأمر الوزير القنصل العام بألا يمنح منذ ذلك الوقت فصاعدا الحماية لأى شخص ليس فى الواقع مواطنا أمريكيا بالمولد أو بالتجنس أو لأى شخص ليس فعلا موظفا فى القنصلية .

وكذلك كلف الوزير القنصل العام أن يؤكد لوالى مصر أن رئيس الجمهورية يرغب فى إقامة أحسن العلاقات الودية مع الحكومة المصرية كما كانت من قبل .

وقد أرسلت صورة من تلك التعليمات إلى ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة ، كى يوصلها إلى الحكومة العثمانية ، للعلم بها[2] .

وبناء على تلك التعليمات ، قابل شارلز هيل اسماعيل فى القاهرة ، وأخبره بأن رئيس الجمهورية يأسف لأن ما حدث من دانيس فى مسألة توماس كنديكو جاء من رجل قام بأعمال القنصلية العامة عرضا ، كما أخبره برغبة الرئيس فى إقامة أحسن العلاقات الودية مع الحكومة المصرية كما كانت من قبل . فعبر إسماعيل عن سروره ، وأكد حسن نيته التامة

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 21-8-1864.
(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 3-10-1864.

ورغبته الصادقة فى المحافظة على العلاقات الودية بين الحكومتين . وبذلك انتهى النزاع بين القنصلية العامة الأمريكية والحكومة المصرية الذى واجهه شارلز هيل عند مجيئه إلى الاسكندرية قنصلا عاما لبلاده [1] .

وبناء على تلك التعليمات أيضا ، لم يمنح شارلز هيل الحماية لأى شخص جديد ، بل سحب الحماية ممن أساء استعمالها . غير أنه وجد نحو ٤٠ شخصا ، كما يقول ، لا ينطبق عليهم النص القائل بقصر الحماية على المواطنين الأمريكيين وموظفى القنصلية ، مع أنهم مثبوتون فى سجلات القنصلية العامة والحكومة المصرية تحت الحماية الأمريكية . وقد أدى بعضهم من وقت لآخر خدمات للقنصلية ، كما أن حالتهم ليست محل نزاع من الحكومة المصرية أو أية حكومة أخرى ، واستمرارها لا يسبب ارتباكا ، وليس لهم غرض ضار من تمسكهم بالحماية الأمريكية . ولهذا كله لم يسحب شارلز هيل الحماية من هؤلاء الأشخاص ؛ بل ترك معهم شهادات الحماية التى منحها لهم أسلافه ، واكتفى بعدم تجديدها والامتناع عن مساعدة أصحابها إن كانت المساعدة غير مستحقة ، أو تؤدى إلى ارتباك العلاقات الودية مع أية حكومة أخرى .

غير أن أنظمة الحكومة المصرية تتطلب فى كل سنة التحقق من صحة السجل المثبوتة فيه أسماء الحاصلين على الحماية ، وكذلك تجديد شهادات الحماية . وبناء على ذلك ، رأى شارلز هيل ألا بد من القيام بذلك العمل فى بداية سنة ١٨٦٧ ، بعد أن امتنع عنه سنتين . ولذلك طلب من وزير الخارجية الأمريكية تعليمات جديدة عن مسألة الحماية .

وحبذ شارلز هيل إبقاء الحماية لمن لم تسحب منهم ، خوفا من أن تفسر الدول الأوروبية سحبها بضعف الولايات المتحدة الذى جعلها لا تحافظ على مسؤلياتها فى مصر ، وكذلك لأن بعض هؤلاء الأشخاص عملوا اكتتابا فى سنة ١٨٦٤ جمعوا فيه مبلغا من المال لتخفيف آلام أرامل وأيتام من مات من جيش الحكومة فى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية ؛ وقد قدمت لهم وزارة الخارجية الشكر على ذلك العمل . وشرح شارلز هيل حالة طفل يتيم أعور تحت الحماية الأمريكية ، طالبا استثناءه إذا رأت الوزارة سحب الحماية ممن لا تنطبق عليهم التعليمات السابقة [2] .

---

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 31-10-1864.

(٢) Ibid., 12-11-1866, From Dainese, Alexandria, 11-7-1864.

وقد رد وزير الخارجية الأمريكية على شارلز هيل بأنه يأسف إذ يلاحظ أن رسالته أظهرت عدم مراعاة بعض أسلافه من القناصل العامين التعليمات التي أصدرتها وزارة الخارجية عن مسألة الحماية . ويقرر الوزير أن الحكومة الأمريكية غير ملزمة بمنح حمايتها فى قطر أجنبى لأى شخص ليس مواطناً فى الولايات المتحدة . غير أن ضرورة تعيين أشخاص فى الوظائف غير الرئيسية فى الشرق ممن يعرفون لغات تلك البلاد ، تسوغ تجاوز ذلك الشرط بالنسبة اليهم ، ما داموا فى الوظيفة . وقد أدى بعد ذلك الاقليم عن الولايات المتحدة ، وسلطة الموظفين السياسيين والقنصليين فيه وأهميتهم إلى إغوائهم على منح الحماية فى حالات لايمكن اقرارها أبداً لو علمت وزارة الخارجية الظروف .

ثم ذكر الوزير أن الوزارة أرسلت تعليمات إلى القنصل العام ادوين دى ليون فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٥٣ ، تقول فيها إن العادة المتبعة حتى ذلك الوقت عند ممثلى الولايات المتحدة فى ولايات شمال افريقية ، وهى أن يشملوا بحمايتهم رعايا الحكومات التى يمثلون بلادهم أمامها . والأجانب الذين لا يدخلون فى عداد الأمة الأمريكية ، لحمايتهم من المحاكمة من أجل المخالفات ، أو لاعفائهم من تطبيق القوانين عليهم مثل ما هو متبع مع غيرهم ممن ليسوا تحت الحماية — هذه العادة فى نظر وزارة الخارجية خطأ ينبغى تصحيحه .

وكذلك ذكر الوزير أن الوزارة أرسلت إلى شارلز هيل فى ٣ أكتوبر سنة ١٨٦٤ تعليمات تنص على ألا يمنح منذ ذلك الوقت فصاعدا الحماية لأى شخص ليس فى الواقع مواطناً أمريكياً بالمولد أو بالتجنس ، أو لأى شخص ليس فعلا موظفا فى القنصلية .

ثم قال الوزير إن هذه التعليمات واضحة ، وتستوجب عدم استمرار الحماية للأربعين شخصاً الذين أشار اليهم شارلز هيل . ولذلك فانه يأمره بتنفيذها ، وإرسال نبذة عمن تحت الحماية الأمريكية إذ ذاك ، تبين أسماءهم ومدة حمايتهم وأسباب منحها لهم [1] .

وعندما وصلت تلك التعليمات إلى شارلز هيل ، أعلن المتمتعين بحماية القنصلية العامة بالاسكندرية من غير المواطنين الأمريكيين أو موظفى القنصلية العامة إذ ذاك بسحب الحماية منهم ، على حسب تعلىمات وزارة الخارجية ، كما عمل القنصل تايلور مثل ذلك فى قنصلية القاهرة . غير أن معظم من سحبت منهم الحماية قدموا التماسات باعادتها اليهم ، فرفعها شارلز

(1) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 11-12-1866.

هيل إلى وزارة الخارجية ؛ كما شرح لها مرة أخرى مسألة الولد اليتيم الأعور . وكذلك أرسل اليها نبذة عمن سحبت منهم الحماية ، تبين أسماءهم ، ومواطنهم الأصلية ، وتاريخ منحهم الحماية ، وملاحظات عنهم . وقد بلغ عددهم ٤٧ شخصاً فى القنصلية العامة بالاسكندرية ، و٢٦ شخصاً فى القنصلية بالقاهرة . وفضلا عن ذلك فقد ألغى شارلز هيل من قبل حماية ١٧ شخصاً منحها لهم دانيس بعد وفاة القنصل العام ثاير ، كما سحب قبل وصول التعليمات الأخيرة اليه ، الحماية من بعض الأشخاص؛ إذ كانت بسجلات القنصلية العامة بالاسكندرية عند مجيئه أسماء ٧٧ شخصا من غير المواطنين الأمريكيين أو موظفى القنصلية العامة ، يتمتعون بالحماية الأمريكية ، فضلا عن السبعة عشرة شخصا المذكورين ، مع العلم بأن شارلز هيل لم يمنح الحماية لأى شخص فى مصر منذ وصوله اليها قنصلا عاما لبلاده [١] .

وقد رفض وزير الخارجية الأمريكية الالتماسات التى تقدم بها البعض لاعادة الحماية اليهم ، وتمسك بالتعليمات السابقة ، ولم يستثن منها إلا الولد اليتيم الأعور ، إذ أمر بابقائه تحت الحماية الأمريكية ، عندما اتضح ان والده بولندى منحه القنصل العام ماكولى الحماية الأمريكية فى مارس سنة ١٨٥١ [٢] .

وتبعاً لذلك ، لم يبق تحت الحماية فى قنصلية القاهرة إلا مواطن أمريكى واحد ، وشخصان حصلا على الجنسية الأمريكية بالتجنس ، وموظفو القنصلية وهم الكتاب يوسف خزام وابراهيم مليكه وميشات وهبه (Michait) والمترجم انتومين كومننج (Antomin Cumening) والمترجم الشرف حنا كرم (Carmes) [٣] .

هكذا حلت وزارة الخارجية الأمريكية مسألة الحماية فى مصر ، فأصبح يتمتع بها فريقان فقط هما المواطنون الأمريكيون وموظفو القنصلية من غير الأمريكيين ، غير ان المواطنين الأمريكيين فئتان أحداهما بالمولد والأخرى بالتجنس . وبذلك كان فى استطاعة الشخص من الرعايا العثمانيين أن يصبح أمريكيا بالتجنس ، فيتمتع بالحماية الأمريكية ، كما فعل توماس كنديتكو وأخوه جورج اللذان تجنسا بالجنسية الأمريكية ، فتمتعا بحماية الولايات

---

(١) Ibid., From Charles Hale, 17-1-1867 and 15-4-1867. To the Secretary of State, Volume 4, p.p. 161-166.

(٢) Ibid, From the Secretary of State, Washington, 11-5-1867 and 23-7-1867. From Charles Hale, Alexandria, 28-6-1867.

(٣) Ibid., From Walmass Cairo. 3-8-1867.

المتحدة فى مصر . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية قررت أن تلك الحماية لا تسرى على القضايا أو المنازعات السابقة لتجنسهما بالجنسية الأمريكية [1] .

وقد عالج قانون الجنسية العثمانية الذى صدر فى ١٩ يناير سنة ١٨٦٩ أمثال تلك الحالة ، إذ نص على أنه إذا حصل أحد الرعايا العثمانيين على جنسية أجنبية بإذن من الحكومة العثمانية ، فانه يعتبر ويعامل كرعية أجنبية . أما إذا دخل أحد الرعايا العثمانيين فى جنسية أخرى بدون إذن الحكومة العثمانية ، فان ذلك العمل يعتبر باطلا ، ويستمر اعتبار ذلك الشخص ومعاملته فى جميع النواحى كرعية عثمانية . وقد تقرر تطبيق هذا القانون فى جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية بما فيها مصر . وبناء على ذلك ، أرسل وزير الخارجية المصرية فى ١٨ أبريل سنة ١٨٦٩ صورة منه إلى القنصليات العامة فى مصر [2] .

وقد حدث نزاع بين الحكومة المصرية والقنصلية الأمريكية على مسألة الحماية بعد قصرها على المواطنين الأمريكيين وموظفى القنصلية ، ولكنه لم يلبث أن انتهى . وإليك ملخصه :

عين أحد المصريين واسمه يوسف خزام مترجما لوكالة القنصلية بالقاهرة ووافقت الحكومة المصرية على تعيينه فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٥٨ . وخزام لا يعرف اللغة الانجليزية ولا اللغة الفرنسية ، ولم يؤد أية خدمة تذكر فى وظيفة مترجم بالقاهرة . وقد تحولت وكالة القنصلية إلى قنصلية بتعيين جورج تايلور قنصلا فى القاهرة . وعندما جاءت التعليمات بسحب الحماية الأمريكية من غير الأمريكيين وموظفى القنصلية ، أبقى تايلور إسم خزام فى قائمة موظفى القنصلية الموجودين فعلا فى الخدمة . غير أن رجال البوليس المصرى فى القاهرة بدأوا فى يونيه سنة ١٨٦٧ يعارضون فى الاعتراف بحماية الولايات المتحدة لخزام ، مما أدى به إلى تقديم شكوى بذلك إلى القنصل العام الأمريكى شارلز هيل . فأرسل القنصل العام إعلانا إلى البوليس بأنه سوف لا يتدخل فى الموضوع إلا إذا كانت المراسلات عن طريق وزير الخارجية المصرية . وبناء على ذلك ، أرسل إليه ذو الفقار باشا وزير الخارجية المصرية فى ٣ أغسطس سنة ١٨٦٨ مذكرة فى الموضوع ، يعارض فيها قيام خزام بوظيفتين فى وقت واحد هما مترجم القنصلية ووكيل حليم باشا بن محمد على ، ويرى ضرورة

---

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 29-1-1869. From the Secretary of State, Washington, 1-4-1869.

(٢) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 21-4-1869.

ترك إحداهما . وقد تابع ذو الفقار باشا الموضوع من وقت لآخر ، حتى أن القنصل العام رأى من الصواب أن يتحدث مع الخديو اسماعيل نفسه عن ذلك الموضوع . غير أنه وجد الخديو معارضاً فى استمرار خزام فى الوظيفتين ، لأن ذلك فى رأيه يؤدى إلى حدوث إرتباكات فى الولاية القانونية على خزام . وعندئذ قال القنصل العام للخديو أن إسم خزام أرسل كموظف فى القنصلية إلى وزارة الخارجية بواشنطون . ولذلك فانه لا يمكنه سحبه إلا بأمر وزير الخارجية ، فوافق الخديو على ذلك .

وبعدئذ أرسل القنصل العام إلى وزير الخارجية الأمريكية رسالة شرح فيها الموضوع ، وقرر أن وظيفة خزام لا وجود لها فى الحقيقة ، ولا يمكنه القيام بمثل تلك الوظيفة لجهله اللغات الغربية وقيامه بوظيفة وكيل الأمير حليم التى تشغل وقته وانتباهه ، فضلا عن أن إدعاء وظيفة لحماية شخص يتعارض مع روح ونص تعليمات وزارة الخارجية عن مسألة الحماية (١) .

وقد أمر وزير الخارجية الأمريكية القنصل العام بسحب اسم يوسف خزام من قائمة المتمتعين بالحماية فى القنصلية بالقاهرة ، إذ لا يوجد سبب كاف لاستمرار الحماية التى منحت له حتى ذلك الوقت (٢) .

وبناء على قصر الحماية فى مصر على الأمريكيين وموظفى القنصلية ، رفض شارلز هيل فى سنة ١٨٦٩ منح الحماية لليونانيين . وذلك أن كثيرين منهم طلبوا منه الحماية عندما أشيع صدور أمر من الآستانة بطردهم من مصر ، فرفض إجابة طلباتهم ، ووافقه وزير الخارجية الأمريكية على ذلك (٣) .

وقد تدخل شارلز هيل لمصلحة بعض المصريين المسيحيين الذين تحولوا عن مذهبهم الأصلى الأرثوذكسى إلى المذهب البروتستنتى على أيدى أعضاء البعثة الدينية الأمريكية ، وذلك فى المسائل الآتية :

أولا — مسألة بشتلى (Besh-et-ly) :

كان بشتلى مدرساً فى أخميم ، ولكنه طرد منها بالقوة فى مارس سنة ١٨٦٧ بايعاز من بطريرك الأقباط . فطلب أعضاء البعثة الدينية الأمريكية من شارلز هيل القنصل العام

(١) Ibid., 7-9-1869.
(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 13-11-1869.
(٣) Ibid., 15-2-1869.

الأمريكى بالاسكندرية أن يتدخل فى المسألة ، واقترحوا عليه أن يطلب من الحكومة المصرية الطلبات الآتية :

١ — السماح لبشتلى بالرجوع إلى محل إقامته فى أخميم إلى أن تثبت عليه الجرائم التى تستوجب طرده منها .

٢ — محاكمة الأشخاص الذين وقعوا على الطلب المقدم ضد بشتلى وعددهم ٨٩ شخصا ، وكذلك شيخى بلدة أخميم .

٣ — تشكيل لجنة ، تعين كل من الحكومة المصرية والقنصلية الأمريكية نصف أعضائها ، لدراسة المسألة وإصدار الحكم فيها ، مع إعطائها باخرة حكومية تستخدمها فى زيارة مصر العليا لهذا الغرض .

٤ — دفع مصاريف البعثة الدينية الأمريكية فى مصر العليا التى تبلغ ٣٠٠ جنيه استرلينى شهرياً ، إبتداء من ٤ مايو سنة ١٨٦٧ إلى أن يزول التدخل فى أعمال البعثة ، وتعود مدارسها فى مصر العليا إلى العمل ، بعد أن اضطرت إلى التوقف . وهذه الغرامات تجمع ممن تدينهم اللجنة بالتدخل فى أعمال البعثة .

٥ — حق القنصلية الأمريكية فى تعيين مندوبين قنصليين فى المدن المصرية التى من المحتمل أن يزورها أمريكيون ، أو التى بها مصالح أمريكية .

غير أن شارلز هيل إكتفى بعرض المسألة على الحكومة المصرية ، مبيناً أنها تحتاج إلى عناية ، دون أن يقدم الطلبات الخمسة التى اقترحها أعضاء البعثة الدينية .

وقد نفى راغب باشا وزير الخارجية المصرية بقوة اشتراك الحكومة المصرية فى ذلك العمل ، لأنه يتنافى مع الحرية الدينية التى أباحتها الحكومة فى مصر . وفى نفس الوقت كتب الوزير إلى مفتش عام الأقاليم بجمع المعلومات اللازمة عن المسألة ، ومنع أى شىء يعترض سبيل الحرية الدينية فى مصر . وتبعاً لذلك ، رجع بشتلى إلى أخميم ، حيث استمر يتابع تدريس التعاليم البروتستنتية دون أن يعاكسه أى شخص ، أو يمنعه [1] .

ثانياً — مسألة فام اسطفانوس :

طرد فام اسطفانوس هو وإثنان من أقاربه حوالى ٢٩ سبتمبر سنة ١٨٦٧ من موطنهم قرب قوص ، بايعاز من بطريرك الأقباط . فطلب أعضاء البعثة الدينية الأمريكية من القنصل العام

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 25-11-1867.

الأمريكى شارلز هيل التدخل فى المسألة ، فلبى الطاب ، وأرسل إلى ذو الفقار باشا وزير الخارجية المصرية رسالة تلغرافية ، ثم مذكرتين عن الموضوع . وبناء على ذلك ، أطلق سراح الثلاثة أشخاص من السجن فى إسنا حوالى ٢٦ أكتوبر سنة ١٨٦٧ ، فرجعوا إلى موطنهم . وقد أكد وزير الخارجية المصرية لشارلز هيل تمسك الحكومة بسياسة الحرية الدينية ، وترحيبها بأعضاء البعثة الدينية الأمريكية . غير أن أعضاء البعثة الدينية طلبوا من شارلز هيل تقديم مقترحاتهم الخمسة السابقة إلى الحكومة المصرية . ولكنه لم يوافق على ذلك ، وعرض المسألة على وزارة الخارجية الأمريكية (١) .

وقد وافق وزير الخارجية الأمريكية على موقف شارلز هيل من مسألة بشتلى ومسألة فام اسطفانوس ، وعلى ما بذله من المساعى الحميدة فيهما ؛ ولكنه قرر أن دستور الولايات المتحدة وقوانينها لا تبيح لشارلز هيل قبول مقترحات أعضاء البعثة الدينية فى هاتين المسألتين ، أو مطالبة الحكومة المصرية بمثل تلك الطلبات الشديدة (٢) .

ثالثاً — مسألة الاعتداء على كنيسة الأقباط فى أسيوط :

فى ليلة الجمعة ١٢ مارس سنة ١٨٦٩ اجتمع خمسة من المصريين المسيحيين الذين تحولوا إلى البروتستنتية على أيدى المبشرين الأمريكيين فى منزل أحدهم بأسيوط لقراءة الانجيل والصلاة كعادتهم . وفى أثناء الاجتماع تملكتهم فكرة ، وهى أن وجود الصور فى كنيسة الاقباط بأسيوط مخالف لتعاليم الرب ، وأن من واجبهم القضاء عليها . ولذلك ذهبوا إلى منزل مجاور للكنيسة يملكه بروتستنتى آخر ، فوجدوا صاحبه غائبا . ومع ذلك بقوا فيه ، وانضم إليهم ثلاثة آخرون ، وتسلل بعضهم إلى الكنيسة ، وشرعوا فى انتزاع وكسر كل ما اعتقدوا أنه مخالف لأمر الرب . واشترك الجميع فى إتمام ذلك العمل فى أثناء الليل . وقد قبض مدير أسيوط عليهم ، وسجنهم مدة قصيرة ، ثم عقد صلحا بينهم وبين رؤساء الكنيسة القبطية فى أسيوط فى ٢٣ مارس ، وفيه قدموا الاعتذار فقبله الآخرون وعفوا عنهم . ولكن بطريرك الأقباط ، عندما علم بذلك ، ذهب إلى الاسكندرية ، وحصل على أمر بتكوين لجنة خاصة لدراسة المسألة ؛ فذهبت اللجنة إلى أسيوط حيث مكثت من ٩ ابريل إلى ١٧ ابريل تدرس المسألة ، ثم قدمت تقريرا عنها . وبناء على ذلك التقرير ، حكم على المخالفين وعددهم ثمانية باصلاح الضرر الذى حدث فى الكنيسة ، وسجنهم لمدة تتراوح بين

(١) Ibid., 25-11-1867.

(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 24-12-1867.

ست سنوات وسنة واحدة لكل منهم يقضونها فى الأشغال الشاقة فى مصر العليا . وقد قدم ويصا بقطر المندوب القنصلى للولايات المتحدة فى قنا التماسا إلى القنصل العام شارلز هيل ، يطلب فيه التدخل لمصلحة أخيه وهو أحد المحكوم عليهم فى تلك المسألة ، كما طلب أعضاء البعثة الدينية فى أسيوط من شارلز هيل التدخل فى المسألة بأى شكل كان . وتبعا لذلك ، حصل شارلز هيل من وزير الخارجية المصرية شريف باشا على تقرير اللجنة الخاصة عن المسألة ، فقرأه ، ثم التمس من شريف باشا اطلاق سراح المسجونين فى تلك المسألة ، ما داموا قد دفعوا المبلغ المقرر لاصلاح الضرر الذى حل بالكنيسة ، وما دام سجنهم قد بدأ ؛ ثم جدد التماسه لشريف باشا بعد رجوع الخديو اسماعيل من أوروبا . وعندئذ تباحث شريف باشا مع الخديو فى ذلك ، فتقرر العفو عن هؤلاء المسجونين وإطلاق سراحهم ، وأرسل ذلك القرار تلغرافيا إلى إسنا حيث كانوا يقضون مدة عقوبتهم للافراج عنهم [١] .

هذا ، وقد انتهز شارلز هيل فرصة منح السلطان العثمانى لقب وزير لولى العهد محمد توفيق فى سنة ١٨٦٨ لاظهار الشعور الودى نحوه ونحو والده الخديو اسماعيل ؛ فدعاه إلى تناول طعام العشاء فى القنصلية العامة ، كما فعل ذلك من قبل الوكيل السياسى والقنصل العام لكل من فرنسا وبروسيا وإيطاليا ، وبخاصة لأن اسماعيل له أفضال على المواطنين الأمريكين فى مصر ، فقد دفع من ماله الخاص الضريبة على شراء الأراضى اللازمة لمبانى البعثة الدينية الأمريكية فى الاسكندرية ، وكذلك دعا ضباط السفن الحربية الأمريكية فى كل مرة زارت فيها مصر للذهاب إلى القاهرة والرجوع منها بالسكك الحديدية مجاناً ، وأيضاً دعا الجالية الأمريكية العائدة من يافا فى يونيه سنة ١٨٦٨ وعددها ٣١ شخصاً للذهاب من الاسكندرية إلى القاهرة والعودة على حسابه الخاص ، وكذلك دعا كل من أراد من السياح الأمريكيين لحضور ست حفلات رسمية للرقص .

وقد قبل ولى العهد الدعوة وتناول طعام العشاء فى القنصلية العامة الأمريكية فى ٢٦ سبتمبر سنة ١٨٦٨ ، بصحبة بعض رجال الحكومة المصرية [٢] .

وبعد ذلك دعا ولى العهد القنصل العام الامريكى شارلز هيل ، واونج (Ewing) وبنكرتون (Pinkerton) من أعضاء البعثة الدينية الأمريكية ، ونائب القنصل ، وكاتب

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 21-8-1869.
(٢) Ibid., 30-9-1868.

أول القنصلية العامة الأمريكية ، والمترجم الأول فيها لتناول طعام العشاء فى قصره على ترعة المحمودية . وحضر المأدبة الوزراء وكبار موظفى الحكومة المصرية . وفيها ظهر أعظم الاحترام لحكومة الولايات المتحدة وشعبها [(١)] .

وقد سر وزير الخارجية الأمريكية من احتفاء ولى العهد بالقنصل العام الأمريكى وغيره من الأمريكيين فى تلك المأدبة ، ومما أبداه ولى العهد من الاحترام العظيم لحكومة الولايات المتحدة وشعبها [(٢)] .

وكذلك انتهز شارلز هيل القنصل العام الأمريكى فرصة أخرى لاظهار شعوره الودى نحو الخديو اسماعيل . ففى مساء يوم ٢٢ سبتمبر سنة ١٨٦٨ كان الخديو يمر فى عربة مكشوفة بأحد شوارع الاسكندرية ، وبصحبته شريف باشا واسماعيل باشا صديق وشاهين باشا ، فألقيت عليهم قنبلتان من الدور الثانى بأحد البيوت ، ولكنهما لم يصيبا أى شخص . وعندما رجع الخديو من القاهرة إلى الاسكندرية فى ٧ أكتوبر ، ذهب القناصل العامون إلى قصر رأس التين لتهنئته بسلامته ، كما قامت صلوات شكر فى الكنائس والمعابد اليهودية وبعض المساجد بمناسبة نجاته . وقد ساهم الأمريكيون فى ذلك ، فأقاموا صلاة شكر فى كنيسة البعثة الدينية الأمريكية بالاسكندرية فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٦٨ ، حضرها القنصل العام الأمريكى وموظفو القنصلية العامة الأمريكية ونحو مائة شخص من الوطنيين ، كما حضرها عن الحكومة المصرية ذو الفقار باشا وأحمد باشا دراملى وأدهم بك. وقام بالصلاة بنكرتون (B. E. Pinkerton) عضو البعثة الدينية الأمريكية المقيم بالاسكندرية ، وألقى حديثا فى طاعة أولى الأمر ، مستنداً فى ذلك على عدة نصوص من الانجيل[(٣)] .

وبناء على تعليمات وزير الخارجية الأمريكية ، أكد شارلز هيل للخديو اسماعيل أن حكومة الولايات المتحدة وشعبها ينكران تلك الجريمة ويهنئانه بالنجاة من محاولة الاغتيال ، فتأثر الخديو كثيراً لهذا العطف من الولايات المتحدة ، وطلب من القنصل العام أن يعبر لحكومته عن شكره القلبى [(٤)] .

هكذا كانت العلاقات بين الحكومة المصرية والقنصلية العامة فى مدة شارلز هيل .

---

(١) Ibid., 21-10-1868.

(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 19-11-1868.

(٣) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 19-10-1868.

(٤) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 11-11-1868. From Charles Hale, Alexandria, 15-12-1868.

وقد أرسل شارلز هيل فى ٤ مارس سنة ١٨٧٠ رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكية ، يقدم فيها إلى رئيس الجمهورية استقالته من وظيفته [١] . وفى اليوم التالى أخبر شارلز الخديو اسماعيل باستقالته ، مؤكداً أنه لا يوجد أى شىء مكروه فى علاقاته بالخديو أو بالحكومة الأمريكية ، فأظهر الخديو أسفه لذلك بعبارات ودية . وفى ١٢ مارس أرسل الخديو إليه رسالة ممضاة بخط يده تتلخص فيما يلى :

لقد أخبرتنى منذ أيام قليلة أن حكومتك قررت أن تعين خلفا لك ، بناء على طلبك . لذلك لا يسعنى إلا أن أعبر لك عن أسفى العظيم لسفرك من بلادى . ففى أثناء الست سنوات التى وضعت فيها مصالح الولايات المتحدة فى مصر تحت إشرافك ، أتيحت لى الفرصة لتقدير كرم أخلاقك ونزاهة علاقاتك مع حكومتى ، وأنى سوف أتقبل بمنتهى السرور أن حكومتك تقدر خدماتك تقديراً عاليا ، كما أقدرها . وسأكون سعيداً لاخبار حكومتك بأنك حملت معك كل شعورى نحوك بالاحترام والصداقة [٢]

وقد قبل رئيس الجمهورية استقالة شارلز هيل من منصبه كقنصل عام للولايات المتحدة بالاسكندرية ، وعين جورج بتلر خلفا له . وتبعا لذلك ، أرسل وزير الخارجية إلى شارلز هيل رسالة من رئيس الجمهورية باستدعائه ليقدمها إلى الخديو اسماعيل بعد تقديم صورتها إلى وزير الخارجية المصرية ، كما أمره بأن يستأذن بعد ذلك الحكومة المصرية فى السفر ، معربا عن رغبة رئيس الجمهورية فى إبقاء العلاقات الودية القائمة بين البلدين [٣] .

وقد أرسل وزير الخارجية الأمريكية إلى شارلز هيل رسالة بمناسبة قبول استقالته ، يعبر فيها عن تقديره لخدماته . وفيها يقول إن شارلز أدى واجباته كقنصل عام فى الاسكندرية طول مدة خدمته الطويلة ، بشرف عظيم له ، وقبول تام من الحكومة [٤] .

٨ — جورج بتلر

عين رئيس الجمهورية جورج بتلر (George H. Butler) قنصلا عاما للولايات المتحدة فى الاسكندرية ، وأخبره بذلك وزير الخارجية فى ٢٤ مارس سنة ١٨٧٠ [٥] ،

(١) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 4-3-1870.
(٢) Ibid., 14-3-1870.
(٣) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 11-4-1870.
(٤) Ibid., 5-5-1870.
(٥) Ibid., 24-3-1870.

ثم أرسل إليه تعليمات عن بعثته ، تتلخص فيما يلي :

١ — تقديم خطاب الاعتماد إلى الخديو بالطريقة المعتادة ، وانتهاز الفرصة لتأكيد ميل رئيس الجمهورية الودى ورغبته الصادقة فى تقوية وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ — مرتب جورج بتلر — كما حدده القانون — ٥٠٠ر٣ دولار فى السنة ، ويبدأ من ١٥ مارس سنة ١٨٧٠ ، وهو تاريخ تعيينه . أما مصاريف القنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة .

٣ — اعتبار التعليمات الصادرة إلى القناصل العامين السابقين له فى مصر جزءا من التعليمات إليه [١] .

وقد وصل جورج بتلر إلى الاسكندرية فى ٢٠ مايو سنة ١٨٧٠ ، فسلمه شارلز هيل سجلات القنصلية العامة فى صباح يوم ٢٣ مايو . وبعد ظهر اليوم نفسه ، قدم شارلز رسالة رئيس الجمهورية باستدعائه إلى الخديو اسماعيل ، واستأذنه فى الرحيل [٢] .

وفى ٢٤ مايو سنة ١٨٧٠ استقبل الخديو اسماعيل جورج بتلر فى قصر رأس التين بغاية اللطف والود ، ورجاه أن يقدم الشكر لرئيس الجمهورية على السماح لعدد كبير من الضباط الأمريكيين المشهورين بترك بلادهم لخدمة مصر . وفى اليوم التالى زار جورج بتلر ولى العهد محمد توفيق فى قصره على ترعة المحمودية ، فرد ولى العهد الزيارة فى اليوم التالى [٣] .

أما استقبال جورج بتلر الرسمى فقد تم فى ٢ يونية سنة ١٨٧٠ فى قصر رأس التين بالاسكندرية . وقد استقبله الخديو اسماعيل بملبسه الرسمى وأوسمته ونياشينه ، وبصحبته جميع الوزراء ، على الرغم من أن العادة المتبعة هى استقبال أو زيارة القنصل العام الأمريكى بالملابس غير الرسمية لأنه هو نفسه لا يلبس بذلة رسمية . وقد أمر الخديو اسماعيل باستثناء استقبال بتلر فى هذه المرة من العادة المتبعة ، للدلالة على احترامه العظيم للولايات المتحدة . وفى أثناء الاحتفال ، كان فى فناء القصر عدد كبير من الجنود ، كما أطلقت المدفعية المصرية ٢١ مدفعا للتحية ، وعزفت الموسيقى النشيد الوطنى لكل من مصر والولايات المتحدة .

---

(١) Ibid., 9-4-1870.

(٢) Ibid., From Charles Hale, Alexandria, 23-5-1870 and 28-5-1870.

(٣) Ibid., From Butler, Alexandria, 28-5-1870.

وفى أثناء المقابلة ألقى جورج بتلر خطاباً قال فيه إن رئيس الجمهورية أمره بانتهاز فرصة تسليم خطاب اعتماده لتأكيد رغبة الرئيس الصادقة فى تقوية وإبقاء العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر ، وكذلك تأكيد إعجاب الشعب الأمريكى إعجاباً شديداً بروح المعرفة والتقدم الذى نال من أجله اسماعيل استحسان العالم ؛ ثم قال بتلر إن الأمتين اللتين أنجزتا أعظم انتصار لمدينة القرن التاسع عشر ، ألا وهو السكة الحديدية إلى المحيط الهادى وقناة السويس ، يجب أن ترتبطا بروابط الصداقة وحسن النية .

وقد رد الخديو اسماعيل على ذلك الخطاب بكلمة ، رحب فيها بتمثيل بتلر لبلاده فى مصر ، وقدر فيها إعجاب الولايات المتحدة وصداقتها ، كما عبر فيها عن سروره لابقاء العلاقات الودية بين البلدين وتقويتها .

وفى آخر الاحتفال ، قدم لبتلر حصان ، بناء على العادة المتبعة ، فقبله على أساس أنه ليس هدية شخصية ، ثم أعطاه للدكتور لانسنج (Lansing) ، كي تنتفع به البعثة الدينية الأمريكية فى مصر [١] .

وقد اشتكى القائم بأعمال تركيا فى واشنطون من طريقة استقبال الخديو اسماعيل لبتلر ، وبخاصة نغمة خطاب بتلر فى تلك المناسبة . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية رأت أن الاحتفال باستقبال الخديو لبتلر لا يختلف عما اتبع مع أسلافه إلا فيما جاء فى خطاب بتلر من القول بأن الولايات المتحدة ومصر أمتان ، وأن هذا القول لا يمكن أن يكون صحيحاً من الوجهة الفنية إلا إذا أصبحت مصر مستقلة رسمياً عن تركيا . ولذلك فان الوزارة قررت إرسال تعليمات إلى ممثلها فى الآستانة لتقديم إيضاحات مرضية لتركيا عن ذلك الموضوع [٢] .

وقد أوضح القنصل العام بتلر لوزارة الخارجية الأمريكية ما حدث من التباس فى الموضوع ، فقال إنه استعمل كلمة شعب (peuple) فى النص الأصلى للخطاب الذى قدمه باللغة الفرنسية إلى الخديو اسماعيل . أما كلمة أمة (nation) فقد جاءت خطأ فى فى الترجمة الانجليزية للخطاب . وكذلك أكد بتلر للوزارة أنه لم يكن فى نيته أن يحدث اضطراباً فى العلاقات بين مصر وتركيا [٣] .

---

(١) Ibid., 3-6-1870 and 11-6-1870 and 11-11-1870.
(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 16-8-1870.
(٣) Ibid., From Butler, Alexandria, 21-9-1870.

ولم تعترض وزارة الخارجية الأمريكية من قبل على قبول من سبق من قناصلها العامين فى مصر للهدايا التى قدمها إليهم ولاة مصر فى احتفالات الاستقبال الرسمية . غير أنها ، عندما علمت بقبول بتلر للحصان الذى قدمه له الخديو اسماعيل فى احتفال الاستقبال الرسمى ، كتبت إليه تقول إن عدم قبول الحصان فى تلك المناسبة يسبب مضايقات ، ولكن الدستور يمنع قبول مثل تلك الهدية بدون موافقة الكونجرس ، ولذلك فانها رفعت المسألة إلى لجنة العلاقات الخارجية راجية أن يصدق الكونجرس على قبول بتلر الهدية [1] . ولكن اللجنة لم توافق على التماس وزارة الخارجية [2] .

هذا وقد تقدم فكتور بارثو نائب القنصل بالاسكندرية طلباً لتعيينه قنصلا فى القاهرة ، فأيد بتلر الطلب ، ورفعه بتوصية منه إلى وزير الخارجية [3] ؛ ثم كتب مرة أخرى إلى الوزارة يوصى بتعيين فكتور بارثو قنصلا بالقاهرة ، مبيناً مركزه الاجتماعى فى مصر ، وصفاته الحسنة ، وضرورة تعيين شخص له مثل تلك المزايا قنصلا بالقاهرة لخدمة السياح الأمريكيين الكثيرين الذين يزداد عددهم من سنة إلى أخرى [4] . وبناء على ذلك ، عين رئيس الجمهورية فكتور بارثو قنصلا للولايات المتحدة فى القاهرة ، وأخبرته بذلك وزارة الخارجية فى ١٧ فبراير سنة ١٨٧١ [5] ، واعترفت به الحكومة المصرية مؤقتاً لحين حضور براءته من الآستانة [6] .

وقد عين فكتور بارثو قنصل القاهرة نقولا ديمتريوس كومانوس (Nicolas Demetrius Comanos) ، وهو تاجر يونانى فى القاهرة ، نائب قنصل ؛ القاهرة بموافقة القنصل العام بتلر [7] .

وفى ٢٦ أغسطس سنة ١٨٧٢ توفى فى القاهرة القنصل فكتور باتو [8] .

وقد عين رئيس الجمهورية فى سنة ١٨٧٠ وليم بيدج (William R. Page) قنصلا

---

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 13-1-1871.
(٢) Ibid., 18-1-1871.
(٣) Ibid., From Butler, Alexandria, 14-7-1870.
(٤) Ibid., 30-12-1870.
(٥) Ibid., From Victor Barthow, Cairo, 29-3-1871.
(٦) Ibid., 28-6-1871.
(٧) Ibid., 18-10-1871.
(٨) Ibid., From Beardsley, Alexandria, 31-8-1872.

للولايات المتحدة فى بورسعيد (١) وذلك لأهمية تلك الميناء الجديدة بعد فتح قناة السويس للملاحة العالمية فى نوفمبر سنة ١٨٦٩ .

وبناء على التعليمات القنصلية ، كان لابد للقنصل العام أن يجدد تعيين الموظفين الذين عينهم القنصل العام السابق فى مدى ٩٠ يوما من توليه أعمال القنصلية العامة ، وإلا أصبحت تلك التعيينات باطلة . وقد مضى أكثر من تلك المدة على تولى بتلر أعمال القنصلية العامة فى الاسكندرية ، ولم يجدد تعيين جيمس سميث (James Smith) نائب القنصل فى السويس . ولذا أعلنه فى ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٠ باقصائه عن وظيفته ابتداء من ذلك التاريخ(٢) ولما لم يجد بتلر شخصا يصلح لتلك الوظيفة ، ألغى وكالة القنصلية فى السويس فى السنة التالية (٣) .

وفى ١٠ مايو سنة ١٨٧٢ توفى فى باريس تريجانت لاتور نائب القنصل فى الاسماعيلية (٤) . وقد ترك شفرير (Chevrier) وظيفته فى القنصلية العامة بالاسكندرية ، كسكرتير ، بعد نحو سنة من تولى بتلر أعمال القنصلية العامة (٥) .

أما عن المندوبين القنصليين للولايات المتحدة فى مصر ، فقد جدد بتلر تعيين خمسة عينهم أسلافه وهم : دهان دهان فى طنطا ، وواصف الخياط فى أسيوط ، ومشرقى الخياط فى جرجا ، وابراهيم داود فى المنصورة ، ونصر الله لوقا فى بنى سويف (٦) ؛ بينما طرد ويصا بقطر المندوب القنصلى فى قنا من وظيفته (٧) . وعين بتلر ثلاثة مندوبين قنصليين وهم : رفائيل خزام فى المنيا ، وعلى مراد فى الاقصر بدلا من مصطفى أغا الذى أقصاه بتلر عن وظيفته ، وعزار عبد الملك (Azar) فى الخرطوم (٨) . ولما لم يجد بتلر من يصلح للتعيين مندوباً قنصلياً فى كل من الزقازيق وأسوان ، ألغى الوكالة القنصلية فى كل من المدينتين (٩) .

---

(١) Ibid., 28-3-1875.

(٢) Ibid., 9-11-1873. From the Secretary of State, Washington, 7-4-1873.

(٣) Ibid., From Butler, 17-6-1871.

(٤) Ibid., 23-5-1872.

(٥) Ibid., From Beardsley, Cairo, 5-3-1875.

(٦) Ibid., From Butler, Alexandria, 17-6-1871.

(٧) Ibid., Frem Beardsley, Cairo, 12-2-1875.

(٨) Ibid., From Butler, 17-6-1871.

(٩) Ibid.

هذا ، وقد أرسلت الحكومة الأمريكية الجنرال ستارنج (Starring) مندوب وزارة المالية بالولايات المتحدة إلى مصر لتفقد شئون القنصلية العامة . ومن أجل ذلك بدأ رحلته النيلية ، بصحبة بتلر ، فى أواخر شهر ديسمبر سنة ١٨٧١ ، ووصل فى رحلته هذه إلى الخرطوم ، متفقداً أحوال القنصلية العامة الأمريكية فى مصر [١] .

وزيادة على التعليمات السابقة عن مسألة الحماية ، أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى بتلر منشوراً فى أول مايو سنة ١٨٧١ ، ينص على إرسال تقارير نصف سنوية عن عدد وأسماء الاشخاص الذين أعطيت لهم الحماية ، أو الذين يدعون الحماية [٢] .

وكذلك أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية إلى بتلر منشوراً آخر فى ١٥ مايو سنة ١٨٧١ ، تطلب فيه إرسال تقرير عن أسماء الأشخاص الذين حصلوا على الحماية من القناصل قبل تاريخ منشور أول مايو سنة ١٨٧١ [٣] . فأجاب بتلر بأن القنصلية العامة الأمريكية بالاسكندرية لم تمنح شهادات بالحماية منذ أن تولى العمل فيها فى مايوسنة ١٨٧٠ ، كما أن سلفه شارلز هيل لم يمنح شهادات بالحماية ، وكذلك لم يتقدم أى شخص إلى بتلر مدعيا حصوله على شهادات الحماية ، أو مطالباً بها ، إذ أصبح مفهوما ان منح تلك الشهادات ضد سياسة الولايات المتحدة فى الشرق [٤] .

وقد استثنت وزارة الخارجية الأمريكية السويسريين من قرار الحماية الذى أصدرته فى مدة شارلز هيل ، عندما أرسلت منشوراً فى ١٦ يونيه سنة ١٨٧١ ، بناء على طلب حكومة سويسرا ، ينص على منح الحماية الأمريكية للمواطنين السويسريين فى البلاد التى لا يوجد فيها ممثلون سياسيون أو قنصليون لسويسرا . غير أن ذلك المنشور عدل بآخر فى ١٥ ديسمبر سنة ١٨٧١ ، ينص على بذل ممثلى الولايات المتحدة المساعى الحميدة لمصلحة المواطنين السويسريين الذين يطلبون منهم ذلك ، فى حالة عدم وجود ممثلين سياسيين أو قنصليين لسويسرا . ومع ذلك فقد طبقت وزارة الخارجية الأمريكية فى سنة ١٨٧٣ المنشور الأول على أحد السويسريين فى القاهرة الذى طلب منها منحه الحماية الأمريكية [٥]

---

(١) Ibid., 11-4-1872 and 20-6-1872.

(٢) Ibid., Circular no. 8, Washington, 1-5-1871.

(٣) Ibid., Circular, Washington, 15-5-1871.

(٤) Ibid., From Butler, Alexandria, 17-6-1871.

(٥) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 31-3-1873. From Beardsley, Cairo, 17-3-1875.

وقد قدمت جمعية العمال العالمية (Cosmopolitan Working Men's Association) بالاسكندرية إلى بتلر التماسا موجها إلى وزارة الخارجية ، تطلب فيه حماية الحكومة الأمريكية لها ، فرفعه بتلر إلى الوزارة . ولكن وزير الخارجية رفض الالتماس ، على أساس أن سياسة الحكومة هي عدم منح الحماية في البلاد الأجنبية لغير المواطنين الأمريكيين ، ما عدا الأجانب الموظفين في خدمتها السياسية والقنصلية في الأقطار غير المسيحية [1] .

وكذلك قدم الضباط الأمريكيون الذين في خدمة الحكومة المصرية طلبات إلى بتلر للحصول على حماية القنصلية العامة مع العلم ، بأنهم قد تنازلوا في عقود استخدامهم عن حق المطالبة بحماية القنصلية الأمريكية لهم ، فأصبحوا بذلك محرومين من الحماية في حالة حدوث نزاع بينهم وبين الحكومة المصرية أو الرعايا المصريين . وقد أكد الخديو اسماعيل لبتلر ، في أثناء حديث خاص بينهما ، أن هؤلاء الضباط يجب عليهم أن يقبلوا ولايته التامة ، ما داموا قد قبلوا الخدمة في حكومته في مقابل مرتباتهم . وتبعا لذلك طلب بتلر من وزير الخارجية الأمريكية ارسال التعليمات اليه في هذا الموضوع [2] . فرد الوزير بأن القاعدة في وزارة الخارجية الأمريكية هي عدم التدخل رسميا في موضوعات العقود بين المواطنين الأمريكيين والحكومات الأجنبية ، وقصر التدخل على بذل ممثلي الحكومة الأمريكية المساعي الحميدة لمصلحة الأشخاص الذين يعتقدون أن ضرراً لحق بهم . وحتى في حالة هذا التدخل غير الرسمي ، يجب ألا يكون الشخص قد تنازل عن حقه في مطالبة الحكومة بذلك . أما إذا كان الشخص قد تنازل عن ذلك الحق في نص العقد ، كما حدث في حالة الضباط الأمريكيين الذين في خدمة الحكومة المصرية ، فلا أساس لتدخل الحكومة الأمريكية لمصلحته [3] .

هكذا كان موقف وزارة الخارجية الأمريكية من الحماية في مدة بتلر .

وقد حدث خلاف بين بتلر الذي يعتنق المذهب الكاثوليكي الروماني ، وبين أعضاء البعثة الدينية الأمريكية في مصر الذين يعتنقون المذهب البروتستنتي ويعملون على نشره بين المصريين ، فأرسل بتلر رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، يقول فيها إن أعضاء تلك البعثة أظهروا العداء والحقد للوزير المصري شريف باشا لأنه حمى الرهبان والمطارنة

---

(1) Ibid., From the Secretary of State, Washington. 22-7-1872.
(2) Ibid., From Butler, Alexandria, 15-9-1871.
(3) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 5-10-1871.

الأقباط ، فلم يسمح لأعضاء البعثة أن يفرضوا مذهبهم البروتستنتى على الأقباط ، وإن أعضاء البعثة غالوا فى ادعاءاتهم منذ حادثة الاعتداء على كنيسة الأقباط فى أسيوط ، حتى أنهم صاروا يعتبرون أنفسهم قوة سياسية فى مصر من الدرجة الاولى ، كما ذكر ذلك أحدهم وهو دكتور لانسنج (Lansing) فى كتابة «أمراء مصر» . ولذلك فقد طلب بتلر فى رسالته هذه من وزارة الخارجية الأمريكية اتخاذ إجراءات حاسمة لا يقاف ادعاءات أعضاء البعثة الدينية الأمريكية فى مصر ، واعلان أنهم لايزيدون عن أنهم مواطنون أمريكيون ، حتى لا يحدث فى مصر إرتباك ، كما حدث فى الصين من قبل [1] .

وكذلك حدث خلاف بين بتلر والجنرال ستون (Stone)، وهو أمريكى يشغل وظيفة رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، مما أدى إلى تقديم ستون شكوى ضده إلى وزارة الخارجية الأمريكية [2] .

وأيضا استحكم العداء بين بتلر وبعض الضباط الأمريكيين الذين فى خدمة الحكومة المصرية، حتى أن الجنرال لورنج(Loring)والكولونيل رينولدز(Reynolds) والماجور كامبل(Major Campbell) حاولوا قتله فى ليلة ١٢ يوليه سنة ١٨٧٢، إذ أطلقوا عليه طلقتين ناريتين وضربوه بعصا غليظة . ولكنه نجا من الموت ، بسبب تدخل الماجور وادلاى (Wadleigh) . وقد ألقت الحكومة المصرية القبض على المتهمين [3] .

وفى ١٣ يولية طلب بتلر من وزارة الخارجية الأمريكية التصريح له باجازة ، فوافقت الوزارة على ذلك فى اليوم نفسه وسافر بتلر من الاسكندرية إلى لندن فى ١٦ يولية سنة ١٨٧٢ ، تاركا القنصلية العامة تحت إشراف كومانوس نائب القنصل بالقاهرة [4] .

وفى ٢٣ يولية سنة ١٨٧٢ أقصى رئيس الجمهورية ، جورج بتلر عن وظيفته كقنصل عام للولايات المتحدة فى الاسكندرية [5] .

وقد فهم الخديو اسماعيل ظروف مغادرة بتلر لمصر على حقيقتها ، ولم تتطرق إلى ذهنه

(١) Ibid., From Butler, Alexandria 24-6-1871. Dr. Lansing: "Egypt's Princes".

(٢) Ibid.' From Butler, Alexandria, 23-9-1872.

(٣) Ibid., 14-7-1872.

(٤) Ibid., From Butler, Brindisi, Italy, 20-7-1872. Report by Theodore W. Dimon, 18-10-1872. Vol. 6., p. 266.

(٥) Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 18-9-1872.

أبدا فكرة أن الرسالة التلغرافية بنبح أجاز: لبتلر تعنى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة ومصر ؛ بل بالعكس ، لقد فهم الخديوى وشريف باشا أن المقصود منها هو منع شخص غير صالح من تولى الأعمال الدبلوماسية . وفى الحقيقة لقد غضب الخديو ووزراؤه من كثير من أعمال بتلر الرسمية ؛ ولكنهم لم يعتبروا تلك الأعمال ناتجة عن شعور العداء من رئيس الجمهورية ، بل اعتبروا أنها عملت بدون تصريح من وزير الخارجية أو رئيس الجمهورية ، وأنها سترفض عندما تعرض على وزير الخارجية ، كما حدث فعلا [1] .

(ثالثا) الوكالة السياسية والقنصلية العامة :

٩ — ريتشارد بيرزلى

عين رئيس الجمهورية فى ٢٤ يوليه سنة ١٨٧٢ ريتشارد بيرزلى (Richard Beardsley) مندوبا سياسيا وقنصلا عاما للولايات المتحدة فى الأسكندرية [2] ، فكان أول ممثل لبلاده فى مصر يعينه رئيس الجمهورية بهذا اللقب . ومنذ ذلك الوقت أخذت وزارة الخارجية الأمريكية تذكر فى مكاتباتها الرسمية لقب المندوب السياسى والقنصل العام ، وكذلك اسم الوكالة السياسية والقنصلية العامة .

وقد أرسلت وزارة الخارجية إلى بيرزلى تعليمات عن بعثته فى مصر ، تتلخص فيما يلى :

١ — تقديم خطاب الاعتماد إلى الخديو بعد تقديم صورته إلى وزير الخارجية المصرية .

٢ — مرتب ريتشارد بيرزلى — كما حدده القانون — ٥٠٠ر٣ دولار فى السنة [3] . أما مصاريف الوكالة السياسية والقنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة [4] .

٣ — اتباع التعليمات الشخصية التى وضعتها وزارة الخارجية الأمريكية لممثلى الولايات المتحدة السياسيين فى الخارج ، والتى أرسلت الوزارة مجموعة منها إليه .

(١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 11-12-1872.

(٢) Ibid., From Beardsley, New York, 2-4-1872, From the Acting Secretary of State, Washington, 25-7-1872.

(٣) نص قرار الكونجرس فى ١١ يونيه سنة ١٨٧٤ على زيادة مرتب المندوب السياسى والقنصل العام بالقاهرة إلى ٤٠٠٠ دولار فى السنة (From Beardsley, Cairo, 12-2-1875)

(٤) نص قرار ٢٢ فبراير سنة ١٨٧٣ على زيادة مقدار إيجار القنصلية العامة إلى ٢٠٪ من مرتب القنصل العام ، بعد أن كان لا يزيد عن ١٠٪
(From Beardsley, Alexandria, 22-9-1873)

٤ — اعتبار التعليمات الصادرة إلى القناصل العامين السابقين فى مصر جزءاً من التعليمات له ، والالتفات إلى التعليمات الصادرة فى ١٣ و ١٨ يناير سنة ١٨٧١ إلى جورج بتلر التى تنص على عدم قبول ممثلى الولايات المتحدة للحصان الذى يقدمه الخديو لممثلى الدول الأجنبية عند وصولهم إلى مصر . وبناء على ذلك ، يجب على ريتشارد بيرزلى أن يرفض بأدب قبول الحصان إذا قدم له .

٥ — تقديم خطاب من وزارة الخارجية لى المشرف على سجلات الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالاسكندرية ، لتسليم ممتلكاتها إلى ريتشارد بيرزلى [١] .

وفى ٢٨ أغسطس سنة ١٨٧٢ وصل ريتشارد بيرزلى إلى الاسكندرية ، وقام بأعمال وظيفته [٢] .

وفى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٧٢ استقبل بيرزلى رسميا فى قصر عابدين بالقاهرة ، حيث استقبله الخديو اسماعيل وولى العهد محمد توفيق والوزراء بالملابس الرسمية . وعند تقديم خطاب الاعتماد ، ألقى بيرزلى كلمة باللغة الفرنسية ، قال فيها إن له الشرف أن يقدم للخديو الخطاب الذى يمنحه السلطة كمندوب سياسى وقنصل عام للولايات المتحدة فى مصر ، وإن رئيس الجمهورية لم يكن فى استطاعته أن يضفى عليه شرفا أعظم من ذلك ، أو أن يكلفه بعثة أحسن من بعثة إبقاء العلاقات الودية التى قامت دائما بين الولايات المتحدة ومصر ، وإن رئيس الجمهورية يرغب رغبة صادقة فى استمرار تلك العلاقات فى المستقبل كما كانت فى الماضى ، وإنه (بيرزلى) سيجتهد فى تحقيق تلك الرغبة . وقد رد الخديو اسماعيل على ذلك الخطاب ، معبراً عن سروره من العلاقات الودية القائمة بين البلدين ، وأمله فى استمرارها دون تغيير .

وقد جرت مراسيم الإحتفال كالمعتاد ، ما عدا الحصان ، فانه لم يقدم إلى بيرزلى بناء على طلبه ، إذ أنه التمس بكل أدب عدم تقديمه إليه ، عندما قابل شريف باشا القائم بأعمال وزارة الخارجية المصرية لتحديد ميعاد لاستقباله الرسمى . وقد رد عليه شريف باشا بأن تقديم الحصان للقناصل العامين الجدد تقليد قديم من حكام مصر يعبر عن سلطة ممثلى الدول

---

(١) Ibid., From the Acting Secretay of State, Washington, 26-7-1872.
هذه أول مرة فى تعليمات وزارة الخارجية الأمريكية تذكر فيها الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالاسكندرية .

(٢) Ibid., From Beardsley, Alexandria, 29-8-1872.

الأجنبية ، وأن اقتراح حذفه يحتاج إلى تبصر ، ولا يمكن تنفيذه إلا بأمر الخديو . فأجاب بيرزلى بأن رفض قبول الحصان لا يقصد به عدم احترام الحكومة المصرية ، ولكن المسألة هى أن قبول ممثلى الولايات المتحدة لمثل تلك الهدية يتنافى مع روح الدستور الأمريكى . وقد وعد شريف باشا بعرض الموضوع على الخديو . وفعلا لم يقدم الحصان فى حفل الاستقبال [1] .

وعلى الرغم من ذلك ، فان تقديم الحصان لم يحذف فيما بعد من مراسيم الاحتفال الرسمي باستقبال ممثلى الدول الأخرى . وقد أسف بيرزلى لقبول ماركيز دى كازو (Marquis de Cazeaux) المندوب السياسى والقنصل العام لفرنسا الحصان الذى قدمه إليه الخديو اسماعيل فى حفل استقباله الرسمى فى ٢٦ فبراير سنة ١٨٧٣ [2] .

وقد تولى بيرزلى أعمال وظيفته ، كما استقبله الخديو اسماعيل رسميا قبل أن يحصل من الباب العالى على براءة له كمندوب سياسى وقنصل عام فى مصر . وذلك لان مصر كانت تعتمد على خطابات الاعتماد في الاعتراف بممثلى الدول الأجنبية فيها ولا تهتم كثيرا بالبراءات . غير أن بيرزلى اقترح على وزير الخارجية الأمريكية الحصول على براءة له من السلطان العثمانى ، منعاً لحدوث اضطراب فى العلاقات بين تركيا ومصر ، خصوصاً وأن تركيا كانت إذ ذاك متمسكة بحقوقها فى مصر . وبناء على اقتراح بيرزلى ، أرسل وزير الخارجية إلى ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة تعليمات بالحصول من الباب العالى على براءة لريتشارد بيرزلى كمندوب سياسى وقنصل عام للولايات المتحدة فى الإسكندرية [3] .

وقد حدث تغيير فى تمثيل الولايات المتحدة فى مصر فى مدة بيرزلى إذ تغير لقب ممثلها من قنصل عام إلى مندوب سياسى وقنصل عام كما ذكرنا ، وألغيت قنصلية القاهرة ، وأنشئت مكانها وكالة قنصلية (Consular Agency) ، ثم انتقلت الوكالة السياسية والقنصلية العامة من الاسكندرية إلى القاهرة ، وأنشئت مكانها وكالة قنصلية ، بينما ألغيت الوكالة القنصلية فى القاهرة . وإليك بيان ذلك :

بعد وفاة فكتور بارثو قنصل القاهرة ، سألت وزارة الخارجية الأمريكية بيرزلى عما

---

(١) Ibid., 26-9-1872.

(٢) Ibid., From Beardsley, Cairo, 27-2-1872.

(٣) Ibid., 27-9-1872. From the Secretary of State, Washington, 24-10-1872.

إذا كان من الضرورى إبقاء قنصلية القاهرة أم لا . فرد عليها بيرزلى بأنه يرى إلغاءها وإنشاء وكالة قنصلية مكانها ، لانه سيجعل إقامته معظم الوقت فى القاهرة ، إذ أنهـا محل الاقامة الرسمى للخديو ، وفيها الوزارات ، فضلا عن أنها محل الاقامة الطبيعى لجميع القناصل العامين ، على الرغم من أن الاسكندرية المحل الرسمى لاقامة معظمهم . وقد أبدى الخديو رغبته فى نقل محلات إقامتهم الرسمية إلى القاهرة [١] . وبناء على ذلك ، قررت وزارة الخارجية الأمريكية فى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٢ إلغاء القنصلية بالقاهرة ، وإنشاء وكالة قنصلية مكانها [٢] .

وبعد ذلك ، اقترح بيرزلى على وزير الخارجية تغيير اسم « الوكالة السياسية والقنصلية العامة للولايات المتحدة فى الاسكندرية » إلى « الوكالة السياسية والقنصلية العامة فى القاهرة» أو « فى مصر » ، حتى يكون المندوب السياسى والقنصل العام بالقرب من المقر الرسمى للخديو والمقر الدائم للوزارات فى القاهرة . واقترح فى نفس الوقت إنشاء وكالة قنصلية فى الاسكندرية [٣] ، ثم اقترح بعد ذلك على وزير الخارجية أن يعرض على الكونجرس تغيير اسم الوكالة السياسية والقنصلية العامة ، كما جاء فى اقتراحه السابق ، حيث أن القاهرة أصبحت العاصمة الدائمة لمصر ، والمقر الحقيقى لممثلى الدول الأجنبية [٤] . وبناء على ذلك ، صدر قرار من الكونجرس بتغيير إسم ولقب الوكيل السياسى والقنصل العام للولايات المتحدة بالاسكندرية إلى الوكيل السياسى والقنصل العام للولايات المتحدة بالقاهرة . وبذلك انتقلت الوكالة السياسية والقنصلية العامة من الاسكندرية إلى القاهرة ، وتم نقل سجلاتها فى نوفمبر سنة ١٨٧٤ ، وأنشئت وكالة قنصلية بالاسكندرية . وقد أخبر ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة بذلك التغيير [٥] .

ونتج عن نقل الوكالة السياسية والقنصلية العامة إلى القاهرة إلغاء الوكالة القنصلية بالقاهرة ، لأن المندوب القنصلى ، على حسب التعريف ، هو من يؤدى واجباته خارج المدينة التى بها القنصلية [٦] .

(١) Ibid., From Beardsley, Alexandria. 9-11-1872.

(٢) Ibid., From the Secretay of State, Washington, 10-12-1872, From Beardsley, Cairo, 6-1-1873.

(٣) Ibid., From Beardsley, Cairo, 6-1-1873.

(٤) Ibid , 22-9-1873.

(٥) Ibid., 30-12-1874. From the Secretary of State, Washington, 9-1-1874.

(٦) Ibid., From the Secretary of State Washington, 27-10-1874.

هكذا تغير تمثيل الولايات المتحدة فى مصر فى مدة بيرزلى .

وإليك أسماء موظفى الوكالة السياسية والقنصلية العامة للولايات المتحدة بالاسكندرية فى ٢٩ يناير سنة ١٨٧٤ :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين
يوسف مشا الله . . .	الاسكندرية	مصرى	مترجم	١٨٧٣/٤/٢٠
فرنسيس فنش (Fenech)	»	بريطانى	كاتب	ديسمبر ١٨٧٢
حسن على	»	مصرى	قواص	سنة ١٨٦٠
محمد أحمد . . .	»	مصرى	قواص	سنة ١٨٧٣ (١)

أما أسماء موظفيها بالقاهرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٤ ، أى بعد نقلها ، فهى :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين
ريتشارد بيرزلى . .	القاهرة	أمريكى	مندوب سياسى وقنصل عام	١٨٧٢/٧/٢٣
بابيت (Babbitt) . .	»	أمريكى	نائب قنصل عام	١٨٧٢/١٠/٢٦
يوسف مشا الله . .	»	مصرى	مترجم	١٨٧٣/٤/٣٠
ركو سيداروس . .	»	مصرى	مترجم	سنة ١٨٥٤
فرانسيس فنش . .	»	انجليزى	كاتب	—
حسن على . . .	»	مصرى	قواص	— (١)

وإليك أسماء موظفى الوكالة السياسية والقنصلية العامة للولايات المتحدة فى القاهرة فى ١٨٧٥/١٢/٣١ :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين
ريتشارد بيرزلى . .	القاهرة	أمريكى	مندوب سياسى وقنصل عام	١٨٧٢/٧/٢٣
نقولا كومانوس . .	»	يونانى	نائب قنصل عام	—
إسكندر الياس . .	»	بريطانى	كاتب	١٨٧٥/١/١
ركو سيداروس . .	»	مصرى	مترجم	—
حسن على . . .	»	مصرى	قواص	— (٣)

(١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 29-1-1874.

(٢) Ibid., 10-1-1875.

(٣) Ibid., From Nicholas Comanos, Cairo, 31-1-1876.

أما أسماء موظفى الوكالة القنصلية بالاسكندرية فى ١٨٧٥/١٢/٣١ فهى:

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين
قسطنطين سلفاجو . .	الاسكندرية	يونانى	مندوب قنصلى	—
قسطنطين كومانوس .	»	»	مترجم	—
قسطنطين كوتزودنتياس . (Coutzodontias)	»	»	كاتب	—(١)

وزيادة على الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالقاهرة ، والوكالة القنصلية بالاسكندرية، كانت للولايات المتحدة قنصلية فى بورسعيد مستقلة منذ إنشائها فى سنة ١٨٧٠ استقلالا تاما عن القنصلية العامة ، يتولى أعمالها القنصل وليم بيدج (Page) ، فيرسل رسالاته إلى وزارة الخارجية الأمريكية مباشرة ، ولا يخبر القنصلية العامة بتعيينات موظفى قنصليته حتى أن نائب القنصل والحراس فى تلك القنصلية لم يكونوا معروفين أو معترفا بهم من الحكومة المصرية أو القنصلية العامة . وقد استمرت تلك الحالة حتى جاءت إلى بيرزلى القوانين القنصلية فى ديسمبر سنة ١٨٧٤ ، فأرسل مذكرة رسمية إلى بيدج ، يلفت فيها نظره إلى ما جاء فى تلك القوانين عن المراسلة مع وزارة الخارجية ، وعن سلطات الرقابة التى للقناصل العامين . ولكن بيدج أجاب بأنه يرسل رسالاته إلى واشنطون مباشرة بتصريح من وزارة الخارجية ، وأنه هو السلطة القنصلية الوحيدة للولايات المتحدة فى مصر التى لها الحق فى تعيين مندوبين قنصليين ، كما اتهم بيرزلى بأنه تسبب فى نقص مرتبه ؛ فأرسل بيرزلى خطاب بيدج هذا إلى وزير الخارجية الأمريكية (٢) .

وقد أطلق بيدج الرصاص على رجل من رعايا بريطانيا فى أحد شوارع بورسعيد ، فتحدث وزير الخارجية المصرية مع بيرزلى عن الحادث ، وأظهر دهشته من اقتراف قنصل الولايات المتحدة مثل ذلك العمل . وبناء على ذلك ، أرسل بيرزلى فى أول فبراير سنة ١٨٧٥ مذكرة رسمية إلى بيدج ، وطلب منه إيضاحا عن الحادث ، فلم يرد عليه ؛ فرفع بيرزلى الموضوع إلى وزير الخارجية الأمريكية (٣) .

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid., From Beardsley, Cairo, 25-2-1875.

(٣) Ibid.

وفى ١٩ يوليه سنة ١٨٧٥ توفى فى بورسعيد وليم بيدج قنصل الولايات المتحدة فى بورسعيد ، فطالب بيرزلى من بيكر (Baker) القائم بأعمال القنصل البريطانى فى تلك الميناء الاشراف على القنصلية الأمريكية ، فأشرف عليها (١) . ولكنه انتقل بعد ذلك إلى وظيفة أخرى ، فأحل بيرزلى ، الفريدووف (Alfred Woeff) ، أحد موظفى القنصلية الانجليزية فى بورسعيد ، محله فى الاشراف على القنصلية الأمريكية حتى يأتى برودبنت (Broadbent) ، نائب القنصل الأمريكى فى بورسعيد ، من سوريا ؛ وكان قد ذهب اليها قبل وفاة بيدج (٢) .

وقبل وفاة بيدج اقترح بيرزلى فى ٤ مايو سنة ١٨٧٥ على وزير الخارجية الأمريكية نقل القنصلية الأمريكية فى بورسعيد إلى الاسكندرية . ثم كرر اقتراحه هذا بعد وفاة بيدج ، فكتب إلى وزير الخارجية ، يقول إن إنشاء قنصلية فى الاسكندرية أصبح ضروريا لأن المندوب القنصلى فى الاسكندرية ليس له مرتب . ولذلك فانه لا يعطى الواجبات القنصلية الوقت والالتفات اللازمين ، فضلا عن أن أمريكيين كثيرين يمرون بالاسكندرية . وبناء على ذلك ، أصبحت الولايات المتحدة فى حاجة ماسة إلى قنصل فى الاسكندرية ، بينما لا حاجة لها إلى قنصل فى بورسعيد (٣) .

هذا ، وقد عينت وزارة الخارجية الأمريكية هنرى بابيت (Henry A. Babbitt) كاتبا قنصليا فى الاسكندرية ، فقام بأعماله فى ١٧ أكتوبر سنة ١٨٧٢ (٤) . ولكن بيرزلى رشحه فى نفس الشهر لوظيفة نائب قنصل عام بالاسكندرية ليشرف على أعمال القنصلية العامة فى أثناء غياب بيرزلى معظم الوقت فى القاهرة المقر الرسمى للخديو والوزارات ، حيث يجرى الاتصال المباشر بالحكومة (٥) . وبناء على ذلك ، عينه وزير الخارجية نائب قنصل عام بالاسكندرية (٦) ، وأرسل شهادة تعيينه إلى ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة لاستخراج براءة له من الباب العالى (٧) .

---

(١) Ibid., 24-7-1875.

(٢) Ibid., 23-8-1875 and 18-10-1875.

(٣) Ibid., 26-8-1875.

(٤) Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 6-9-1872. From Beardsley, Alexandria, 18-10-1872.

(٥) Ibid., From Beardsley, 26-10-1872.

(٦) Ibid., From the Secretary of State, Washington 21-11-1872.

(٧) Ibid., 4-2-1873.

وعندما ألغيت القنصلية بالقاهرة ، أنشئت مكانها وكالة قنصلية ، وعين فيها نقولا ديمتريوس كومانوس (Nicholas Demetrius Comanos) نائب القنصل فى قنصلية القاهرة السابقة ، مندوبا قنصليا [١] . ولما نقلت الوكالة السياسية والقنصلية العامة من الاسكندرية إلى القاهرة ، ألغيت الوكالة القنصلية بالقاهرة ، فرشح بيرزلى ، كومانوس المندوب القنصلى السابق بالقاهرة ، نائب قنصل عام للوكالة السياسية والقنصلية العامة بالقاهرة فى المكان الذى يشغله بابيت ؛ فوافق وزير الخارجية على تعيينه نائب قنصل عام بالقاهرة [٢] . ولكنه لم يستمر فى ذلك المنصب إلا بضعة أشهر ، إذ أجريت عمليات التصيب على بيانو وأثاث تحت رعاية القنصلية العامة ؛ وكانت لكومانوس علاقة بها ، فاعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية تلك العمليات ماسة بكرامة الحكومة الأمريكية وقنصليتها فى مصر . ولذا فإنها طردت كومانوس من وظيفته [٣] . ولكن بيرزلى التمس من الوزارة إعادة تعيينه ، فوافق الوزير على تعيينه نائب قنصل عام بالقاهرة إذا رشحه بيرزلى لذلك . وفعلا رشحه بيرزلى لتلك الوظيفة فوافق الوزير [٤] .

أما بابيت الذى كان يشغل وظيفة نائب قنصل عام بالقاهرة قبل أن يعين كومانوس فيها ، فقد نقل بوظيفة كاتب قنصلى إلى فرنكفورت بدلا من البرت زيك (Albert J. de Zeyk) الكاتب القنصلى الذى نقل بوظيفته إلى القاهرة [٥] ، فوصل إليها وتولى عمله فى ٣ مايو سنة ١٨٧٥ [٦] .

وقد عين بيرزلى يوسف مشا الله مترجما للوكالة السياسية والقنصلية العامة الأمريكية بالاسكندرية بدلا من ميخائيل طويل [٧] .

أما عن المندوبين القنصليين للولايات المتحدة فى مصر ، فقد جدد بيرزلى تعيينهم جملة قبل فوات المدة المحددة للتجديد ، وهى ٩٠ يوما من توليه شئون الوكالة السياسية والقنصلية

---

(١) Ibid., 10-12-1872.

(٢) Ibid., From Bearsdley, 28-11-1874. From the Secretary of State, Washington, 4-1-1875.

(٣) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 18-5-1875.

(٤) Ibid., 11-1-1876. From Beardsley, Cairo, 13-1-1876. From Comanos, Cairo, 29-1-1876.

(٥) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 26-2-1875.

(٦) Ibid., From Beardsley, Cairo, 4-5-1875.

(٧) Ibid., 30-4-1873. From the Secretary of State, Washington, 31-5-1873 and 12-7-1873.

العامة بالاسكندرية . وفى نفس الوقت طلب من وزارة الخارجية الأمريكية إرسال قائمة بأسمائهم وأسماء موظفى القنصلية العامة بالاسكندرية والقنصليات الأمريكية الأخرى فى مصر ، إذ لا توجد قائمة بذلك فى سجلات القنصلية العامة بالاسكندرية [١] .

وقد أرسلت اليه الوزارة قائمة بأسماء المندوبين القنصليين فى مصر ، كما يأتى :

الاسم	المكان	الاسم	المكان
نقولا ديتريوس كومانوس	القاهرة	واصف الخياط	أسيوط
دهان دهان	طنطا	مشرق الخياط	جرجا
ابراهيم داود	المنصورة	على مراد	الأقصر
نصر الله لوقا	بنى سويف	عزار عبد الملك	الخرطوم [٢]
رفائيل خزام	المنيا		

وبعد التحقق من هذه الأسماء ، وجد بيرزلى أنها صحيحة ، ما عدا رفائيل خزام بالمنيا الذى لم تعترف به الحكومة المصرية ؛ ولذلك فانه لا يدخل فى عداد المندوبين القنصليين للولايات المتحدة فى مصر [٣] .

وقد عين بيرزلى ، جادس جاد Gadis Gad فى وظيفة مندوب قنصلى فى قنا ، ووافق وزير الخارجية الأمريكية على ذلك [٤] . ولكن الحكومة المصرية رفضت الاعتراف به ، فعين بيرزلى بدلا عنه ويصا بقطر الذى كان مندوبا قنصليا للولايات المتحدة فى نفس المكان من قبل ، وطرده القنصل العام بتلر [٥] .

وكذلك عين بيرزلى قسطنطين سلفاجو (Constantine Salvago) ، وهو تاجر يونانى ، مندوباً قنصليا فى الاسكندرية ، بعد نقل الوكالة السياسية والقنصلية العامة منها وإنشاء الوكالة القنصلية فيها ، فوافق وزير الخارجية الأمريكية على ذلك [٦] .

---

(١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 28-11-1872.

(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington· 17-1-1873.

(٣) Ibid., From Beardsley, Cairo, 18-2-1873.

(٤) Ibid, 8-3-1873. From the Secretary of State. Washington, 7-4-1873.

(٥) Ibib, From Beardsley, Cairo. 12-2-1875

(٦) Ibid., 9-4-1874. From the Secretary of State, Washington, 6-5-1874.

وقد أرسل وزير الخارجية الأمريكية منشوراً إلى بيرزلى فى ٢٧ يناير سنة١٨٧٥ ، يقول فيه إنه يعتقد أن كثيراً من الوكالات القنصلية الموجودة فى مصر إذ ذاك يمكن إبطالها دون أن يعود على المصلحة العامة ضرر ، فرد بيرزلى عليه قائلا إن جميع الوكالات القنصلية فى الوجه البحرى ينبغى إلغاؤها ، وإن كثيراً من الوكالات القنصلية فى الوجه القبلى ينبغى إبقاؤها لأنها ضرورية للسياح الأمريكيين (١) . ثم أرسل إليه رسالة أخرى ، يقول فيها إن جميع الوكالات القنصلية فى مصر ماعدا الوكالة القنصلية فى الإسكندرية يمكن إلغاؤها بدون أن يعود من ذلك ضرر على مصالح الولايات المتحدة التجارية ، لأنه لا توجد تجارة ما بين واحدة منها ، فيما عدا الاسكندرية ، وبين الولايات المتحدة . غير أن الوكالات القنصلية الأمريكية فى مصر تقوم بالخدمات الآتية :

١ — مساعدة السياح الأمريكيين وإسداء النصح لهم .

٢ — حماية أعمال أعضاء البعثات الدينية الأمريكية ، وتشمل منطقة عملهم الوجه البحرى والوجه القبلى ، وتوجد مدارسهم تقريباً فى كل مدينة ذات أهمية فى القطر المصرى .

ويؤدى المندوبون القنصليون فى الوجه القبلى خدمات جليلة للسياح الأمريكيين فى أشهر الشتاء ، إذ يستلمون بريد السائح ويرسلونه ، كما يصلحون قاربه إذا حدث له تلف ، ويحلون المشكلات بينه وبين النوتى ، ويتدخلون لمصلحته فى جميع الحالات التى تسبب له متاعب ، ويسهمون بطرق كثيرة فى طمأنينته ورفاهيته وراحته . وكذلك يؤدى المندوبون القنصليون خدمات عظيمة لأعضاء البعثة الدينية الأمريكية ، إذ يساعدونهم فى التفرغ لعملهم ، ويحمون من الاضطهاد تلاميذ مدارسهم ومن تحول من المصريين إلى البروتستنية على أيديهم ، وكذلك يحمون أعضاء البعثة الدينية الأمريكية وموزعى الكتب الدينية التابعين لهم ، فى حالات التدخل فى أعمالهم من قبل السلطات المحلية أو خصومهم الدينيين ، عند زياراتهم للمدن التى ليست لهم فيها مراكز ثابتة .

وعلى الرغم من ذلك ، فان المندوبين القنصليين فى الوجه البحرى لا يؤدون خدمة ما للسياح الأمريكيين إلا نادرا ، لأن السياح لا يزورون هذا الجزء من مصر . ومع ذلك ، فان من المستحسن إبقاء الوكالة القنصلية فى المنصورة لحماية مصالح البعثة الدينية الأمريكية .

أما فى الوجه القبلى فيجب إبقاء الوكالة القنصلية فى كل من الأقصر وأسيوط ، لأن السياح الأمريكيين يحتاجون فى هاتين المدينتين الى نصيحة ومساعدة ، كما أنه من الضرورى

---

(١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 3-4-1875.

تعيين مندوب قنصلي في أسوان لخدمة السياح . والوكالات القنصلية الأخرى في الوجه القبلي موجودة في بني سويف وجرجا وقنا ، وهي في الدرجة الثانية من الأهمية للسياح ، ولكن أعضاء البعثة الدينية يعتبرونها ذات أهمية خاصة بالنسبة إلى المندوبين القنصليين الموجودين فيها مثل ويصا بقطر في قنا .

ويجب نقل الوكالة القنصلية بالاسماعيلية إلى السويس ، لأن السفن التي تمر في قناة السويس تقف عند بور سعيد والسويس فقط ، ولأن المسافرين يركبون السفن أو ينزلون منها في السويس ، فضلا عن أن السويس أهم من بور سعيد كمركز تجاري لارتباطها بالقاهرة بالسكة الحديدية ، بينما بور سعيد معزولة تماما .

وكذلك يجب نقل القنصلية في بور سعيد الى الاسكندرية .

وقد لخص بيرزلي اقتراحاته عن الوكالات القنصلية الأمريكية في مصر فيما يلي :

١ — الوكالات القنصلية التي تبقى هي : الاسكندرية والمنصورة وبني سويف وأسيوط وقنا والأقصر .

٢ — الوكالات القنصلية التي تلغى عند شغورها هي : الاسماعيلية ودمياط وطنطا وجرجا والخرطوم ، مع العلم بأن الوكالة القنصلية في جرجا تؤدي بعض الخدمات للسياح ، ولذلك فهي أهم من الخرطوم وطنطا ودمياط .

٣ — المدن المقترح إنشاء وكالات قنصلية بها هي : السويس وأسوان [١] .

وقد رد وزير الخارجية الأمريكية على بيرزلي بأن إقتراحاته عن الوكالات القنصلية في مصر ستكون محل الاعتبار [٢] .

هكذا كان تمثيل الولايات المتحدة في مصر في مدة بيرزلي .

أما علاقات الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالحكومة المصرية في تلك المدة فكانت ودية ، فقد قابل بيرزلي الخديو اسماعيل في سنة ١٨٧٢ عدة مرات لأعمال رسمية أو لتقديم بعض الأشخاص له . وفي جميع تلك المقابلات حياه الخديو أحسن تحية . وفي أكثر من مرة ، أبدى الخديو رضاه وسروره من استقبال بيرزلي كممثل للولايات المتحدة في مصر . وقد انتهز

(١) Ibid., 4-5-1875.
(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 4-6-1875.,

بيرزلى كل فرصة مناسبة فى أثناء تلك السنة ، ليؤكد للخديو حرص رئيس الجمهورية المشبع بالمودة ، على كل ما يتعلق بالخديو ورفاهية مصر [1] .

وفى ٢٨ يونيه سنة ١٨٧٥ ، احتفلت الحكومة المصرية فى قصر رأس التين بانشاء المحاكم المختلطة . وفى تلك المناسبة استقبل الخديو اسماعيل القناصل العامين ، ومن بينهم بيرزلى . وقد استقبله الخديو استقبالا ودياً للغاية ، ووجه إليه كلمة باللغة الفرنسية ، قال فيها إنه يشكره على مجيئه لتقديم التهنئة فى تلك المناسبة ، ويرجوه أن يبلغ حكومة الولايات المتحدة خالص شكره على مساعدتها فى مشروع المحاكم المختلطة وقبولها لذلك المشروع ، كما يرجوه أن يخبرها بما يأمله من مساندتها للمحاكم المختلطة ، وأن يبلغها شكره على ترشيحها قضاة مشهورين للاشتراك فى أعمال تلك المحاكم . وقد رد بيرزلى على تلك الكلمة ، قائلا إنه يهنىء الخديو باسم حكومة الولايات المتحدة فى مناسبة إنشاء المحاكم المختلطة ، وإنه يأمل فى أن يتحقق كل ما ينتظره الخديو من خير من وراء تلك المحاكم ، وإن حكومة الولايات المتحدة وشعبها مهتمان بها وسيراقبان عملها وتطورها ، وإنه سيكون سعيداً عندما يوضح لحكومته ما أظهره الخديو من شعور نحوه [2] .

وكذلك لم تؤد مسألة الحماية فى مدة بيرزلى إلى مشاكل بينه وبين الحكومة المصرية ، لأن وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد حلت تلك المسألة من قبل بقصر الحماية على الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة .

وعلى الرغم من حدوث بعض المسائل المتصلة بالأمريكيين وموظفى الوكالة السياسية والقنصلية العامة فى مدة بيرزلى ، فانها لم تؤد إلى مشاكل بينه وبين الحكومة المصرية . وإليك بعض تلك المسائل :

(ا) مسألة الضباط الأمريكيين :

أقام أشخاص من غير المصريين قضايا أمام المحكمة القنصلية فى الوكالة السياسية والقنصلية العامة الأمريكية بالأسكندرية ضد بعض الضباط الأمريكيين الذين فى خدمة الحكومة المصرية ، فاستفسر نائب القنصل العام من وزير الخارجية الأمريكية عما يتبع فى القضايا التى تقام من الضباط الأمريكيين الذين فى خدمة الحكومة المصرية ضد الرعايا من غير المصريين ،

(١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 11-12-1872.

(٢) Ibid., 10-7-1875.

والقضايا التى تقام من هؤلاء الرعايا ضد الضباط المذكورين فى المحكمة القنصلية بالوكالة السياسية والقنصلية العامة بالاسكندرية ، مع العلم بأن هؤلاء الضباط أعربوا عن تمسكهم بحقوقهم كمواطنين أمريكيين ، ما عدا فى حالة النزاع مع الحكومة المصرية ورعاياها. وقد أكد وزير الخارجية المصرية بأن حكومته لا ترغب فى معرفة القضايا التى تنشأ بين هؤلاء الضباط ، كمواطنين أمريكيين ، وبين أشخاص آخرين من غير المصريين [1] . وبناء على ذلك وافق وزير الخارجية الأمريكية على قبول المحكمة القنصلية مثل تلك القضايا [2].

(ب) مسألة الجنرال توماس رهت :

حدث نزاع بين الجنرال توماس رهت (Thomas G. Rhett) والحكومة المصرية ، فبذل بيرزلى مساعيه الحميدة لمصلحة رهت ، بأمر وزارة الخارجية الأمريكية. غير أن ذلك لم يؤد إلى حدوث مشكلة بين بيرزلى والحكومة المصرية. وبيان ذلك أن الجنرال رهت تعاقد فى ٢١ أبريل سنة ١٨٧٠ ، فى نيويورك ، مع مندوب الحكومة المصرية على الخدمة فى الجيش المصرى برتبة بريجادير جنرال (Brigadier General) . وعندما وصل إلى مصر أخبرته الحكومة أن عدد الضباط من تلك الرتبة المتعاقد معهم أزيد من اللازم لها. ولذلك فإما أن يقبل الرتبة الأقل منها وهى كولونيل ، وإما أن يعتزل الخدمة ، ويأخذ مرتب ستة أشهر ومصاريف العودة إلى الولايات المتحدة ، على حسب نصوص العقد ، فرغب الجنرال رهت فى العودة . غير أن الحكومة أرادت إبقاءه ، ووعده وزير الحربية المصرى بترقيته إلى رتبة بريجادير جنرال فى مدة أشهر قليلة ، أن قبل العمل برتبة كولونيل ، فقبل ذلك الوضع ، وأثبت فى العقد بتاريخ ٢٣ مايو سنة ١٨٧٠ أن رتبته كولونيل ، وبدأ الخدمة فى الجيش المصرى بتلك الرتبة ، وأخذ مرتبها . ومضت أشهر ولم يرق رهت ، فأرسل إلى الجنرال ستون رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى مذكرة عن الموضوع ، ومعها خطاب موجه إلى وزير الحربية ؛ فأعاد ستون الخطاب إليه ونصحه بعدم إرساله لأنه سيضره ويؤخر ترقيته ، كما أخبره بأن فى النية ترقيته بعد الانتهاء من مناورات الخريف فى أكتوبر . غير أن رهت أرسل فى ١٨ أكتوبر سنة ١٨٧٠ خطاباً إلى وزير الحربية ، يطلب فيه ترقيته ، كما وعده بذلك باسم الخديو فى مايو . ووصل الخطاب إلى الوزير قبل نهاية المناورات بيوم واحد ، فغضب الخديو من الخطاب ، وأمر بطرد رهت من الخدمة فى مقابل إعطائه مرتب

(١) Ibid., From Babbitt, Alexandria, 10-7-1873.

(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 12-8-1873.

ستة أشهر ومصاريف العودة إلى الولايات المتحدة ، على حسب نص العقد ، ولكن رهت كان راغباً فى البقاء فى الخدمة ، فتدخل أصدقاؤه فى المسألة ، حتى ألغى الخديو ذلك الأمر ، وبقى رهت فى الخدمة برتبة كولونيل [1] .

وفى أول مارس سنة ١٨٧٢ أصيب رهت بالفالج ، فأمر الخديو اسماعيل باعطائه منحة من جيبه الخاص قدرها ٢٣٠ جنيها . وفى الشهر التالى طلب رهت أجازة للسفر إلى أوروبا ، رغبة فى العلاج . فصرح له الخديو بأجازة ستة أشهر بمرتب كامل ، مع أن العقد ينص على أن تكون الاجازة بنصف مرتب ، كما أعطاه ٢٠٠ جنيه كمنحة قبل مغادرته مصر . وعند نهاية تلك الأجازة ، منح أجازة ثانية لمدة ستة أشهر بمرتب كامل [2] . وقبل نهايتها أمرت وزارة الخارجية الأمريكية بيرزلى ببذل مساعيه الحميدة لمصلحة رهت الموجود إذ ذاك فى ألمانيا تحت العلاج ، لتدفع له الحكومة المصرية مايستحقه لديها من مال ، وذلك بناء على خطاب قدمه إلى الوزارة أحد أصدقائه [3] . فبحث بيرزلى المسألة ، ثم أرسل ملخصاً وافياً عنها إلى الوزارة ، ذاكراً فيه أن رهت لايستحق شيئاً من المال عند الحكومة المصرية [4] وعند نهاية الاجازة الثانية منح رهت أجازة إضافية لمدة ستة أشهر أخرى بمرتب كامل . وقبل نهاية تلك الأجازة ، زار الخديو اسماعيل الآستانة فى صيف سنة ١٨٧٣ ؛ وفى أثناء الزيارة وعد الخديو ، بوكر (Boker) ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة بحل مسألة رهت بكل سخاء . وفعلا أمر الخديو فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ ، بعد عودته إلى مصر ، بالاستغناء عن الكولونيل رهت ، على حسب نصوص العقد ، مع اعطائه منحة قدرها ١٤٠٠ جنيه بمناسبة حالته الصحية ، وأخبره بذلك رسميا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى . وقد اعتبر بيرزلى والضباط الأمريكيون الذين فى خدمة الحكومة المصرية أن الخديو حل المسألة بسخاء للغاية . ولكن رهت لم يرض بذلك الحل، ولم يعترف إذ ذاك باستلام رسالة رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى [5] . وقدم شكوى ضد الحكومة المصرية إلى ممثل الولايات المتحدة فى باريس ، فحولت إلى وزارة الخارجية الأمريكية التى أمرت بيرزلى

---

(١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 28-7-1875.
(٢) Ibid.,
(٣) Ibid., From the Secretary of State, Washington. 22-2-1873.
(٤) Ibid., From Beardsley, Cairo. 12-5-1873.
(٥) Ibid., 28-7-1875.

يبحث المسألة وإرسال تقرير عنها ، وبذل مساعيه الحميدة لمصلحة رهت [1] . فنفذ بيرزلى تلك التعليمات ، وكتب رسالة إلى الوزارة يشرح فيها المسألة ، فأمرته الوزارة مرة أخرى يبذل مساعيه الحميدة لمصلحة رهت [2] . وفعلا بذل بيرزلى مساعيه الحميدة التى لم يتوقف عن بذلها منذ التعليمات الأولى بذلك فى فبراير سنة ١٨٧٣ ، ثم كتب إلى الوزارة ينبئها بقرب دفع الحكومة المصرية ما يستحقه رهت على حسب العقد فضلا عن المنحة التى استلمها فعلا ومقدارها ١٤٠٠ جنيه ، حيث أن رهت رضى بقبول أحسن تسوية ممكنة فى مثل تلك الظروف ، كما فهم بيرزلى ذلك من أصدقاء رهت فى باريس [3] .

غير أن رهت على الرغم من اعترافه فى ديسمبر سنة ١٨٧٤ باستلام رسالة رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى بالاستغناء عن خدمته ومنحه ١٤٠٠ جنيه وذلك بعد إرسالها إليه بأكثر من سنة ، فإنه لم يقبل شروط الاستغناء عنه ، إذ ادعى أنه يستحق مرتب بريجادير جنرال من تاريخ العقد فى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٠ إلى ٢١ ابريل سنة ١٨٧٥ ، ومبلغاً آخر بدلا عن العلف والوقود والرعاية الصحية وغير ذلك ، فضلا عن ٥٠٠٠ جنيه فى مقابل مالحقه من ضرر فى صحته ومستقبله . وبذلك بلغ استحقاقه عند الحكومة ، على حسب ادعائه ٩١١٣ جنيها . وكذلك أرسل رهت إلى بيرزلى بأنه لا يقبل حلا للمسألة إلا على أساس طلبه الاصلى وهو٩١١٣ جنيها . ولكن الحكومة المصرية رفضت الاعتراف بادعاء رهت ، وصممت على تفسيرعقده بنفس الطريقة التىفسرت بها عقود الضباط الامريكيين الآخرين الذين فى خدمتها ، وقدرت استحقاقه بمبلغ ٤٠,٧٠٥ قروش ؛ فأخبره بيرزلى بذلك ، ولكنه رفض قبول ذلك المبلغ ، وادعى بأنه يستحق ٩,١١٣ جنيهاً [4] . وقد أكد الخديو اسماعيل لبيرزلى بأن رهت استلم نحو ٢,٠٠٠ جنيه فوق ما يستحقه على حسب العقد ؛ وفى نفس الوقت رفض الاعتراف بصحة ادعاء رهت من الوجهة القانونية ، وأعرب عن عدم استعداده لاعطاء رهت منحة استثنائية أخرى . وكذلك رفضت الحكومة المصرية الاعتراف بادعاء رهت للأسباب الآتية :

١ — عدم ترقيته إلى رتبة بريجادير جنرال ، ولذلك فانه لا يستحق مرتبها .

---

(1) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 7-9-1874.

(2) Ibid., 9-11-1874.

(3) Ibid., From Beardsley, 18-12-1874 and 28-7-1875.

(4) Ibid., 28-7-1875.

٢ ـــ الاستغناء عنه فى ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٧٣ ، ولذلك فانه لا يستحق مرتباً بعد ذلك التاريخ .

٣ ـــ بعض ما يدعيه من استحقاقات ليس له ، وبعضها غير معروف فى مصر .

٤ ـــ معاملة رهت بسخاء حتى ذلك الوقت أكثر مما عومل به أى ضابط أمريكى آخر فى خدمة الحكومة المصرية [١] .

إلى هذا الحد وصل النزاع بين رهت والحكومة المصرية . وعندئذ أعرب بيرزلى لوزارة الخارجية الأمريكية عن أن المسألة لن تحل ، كما يريد رهت ، إلا إذا أرسلت اليه الوزارة تعليمات مشددة بالتدخل رسمياً لمصلحته . غير أن بيرزلى اقترح فى نفس الوقت أن يرفع رهت قضية ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة التى ستبدأ أعمالها فى أكتوبر سنة ١٨٧٥ [٢] .

وقد ردت الوزارة على بيرزلى بأنه من الأفضل للجنرال رهت أن يرفع قضية ضد الحكومة المصرية أمام المحاكم المختلطة [٣] .

(ج) مسألة ميخائيل طويل :

عين شارلز هيل القنصل العام الأمريكى ميخائيل طويل مترجما فى القنصلية العامة بالاسكندرية حوالى سنة ١٨٦٥ . وبعد ذلك بأربع سنوات أقام ميخائيل طويل ، عن طريق القنصلية العامة ، ثلاث قضايا ضد الحكومة المصرية ، تتلخص فى أن السلطات المصرية رفضت تنفيذ أحكام صادرة من المحكمة التجارية بالاسكندرية لمصلحة ميخائيل . وقد قدم شارلز هيل تلك القضايا رسمياً إلى الحكومة المصرية . غير أن خليفته بتلر لم يبذل أى مجهود لحلها ، فظلت معلقة ، حتى جاء بيرزلى الذى قرر تعيين مترجم آخر محل ميخائيل طويل للاشتباه فى كثير من أعماله . غير أنه رأى من العدل حل قضاياه ضد الحكومة المصرية ، قبل قطع علاقته بالقنصلية العامة ، فى مقابل ما أداه من خدمة لها مدة ٨ سنوات . وبناء على ذلك طلب من وزير الخارجية المصرية حل تلك القضايا . وفى نفس الوقت ،

---

(١) Ibid.
(٢) Ibid.
(٣) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 6-9-1875.

عين يوسف مشا الله مترجماً أول فى الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالاسكندرية محل ميخائيل طويل الذى أبقاه فى وظيفه مترجم شرف ، يؤدى عمله كلما كانت الحاجة ماسة اليه فى الاسكندرية أو القاهرة ، حتى إذا ما انتهت قضاياه قدم استقالته [1] .

ولكن وزير الخارجية الأمريكية اعترض على تعيين يوسف مشا الله مترجما أول ، بشرط إبقاء ميخائيل طويل فى وظيفة مترجم شرف ، لأن ذلك الشرط يتعارض مع الجهود التى بذلت أخيراً للقضاء على التعيينات الشرفية فى القنصليات الأمريكية فى الممتلكات التركيه وغيرها فى الشرق . وفى نفس الوقت طلب الوزير من بيرزلى إيضاحاً عن ذلك الموضوع [2]. فشرح له بيرزلى الموضوع ، والتمس إقرار تعيين يوسف مشا الله مترجماً ، وميخائيل طويل فى وظيفة مترجم شرف ، ذاكراً أن الأخير سيقدم استقالته ، عندما تحل قضاياه ضد الحكومة المصرية ، ولن يتعدى ذلك أسابيع قليلة [3]. فرد عليه الوزير بأنه تبين له مما ورد فى شرح الموضوع أن ميخائيل طويل يرغب فى وظيفة مساعد مترجم لغرض أساسى هو متابعة قضاياه المذكورة ضد الحكومة المصرية . وهذه المسألة مثل من الأمثلة الكثيرة التى يبذل فيها الأجانب من غير الأمريكيين فى الشرق أقصى جهودهم ، من أجل أغراض شخصية ، لاخفاء أنفسهم تحت اسم رسمى يدل على أنهم من موظفى الحكومة الأمريكية ، رغبة فى الحصول على الامتيازات والاعفاءات . ووزارة الخارجية لا تعتبر ، ولا تقدر ممثلى الحكومة الأمريكية الذين يرتكبون مثل تلك المساوىء ، أو يغمضون العين عنها . ولذلك يجب على بيرزلى أن يعمل فى مسألة ميخائيل طويل تبعاً لتلك الخطة [4].

هكذا كانت العلاقات بين الحكومة المصرية والوكالة السياسية والقنصلية العامة فى مدة بيرزلى .

وقد كانت للمندوب السياسى أو القنصل العام فى مصر سلطة قضائية على رعايا دولته وغيرهم من المتمتعين بحمايتها ، فالمحكمة القنصلية تنظر القضايا المقامة منهم أو ضدهم وتصدر فيها الأحكام على حسب قانون بلادها ، ثم تنفذ المحكمة تلك الأحكام أو تنفذها الحكومة المصرية [5] . وقد بين قرار الكونجرس فى ٢٢ يونيه سنة ١٨٦٠ السلطات القضائية التى

(١) Ibid., From Beardsley, Cairo, 30-4-1873 and Naples, Italy, 12-7-1873.
(٢) Ibid., From the Secrtary of State, Washington, 31-5-1873.
(٣) Ibid., From Beardsley, Naples, Italy, 12-7-1873.
(٤) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 12-8-1873.
(٥) Ibid., From Beardsley, Cairo, 12-5-1873.

يمارسها المندوب السياسي للولايات المتحدة في بلاد الشرق ؛ فان لم يكن لها مندوب سياسي: تنتقل تلك السلطات القضائية إلى القنصل العام أو القنصل [١] . غير أن مصر أرادت تخفيف الأضرار الناتجة عن القضاء الأجنبي فيها ، ففكرت في إنشاء المحاكم المختلطة ، وطلبت من الدول الأجنبية الموافقة على مشروع تلك المحاكم . وتبعاً لذلك أصدر الكونجرس قراراً في ٢٣ مارس سنة ١٨٧٤ ، يخول رئيس الجمهورية الموافقة على سريان اختصاصات المحاكم المختلطة على المواطنين الأمريكيين [٢] . وبناء على ذلك ، قرر رئيس الجمهورية أن يعلن وقف تنفيذ نصوص قرار الكونجرس في ٢٢ يونيه سنة ١٨٦٠ ، فيما يخص السلطات القضائية التي تدخل في اختصاصات المحاكم المختلطة ، عندما يعلم بانشاء تلك المحاكم ، كما أمر باخبار الحكومة المصرية بأن الولايات المتحدة ستقبل تطبيق الاختصاصات القضائية لتلك المحاكم على مواطنيها [٣] . وفعلا ، عندما أنشئت المحاكم المختلطة ، وبدأت نظر القضايا بانتظام ابتداء من ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٦ ، أصدر رئيس الجمهورية اعلانا في ٢٧ مارس سنة ١٨٧٦ بوقف تنفيذ قرار ٢٢ يونيه سنة ١٨٦٠ في مصر ، فيما يخص اختصاصات المحاكم المختلطة التي كانت حتى ذلك الوقت من اختصاصات المندوبين السياسيين للولايات المتحدة والقناصل ، وذلك فيما عدا القضايا التي بدأت قبل ذلك التاريخ [٤] .

وتشمل اختصاصات المحاكم المختلطة القضايا المدنية والتجارية بين الوطنيين والأجانب ، وبين الأجانب المختلفي الجنسية بعضهم وبعض ، وكذلك بعض الجرائم التي تعتبر ماسة بكرامة تلك المحاكم [٥] . وبذلك نقصت اختصاصات المحاكم القنصلية ، غير أن المحاكم القنصلية الأمريكية في مصر استمرت مختصة بالقضايا الجنائية وكذلك القضايا المدنية التي يكون جميع أطراف النزاع فيها من المواطنين الأمريكيين أو الذين تحت الحماية الأمريكية [٦] .

هذا وقد توفي المندوب السياسي والقنصل العام ريتشارد بيرزلي في ٢٣ يناير سنة ١٨٧٦ في القاهرة ودفن فيها ، وأشرف على القنصلية العامة نقولا ديمتريوس كومانوس نائب القنصل العام ، حتى جاء المندوب السياسي والقنصل العام الجديد [٧] .

(١) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 29-6-1875.
(٢) Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 7-4-1874.
(٣) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 28-4-1874.
(٤) Ibid., 31-3-1876.
(٥) Ibid., 22-7-1879.
(٦) Ibid., From Farman, Cairo, 9-9-1877.
(٧) Ibid., From Comanus, Cairo. 29-1-1876.

١٠ — البرت فارمن

عين رئيس الجمهورية البرت فارمن Elbert Farman مندوبا سياسيا وقنصلا عاما للولايات المتحدة بالقاهرة ، وأخبرته وزارة الخارجية بذلك فى أول ابريل سنة ١٨٧٦ [١] ، ثم أرسلت إليه تعليمات عن بعثته ، تتلخص فيما يلى :

١ — تقديم خطاب الاعتماد إلى الخديو بعد تقديم صورته إلى وزير الخارجية المصرية .

٢ — مرتب البرت فارمن — كما حدده القانون — ٤٠٠٠ دولار فى السنة ، أما مصاريف الوكالة السياسية والقنصلية العامة فهى ٥٠٠ دولار فى السنة لمرتبات المترجمين والحراس وغير ذلك ، و ٥٠٠ دولار فى السنة للمصاريف الطارئة .

٣ — اتباع التعليمات الشخصية التى وضعتها وزارة الخارجية لممثلى الولايات المتحدة السياسيين فى الأقطار الأجنبية ، والتى أرسلت الوزارة صورة منها إليه .

٤ — اعتبار التعليمات الصادرة إلى سلفه فى مصر جزءاً من التعليمات إليه ، والالتفات إلى التعليمات الصادرة فى ١٣ و ١٨ يناير سنة ١٨٧١ إلى جورج بتلر التى تنص على عدم قبول ممثل الولايات المتحدة الحصان الذى يقدمه الخديو لممثلى الدول الأجنبية عند وصولهم إلى مصر . وبناء على ذلك يجب على البرت فارمن أن يرفض بأدب قبول الحصان إذا قدم له .

٥ — طلبت وزارة الخارجية من ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة الحصول على براءة من السلطان العثمانى لالبرت فارمن وإرسالها إليه فى القاهرة [٢] .

وفى ١٧ مايو سنة ١٨٧٦ وصل البرت فارمن إلى القاهرة ، وفى اليوم التالى تولى أعماله ، كمندوب سياسى وقنصل عام لبلاده [٣] . وبعد ذلك قابل وزير الخارجية المصرية ، وأخبره بتعيينه مندوبا سياسيا وقنصلا عاما للولايات المتحدة بالقاهرة ، وطلب منه تحديد ميعاد لمقابلة الخديو ليقدم له خطاب اعتماده . فعين الخديو صباح يوم ٢٢ مايو سنة ١٨٧٦ لاستقباله استقبالا غير رسمى فى قصر الجزيرة بالقاهرة . وفى الوقت المعين ذهب فارمن بصحبة كومانوس

---

(١) Ibid., From the Assistant Secretary of State, Washington, 1-4-1876.
(٢) Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 13-4-1876.
(٣) Ibid., From Farman, Cairo, 18-5-1876.

نائب القنصل ، فاستقبله الخديو استقبالا وديا ، وأخبره بأن الرسالة التلغرافية الخاصة به تصل من الآستانة ، وأن الاجراءات ستعمل لاستقباله رسميا بعد وصول براءته توا [1] .

وقد وصلت البراءة والفرمان فى ٥ يوليه سنة ١٨٧٦ [2] غير أن فارمن وجد أن لقبه فيهما قنصل عام فقط ، مع أن رئيس الجمهورية عينه مندوبا سياسيا وقنصلا عاما . ولذلك بحث الموضوع فى وزارة الخارجية المصرية ، فعلم منها أن جميع الفرمانات فى ذلك سواء ، لأن الحكومة العثمانية لا تعترف بلقب مندوب سياسى . أما الخديو فانه يعترف بذلك اللقب ، إذ يفرق بين وظيفة مندوب سياسى وقنصل عام ، ووظيفة قنصل عام [3] . وقد اعتبرت وزارة الخارجية الأمريكية أن حذف لقب مندوب سياسى فى البراءة والفرمان غير مهم ، ما دام الخديو قد اعترف بفارمن مندوبا سياسيا وقنصلا عاما [4] .

وبعد أن استلم فارمن البراءة ، استقبله الخديو اسماعيل رسميا فى ١٧ يوليه سنة ١٨٧٦ فى قصر الجزيرة بالقاهرة باحتفال تنقصه الجنود والموسيقى والملابس الرسمية ، بسبب وفاة طوسون بن سعيد زوج ابنة الخديو اسماعيل . وفى تلك المقابلة قدم فارمن خطاب اعتماده إلى الخديو ، وألقى كلمة باللغة الفرنسية ، قال فيها إن رئيس الجمهورية اختاره لتمثيل حكومة الولايات المتحدة لدى الخديو كمندوب سياسى وقنصل عام ، وإنه من الشرف العظيم له أن يمثل حكومة الولايات المتحدة لدى حكومة اشتهرت حديثا باصلاحاتها الداخلية ومدارسها الحديثة وكشوفها الواسعة فى أواسط افريقية ، ثم وجه فارمن تحيات وتمنيات الولايات المتحدة التى تبلغ من العمر مائة سنة إلى مصر التى يبلغ عمرها آلاف السنين ، والتى تملك أقدم وأعظم الآثار ، والتى تظهر فى الوقت نفسه نشاطاً وحباً للرقى ، مما جعل لها مكانة عالية فى المدنية الحديثة ؛ وكذلك أكد فارمن صداقة رئيس الجمهورية القلبية ورغباته الصادقة فى استمرار العلاقات الودية بين الولايات المتحدة ومصر ، وذكر أنه (فارمن) سيعمل بكل الطرق الشريفة على مراعاة وتقوية شعور الاحترام والمودة القائم بين الحكومتين .

وقد رد الخديو اسماعيل على ذلك باللغة الفرنسية قائلا ، إنه يقدر الكلمات الودية التى وجهها إليه فارمن باسم حكومته وبلاده ، ويرجو منه أن يبين شعوره (اسماعيل) نحو

---

(١) Ibid., 24-5-1876.
(٢) Ibid., 10-7-1876.
(٣) Ibid., 25-7-1876.
(٤) Ibid.. From the Acting Secretary, Washington, 25-8-1876.

الجنرال جرانت ، وإنه سيعمل على إبقاء وتقوية العلاقات الودية القائمة بين الولايات المتحدة ومصر ، وإنه على استعداد فى كل الظروف لمساعدة فارمن فى بعثته التى كلفته إياها حكومته .

وبعد تقديم خطاب الاعتماد وإلقاء هاتين الكلمتين ، جلس الحاضرون ، وأخذوا فى التدخين .

وقد عبر الخديو اسماعيل عن أسفه ، لأن الظروف منعته من استقبال فارمن بالطريقة المعتادة ، وقال إنه سيستقبله مرة أخرى باحتفال كامل بعد مضى أربعين يوما من تاريخ وفاة طوسون (١) .

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٧٦ استقبل الخديو اسماعيل فارمن استقبالا رسميا بالاحتفال المعتاد ، وبعد الاستقبال تبودلت الزيارات الرسمية المعتادة . ولم يقدم الحصان إلى فارمن فى هذا الاستقبال ، على الرغم من أن شريف باشا إشتكى لفارمن ، قبل الاستقبال الأول ، من تدخل حكومة الولايات المتحدة فى عادات مصر . وقد فهم فارمن إذ ذاك أن الخديو اسماعيل قرر أن يقدم له الحصان ويترك له رفض قبوله (٢) .

وفى ٢٦ يونيه سنة ١٨٧٩ تولى حكم مصر الخديو محمد توفيق ، فكتب فارمن إلى وزير الخارجية الأمريكية ، يقول إن من المتبع فى مثل تلك الحالة أن يقدم المندوبون السياسيون والقناصل العامون خطابات اعتماد جديدة (٣) . وبناء على ذلك أرسل إليه وزير الخارجية خطاب اعتماد ليقدمه إلى الخديو محمد توفيق شخصياً بعد تقديم صورة ذلك الخطاب إلى وزير الخارجية المصرية (٤) .

وقد جدد فارمن تعيين نقولا ديمتريوس كومانوس نائب قنصل عام بالقاهرة ، فوافقت وزارة الخارجية الأمريكية على ذلك (٥) .

---

(١) Ibid., From Farman, Cairo, 10-7-1876. and 19-7-1876.
(٢) Ibid., 27-12-1876.
(٣) Ibid., 12-7-1879.
(٤) Ibid., From the Secretay of Sate, Washington, 15-10-1879.
(٥) Ibid., From Farman, Cairo, 3-8-1876. From the Acting Secretary of State, Washington, 20-6-1876.

وإليك أسماء موظفى الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالقاهرة فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين	تاريخ الموافقة
البرت فارمن	القاهرة	أمريكى	مندوب سياسى وقنصل عام	١٨٧٦/٣/٢٧	١٨٧٦/٣/٢٧
نقولا ديمتريوس كومانوس	القاهرة	يونانى	نائب قنصل عام	١٨٧٦/٦/٣	١٨٧٦/٦/٣٠
جون بولدوين هاى (John Baldwin Hay)	القاهرة	أمريكى	كاتب	ديسمبر ١٨٧٥	١٨٧٦/٣/٢٥
ابراهيم خسانين	القاهرة	سورى	مترجم	١٨٧٦/٤/٢	١٨٧٦/٤/٢
حسن على	القاهرة	مصرى	حارس	يناير ١٨٥٧	يناير ١٨٥٧ [١]

وفى سنة ١٨٧٧ عينت وزارة الخارجية ، بناء على طلب فارمن ، إدوارد فان ديك (Edward A. Van Dyck) كاتباً قنصلياً فى الوكالة السياسية والقنصلية العامة بالقاهرة بدلا من هاى الذى نقل إلى الآستانة [٢] .

وقد قررت وزارة الخارجية الأمريكية إلغاء قنصلية بور سعيد والوكالتين القنصليتين التابعتين لها فى الاسماعيلية ودمياط ، وكلفت ريتشموند برودبنت (Richmond Broadbent) نائب القنصل فى بور سعيد إرسال السجلات إلى القنصلية العامة بالقاهرة [٣] . ثم أنشأت وكالة قنصلية فى بور سعيد تابعة للقنصلية العامة بالقاهرة ، وعينت فيها ريتشموند برودبنت مندوبا قنصلياً [٤] .

وقد جدد فارمن تعيين المندوبين القنصليين فى مصر ، ما عدا فى قنا والمنيا [٥] .

---

(١) Ibid., From Farman, No. 89. Vol. 13. p. 49.

(٢) Ibid., From the Acting Secretary, Washington, 26-6-1877.

(٣) Ibid., 19-8-1876. From Comanus, Cairo, 2-10-1876.

(٤) Ibid., From Farman, Cairo, 15-11-1876. From the Secretary of State, Washington, 15-12-1876.

(٥) Ibid., From Farman, Cairo, 2-8-1876.

وإليك أسماء المندوبين القنصليين الذين جدد تعيينهم :

سلفاجو	فى الاسكندرية
نصر الله لوقا	فى بنى سويف
مشرق الخياط	فى جرجا
عزار عبد الملك	فى الخرطوم
على مراد	فى الأقصر
ابراهيم داود	فى المنصورة
واصف الخياط	فى أسيوط
دهان دهان	فى طنطا
لورور (J. Lurur)	فى دمياط
ماكس دى هارو (Max de Haro)	فى الاسماعيلية [1]

وكذلك عين فارمن ، ملتيادى منتو (Miltiadi Minotto) مندوبا قنصليا فى السويس ، فوافقت الوزارة على تعيينه [2] .

وبناء على ذلك كان المندوبون القنصليون فى مصر فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ كما يأتى :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة	تاريخ التعيين	تاريخ الموافقة
واصف الخياط	أسيوط	مصرى	مندوب قنصلى	٣١ / ٧ / ١٨٧٦	لم تأت الموافقة بعد
نصر الله لوقا	بنى سويف	مصرى	مندوب قنصلى	»	»
مشرق الخياط	جرجا	مصرى	مندوب قنصلى	»	»
عزار عبد الملك	الخرطوم	مصرى	مندوب قنصلى	»	»
على مراد	الأقصر	مصرى	مندوب قنصلى	»	»
ابراهيم داود	المنصورة	مصرى	مندوب قنصلى	»	»
دهان دهان	طنطا	مصرى	مندوب قنصلى	»	
سلفاجو	الاسكندرية	يونانى	مندوب قنصلى	»	»
ملتيادى منتو	السويس	يونانى	مندوب قنصلى	١ / ٨ / ١٨٧٦	١٢ / ٩ / ١٨٧٦
ريتشموند برودبنت	بور سعيد	يونانى	مندوب قنصلى	١٥ / ١١ / ١٨٧٦	١٥ / ١٢ / ١٨٧٦ [3]

(١) Ibid., 31-7-1876.

(٢) Ibid., 1-8-1876. From the Acting Secretary of State, Washington, 12-9-1876.

(٣) Ibid., From Farman, No. 89. Vol. 13. p. 49.

أما أسماء الموظفين فى الوكالة القنصلية بالاسكندرية فى ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ فهى :

الاسم	المكان	الجنسية	الوظيفة
قسطنطين سلفاجو	الاسكندرية	يونانى	مندوب قنصلى
قسطنطين كومانوس	»	»	مترجم
قسطنطين كوتزودنتياس	»	»	كاتب (١)

وفى ٥ يوليه سنة ١٨٧٨ عين فارمن ، وليم فولكنر (William W. C. Faulkner) وهو انجليزى ، مندوبا قنصلياً فى السويس فى المكان الذى خلا بانتقال ملتيادى منتو إلى الأسكندرية واتخاذها محل إقامة دائم له ؛ فوافق وزير الخارجية على تعيينه . وعندما وصلت شهادة تعيينه إلى مصر ، أرسلت إلى ممثل الولايات المتحدة فى الآستانة للحصول على براءة له من الباب العالى تطبيقاً لنص قانون القنصليات الأجنبية الذى صدر فى الآستانة فى سنة ١٨٦٣ ، والذى يحتم الحصول على براءة للمندوب القنصلى أو نائب القنصل ، قبل أن يباشر عمله فى أى جزء من الامبراطورية العثمانية ، بما فيها مصر (٢) .

وقد كلفت وزارة الخارجية الأمريكية فارمن ، عند مغادرته واشنطون إلى محل عمله بالقاهرة ، زيارة الوكالات القنصلية الأمريكية فى مصر ، وكتابة تقرير عن حالتها ، ومدى الضرورة لابقائها . وبناء على ذلك زار فارمن جميع تلك الوكالات القنصلية ، ما عدا الخرطوم والسويس ، ثم كتب تقريراً عنها ، أرسله إلى الوزارة ، يتلخص فيما يلى :

ليس للوكالات القنصلية الأمريكية فى مصر ، ما عدا الموجودة منها فى الأسكندرية وبور سعيد والسويس ، أهمية مباشرة لمصالح الولايات المتحدة التجارية . وقد أنشئت الوكالات القنصلية فى مصر فى الأصل لتقديم الخدمات للسياح الأمريكيين ، والبعثات الدينية الأمريكية ومدارسها . ولا تزال كذلك ، حتى ذلك الوقت ، إذ أن المندوبين القنصليين يستقبلون السياح فى حجرات أعدت لذلك الغرض ، ويقدمون لهم كل المساعدات التى فى استطاعتهم ، ويستلمون بريدهم ، ويرسلونه ، ويقدمون لهم أية خدمات أخرى يحتاجون إليها . والوكالات القنصلية الأمريكية فى مصر هى :

---

(١) Ibid., p. 50.

(٢) Ibid., From Farman, Cairo. 5-7-1878. From the Secretary of State, Washington, 31-7-1878. From Comanus, Cairo, 3-9-1878.

الاسكندرية :

تجارة الاسكندرية مع الولايات المتحدة قليلة جدا ، وتتكون غالبًا من استيراد البترول وتصدير الخرق والصمغ العربى . والمندوب القنصلى فى الاسكندرية هو قسطنطين سلفاجو ، وهو يونانى ، يتجر فى القطن ، ويتكلم الفرنسية واليونانية والايطالية والعربية والانجليزية . وقد اقترح بيرزلى تعيين قنصل فى الاسكندرية ، ويتفق فارمن معه فى ذلك .

طنطا :

شغل دهان دهان ، وهو تاجر قطن ، وظيفة المندوب القنصلى فى طنطا نحو ١٦ سنة . ويزور السياح طنطا فى وقت الأسواق الثلاثة التى تقام بها فى يناير وأبريل وأغسطس ، والتى يذهب اليها عدد كبير من الناس ، من بينهم الخديو اسماعيل وكبار الموظفين ومشايخ بلاد الوجه البحرى . ولذلك فان المندوب القنصلى فى طنطا مفيد فقط للأمريكيين القلائل الذين يذهبون اليها فى تلك المناسبات ، كما أنه يساعدهم فى بعض الحالات فى إدخال الآلات الزراعية .

المنصورة :

المنصورة من أهم نقط تجارة القطن ، وبها عدد كبير من محالج القطن ، وفيها بعثة دينية أمريكية ومدرسة تابعة لتلك البعثة . والمندوب القنصلى فيها هو ابراهيم داود ، وهو كاثوليكى من مواليد سوريا ، اشتغل مترجماً فى القنصلية العامة الأمريكية بالاسكندرية منذ نحو ٣٠ سنة ، ثم عينه شارلز هيل مندوباً قنصلياً فى المنصورة . ويعتبر أعضاء البعثة الدينية الأمريكية استمرار ابراهيم داود فى وظيفته مهماً جداً لمصالح بعثتهم . ويتجر هذا المندوب القنصلى فى القطن ، كما أنه يملك محلجاً للقطن .

بنى سويف :

الوكالة القنصلية فى بنى سويف من أقل الوكالات أهمية على نهر النيل . ومندوبها القنصلى نصر الله لوقا مالك كبير للأراضى الزراعية ، يقدم للسياح الأمريكيين كل المساعدات المطلوبة .

المنيا :

ليس فى المنيا مندوب قنصلى منذ بضعة سنين . ولكن الوكالة القنصلية فيها لم يصدر

أمر بابطالها . ويزور السياح مصانع السكر بالمنيا ، غير أن خدمات المندوب القنصلى ليست ضرورية في تلك المناسبة لوجود موظفين أوروبيين فى تلك المصانع . ولذلك فان فارمن يقترح إبطال الوكالة القنصلية في المنيا .

أسيوط :

أسيوط من أهم نقط استلام بريد السياح وإرساله ، فضلا عن أنها مركز أعمال البعثة الدينية الأمريكية فى الوجه القبلى . وفيها مدارس كبيرة تحت إشراف أعضاء البعثة الدينية والمدرسين الأمريكيين . ولذلك فان الوكالة القنصلية فى أسيوط أهم وكالة قنصلية في الوجه القبلي . وقد شغل واصف الخياط وظيفة المندوب القنصلي في أسيوط منذ سنة ١٨٥٥ ، وهو رجل غني يملك ٢,٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية ، وهو قبطي بالمولد ، ولكنه تحول إلى المذهب البروتستانتى منذ ١٢ سنة ، واشترك في أعمال البعثة الدينية الأمريكية ، إذ كان له في سنة ١٨٧٧ مدرسة للبنات في أسيوط ، بها ٦٠ تلميذة . وواصف الخياط لا يعرف إلا اللغة العربية ، ولكن ابنه يتكلم الانجليزية والفرنسية ، لأنه تعلم فى الكلية الأمريكية فى بيروت ، ويعمل مندوباً قنصلياً لألمانيا .

جرجا :

جرجا من الأماكن التى يقف عندها جميع السياح من أجل البريد والمواد الغذائية ، فضلا عن أنها إحدى النقط التى تبدأ منها الرحلات إلى أبيدوس ، حيث توجد الآثار المكتشفة حديثاً . والمندوب القنصلى فى جرجا هو مشرق الخياط أخو المندوب القنصلى فى أسيوط . وعلى الرغم من أن هذه الوكالة القنصلية أقل فى الأهمية من أسيوط فإنها تقوم بخدمات لعدد كبير من السياح .

قنا :

عين ويصا بقطر ، وهو مالك كبير للأراضي الزراعية مندوباً قنصلياً فى ٧ نوفمبر سنة ١٨٦١ فى مدة القنصل العام ثاير ، واستمر فى عمله حتى طرده القنصل العام بتلر . ولكن بيرزلى عينه مرة أخرى ، عندما لم توافق الحكومة المصرية على تعيين جادس جاد . غير أن وزارة الخارجية الأمريكية لم توافق بعد على تعيين ويصا بقطر الذى يقيم في أسيوط ، حيث يدير مدرسة للأولاد ، مشاركة منه في أعمال البعثة الدينية الأمريكية ، وتقرب تلك

المدرسة فى الحجم من مدرسة واصف الخياط للبنات . ويقف السياح عادة فى قنا مدة ساعات قليلة لزيارة معبد دندرة . وقد اقترح بيرزلى عدم ضرورة الوكالة القنصلية فى قنا ، ويتفق فارمن معه فى ذلك . ولذا فإنه يقترح إبطالها .

الأقصر :

يمكث السياح فى الأقصر أطول مدة لزيارة الآثار الكثيرة الموجودة فيها ، ويمضون عادة أسبوعين . وقد عين على مراد مندوباً قنصلياً فى الأقصر فى سنة ١٨٧١ ، وهو المسلم الوحيد بين المندوبين القنصليين للولايات المتحدة ، ولكنه يقوم بحماية المسيحيين ، كما لو كان هو نفسه مسيحياً . ويرى فارمن وجوب استمرار الوكالة القنصلية فى الأقصر .

الخرطوم :

يذهب السياح أحياناً إلى الخرطوم . وفى تلك الحالة تكون للوكالة القنصلية فائدة كبيرة . ولذا فإن فارمن يقترح إبقاءها .

بورسعيد والسويس :

عين المندوب القنصلى فى كل منهما حديثاً ، واعترفت الحكومة المصرية به ، كما جاء فرمانه من الآستانة ، وأرسل إلى وزير الخارجية المصرية لتسجيله .

دمياط والاسماعيلية :

أبطلت الوكالة القنصلية فى كل منهما ، بناء على أمر وزارة الخارجية الأمريكية فى الصيف الماضى . وقد كانا أقل الوكالات القنصلية الأمريكية فائدة فى مصر . والمندوب القنصلى السابق فى الاسماعيلية انجليزى لم يتأثر كثيراً من فقد وظيفته ، ولكنه مع ذلك شديد الرغبة فى الرجوع إليها . أما المندوب القنصلى السابق فى دمياط فقد بذل كل ما فى وسعه لاعادة الوكالة القنصلية .

هكذا كانت الوكالات القنصلية الأمريكية فى مصر .

أما الفوائد التى تعود على المندوبين القنصليين فيها فهى :

١ — وضع المندوبين القنصليين فى مستوى كبار الموظفين المحليين .

٢ — حماية المندوبين القنصليين من دفع الضرائب الاستثنائية .

٣ ـــ تمتع المندوبين القنصليين بالطمأنينة التى يتمتع بها الأجانب ، وحمايتهم من ظلم السلطات المحلية .

وقد اقترح فارمن فى آخر تقريره ما يلى :

١ ـــ إبطال الوكالة القنصلية فى كل من المنيا وقنا .

٢ ـــ استمرار الوكالة القنصلية بصفة دائمة فى كل من الاسكندرية وبورسعيد والسويس والمنصورة وأسيوط والأقصر والخرطوم .

٣ ـــ استمرار الوكالة القنصلية فى كل من طنطا وبنى سويف ، بشرط إلغائها عند شغورها [١] .

وقد وافقت وزارة الخارجية الأمريكية على مقترحات فارمن ، وأمرته باتخاذ الاجراءات لاغلاق الوكالة القنصلية فى كل من المنيا وقنا . أما الوكالة القنصلية فى كل من بنى سويف وطنطا ، فقد أبقتها مؤقتاً ، على حسب اقتراح فارمن [٢] .

هذا وكانت العلاقات ودية بين الحكومة المصرية والوكالة السياسية والقنصلية العامة فى مدة فارمن ، لأن مسألة الحماية حلت من قبل فأصبحت الحماية قاصرة على الأمريكيين وموظفى القنصلية العامة ، مع استثناء السويسريين . وقد أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية منشوراً فى ٢٩ يونيه سنة ١٨٧٧ ينص على استمرار الحماية الأمريكية لرعايا جمهورية سويسرا [٣] .

وعلى الرغم من حدوث بعض المسائل المتصلة بالأمريكيين وموظفى الوكالة السياسية والقنصلية العامة فى مدة فارمن ، فانها لم تؤد إلى مشاكل بينه وبين الحكومة المصرية . وإليك بعض تلك المسائل :

(ا) مسألة داى وكولستون :

فى يونية سنة ١٨٧٨ أنقصت الحكومة المصرية من الخدمة العسكرية جميع الأمريكيين، ما عدا الجنرال ستون وضابط آخر ، فضلا عن عدد كبير من الأوروبيين والمصريين ، وذلك رغبة فى انقاص المصروفات الحكومية . وعلى حسب العقود المبرمة بين هؤلاء الأمريكيين والحكومة المصرية ، استحق كل منهم مرتب ستة أشهر و ٧٥ جنيها لمصاريف

(١) Ibid, From Farman, Cairo, 6-4-1877 and 7-4-1877.

(٢) Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 10-5-1877.

(٣) Ibid., From Framan, Cairo, 26-7-1877.

العودة إلى الولايات المتحدة . وقد بلغ عدد الأمريكيين الذين طردوا من الخدمة ، على حسب ذلك القرار ، تسعة . أما عدد الأمريكيين الذين خدموا الجيش المصرى كضباط فى مدة تسع سنين فعددهم ٤٥ شخصا . وقد عينت الحكومة لجنة طبية لفحص حالة ضابطين من الأمريكيين عجزا عن العمل فى أثناء الخدمة ، بسبب اصابة أحدهما بجروح فى المعركة ، وإصابة الآخر بمرض فى أواسط إفريقية ، وذلك رغبة فى إعطاء كل منهما تعويضاً خاصاً [1] .

وقدمت اللجنة الطبية تقريرها عن حالة الضابطين ، وهما الكولونيل داى (Dye) والكولونيل كولستون (Colston) إلى وزير الحربية المصرية ، فاطلع عليه ، وقرر عدم استحقاقهما لأى تعويض فى مقابل عجزهما . غير أن فارمن درس موضوعهما ، فاقتنع بأن قرار وزير الحربية فيه ظلم لهما . ولذلك عرض الموضوع على الخديو اسماعيل ، فأمر الخديو وزير الخارجية بتعيين لجنة طبية أخرى لفحص حالتهما . وعلى أساس تقرير اللجنة الثانية ، عدل وزير الحربية قراره الأول ، وقرر ، بناء على اقتراح فارمن ، تعويضاً مقداره ١٠٠٠ جنيه لكل من الكولونيل داى والكولونيل كولستون [2] .

(ب) مسألة رمنجتون وأولاده :

تعاقدت الحكومة المصرية مع شركة رمنجتون وأولاده (E. Remington & Sons) للأسلحة فى اليون (Ilion) بنيويورك لتوريد أسلحة للحكومة ، وأخذت الشركة فى تنفيذ العقد . ولكنها طلبت فى سنة ١٨٧٦ من وزارة الخارجية الأمريكية تكليف فارمن التدخل لمصلحتها ، رغبة فى الحصول على الأموال المستحقة لها عند الحكومة المصرية . فأمرت وزارة الخارجية فارمن ببذل مساعيه الحميدة لمصلحة الشركة ، بعد دراسة الموضوع والاقتناع بأن ظلماً لحق بها ، وذلك لأن المسألة ناتجة عن عقد اختيارى بين الطرفين ، والقاعدة المتبعة فى مثل تلك الحالة هى عدم التدخل الدبلوماسى [3] .

وقد رد فارمن على الوزارة بأنه قدم لرمنجتون كل المساعدات التى تسمح بها التعليمات فى مثل تلك الحالة وأنه سيستمر فى مساعدته ببذل المساعى الحميدة ، بناء على التعليمات

---

(١) Ibid., 3-7-1878.

(٢) Ibid., 15-7-1878.

(٣) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 2-8-1876 and 28-3-1878.

الخاصة الأخيرة . وذكر فارمن أن شكوى رمنجتون ناتجة عن عدم مقدرة الحكومة المصرية على دفع ما عليها من أثمان الأسلحة . غير أن حالة مصر المالية تحسنت أخيراً على ما يظهر ، ولذا فان من المنتظر انتهاء موضوع شركة رمنجتون وأولاده فى وقت قصير (١) .

وفعلا استلمت الشركة بعد ذلك من الحكومة المصرية المبالغ الآتية :

٢,٠٠٠ جنيه فى ديسمبر سنة ١٨٧٦
١٠,٠٠٠ جنيه فى يناير سنة ١٨٧٧
٦,٠٠٠ جنيه فى مارس سنة ١٨٧٧
١٧,٠٠٠ جنيه فى مارس سنة ١٨٧٧
١,٠٠٠ جنيه فى مايو سنة ١٨٧٧
٣,٠٠٠ جنيه فى يونيه سنة ١٨٧٧
١٥,٠٠٠ جنيه فى يونيه سنة ١٨٧٧ (٢)
٥٤,٠٠٠ جنيه المجموع

وفى سنة ١٨٧٨ قدم رمنجتون رسالة إلى وزارة الخارجية الأمريكية ، يقول فيها إن الشركة تجد صعوبة كبيرة فى الحصول على مالها من مبالغ عند الحكومة المصرية تزيد على مليون دولار نظير أسلحة وردتها لها ، وإن بيرزلى كان يعمل على تسهيل دفع ما لها من مال عند الحكومة المصرية بسرعة ، ولكن بعد وفاته لم تحظ الشركة بمساعدة مماثلة من المندوب السياسى والقنصل العام للولايات المتحدة فى القاهرة . فأمرت وزارة الخارجية الأمريكية فارمن بمنح الشركة كل المساعدات الممكنة فى نطاق بذل المساعى الحميدة (٣) .

وقد رد فارمن على الوزارة ، قائلا إنه ساعد رمنجتون فى مسائله مع الحكومة المصرية إلى آخر مدى تسمح به التعليمات ، ونجح فى جهوده حتى أن المبالغ المستحقة للشركة نظير ما وردته للحكومة من بنادق حتى مايو سنة ١٨٧٧ دفعت كلها قبل ١٥ يونيه من تلك السنة ، وإنه على استعداد لمنح رمنجتون كل مساعدة فى استطاعته ، بناء على التعليمات الأخيرة . غير أن هناك بعض الاختلافات بين رمنجتون والحكومة المصرية لايمكن تسويتها إلا بحضور ممثل الشركة ، إذ أن الحكومة المصرية اعترفت بأن عليها ٨,٠٠٠ جنيه نظير بنادق وأشياء

(١) Ibid., From Farman, Cairo, 25-11-1876.
(٢) Ibid., 4-5-1878.
(٣) Ibid, From the Secretary of State, Washington, 28-3-1878.

أخرى استلمتها . غير أنها دفعت للشركة ٣٣,٠٠٠ جنيه نظير آلات لصناعة الأسلحة التزم رمنجتون بتوريدها ؛ ولكنه حتى ذلك الوقت لم يسلمها للحكومة . ولذلك فعند حضور رمنجتون أو أى شخص يمثل الشركة ، ستسوى المسألة كلها ، وسيبذل فارمن كل مساعدة فى إمكانه لمصلحة الشركة [١] .

وقد وافق وزير الخارجية الأمريكية على خطة فارمن فى مسألة رمنجتون وأولاده [٢].

(ج) مسألة اتين مرزان :

- اقترف أحد الأمريكيين جريمة قتل فى الاسكندرية فى ١٧ يوليه سنة ١٨٧٩ ، وذلك أن اتين بوليكارب مرزان (Etienne Polycarpe Mirzan) ، وهو أمريكى بالتجنس ، تقابل مع دكتور اسكندر دهان المحامى ، وهو مصرى ، فى أحد شوارع الاسكندرية ، فتناقشا فى بعض الشئون المالية ، وتشاجرا ، وأطلق مرزان الرصاص على دهان فقتله . وبعد ذلك ذهب مرزان تواً إلى الوكالة القنصلية الأمريكية بالاسكندرية ، فسلم نفسه والمسدس إلى القائم بأعمال المندوب القنصلى فيها ، واعترف بجريمته . وكان نقولا ديمتريوس كومانوس نائب القنصل العام موجودا إذ ذاك فى الاسكندرية ، فاستدعى على عجل ، فذهب إلى الوكالة القنصلية . ومنها استدعى البوليس المصرى ، ومحافظ الاسكندرية ، فحضر الجميع ، وأرسل مرزان إلى السجن المصرى المعروف باسم محرم بك الذى يرسل إليه جميع المسجونين من الفرنسيين والانجليز [٣] .

وقد قررت وزارة الخارجية الأمريكية أن نظر تلك القضية من اختصاص المحكمة القنصلية الأمريكية لأنها جناية ولا تدخل فى اختصاصات المحاكم المختلطة [٤] .

(د) مسألة سلفاجو :

قدم أحد الأمريكيين وهو دكتور توماس لن (Thomas Linn) طلبا لتعيينه مندوباً قنصليا فى الاسكندرية بدلا من قسطنطين سلفاجو ، على حسب التعليمات السابقة من وزارة الخارجية التى تنص على تعيين المواطنين الأمريكيين فى وظائف السلك القنصلى ،

---

(١) Ibid., From Farman, Cairo, 4-5-1878.

(٢) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 3-6-1878.

(٣) Ibid, From Comanus, Cairo, 30-7-1879.

(٤) Ibid., From the Secretary of State, Washington, 22-7-1879.

وطرد غيرهم منها ، كلما أمكن ذلك . غير أن فارمن لم يرغب فى تعيينه توا ، بل أخر ترشيحه لتلك الوظيفة لأسباب منها أن قسطنطين سلفاجو له قضايا ضد الحكومة المصرية ، فاذا طرد من وظيفته ، سقطت عنه الحماية الأمريكية قبل انتهاء تلك القضايا . ولذلك فان فارمن رأى إبقاء سلفاجو فى منصبه حتى تنتهى قضاياه ضد الحكومة المصرية [١] .

* * *

هكذا كان تمثيل الولايات المتحدة القنصلى والدبلوماسى فى مصر فى القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٨٠ . بدأ فى سنة ١٨٣٢ بإنشاء قنصلية فى الاسكندرية ، لها فرع فى القاهرة وآخر فى دمياط ، ثم تطور بانشاء قنصلية أخرى فى القاهرة . غير أن البعثة فى كل من الاسكندرية والقاهرة كانت قنصلية فقط . ولذا لم تكن للولايات المتحدة علاقات دبلوماسية مباشرة مع والى مصر .

وفى أواخر سنة ١٨٤٨ خطا تمثيل الولايات المتحدة فى مصر خطوة كبيرة ، عندما عين رئيس الجمهورية قنصلا عاما فى الاسكندرية ، وجعل بعثته قنصلية وسياسية. غير أنه لم يمنحه لقب مندوب سياسى ، ولذا لم تكن بعثته سياسية من كل الوجوه [٢] . ومع ذلك فقد بدأت العلاقات السياسية المباشرة بين الولايات المتحدة ووالى مصر ، ونشأت القنصلية العامة فى الاسكندرية .

وفى مدة القنصلية العامة زاد تمثيل الولايات المتحدة فى مصر ، فعين قنصل فى القاهرة وآخر فى بور سعيد، ونائب قنصل فى كل من السويس [٣] وبورسعيد والاسماعيلية، ومندوب قنصلى فى كل من الأقصر وأسيوط وطنطا وقنا والخرطوم والمنصورة وجرجا وبنى سويف والمنيا والزقازيق وأسوان [٤] .

وفى يولية سنة ١٨٧٢ عين رئيس الجمهورية مندوبا سياسيا وقنصلا عاما فى الأسكندرية فتمت بذلك الصفة السياسية لممثل الولايات المتحدة فى مصر ، ونشأت الوكالة السياسية والقنصلية العامة فى الأسكندرية التى نقلت فى أواخر سنة ١٨٧٤ إلى القاهرة .

---

(١) Ibid., From the Acting Secretary of State, Washington, 26-12-1878. From Farman, Cairo, 12-11-1879.

(٢) Ibid., From the Assistant Secretary of State, Washnigton, -10-1868.

(٣) ألغيت وكالة القنصلية فى السويس فى مدة القنصل العام بتلر .

(٤) ألغيت الوكالة القنصلية فى كل من الزقازيق وأسوان فى مدة القنصل العام بتلر .

وفى مدة الوكالة السياسية والقنصلية العامة أغلقت القنصلية فى بور سعيد ، والوكالة القنصلية فى كل من الاسماعيلية ودمياط والمنيا وقنا ، وأنشئت وكالة قنصلية فى كل من الأسكندرية وبور سعيد والسويس .

هكذا تطور تمثيل الولايات المتحدة فى مصر فى القرن التاسع عشر حتى سنة ١٨٨٠ .

وإليك الأغراض الأساسية من ذلك التمثيل :

١ — تشجيع التبادل التجارى بين الولايات المتحدة ومصر .

٢ — المحافظة على العلاقات الودية بين البلدين وتقويتها .

٣ — حماية مصالح الأمريكيين فى مصر .

ومن أجل الغرض الأول ، كلفت وزارة الخارجية الأمريكية ممثليها فى مصر جمع الأخبار التجارية والاحصائيات عن مصر ، وإرسالها مع ما يتراءى لهم من اقتراحات لتشجيع التجارة بين البلدين . وقد قام ممثلو الولايات المتحدة فى مصر بتنفيذ ذلك على أحسن وجه ، إذ أرسلوا إلى وزارة الخارجية كل ما يتصل بتجارة مصر ، كما أرسلوا إليها من وقت لآخر ما يتراءى لهم من اقتراحات لتشجيع التجارة بين البلدين . غير أنه على الرغم من الجهود التى بذلتها كل من الولايات المتحدة ومصر لاقامة التجارة المباشرة بينهما وتنميتها ، فان التجارة المباشرة بين البلدين لم تكن رائجة فى القرن التاسع عشر . ويرجع ذلك إلى سببين هما :

١ — تشابه الحاصلات الأساسية فيهما : كلاهما ينتج القطن والحبوب والسكر ؛ ولذا لم يكن من المستطاع قيام تجارة مباشرة على أساس تلك الحاصلات .

٢ — عدم وجود مواصلات منظمة ومباشرة بينهما : أدى ذلك إلى ضعف التبادل التجارى بين البلدين [1] .

هذا عن الغرض الأول من تمثيل الولايات المتحدة فى مصر. أما عن الغرض الثانى ، فقد تمكن ممثلو الولايات المتحدة فى مصر من المحافظة على العلاقات الودية بين البلدين ، على

---

(١) أنظر مدى العلاقات التجارية فى « العلاقات الاقتصادية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن التاسع عشر للدكتور أحمد أحمد الحته » (مجلة الاقتصاد والتجارة للبحوث العلمية ، العدد الأول سنة ١٩٥٣) .

الرغم من حدوث بعض المنازعات ، ما عدا مرتين قطعت فيهما العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر : الأولى فى مدة القنصل العام ماكولى بسبب مسألة فكتور بارثو[1]، والثانية فى مدة دانيس القائم بأعمال القنصل العام بعد وفاة ثاير بسبب مسألة توماس كندينكو .[2] وقد تمكن بعض ممثلى الولايات المتحدة فى مصر مثل هيل وبيرزلى وفارمن من تقوية العلاقات بين البلدين .

هذا عن الغرض الثانى . أما عن الغرض الثالث ، فقد قدم ممثلو الولايات المتحدة فى مصر خدمات جليلة لأعضاء البعثات الدينية الأمريكية ، والسياح الأمريكيين الذين زاد عددهم عما كان عليه من قبل [3] ، وكذلك للأمريكيين المسافرين من وإلى الهند عن طريق مصر ، والأمريكين القليلين المقيمين فى مصر .

---

(1) أنظر قطع العلاقات فى مدة ماكولى ص ص ١٢ — ١٣

(2) أنظر قطع العلاقات فى مدة دانيس ص ص ٢٩ — ٣٣

(3) أنظر تلك الخدمات ص ص ٦٤ — ٦٥ ، ٧٨ — ٨١

منظمة الدول الأمريكية

للدكتور بطرس بطرس غالى

منهج البحث

(أولا) نبذة تاريخية :

١ — المؤتمرات الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية .

٢ — المؤتمرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية .

(ثانيا) ميثاق منظمة الدول الأمريكية :

١ — التكييف القانونى لمنظمة الدول الأمريكية .

٢ — أهداف الميثاق الأمريكى ومبادئه .

٣ — العضوية فى منظمة الدول الأمريكية .

٤ — الهيئات العاملة فى المنظمة الأمريكية ونشاطها .

(أولا) مؤتمر الدول الأمريكية .

(ثانياً) الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية .

(ثالثاً) مجلس المنظمة الأمريكية .

(رابعاً) الاتحاد الأمريكى .

(خامساً) المؤتمرات المتخصصة .

(سادساً) الوكالات المتخصصة .

(ثالثا) منظمة الدول الأمريكية فى الميزان .

(رابعا) أهم مراجع البحث .

(خامسا) نصوص ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

أولا — نبذة تاريخية

(١) المؤتمرات الأمريكية قبل الحرب العالمية الثانية :

يرجع التضامن القائم بين الدول الأمريكية إلى بداية القرن التاسع عشر حين تحررت دول أمريكا اللاتينية من الاستعمار الاسبانى والبرتغالى ، وقد ظلت الحركات التحريرية قائمة فيها من سنة ١٨٠٩ إلى سنة ١٨٢٦ . وكانت سياسة الولايات المتحدة حينئذ تؤيد استقلال هذه البلاد الأمريكية وتعمل على أن تتمتع بهذا الاستقلال . ومن أهم المساهمين فى تلك السياسة هنرى كلاى . وقد جاء فى إحدى خطبه أمام مجلس النواب فى واشنطن بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٨٢٠ أن « العالم الجديد يجب أن يكون محوراً لنظام تسوده الحكمة الانسانية ضد استبداد العالم القديم » ثم أضاف قائلا : « ليس لدى أدنى شك فى أنه إذا كانت حكومتنا ستعترف باستقلال دول أمريكا الجنوبية فإن تلك الدول حين تتحرر ستأخذ بنظمنا السياسية ، وتكفل لنفسها ولمستقبلها مثل ما نتمتع به نحن من حرية » [١] .

ومن المساهمين أيضاً فى تلك السياسة الرئيس منرو . فقد طلب من الكونجرس فى ٨ مارس سنة ١٨٢٢ إذناً بالاعتراف دولياً باستقلال الجمهوريات الأمريكية اللاتينية الجديدة قبل أن تظهر نتائج الحرب التى كانت دائرة بين هذه الدول وبين المستعمرين .

وفى ٢ ديسمبر سنة ١٨٢٣ أذاع بيانه المشهور الذى عرف فيما بعد باسم مبدأ مونرو وهو الذى يقضى بأن كل تهديد يقع على إستقلال دولة أمريكية ، أو على سلامة إقليمها ويكون مصدره دولة غير أمريكية تعده الولايات المتحدة الأمريكية واقعاً على المصالح الحيوية لها ، ومن ثم يستوجب حشد جميع مواردها لدفعه [٢] . . .

---

(١) أنظر J. M. Yepes. Philosophie du Panamericanisme et Organisation de la Paix.
Editions de la Baconniere. Neuchatel, Suisse 1945 page 57.

(٢) أنظر J. M. Yepes *op. cit* pages 69-75. Charles Rousseau Relations Internationales. Cours de l'Institut d'Etudes Politiques 1949-1950(La Doctrine de Monroe page. 7-28 et 143-160.

وبعد زوال كابوس الاستعمار عن هذه الدول تم تبادل البعثات الديبلوماسية بينها وبين الولايات المتحدة .

تلك المحاولة التى بذلتها الولايات المتحدة لتثبيت استقلال دول أمريكا اللاتينية قوبلت بجهود مماثل من جانب هذه الدول إذ قام سيمون بوليفار محرر تلك البلاد بالدعوة الى مؤتمر يعقد فى بنما ليعمل على ربط الدول الامريكية التى استقلت ببعضها فى ظل مؤتمر دائم . إلا أن المؤتمر الذى أريد عقده فى بنما لم تكن له أية نتيجة بسبب دسائس انجلترا . فقد خشيت تكوين جامعة أمريكية بزعامة الولايات المتحدة تكون سببا فى الاضرار بمصالحها . ونجحت سياستها فى اقناع كل من البرازيل ، والارجنتين بعدم الاشتراك فى المؤتمر ، فلم يمثل فيه إلا بوليفيا وبيرو والمكسيك ، وكولومبيا الكبرى ، وأمريكا الوسطى وتوصل هذا المؤتمر الى ابرام معاهدة ١٩ يونية سنة ١٨٢٦ وتعتبر هذه المعاهدة أول منظمة دولية ترمى إلى استتباب السلام والاخوة بين الدول الاعضاء فيها وتكفل الوحدة الاقليمية ، والاستقلال السياسى للدول المساهمة فيها وتضمنها من أى اعتداء قد يصدر من الخارج .

وكان المفروض أن يكون لهذه المنظمة جيش تعداده ٣٢ ألف جندى يمثلون كافة الدول الأعضاء غير أن ذلك لم يتم لأن المشروع لم ينفذ [1] .

وبعد إخفاق مؤتمر بنما حاولت المكسيك ، دون جدوى ، سنة ١٨٣١ ، سنة ١٨٣٨ ، سنة ١٨٤٠ أن تنشىء منظمة دولية تجمع شمل تلك الدول الجديدة غير أنها أخفقت فى محاولتها .

وظهرت فى الجو بوادر عدوان جديد من أسبانيا لاسترداد مستعمراتها فقامت ألبيرو بدعوة إلى مؤتمر أمريكى لاقامة اتحاد يمكنهم من صد هذا العدوان . واجتمعت الدول الأمريكية فى ليما عاصمة البيرو فيما بين ١١ ديسمبر سنة ١٨٤٧ وأول مارس سنة ١٨٤٨ ووضعت نظاماً تعاهدياً يتضمن عدة قيود لسيادة الدول الأعضاء ، ولكن لم يقدر له النفاذ .

ثم اجتمعت هذه الدول مرة أخرى سنة ١٨٦٤ ووقعت معاهدة جماعية لاستتباب السلام

---

(١) أنظر J. M. Yepes. Bolivar et Wilson. Le Traité de Panama de 1826 et le Pacte de la Société des Nations. Cours à l'Institut des Hautes Etudes Internationales de L'Université de Genève; (1940).

فيما بينها ، ولضمان الحدود بينها وبين بعضها ، ووضعت نظما لفض ما قد يقع بينها من نزاع فضاً سلمياً ، وهذا المشروع أيضاً لم يقدر له النجاح .

ونرى من ذلك أن جميع المشروعات التى نادى بها هنرى كلاى ومونرو فى الشمال ، وبوليفار وغيره من زعماء الجنوب كلها لم تثمر ، غير أنها كانت نواة لفكرة الوحدة الأمريكية التى تمت فيما بعد .

والمصدر المباشر للوحدة الأمريكية يرجع إلى سنة ١٨٨٩ حين عقد أول مؤتمر للدول الأمريكية فى واشنطن بإيحاء من جيمس بلاين وزير خارجية الولايات المتحده حينئذ . وقد اتخذ هذا المؤتمر قراراً يقضى بإنشاء مكتب تجارى للجمهوريات الأمريكية مهمته جمع المعلومات الخاصة بالانتاج والتجارة والقوانين الجمركية وتوزيعها على كافة الدول الأعضاء . وكانت هذه المنظمة محلية أكثر مما هى دولية . فمقرها فى واشنطن يجعلها خاضعة لوزارة خارجية الولايات المتحدة . ولكن إنشاء هذا المكتب فى ١٤ أبريل سنة ١٨٩٠ يعتبر تاريخ ميلاد منظمة الدول الأمريكية .

وتطور هذا المكتب فى السنوات التالية فتحول إلى هيئة دولية دائمة للتعاون بين البلاد الأمريكية . فقد تقرر منذ سنة ١٨٩٨ ألا يكون المكتب خاضعاً لوزير خارجية الولايات المتحدة وإنما يخضع للجنة تنفيذية يرأسها هذا الوزير ويساعده أربعة أعضاء يمثلون دول أمريكا اللاتينية .

وفى المؤتمر الأمريكى الثانى الذى عقد فى مدينة مكسيكو فيما بين ٢ أكتوبر سنة ١٩٠١ و٣١ يناير سنة ١٩٠٢ قويت الصبغة الدولية لهذا المكتب فأطلق عليه اسم جديد وهو « المكتب الدولى للجمهوريات الأمريكية » وأصبح يخضع لمجلس إدارة يتكون من الممثلين الديبلوماسيين لكافة الدول الأمريكية ، المعتمدين لدى حكومة واشنطن على أن يرأس هذا المجلس وزير خارجية الولايات المتحدة .

وفى المؤتمر الأمريكى الثالث المنعقد فى مدينة ريو دى جانيرو فيما بين ٢١ يوليه سنة ١٩٠٦ و٢٦ أغسطس من هذه السنة تقرر أن يتحول هذا المكتب إلى لجنة دائمة للمؤتمرات الأمريكية تتولى إعداد جدول أعمال تلك المؤتمرات التى ستكون دورية تعقد كل خمس سنوات .

وفى المؤتمر الرابع الذى انعقد فى بوينس آيرس فيما بين ١٢ يوليه و٣٠ أغسطس

سنة ١٩١٠ أطلق على هذه الهيئة اسم « اتحاد الدول الأمريكية[١] » . واتسع نشاط الاتحاد فتناول المسائل السياسية بعد أن كان مقصوراً على الأعمال التجارية .

وبسبب وقوع الحرب العالمية الأولى لم تجتمع الدول الأمريكية إلا فى ٢٥ مارس سنة ١٩٢٣ إذ عقدت مؤتمرها الخامس فى سنتياجو عاصمة شيلى وقامت بدراسة مصير الاتحاد الأمريكى بعد تكوين عصبة الأمم ، كما وضعت اتفاقية جوندرا الخاصة بحل المنازعات حلا سلمياً ، ووضع التدابير التى تكفل إبعاد شبح الحرب ، وقامت أيضاً بوضع نظم جديدة للاتحاد الأمريكى منها تغيير تكوين اللجنة الدائمة فأصبحت تتكون من ممثلين خاصين لا يتأثرون بالعلاقات الديبلوماسية وتطوراتها ومفاجآتها ، وتقرر أن تكون رياسة هذا المجلس بالانتخاب ، ولو أن العرف سار على أن يكون الرئيس هو وزير خارجية الولايات المتحدة .

وفى المؤتمر السادس الذى عقد فى مدينة هافانا فيما بين ١٦ يناير و٢٠ فبراير سنة ١٩٢٨ وضع أول دستور للاتحاد الأمريكي فحددت هيئاته العاملة ، وهى المؤتمر الدولى الأمريكى ، والاتحاد الأمريكى بإشراف مجلس تنفيذى ومقره مدينة واشنطن [٢] ، أما المؤتمر الأمريكى فيجتمع فى دورات لا تتجاوز الفترة بين كل دورتين أكثر من خمس سنوات . وأما المجلس التنفيذى فيتكون من مندوبين تعينهم كل حكومة ويجوز أن يكونوا من الممثلين الديبلوماسيين المعتمدين لدى واشنطن ، وينتخب له كل سنة رئيس ونائب الرئيس [٣] . وتقرر أن يكون لهذه الهيئة موظفون دائمون على رأسهم مدير عام يتولى مساعدة اللجان والاشتراك فى أعمالها [٤] .

وتقرر أيضا أن تكون لتلك المنظمة ميزانية تحدد حصص الأعضاء فيها عن طريق المجلس التنفيذى .

أما أهداف تلك المنظمة فقد تضمنتها المادة السادسة من القانون الأساسى ومنها جمع وتوزيع المعلومات الخاصة بالنمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى للدول الأمريكية ، والمعلومات الخاصة بالمعاهدات والاتفاقات الدولية التى أبرمتها فيما بينها ، أو فيما بينها وبين

(١) The Pan-American Union.

(٢) أنظر المادة الاولى من اتفاقية ١٨ فبراير سنة ١٩٢٨

(٣) أنظر المادة الثالثة من نفس الاتفاقية .

(٤) المادة الرابعة من الاتفاقية .

الدول الأجنبية ، والمعلومات المتعلقة بالتشريع الذى تصدره هذه الدول ، وأن تقوم بإعداد المؤتمرات الدورية التى قد تعقد ، وبصفة عامة تنهض بكافة ما يضمن تعاون الدول الأمريكية غير أن الدول الأمريكية لم تصدق على هذه المعاهدة بسبب ما كان هناك من أزمة ثقة فيما بينها وبين الولايات المتحدة التى أكثرت من التدخل فى شئون هذه الدول من سياسية وغير سياسية [1] .

ولما وصل الرئيس روزفلت إلى الحكم بدأت نقطة التحول فى سياسة الولايات المتحدة فقد أعلن فى إحدى خطبه التى أذيعت فى ٤ مارس سنة ١٩٣٣ موجهة إلى دول أمريكا اللاتينية أن الولايات المتحدة ستلتزم منذ الآن مع الدول الأمريكية الأخرى سياسة حسن الجوار [2] . وعناصر تلك السياسة يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — علاقات ودية بين الدول كما يجب أن يكون الوضع بين الجيران .

٢ — احترام الدول لحقوق بعضها .

٣ — احترام المعاهدات الدولية المبرمة بين الجيران .

ولقد تأكد هذا المبدأ الجديد فى المؤتمر الأمريكى السابع الذى انعقد فى مونتيفيديو فيما بين ٣ و ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٣٣ .

وفى هذا المؤتمر وضعت عدة اتفاقات دولية . منها الاتفاق الخاص بحقوق والتزامات الدول ، واتفاقات أخرى تتصل بتنظيم قواعد القانون الدولى الخاص الأمريكى .

أما المؤتمر الأمريكى الثامن فقد انعقد فى مدينة ليما فيما بين ٩ و٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٨ ولم يتم التوقيع فى هذا المؤتمر على أى معاهدة دولية إلا أن الدول المجتمعة فيه قد وافقت على أكثر من مائة تصريح وتوصية من أهمها : تصريح خاص بالمبادىء الأمريكية ، وهى مجموعة من قواعد الأخلاق السياسية . ثم تصريح التضامن الأمريكى وهو مجموعة من القواعد الفلسفية مثل القضاء على التمييز العنصرى وسيادة مبدأ التسامح ، وما إلى ذلك من المبادىء الانسانية .

---

(١) عرفت هذه السياسة باسم the big stickpolicy

(٢) أنظر فى سياسة حسن الجوار .

Roosvelt's Foreign Policy, 1933-1941 New York Wilfred Funk. Inc. 1942

J. M. Yepes *op. cit.* Chapter II p. 39-44.

وكان من المتفق عليه أن ينعقد المؤتمر الأمريكي التاسع بمدينة بوجوتا عاصمة كولمبيا سنة ١٩٤٣ غير أن الحرب العالمية الثانية حالت دون انعقاد هذا المؤتمر .

(٢) المؤتمرات الأمريكية أثناء الحرب العالمية الثانية :

جاء في إحدى التصريحات التي اتفقت عليها الدول الأمريكية في مؤتمر ليما الذي سبقت الاشارة إليه أنه يجوز للدول الأمريكية أن تعقد اجتماعات خاصة لوزراء خارجيتها إذا وجد ما يدعو إلى ذلك . فلما وقعت الحرب العالمية الثانية في أوروبا رأت الدول الأمريكية أن يجتمع وزراء خارجيتها وفقاً لأحكام تصريح ليما .

وكان أول اجتماع لهم بمدينة بنما بين ٢٣ سبتمبر و ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٩ وأهم ماتم الاتفاق عليه هو حياد القارة الأمريكية تجاه النزاع الأوروبي ، وتأكيدا لهذا أنشأ المؤتمر لجنة سماها (لجنة الحياد) مهمتها تنسيق كل ما يتعلق بوجود السفن التجارية التابعة للمحاربين وغواصاتهم في الموانىء الامريكية ، كما تقرر إنشاء منطقة حياد تحيط القارة الأمريكية من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ، ويصل اتساعها في بعض المناطق إلى ٣٠٠ ميل بحرى لا يسمح فيها باجراء أى عمليات حربية من جانب احدى الدول المحاربة .

وهذه القواعد الجديدة قد قلبت أحكام القانون الدولى رأسا على عقب اذ اتسعت مساحة المياه الاقليمية من ثلاثة اميال إلى ثلثمائة ميل ولهذا رفضت الدول الاوربية قبول هذه القيود .

واجتمع وزراء خارجية الدول الامريكية مرة ثانية في هافانا فيما بين ٢١ و ٣٠ يولية سنة ١٩٤٠ وكان هذا الاجتماع عقب هزيمة كل من فرنسا وهولنده اللتين لهما مستعمرات في أمريكا اللاتينية . وبحث المؤتمر احتمال انتقال هذه المستعمرات من تبعية الدول المهزومة إلى الدول المنتصرة وقدر ما لهذا الانتقال من خطورة على أمن الدول الامريكية . ولذلك أصدر عدة قرارات منها قرار خاص برفض أى تغيير سياسى في وضع هذه المستعمرات لحساب الدول الفاشية ، كما تقرر اعتبار كل اعتداء يقع على دولة أمريكية من قبل دولة غير أمريكية كأنه وقع على جميع الدول الامريكية .

واجتمع وزراء خارجية الدول الامريكية مرة ثالثة في ريو دى جانيرو فيما بين ١٥ و ٢٨ يناير سنة ١٩٤٢ ، عقب الاعتداء اليابانى على ميناء بيرل هاربور في ٧ ديسمبر

سنة ١٩٤١ ، وعقب اعلان الحرب على الولايات المتحدة من جانب المانيا وايطاليا فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٤١ ، وقد أعلنت الدول الامريكية تضامنها مع الولايات المتحدة كما أعلنت موافقتها على ما جاء فى تصريح الاطلنطى [١] . أما الاجتماع الرابع لوزراء خارجية الدول الامريكية فقد انعقد فى مدينة مكسيكو فيما بين ٢١ فبراير و ٩ مارس سنة ١٩٤٥ ويختلف هذا الاجتماع عما سبقه من الاجتماعات بأنه لم تشترك فيه الا الدول التى أعلنت الحرب على المحور ، والتى لها حق الاشتراك فى مؤتمر سان فرنسيسكو القادم ، فلم تشترك فيه الارجنتين لما لها من علاقات خاصة بدول المحور . وقد وقعت الدول المشتركة على اتفاق سمى « اتفاق شابلتبك [٢] » ويتضمن هذا الاتفاق ديباجة مفصلة تتألف من سبع فقرات وتصريحا يتضمن ست نقط ، وتوصية خاصة بشئون الحرب والسلام وأخيرا توصية بشأن المنظمة الدولية العالمية التى ستنشأ مستقبلا .

وأهم ما تضمنه هذا الاتفاق من موضوعات بوجه عام ما يلى :

١ — تجميع وتأكيد المبادىء الخاصة بالاتحاد الأمريكي التى سبق أن اتفقت عليها الدول الأمريكية [٣] .

---

(١) هو التصريح الذى أصدره الرئيس روزفلت ومستر تشرشل فى ١٤ اغسطس ١٩٤١ على ظهر البارجة برنس أوف ويلز فى وسط المحيط الأطلنطى ويتضمن كثيرا من المبادىء التى قام عليها فيما بعد ميثاق سان فرنسسكو (أنظر كتابنا التنظيم الدولى) الطبعة الأولى صفحة ٢٩٦ ، ٢٩٧

(٢) Acte de Chapultepec

أنظر نصوص هذا الاتفاق فى :

Claude-Albert Colliard Droit International et Histoire Diplomatique Paris 1950 p. 620.

(٣) أهم هذه المبادىء : (١) استنكار الغزو الأقليمى وعدم الاعتراف بالتغييرات الاقليمية التى تتم عن طريق القوة . وقد تم الاتفاق على هذا المبدأ فى المؤتمر الأمريكى الأول الذى تم سنة ١٨٨٩ (٢) استنكار تدخل دولة فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . وتم الاتفاق على هذا فى المؤتمر الامريكى السابع (٣) فض المنازعات التى تتم بين الدول الامريكية بالطرق السلمية وقد تم الاتفاق على ذلك فى مؤتمر بوينس أرس لحفظ السلام سنة ١٩٣٦ (٤) احترام شخصية الدولة الامريكية وسيادتها واستقلالها يعتبر أصل النظام الدولى الذى أنشأ التضامن القارى الامريكى . وتم الاتفاق على ذلك فى المؤتمر الامريكى الثامن (٥) كل اعتداء يقع من دولة غير أمريكية على إقليم دولة أمريكية أو على استقلالها السياسى يعتبر اعتداء واقعا على كافة الدول الامريكية ، وقد تم الاتفاق على هذا فى مؤتمر وزراء الخارجية الثانى الذى انعقد فى هافانا سنة ١٩٤٠

٢ — بيان خاص بكيفية المحافظة على الأراضى الأمريكية فى وقت الاعتداء وتعهد هذه الدول بالدفاع المشترك ضد المعتدى .

٣ — بيان خاص بضرورة إنشاء منظمة دولية أمريكية دائمة واعتبار وثيقة شابلتبيك اتفاقا مؤقتا إلى أن يعد الاتفاق التنظيمى النهائى ويتم التوقيع عليه .

٤ — بيان بوجوب التوفيق بين ميثاق شابلتبيك وميثاق الأمم المتحدة المزمع تكوينه .

وقد تحققت أهم التوصيات والبيانات التى تضمنها اتفاق شابلتبيك فى المؤتمر الأمريكى التاسع الذى انعقد فى بوجوتا من ٣٠ مارس سنة ١٩٤٨ إلى ٢ مايو سنة ١٩٤٨ والذى وضع فيه الدستور الأساسى لمنظمة الدول الأمريكية .

واشترك فى هذا المؤتمر ممثلون للاحدى وعشرين جمهورية أمريكية وكان من بينهم عشرة من وزراء الخارجية منهم وزير خارجية الولايات المتحدة مستر مارشال . ومع أنه قد وقع فى المدينة التى يجتمعون فيها اضطراب داخلى عنيف فى ٩ أبريل ، وترتب عليه وقوع حريق فى المدينة يشبه الحريق الذى وقع فى القاهرة سنة ١٩٥١ استطاع المؤتمرون أن يستمروا فى عملهم فوضعوا خمس معاهدات دولية هى : ميثاق منظمة الدول الأمريكية ، والمعاهدة الأمريكية لفض المنازعات ، واتفاق بوجوتا الاقتصادى ، والاتفاق الأمريكى الخاص بمنح الحقوق السياسية للنساء .

وسنقتصر فى هذا البحث على درس ميثاق منظمة الدول الأمريكية .

ثانيا ـ ميثاق منظمة الدول الأمريكية

هو الميثاق الذى تم التوقيع عليه من الدول الأمريكية فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨ وأصبح نافذا منذ ٣ ديسمبر سنة ١٩٥١ إذ وضعت كولمبيا وثائق تصديقها عليه فى هذا التاريخ لدى مقر منظمة الدول الأمريكية ، وبذلك استكمل النصاب المطلوب من التصديقات وهو أربع عشرة دولة من الاحدى وعشرين دولة . أى بمقدار ثلثى الدول الموقعة على المعاهدة . وذلك وفقا لأحكام المادة ١٠٩ من الميثاق .

أما الدول الباقية فان الميثاق يسرى على كل منها من تاريخ إيداع وثائق تصديقها [(١)] .

والميثاق يتضمن ديباجة و ١١٢ مادة مبوبة فى ثمانية عشر فصلا .

(١) التكييف القانونى لمنظمة الدول الأمريكية :

ثار خلاف حول تسمية هذه المنظمة فبعض الدول رأت وجوب الاحتفاظ باسمها القديم وهو « اتحاد الجمهوريات الأمريكية » ، ودول أخرى رأت أن يسمى « الاتحاد الأمريكى » وهو الاسم الذى يطلق على الأمانة العامة لهذه المنظمة . ثم استقر الرأى أخيرا على ما ورد فى المادة الأولى من الميثاق الأمريكى إذ تقول :

« تعلن الدول الأمريكية فى هذا الميثاق أن المنظمة الدولية التي أقاموها بغية الوصول إلى نظام خاص بالسلام والعدل والابقاء على تضامنهم والعمل على توثيق التعاون فيما بينهم والدفاع عن سيادتهم ووحدتهم الاقليمية واستقلالهم . وتعتبر منظمة الدول الأمريكية وكالة إقليمية فى ظل الأمم المتحدة » .

وفى هذه المادة تسمية للمنظمة الجديدة ، وتكييف لوضعها القانونى . أما الاسم فهو « منظمة الدول الأمريكية » وأما التكييف فهو أنها « وكالة إقليمية فى ظل الأمم المتحدة » .

وقد نصت المادة ٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة على أنه ليس فى الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات إقليمية تعمل على حفظ السلام والأمن فى منطقتها على أن تكون فى ذلك ملائمة لمقاصد الأمم المتحدة . وقد ربط ميثاق الأمم المتحدة بين تلك التنظيمات الاقليمية وبين الأمم المتحدة بقوله فى المادة ٥٣ إن مجلس الأمن يستخدم تلك التنظيمات ، فى ظل سلطانه

---

(١) أنظر الفقرة الثانية من المادة ١٠٩ من الميثاق الأمريكي .

كلما رأى ذلك ملائما ، فى اتخاذ أعمال القهر ضد أى دولة تهدد السلام والأمن وبقوله فى المادة ٥٤ إن مجلس الأمن يجب أن يحاط إحاطة تامة بما يجرى من أعمال تلك التنظيمات أو بما تزمع تلك التنظيمات أن تقوم به ، ومن ذلك نرى أن منظمة الدول الأمريكية أول وكالة إقليمية قامت فى المحيط الدولى وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والعمل فى حدوده [١]

(٢) أهداف الميثاق الامريكى ومبادئه :

أهداف الميثاق الأمريكي ومبادئه بوجه عام تتفق وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه بل إن الميثاق الأمريكي قد سجل ذلك على نفسه فى الفقرة السادسة من الديباجة اذ تقول : « . . . . والعازمة على متابعة هذا الهدف السامى الذى وكلت الانسانية أمره الى منظمة الأمم المتحدة ، والتى تؤكد الدول المبرمة لهذه المعاهدة احترام مبادئها وأهدافها . . . . » وفى المادة الرابعة من الميثاق اذ تقول « لتحقيق المبادىء التى أسست عليها هذه المنظمة ، وللوفاء بالتزاماتها الامريكية وفقا لميثاق الأمم المتحدة تقرر منظمة الدول الأمريكية اتباع الاهداف الأساسية التالية . . . » ثم ذكرت تلك الاهداف . وكذلك ورد ذكر الاعتراف بمبادىء وأهداف الامم المتحدة فى المادة ١٠٢ من الميثاق الامريكي إذ تقول « لا يفسر أى نص من نصوص هذا الميثاق بحيث ينتقص من واجبات والتزامات الدول الاعضاء ، وذلك طبقا لميثاق الامم المتحدة » وتأكيداً لاهمية هذه المادة وضعت وحدها فى فصل معين هو الفصل السادس عشر من الميثاق الامريكي ، وعنوانه : « منظمة الامم المتحدة » .

واذا كانت أهداف ومبادىء الميثاق الامريكى متأثرة إلى حد كبير بميثاق الامم المتحدة فهى تحتفظ بطابعها الخاص من كونه دستور منظمة إقليمية ، وليس منظمة عالمية . ومستمد أيضا من التقاليد الدولية التى سادت بين دول القارة الامريكية منذ النصف الثانى من القرن الثامن عشر .

أما الهدف الاول لمنظمة الدول الامريكية فهو رفاهية الانسان . وبذلك جعلت الانسان محور النظام الامريكي ومحل اهتمام تفكيره . وقد ورد هذا الهدف فى الفقرة الأولى من الديباجة إذ تقول : « العمل على أن تكون رسالة أمريكا التاريخية هى اعداد أرض للانسان يتمتع فيها بالحرية ، وتهيئة وسط مناسب لنمو شخصيته وتحقيق أمانيه العادلة » .

---

(١) ويؤكد هذا المعنى المادة الرابعة من الميثاق الامريكى ، وكذلك المادة ١٠٢ .

أما الاهداف الاخرى التى تلى هذا الهدف الاساسى فهى :

١ ـــ ضمان سلم القارة الأمريكية وأمنها .

٢ ـــ منع الأسباب المحتملة لاثارة المشاكل وإيجاد ضمان للحل السلمى لما قد يقع بين الأعضاء من منازعات .

٣ ـــ تنظيم العمل المشترك الذى يجب أن تقوم به الدول الاعضاء فى حالة وقوع عدوان عليها .

٤ ـــ إيجاد حل للمشاكل السياسية والقانونية والاقتصادية التى تنشأ بين الأعضاء .

٥ ـــ تشجيع النمو الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بين الدول الأعضاء بطريقة تعاونية .

* * *

ولتحقيق تلك الأهداف تعهدت الدول الموقعة على هذا الميثاق أن تسير فى أعمالها وفقاً للمبادىء الاتية :

١ ـــ القانون الدولى ينظم قواعد العلاقات بين الدول فيجب أن تخضع لأحكامه . وبذلك يكون ميثاقها قد عالج أمرا أغفله ميثاق الامم المتحدة إذ لم يجعل هذا المبدأ من جوهر مبادئه .

٢ ـــ يقوم النظام الدولى بصفة أساسية على احترام شخصية الدول وسيادتها واستقلالها وعلى الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات ، وعن المصادر الأخرى للقانون الدولى . وذلك تعتبر تأكيدا للمبدأ السابق .

٣ ـ يجب أن تكون السيادة لحسن النية فى علاقات الدول بعضها . وقد ورد هذا المبدأ فى الفقرة الثانية من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة إذ تنص على أنه « لكى يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميع الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون فى حسن نية بالالتزامات التى أخذها على أنفسهم . . . »

ومبدأ حسن النية من المبادىء الجوهرية فى القانون الدولى ، وهناك من يراه المبدأ الأساسى الذى ترتكز عليه كافة قواعد القانون الدولى ، فيكون ذلك تأكيدا للمبدأين السالفين .

٤ ـــ التضامن الدولى الامريكى يتطلب وجود قيام نظام سياسى داخلى يقوم على الممارسة الفعلية للديموقراطية النيابية . هذا المبدأ المثالى يكاد لا يتحقق فى الحياة السياسية

الأمريكية إذا استثنينا الولايات المتحدة ، لأن دول أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية تسودها فى الغالب نظم عسكرية ذات طابع ديكتاتورى تبعد أشد البعد عن الحياة البرلمانية الديمقراطية . ومما يدعو إلى الأسف أن الولايات المتحدة لاتعارض هذه النظم لاعتقادها أنها أصلح لمكافحة التغلغل الشيوعى من النظم الديمقراطية النيابية ، إلا أن تسجيل هذا المبدأ المثالى فى ميثاق منظمة الدول الأمريكية يعتبر أول خطوة جماعية للحد من تسلط التيارات الديكتاتورية .

٥ — تحرم الدول الأمريكية الحروب العدوانية ، ولا تعترف بأن النصر يخلق حقوقاً :

وقد سجل هذا المبدأ منذ المؤتمر الأمريكى الأول الذى انعقد فى واشنطن سنة ١٨٨٩ ، ثم سجل بعد ذلك فى عدة حوادث دولية أخرى مثل موقف مستر ستمسون وزير خارجية الولايات المتحدة عندما طلب عدم الاعتراف بدولة منشوكو التى أنشأتها اليابان بعد أن فصلت أقاليم منشوريا من الصين . وقد أخذت عصبة الأمم بهذا المبدأ بموجب قرار صدر من الجمعية العامة لعصبة الأمم فى ١١ مارس سنة ١٩٣٢ وقد صارت له بعدئذ قوة مبدأ من مبادىء القانون الدولى العام .

وقد سجل هذا المبدأ أيضاً فى المادة ١٧ من الميثاق الأمريكى التى نصها : « إقليم الدولة له حصانته فلا يجوز أن يكون محلا لاحتلال عسكرى ، أو لأى وسيلة أخرى من وسائل الضغط المباشر أو غير المباشر من جانب دولة أخرى لأى سبب كان ، ولو لفترة مؤقتة » .

وأخيراً نجد أن لجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة قد أخذت بهذا المبدأ وسجلته فى الاعلان الخاص بحقوق الدول وواجباتها وهو الصادر سنة ١٩٤٩ [١]

٦ — الاعتداء على إحدى الدول الأمريكية يعتبر إعتداء واقعاً على كافة الدول الأمريكية : وقد ورد هذا المبدأ بصيغته هذه فى التصريح رقم ١٥ الذى صدر سنة ١٩٤٠ عقب اجتماع وزراء الخارجية فى مؤتمر هافانا . ثم ورد ذكر مرة أخرى فى الفقرة العاشرة من المادة الخامسة من تصريح شابولتبيك الصادر فى ٨ مارس سنة ١٩٤٥ ، كما ورد أيضاً فى المادة الثالثة من معاهدة ريو دى جانيرو المنعقدة فى ٢ سبتمبر سنة ١٩٤٧ . وأخيراً سجل هذا المبدأ فى المادتين ٢٤ ، ٢٥ من ميثاق منظمة الدول الأمريكية . ويلاحظ أن

(١) أنظر المادتين ٩ ، ١١ من هذا الاعلان .

هذا الضمان الجماعي الأمريكي يطبق سواء وقع الاعتداء من دولة أمريكية أم وقع من دولة أجنبية عن القارة الأمريكية ، كما أنه لا يشترط لتطبيقه أن يكون الاعتداء مسلحاً كما ورد فى معظم المحالفات العسكرية ، ولذلك فان أى اعتداء مهما صغر شأنه يستوجب تطبيق الضمان الجماعي الأمريكي .

٧ — مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية : قد وضع هذا المبدأ منذ أول مؤتمر أمريكي سنة ١٨٨٩ ، وإن لم توضع له القواعد والوسائل الفنية التى يجب اتباعها لفض المنازعات إلا فى مؤتمر مكسيكو سنة ١٩٠١ . وقد سجلت تلك القواعد فى معاهدة جندرا سنة ١٩٢٣ ، وفى بروتوكول واشنطن سنة ١٩٢٩ . وتلك القواعد يبدو فيها أثر القواعد التى وضعت فى معاهدتى لاهاى سنة ١٨٩٩ و سنة ١٩٠٧ ؛ وفى مؤتمر بوجوتا اتفقت الدول الأمريكية على وضع القواعد المفصلة لفض المنازعات بالطرق السلمية ، وسجلت تلك القواعد فى ميثاق بوجوتا . ومن أهم أحكام هذا الميثاق تعهد أطرافه بالالتجاء إلى التحكيم كلما وقعت بينهم منازعات سياسية ، والالتجاء إلى محكمة العدل الدولية كلما وقعت بينهم منازعات قانونية .

غير أن هذا الميثاق لم ينفذ حتى اليوم لعدم توافر العدد اللازم من التصديقات ، إذ لم تصدق عليه حتى الآن غير ثمانى دول من إحدى وعشرين دولة . بل إنه عند التوقيع على المعاهدة جعلت سبع دول توقيعها مصحوباً بتحفظات أفقدت الميثاق نفوذه الفعلى . وعند العرض لدراسة الوظيفة السياسية للمجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية سنعرف كيف طبق عملياً مبدأ فض المنازعات بالطرق السلمية .

٨ — العدل والضمان الاجتماعى هما أساس لسلام يمكن أن يدوم :

هذا المبدأ يعبر عن أهمية الشئون الاجتماعية فى الميدان الدولى . ذلك لأن كثيراً من الدول الأمريكية مازالت متخلفة إجتماعياً ، ولأن كثيراً من المنازعات التى تقع بين الدول الأمريكية قد ترجع إلى إضطرابات داخلية اجتماعية واقتصادية تهز كيان تلك الدول ، وتدفعها إلى مغامرات عسكرية . فاذا تحقق للمجتمع الأمريكي أن يقضى على تلك الأزمات الاجتماعية توصل إلى الاستقرار الاجتماعى الذى يصل به إلى السلام السياسى . وقد جاءت المادة ٢٨ من الميثاق الأمريكي تؤكد هذا المبدأ بقولها « تقرر الدول الأعضاء التعاون فيما بينها على تأمين ظروف اجتماعيه تؤهل شعوبها لحياة عادلة وإنسانية » كما جاءت المادة ٢٩ بوضع برنامج للاصلاح

الاجتماعى الذى يجب أن يسود فى الدول الأمريكية إذ تقول : « الدول الأعضاء متفقة على ضرورة تنمية تشريعها الاجتماعى وفقاً للقواعد التالية :

(ا) لجميع الأفراد الحق فى الرفاهية المادية ، وتنمية الثقافة الروحية دون تمييز بسبب الأصل، أو الجنسية ، أو العنصر ، أو الدين ، أو المركز الاجتماعى . وذلك فى ظل الحرية والكرامة ، والمساواة ، وتكافؤ الفرص ، والأمن الاقتصادى .

(ب) يعتبر العمل حقاً وواجباً اجتماعيا ، ولا يمكن اعتباره سلعة تجارية إذ أنه يستوجب احترام حرية التعاقد وتقدير من يقوم به ، ويتحتم القيام به فى ظروف تكفل للانسان الاطمئنان على العيش والصحة وعلى مستوى اقتصادى لائق سواء فى خلال سنوات أو فى خلال الشيخوخة . وأيضاً فى حالة عدم القدرة على العمل » .

(٩) التعاون الاقتصادى لازم لرقى شعوب القارة ورفاهيتها . ويعتبر هذا المبدأ مكملا للمبدأ السابق ومؤكداً له . فقد جاءت المادة ٢٦ من الميثاق تقول : « تتعهد الدول الأعضاء بالتعاون فيما بينها فى حدود طاقتها ، وفى ظل قوانينها ، وبروح مشبعة بمبدأ حسن الجوار لتقوية صرحها الاقتصادى ، وتنشيط زراعتها ، واستغلال مناجمها ، وتنمية صناعتها ، وزيادة تجارتها » .

ثم تناولت المادة ٢٧ من الميثاق الأمريكى موضوع الأزمات الاقتصادية التى قد تتعرض لها أى دولة أمريكية ، وأشارت إلى أنه يحق لها أن « تعرض مشاكلها الاقتصادية على المجلس الاقتصادى والاجتماعى الأمريكى للبحث معه فى إيجاد أنسب حل لهذه المشاكل » .

(١٠) تقر الدول الأمريكية حقوق الانسان الأساسية بدون تمييز بسبب العنصر أو الجنسية أو الدين ، ولا تفرق بين الرجل والمرأة . وهذا المبدأ تأكيد وتكرار للهدف الأول الذى من أجله قامت المنظمة الامريكية وهو رفاهية الانسان . وقد تكرر ذكر هذا المبدأ فى الفقرة الأولى من الديباجة كما أسلفنا وفى الفقرة الأولى من المادة ٢٩ الخاصة بالتعاون الاجتماعى ، والفقرة الاولى من المادة ٣٠ الخاصة بالتعاون الثقافى وقد يكون الحافز إلى هذا التكرار ماتتميز به القارة الأمريكية من اختلاف فى العناصر، والجنسيات وما انتج ذلك من تفاوت فى الطبقات الاجتماعية .

(١١) تقوم الوحدة الروحية للقارة على أساس احترام القيم الثقافية للدول الأمريكية وتتطلب منها تعاوناً وثيقاً للوصول إلى الأهداف السامية للثقافة البشرية .

وقد ربط هذا المبدأ بين فكرة التعاون الثقافى ، وفكرة الوحدة الثقافية للقارة الأمريكية وجعل الربط بين الفكرتين ركنا من أركان التضامن الأمريكى . وإلى عهد قريب كان التعاون الثقافى مهملا فى منظمة الدول الأمريكية غير أنه تمشيا مع نمو العلاقات الثقافية الدولية أنشأ مشرعو الميثاق الأمريكى أثناء اجتماع مؤتمر بوجوتا مجلساً خاصاً سمى « المجلس الثقافى للدول الأمريكية » ومهمته الاشراف على التعاون الثقافى الأمريكى وفقاً للقواعد التالية :

(ا) أن يكون التعليم الابتدائى إجبارياً ومجانا [1] .

(ب) أن يكون التعليم العالى مباحاً للجميع بدون تمييز [2] .

(د) أن تتعهد الدول الأمريكية بتسهيل حرية التبادل الثقافى بينها [3] .

(١٢) يجب أن يتجه تعليم الشعوب نحو العدل والحرية والسلام . ويعتبر هذا المبدأ تكملة للمبدأ السالف الذكر إلا أنه يأتى بفكرة جديدة نادت بها منظمة اليونسكو ، وسجلت فى ديباجة دستورها الأساسى . وتلك الفكرة هى أن الحروب تبدأ فى عقول الناس لذلك وجب أن توضع أسس الدفاع عن السلام فى هذه العقول . وأن جهل كل أمة بوسائل الأمم الاخرى وأساليبها فى الحياة كان من أسباب تفشى الريبة وسوء الظن بين الشعوب وبعضها وذلك من طبيعته أنه يؤدى إلى المنازعات الدولية . لذلك فان نشر الثقافة فى أوسع نطاق ، وتربية الانسان على مبادىء العدالة والحرية وحب السلام أمور لا بد منها لصيانة كرامة الانسان . والصلح الذى يقوم على مجرد اعتبارات سياسية واقتصادية دون غيرها لا يكون صلحاً كفيلا بتأييد الشعوب تأييداً خالصاً ومن ثم وجب أن يقوم الصلح على تضامن أدبى فكرى [4] .

(٣) العضوية فى منظمة الدول الامريكية :

نصت المادة الثانية من ميثاق منظمة الدول الامريكية على أنه « يعتبر عضوا فى المنظمة جميع الدول الامريكية التى تصدق على هذا الميثاق » . ووفقا لاحكام هذه المادة أصبحت

---

(١) أنظر الفقرة الاولى من المادة ٣٠ من الميثاق الامريكى .

(٢) أنظر الفقرة الثانية من المادة ٣٠ من الميثاق الامريكى .

(٣) أنظر المادة ٣١ من الميثاق الامريكى .

(٤) أنظر ديباجة الميثاق الاساسى الخاص بانشاء هيئة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة المبرم فى لندن بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٤٥

الاحدى وعشرون جمهورية أمريكية أعضاء فى تلك المنظمة . ويلاحظ أن المواثيق الامريكية التى سبقت هذا الميثاق كانت تستعمل دائما تعبير « الجمهوريات الامريكية » أما هذه المادة فأستعملت اصطلاح « الدول الامريكية » . والغرض من ذلك أن تتاح الفرصة فى الانضمام لكندا إذ أنها ليست جمهورية ، وانما هى ملكية تدخل فى دائرة الكومنولث . وإلى جانب هذه الحالة الخاصة بكندا هناك احتمالان آخران قد تضم فيهما دول جديدة الى هذه المنظمة الامريكية .

فالاحتمال الاول هو أن تستقل المستعمرات الاوروبية فى أمريكا وهى : هندوراس البريطانية ، وجوايانا الفرنسية والهولندية ، والبريطانية . فاذا تم لها الاستقلال وطلبت الانضمام أمكن قبول طلبها .

وقد أصدرت المؤتمرات الامريكية عدة قرارات تطالب فيها بأستقلال هذه البلاد منها القرار ٢٢ الذى صدر فى المؤتمر الامريكى التاسع ويقضى . بأنه «من الامانى العادلة للجمهوريات الامريكية إزالة الاوضاع الاستعمارية » ومنها القرار الارجنتينى الذى تمت الموافقة عليه فى ١٨ مارس سنة ١٩٥٤ فى مؤتمر كاراكاس .

والاحتمال الثانى هو أن تتحد عدة دول أمريكية وتنشىء فيما بينها وحدة سياسية جديدة فيمكن قبول هذه الوحدة باعتبارها عضواً جديدا فى المنظمة الامريكية ، وان كان سيترتب على الانضمام فى ظل الوحدة الجديد أن تفقد كل دولة عضويتها فى المنظمة الامريكية [١] .

وقد وضعت تلك الحالة تلبية لرغبة دول أمريكا الوسطى التى اتحدت فيما بينها تحت اسم « اتحاد أمريكا الوسطى » بموجب ميثاق سان سلفادور [٢] المبرم فى ١٨ اكتوبر سنة ١٩٥١ وكان هدف هذا الاتحاد أن تصير الدول المشتركة فيه وحدة متحدة مستقبلا غير أن الخلاف الذى استمر بين هذه الدول حال دون تحقيق تلك الوحدة وبالتالى حال دون انضمامها الى المنظمة الامريكية ، وظلت كل دولة محتفظة بعضويتها .

وقد أباح الميثاق الأمريكى إنسحاب الأعضاء من المنظمة بشرط أن تعلن الدولة المنسحبة رغبتها فى الانسحاب فى كتاب توجهه إلى الأمانة العامة ولا يسرى هذا الانسحاب إلا بعد مرور سنتين من وصول الاخطار [٣] .

---

(١) أنظر المادة الثالثة من ميثاق منظمة الدول الامريكية .

(٢) انظر بحثنا «ميثاق سان سلفادور» المنشور فى مجلة الاقتصاد والتجارة فى العدد الاول للسنة الثالثة الصادر فى فبراير ١٩٥٥

(٣) أنظر المادة ١١٢ من ميثاق منظمة الدول الامريكية .

ولم يرد في الميثاق ذكر لعقوبة الايقاف أو الفصل كما ورد في ميثاق الأمم المتحدة [1] وهذا بلا ريب خطوة في تقدم التنظيم الدولي لأن الشراح قد أجمعوا على أن الايقاف أو الفصل كلاهما عقوبة سلبية أضرارها تفوق النفع المرجو من توقيع تلك العقوبة .

(٤) الهيئات العاملة في المنظمة الأمريكية ونشاطها :

تتميز المنظمة الأمريكية من غيرها من المنظمات الدولية الاقليمية بأمرين :

أولهما : كثرة الهيئات العاملة فيها فعددها تسع عدا الفروع التابعة لها .

وثانيهما : أن كافة الدول الأمريكية تشترك في كل الهيئات العاملة والفروع التابعة لها على قدم المساواة التامة . بمعنى أنه لايوجد في المنظمة مجلس عام مفتوح للجميع ؛ ومجالس أخرى محدودة العدد لايشترك فيها إلا قلة مختارة من الأعضاء .

أما الهيئات العاملة في المنظمة الأمريكية فهي كما جاءت في المادة ٣٢ ، ٥٧ من الميثاق :

١ــ مؤتمر الدول الأمريكية .

٢ــ الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية .

٣ــ مجلس منظمة الدول الأمريكية والهيئات التابعة له وهي :

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس المستشارين ، والمجلس الثقافي .

٤ــ « الاتحاد الأمريكي» وهو الاسم الذي تعرف به الأمانة العامة للمنظمة الأمريكية .

٥ــ المؤتمرات المتخصصة .

٦ــ الوكالات المتخصصة .

أولا ــ مؤتمر الدول الأمريكية :

وهو الهيئة العليا للمنظمة . ويجتمع كل خمس سنوات[2] ، وهو إمتداد للمؤتمرات الامريكية التي سبقته .

واختصاصات تلك الهيئة العليا واسعة شاملة . وقد جاء في المادة ٣٣ من الميثاق الامريكي بشأن هذا المؤتمر أنه « هو الذي يقرر اتجاه المنظمة وسياستها العامة ، ويحدد كيان ووظائف هيئات المنظمة ، وهو المختص بالنظر في كل مسألة لها علاقة بالحياة المشتركة في الدول

(١) أنظر المادة الخامسة والسادسة من ميثاق الامم المتحدة .

(٢) أنظر المادة ٣٥ من ميثاق منظمة الدول الامريكية .

الامريكية . وسوف يمارس وظائفه وفقا لالتزامات هذا الميثاق وغيره من المعاهدات المبرمة بين الدول الامريكية » .

وهذا الاختصاص العام الشامل قد حدد بموجب المادة ١١١ من الميثاق وهى تقضى بأنه لا يجوز تعديل هذا الميثاق ، وبالتالى لا يجوز تعديل إختصاصات الهيئات العاملة إلا إذا اتفق على مبدأ التعديل قبل إنعقاد المؤتمر ، وفى هذه الحالة لا يسرى التعديل إلا بعد تصديق ثلثى الدول الأعضاء فى المنظمة الأمريكية .

وقد إجتمعت الدول الأعضاء فى مؤتمرها الأمريكى العاشر فى مدينة كراكاس عاصمة فينيزويلا فى شهر مارس سنة ١٩٥٤ [١] ، وفى هذا المؤتمر صدرت عدة قرارات هامة منها : ما هو خاص بمحاربة الشيوعية وإعلان السخط عليها . وقد تضمن هذا القرار حث الدول الأمريكية على اتخاذ ما يلزم من التدابير لمراقبة من يقومون بنشر مبادىء الشيوعية فى القارة الأمريكية ومعرفة موارد إيراداتهم ، كما يطلب منها أن تتبادل المعلومات فيما بينها بشأن هذا الأمر .

وأصدر أيضاً تصريحاً عرف باسم « تصريح كاراكاس لحقوق الانسان » وقرارا آخر خاصاً بالسخط على الاستعمار الأوروبى فى القارة الأمريكية والمطالبة بإنهائه على الفور . وقد وافقت الدول الأمريكية كلها على هذا القرار ما عدا الولايات المتحدة [٢] .

ثانيا — الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية :

هذه الجمعية تعتبر إمتداداً لمؤتمرات وزراء الخارجية التى انعقدت أثناء الحرب العالمية الثانية لدراسة المشاكل العاجلة التى قد تعترض سبيل المنظمة الأمريكية . وليس لتلك الهيئة دورات إنعقاد عادية منتظمة ولكنها تجتمع كلما حدثت مشكلة ذات صفة عاجلة وذات إتصال بالصالح العام للدول الأمريكية [٣] . ويتم هذا الاجتماع بناء على طلب أى دولة أمريكية من أعضاء هذه المنظمة على أن يقدم بذلك طلب يوافق عليه مجلس المنظمة . وتصدر تلك الموافقة بالأغلبية المطلقة للأصوات [٤] .

---

(١) أنظر بحثنا فى هذا الموضوع وعنوانه La Conférence de Caracas وقد نشر بالفرنسية فى المجلة المصرية للقانون الدولى العام المجلد العاشر سنة ١٩٥٤ صفحة ١٢٠ ومابعدها .

(٢) أنظر نص هذا القرار فى المرجع السالف الذكر صفحة ١٢١ هامش رقم ٢

(٣) أنظر المادة ٣٩ من الميثاق الامريكى .

(٤) أنظر المادة ٤٠ من الميثاق الامريكى .

أما إذا وقع إعتداء مسلح على إقليم إحدى الدول الأمريكية ، أو داخل منطقة الأمن التى تحيط بالقارة الأمريكية ، والتى سبقت الاشارة إليها ، فإن جمعية وزراء الخارجية تجتمع بناء على طلب مجلس المنظمة فقط [1] .

ويتبع تلك الجمعية لجنة استشارية للدفاع تكلف بوضع الخطط اللازمة بتنظيم التعاون العسكرى بين الدول الأمريكية [2] . وتتكون تلك اللجنة من كبار ضباط الدول الأمريكية [3] . وعدد العسكريين الذين يمثلون كل دولة غير محدود ، إلا أن كثرة العدد لا تأثير لها فى الأصوات فلكل دولة صوت واحد . وتدعى تلك اللجنة بنفس طريقة إستدعاء الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية [4] . وقد تكلف من قبل المؤتمر الأمريكى ، أو من قبل حكومات الدول الأعضاء بدراسة مسائل عسكرية معينة ، أو خطط إستراتيجية لمنطقة محددة ، إلا أنه حينئذ يجب أن يكون هذا التكليف صادراً بقرار بأغلبية ثلثى أعضاء المنظمة الأمريكية [5] .

وتكوين هذه اللجنة على ذلك الوضع الاستشارى يعتبر حداً وسطاً للآراء المتناقضة التى تضاربت فى مؤتمر بوجوتا حين وضع الدستور الأساسى لمنظمة الدول الأمريكية . فالولايات المتحدة كانت ترغب فى إقامة هيئة عسكرية دائمة مهمتها الاشراف على دفاع القارة الأمريكية . أما دول أمريكا اللاتينية فقد تمسكت بالصبغة المدنية السلمية للمنظمة الأمريكية ، وعارضت كل محاولة لاقامة جهاز عسكرى لهذه المنظمة . واقتضى التوسط بين الأمرين إنشاء تلك اللجنة الاستشارية .

وقد اجتمعت الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية فى مدينة واشنطن فيما بين ٢٦ مارس و٧ أبريل سنة ١٩٥١ على أثر اشتداد التوتر الدولى بسبب النزاع المسلح الكورى واتخذت عدة قرارات من أهمها تأييد الولايات المتحدة فى موقفها من هذه القضية ، ولها غير ذلك من الاجتماعات الأخرى سنتناولها بالحديث عند دراسة مجلس المنظمة الأمريكية .

---

(١) أنظر المادة ٤٣ من الميثاق الامريكى .
(٢) أنظر المادة ٤٤ من الميثاق الامريكى .
(٣) أنظر المادة ٤٥ من الميثاق الامريكى .
( ) أنظر المادة ٤٦ من الميثاق الامريكى .
(٥) أنظر المادة ٤٧ من الميثاق الامريكى .

ثالثا — مجلس المنظمة الأمريكية :

وهو الهيئة الثالثة التابعة للهيئتين السابقتين إلا أنها دائمة وتعمل باستمرار فى مقر المنظمة الامريكية بمدينة واشنطن [١] .

ويتكون هذا المجلس من ممثل دائم عن كل دولة أمريكية يعتبر فى درجة سفير [٢] .

إلا أنه يجوز لأى ممثل ديلوماسى لجمهورية أمريكية معتمدا لدى حكومة واشنطن أن يحل محل المندوب الدائم . وقد سارت نصف الدول الامريكية على هذا المنوال لما يتضمنه من اقتصاد مالى . وينتخب أحد أعضاء هذا المجلس رئيسا له مدة سنة غير قابل التجديد ، وبنفس هذه الشروط ينتخب نائب الرئيس [٣] .

أما اختصاصات هذا المجلس الدائم فان تحديدها كان محل خلاف فى مؤتمر بوجوتا . إذ أن كثيرا من دول أمريكا اللاتينية خشيت أن تمنح المجلس سلطة سياسية واسعة قد يكون سببا فى تدخله فى شئونها الداخلية ، وقد يؤدى ذلك إلى تدخل الولايات المتحدة فى هذه الشئون لما لها نفوذ داخل المجلس . غير أن الولايات المتحدة استطاعت أن تقنع باقى الدول بأن حسن سير العمل فى التنظيم الدولى المنشود يقتضى أن يكون لهذا المجلس الدائم سلطة واسعة . وبذلك اتسعت سلطات هذا المجلس فامتدت إلى النواحى السياسية ، والاقتصادية والادارية .

(ا) الوظيفة السياسية للمجلس :

للمجلس وظيفة سياسية فاذا وقع اعتداء داخل أراضى إحدى الدول الامريكية يجتمع بصفة مؤقتة لاتخاذ تدابير عاجلة لصد العدوان ، أو لاعادة الامن إلى نصابه ، إلى أن تجتمع الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية فعندئذ تنتهى مهمته فى حفظ الامن والسلام الامريكى .

وقد اجتمع هذا المجلس منذ قيامه عدة مرات إلا أنه لم يجد فى أكثر هذه الحالات مايبرر دعوة الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية اكتفاء بما كان يتخذه هو من تدابير .

فحين تقدمت كوستاريكا فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ بشكوى من أن قوات عسكرية جاءت من إقليم نيكاراجوا واعتدت عليها اجتمع المجلس وحث أطراف النزاع على المفاوضة لحل

---

(١) أنظر المادة ٥٦ من الميثاق الامريكى .
(٢) أنظر المادة ٤٨ من الميثاق الامريكى .
(٣) أنظر المادة ٤٩ من الميثاق الامريكى .

ما بينهما من إشكال حلا سلمياً . وتلبية لتلك التوصية أبرمت الدولتان فى ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩ معاهدة صداقة .

أما القضية الثانية فكانت بناء على شكوى تقدمت إليه من حكومة هاييتى ضد جمهورية دومينيك على أساس أن هذه الأخيرة اعتدت عليها اعتداء أدبيا إذ أباحت لأحد الضباط الهاربين من هاييتى أن يلقى بيانات فى الراديو يشجع فيها على الفتنة داخل دولته . وقد تدخل المجلس للقضاء على هذا الخلاف ودياً ، وأوصى طرفى النزاع على التفاوض دبلوماسيا .

وفى ٦ يناير سنة ١٩٥٦ طلبت حكومة هاييتى اجتماع المجلس فوراً لاتخاذ التدابير اللازمة لصد عدوان عسكرى وقع عليها من جمهورية دومينيك واجتمع المجلس ، وكون لجنة تحقيق سافرت فوراً إلى مكان الاعتداء ، وحققت فى الاحتكاكات المسلحة التى وقعت على الحدود المشتركة بين الدولتين ، وقدمت تلك اللجنة إلى المجلس تقرير وافيا فى ٨ أبريل سنة ١٩٥٠ فطلب اجتماع الهيئة الاستشارية لوزراء الخارجية فاجتمعت بناء على ذلك ووافقت على ماجاء فى التقرير ، وعلى الاتفاق الذى كان قد تم بين أطراف النزاع .

وهناك أيضاً قضية جواتيمالا ، التى عرف أمرها فى أوساط الشرق العربى لما فى موقف الولايات المتحدة إزاءها من تشابه مع موقفها فى محاولة عزل مصر ثم عزل سوريا عن الدول العربية الأخرى ، ففى ٢٨ يونيه سنة ١٩٥٤ تقدمت عشر دول أمريكية بطلب اجتماع الهيئة الاستشارية لوزراء الخارجية فوراً لدراسة الخطر الذى يهدد السلام والأمن الأمريكى من تغلغل تيارات الشيوعية الدولية فى أنظمة الحكم فى جواتيمالا . غير أن المجلس لم يجد فرصة للاجتماع إذ حدث انقلاب داخلي فسقطت حكومة البينتز التي وصفت بأنها شيوعية ، وحلت محلها حكومة أخري موالية للولايات المتحدة .

وفى ٨ يناير سنة ١٩٥٥ عادت كوستاريكا تشكو من نيكاراجوا مرة أخرى على أساس أن استقلالها مهدد بالاعمال العدوانية التى تقع عليها من تلك الدولة . واجتمع المجلس وكون لجنة تحقيق لتسافر إلى المنطقة موضع العدوان ، ولكن حين امتد العدوان إلى داخل أراضى كوستاريكا طلب المجلس من الولايات المتحدة أن تبيع أربع طائرات الى كوستاريكا لتستطيع الدفاع عن نفسها . غير أن نيكاراجوا ما لبثت أن قدمت إلى المجلس شكوى من أن تلك الطائرات انتهكت حرمة بلادها ، ودمرت بعض مدنها فاضطرت لجنة التحقيق التى كان المجلس قد شكلها إلى أن تنشىء منطقة حرام بين الدولتين ، وان تعين

مراقبين عسكريين يشرفون على هذه المنطقة . وفى ٢٤ فبراير سنة ١٩٥٥ قدمت اللجنة تقريرها ، وبناء عليه عين المجلس لجنة جديدة كلفت بتعاون أطراف النزاع فى تنفيذ التوصيات التى تضمنها تقرير لجنة التحقيق .

وفى ٨ سبتمبر سنة ١٩٥٥ قرر المجلس أن القضية قد انتهت سلميا إلا أنه فى نفس اليوم تقدمت الاكوادور بشكوى ضد البيرو لانه يهدد سلامتها الاقليمية ، وكلف المجلس أربع دول أمريكية بالتدخل لحل هذا النزاع ، وفعلا تدخلت ونجحت وساطتها إذ أبلغ ممثل الاكوادور هذا المجلس فى جلسة ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٥٥ أن النزاع قد انتهى بحل سلمى .

هذه أمثلة لبعض المنازعات التى تدخل فى حلها مجلس المنظمة الأمريكية ونجح فى فضها فضاً سلمياً .

(ب) الوظيفة الإدارية للمجلس :

من وظيفته الادارية انه يتولى وضع اللائحة الداخلية له ، وفقا لنص المادة ٥٥ من الميثاق الأمريكى ، ومنها الاشراف على أعمال الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية وقد نصت المادة ٥١ من الميثاق الأمريكى فى هذا بقولها « المجلس هو المسئول عن انجاز الاعمال الموكولة الى الاتحاد الامريكى بكل دقة » ومنها إنتخاب الامين العام للمنظمة لمدة عشر سنوات [١] وكذلك انتخاب الأمين العام المساعد [٢] .

(ج) الوظيفة المالية للمجلس :

يختص المجلس بتحديد الحصص التى يجب أن تدفعها كل دولة عضو ، وذلك بموجب أحكام المادة ٥٤ التى تقول « يضع المجلس قائمة الحصص التى يجب أن تدفعها كل حكومة لادارة الاتحاد الأمريكى مع مراعاة مقدرة كل بلد فى الدفع ، ورغبته فى المساهمة بطريقة عادلة » . وتدفع الولايات المتحدة ٦٦ ٪ من الميزانية وتبلغ حصة كل من البرازيل والارجنتين ١٠ ٪ أما الدول الثمانى عشرة الباقية فتدفع ١٤ ٪ . وتتراوح الميزانية بين مليونين ونصف مليون دولار وبين ثلاثة ملايين دولار فهى أقل من ميزانية منظمة حلف الاطلنطى ولكنها نحو ثلاثة أمثال ميزانية جامعة الدول العربية . والمجلس هو المختص بالموافقة

---

(١) أنظر المادة ٧٩ من الميثاق الامريكى .
(٢) أنظر المادة ٨٥ من الميثاق الامريكى .

على الميزانية ، وتلك الموافقة تتطلب ثلثى أصوات الدول الاعضاء فى المجلس ومثلها سائر القرارات التى تتصل بالميزانية .

(د) الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية للمجلس :

يقوم المجلس بتقديم الاقتراحات الخاصة بانشاء وكالات أمريكية متخصصة وتقديم المشورة إليها ، وتشجيع المؤتمرات الامريكية الفنية ، ويشرف على التعاون الاقتصادى والاجتماعى بوجه عام [1] ومن ذلك يعتبر أداة تنسيق بين المنظمة العالمية والوكالات المتخصصة التابعة لها من ناحية وبين المنظمة الامريكية والمنظمات الفنية الامريكية التابعة لها من ناحية أخرى [2] .

ويتبع المجلس الدائم هيئة خاصة تسمى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الامريكية وهو يتألف من ممثلين لكافة الدول الأعضاء ويتمتع باستقلال فنى فى شئون التعاون الاقتصادى والاجتماعى . إلا إنه لا يجوز أن يتخذ قرارات تتعدى إلى اختصاص المجلس الدائم [3] .

وهذا المجلس فى الواقع قد أنشىء منذ التوقيع على ميثاق شابلتبيك فذكره فى الميثاق الأمريكى يعتبر إمتداداً لوجوده ، ويعمل باستمرار فى مقر الاتحاد الأمريكى بواشنطن [4] ، ويقوم بوظيفته الاقتصادية والاجتماعية وفقاً للقواعد التالية :

١ — اقتراح الوسائل المؤدية إلى تعاون الدول الأمريكية فى الشئون الاقتصادية .

٢ — العمل على تنمية الخدمات الاجتماعية وتحسينها فى جميع الدول الأمريكية .

٣ — العمل على تنسيق جميع أوجه النشاط الرسمى ذات الصبغة الاجتماعية .

٤ — يقوم من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب بعض الدول الأعضاء بدراسات خاصة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية .

---

(١) انعقد آخر مؤتمر اقتصادى بين الدول الامريكية فى مدينة بوينس آرس فى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٧ ولم يقدرله النجاح . اقرأ فى هذا الموضوع مقال جريدة النيويورك تايمس عدد ٦ سبتمبر سنة ١٩٥٧ مقال جريدة النيويورك هيرالد تريبيون عدد ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧ ومقال التايمس الانجليزية عدد ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٧

(٢) أنظر المادة ١٠٠ من الميثاق الامريكى .

(٣) أنظر المادة ٥٨ من الميثاق الامريكى .

(٤) أنظر المادة ٦٦ من الميثاق الامريكى .

٥ — الدعوة إلى عقد مؤتمرات متخصصة بالشئون الاقتصادية والاجتماعية [١] .

(هـ) الوظيفة التشريعية للمجلس :

من أعمال هذا المجلس أنه يشرف على وضع قانون دولى أمريكى لتنظيم العلاقات بين الدول الأمريكية . والمختص بذلك هو مجلس الفقهاء الأمريكيين وهو تابع للمجلس الدائم [٢] ، ويتبع مجلس الفقهاء لجنة قانونية وتتكون من تسعة أعضاء من كبار رجال القانون من مختلف الدول الأمريكية ، ويعينهم المؤتمر الأمريكى [٣] .

وكل من مجلس الفقهاء واللجنة القانونية يعمل على تقنين القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص ، ومحاولة توحيد تشريعات دول أمريكا المختلفة كلما وجد ضرورة تدعوه لذلك .

(و) الوظيفة الثقافية للمجلس :

يؤدى هذه الوظيفة بطريق المجلس الثقافى للدول الأمريكية [٤] ، وهذا المجلس يعمل على تنشيط التعاون الثقافى بوسائل منها :

١ — جمع البيانات الخاصة بأوجه النشاط الثقافى لمختلف الدول الأمريكية وبصفة خاصة نشاط المؤسسات الأهلية والحكومية .

٢ — تشجيع الأخذ ببرامج التعليم الأساسية التى تتلاءم مع مستلزمات جميع الدول الأمريكية .

٣ — الاشتراك فى كل عمل من شأنه حفظ التراث الثقافى للقارة الأمريكية .

٤ — التشجيع على تبادل الأبحاث والدراسات والأساتذة والطلبة والفنيين .

٥ — توجيه التعليم فى الشعوب إلى نحو حياة دولية مشتركة .

٦ — إنجاز جميع الأعمال التى يكلها إليه مؤتمر الدول الأمريكية ، أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية ، أو مجلس المنظمة الدائم [٥] .

---

(١) المادة ٦٤ من الميثاق الامريكي .

(٢) أنظر المادة ٦٧ من الميثاق الامريكى .

(٣) أنظر المادة ٦٩ من الامريكي .

(٤) انظر المادة ٧٣ من الميثاق الامريكى .

(٥) أنظر المادة ٧٤ من الميثاق الامريكى .

ويعاون هذا المجلس الثقافى لجنة للنشاط الثقافى تؤلف من خمس دول من الأعضاء يختارون أثناء إنعقاد كل مؤتمر للدول الأمريكية ، وتعمل هذه اللجنة بصفة دائمة فى الأمانة العامة لمنظمة الدول الأمريكية [1] .

رابعاً — الاتحاد الأمريكى Pan American Union :

هو الفرع الرئيسى الدائم لمنظمة الدول الأمريكية وأمانتها الدائمة ، بناء على ما جاء فى المادة ٧٨ من الميثاق الأمريكى . وقد فقد هذا الفرع بعض أهميته الأولى منذ صدور الميثاق الجديد إذ فصل منه المكتب التنفيذى الذى كان يتكون من ممثل دائم لكل دولة عضو ليصبح هذا المكتب هيئة جديدة مستقلة تسمى المجلس الدائم . وقد سبق الحديث عنه .

غير أن هذا الانفصال ، فى حقيقة الأمر ، نظرى أكثر مما هو واقعى إذ أن المجلس الدائم يشرف على الأمانة العامة ، كما أن رؤساء إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية ، وإدارة الشئون الثقافية ، وإدارة الشئون القانونية فى الأمانة العامة يعتبر كل واحد منهم إلى جانب كونه رئيساً للادارة أميناً عاماً للمجلس المسمى باسم إدارته [2] . ثم إن الأمين العام للاتحاد الأمريكى يشترك فى اجتماعات المجلس الدائم وإن لم يكن له حق التصويت [3] . وهو ينتخب لمدة عشر سنوات وهذه المدة الطويلة التى لا تتبع فى الأمم المتحدة بالنسبة لأمينها العام أو فى جامعة الدول العربية بالنسبة لأمينها العام الغرض منها هو الوصول إلى نوع من الاستمرار والاستقرار فى سير العمل ، وحسن الاشراف على الأمانة العامة . ويقرب من هذا النظام ما تتبعه محكمة العدل الدولية إذ مدة عضوية قضاتها تسع سنوات .

والأمين العام وظائف هامة منها :

١ — إدارة الأمانة العامة التى تسمى اتحاد الدول الأمريكية [4] .

٢ — تمثيل تلك الأمانة العامة فى كل تصرفاتها بصفتها شخصية اعتبارية [5] .

٣ — الاشتراك فى مداولات الهيئات العاملة المختلفة للمنظمة الأمريكية دون أن يكون له حق التصويت [6] .

(١) أنظر المادتين ٧٦ ، ٧٧ من الميثاق الامريكى .
(٢) أنظر المادة ٨٨ من الميثاق الامريكى .
(٣) أنظر المادة ٨١ من الميثاق الامريكى .
(٤) أنظر المادة ٨٠ من الميثاق الامريكى .
(٥) أنظر المادة ٨٠ من الميثاق الامريكى .
(٦) أنظر المادة ٨١ من الميثاق الامريكى .

٤ ـــ إنشاء المكاتب الفنية والادارية الخاصة باتحاد الدول الامريكية بعد موافقة المجلس عليها [١] .

٥ ـــ تحديد عدد رؤساء الادارات والموظفين فى الامانة العامة ، وتعيينهم وترتيبهم واختصاصاتهم وتحديد مرتباتهم [٢] .

ويعاون الامين العام أمين عام مساعد ينتخبه المجلس الدائم لمدة عشر سنوات أيضاً [٣] يقوم بعمل سكرتير المجلس الدائم ، كما أنه يباشر عمل الامين العام أثناء غيابه [٤] .

وللمجلس الدائم أن يعزل الامين العام ، أو الامين العام المساعد من منصبهما بأغلبية ثلثى الاصوات إذا كان حسن سير العمل يقتضى ذلك [٥] .

والامانة العامة تكلف بإبلاغ الدعوات إلى الدول الاعضاء لحضور الدورات العادية للهيئات العاملة فى المنظمة الامريكية ، ولحضور المؤتمرات المتخصصة التى قد تعقد تحت إشرافها ، كما له أن يساعد تلك الهيئات فى وضع لوائحها الداخلية ، وفى إعداد جدول أعمالها ، ومساعدة حكومة الدولة التى يعقد فى إقليمها تلك الدورات وهذه المؤتمرات ،

وتقوم الامانة العامة كذلك بحفظ الوثائق والمستندات المتعلقة بتلك الاجتماعات ، كما تقوم بتسجيل المعاهدات والوثائق الدولية التى تبرمها أو تتبادلها الدول الاعضاء ، وعليها أن تقدم تقريراً سنويا إلى المجلس الدائم عن أوجه النشاط هذه ، كما تقدم تقريراً إلى كل مؤتمر للدول الامريكية عن الاعمال التى حققتها فروع المنظمة الامريكية فى المدة التى بين كل مؤتمرين [٦] .

وموظفو الامانة العامة يتمتعون ببعض الامتيازات الدبلوماسية وليس لهم أثناء أداء وظائفهم أن يتلقوا توجيهات أو تعليمات من حكوماتهم أو أية حكومات أخرى [٧] .

---

(١) أنظر الفقرة ا من المادة ٨٤ من الميثاق الامريكى .
(٢) أنظر الفقرة ب من المادة ٨٤ من الميثاق الامريكى .
(٣) أنظر المادة ٨٥ من الميثاق الامريكى .
(٤) انظر المادة ٨٦ من الميثاق الامريكى .
(٥) أنظر المادة ٨٧ من الميثاق الامريكى .
(٦) أنظر المادة ٨٣ من الميثاق الامريكى .
(٧) أنظر المادتين ٨٩ ، ٩٠ من الميثاق الامريكى .

خامساً — المؤتمرات المتخصصة :

هى هيئات مؤقتة تقام فى صورة مؤتمرات فنية لدراسة أوجه معينة من تعاون الدول الامريكية ، وتنفض بانتهاء الاعمال التى من أجلها قامت . وقد تنعقد بناء على طلب مؤتمر الدول الامريكية ، أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أو المجلس الدائم للمنظمة الامريكية وقد تنعقد أيضا بناء على طلب إحدى الوكالات المتخصصة(١). غير أنه فى كافة هذه الحالات يجب أن تعرض برامج تلك المؤتمرات على المجلس الدائم للمنظمة الامريكية (٢) .

سادسا — الوكالات المتخصصة الأمريكية :

وقد عرف الميثاق الامريكى تلك الوكالات فى المادة ٩٥ التى نصها : « تعتبر وكالات متخصصة بمقتضى هذا الميثاق المنظمات المنشأة بموجب اتفاقات جماعية بين حكومات الدول أعضاء الاتحاد ، والتى يكون لها أغراض معينة فيما يتعلق بالمسائل الفنية التى تمس صالح الدول الامريكية العام . ومشرعو الميثاق الامريكى قد تأثروا إلى حد كبير بأحكام ميثاق الامم المتحدة الخاصة بالوكالات المتخصصة العالمية (٣) والتأثر بأحكام ميثاق الامم المتحدة يبدو فى الاحكام التى بمقتضاها نظم التعاون بين تلك الوكالات والمنظمة الامريكية . وموجز هذه الاحكام هو :

١ — يبرم بين تلك الوكالات ، وبين المنظمة الامريكية اتفاقات لتحديد العلاقة التى ينبغى أن تقوم بين كل من هذه الهيئات وبين المنظمة العالمية (٤) .

٢ — يجوز أن تتضمن تلك الاتفاقات النص على واجب هذه الوكالات فى تقديم ميزانيتها إلى المجلس الدائم للمنظمة الامريكية (٥) .

٣ — يجب أن تقدم تلك الوكالات تقارير دورية عن نشاطها ، وعن حالة ميزانيتها وحساباتها السنوية إلى المجلس الدائم (٦) .

---

(١) أنظر المادة ٩٤ من الميثاق الامريكى .
(٢) أنظر المادة ٩٤ من الميثاق الامريكى .
(٣) أنظر المواد ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٣ ، ٦٤ من ميثاق الأمم المتحدة .
(٤) أنظر المادة ٥٣ من الامريكى .
(٥) أنظر المادة ٩٩ من الميثاق الامريكى .
(٦) أنظر المادة ٩٨ من الميثاق الامريكى .

٤ — على تلك الوكالات أن تعنى بتوصيات المجلس الدائم [1] :

ووفقا لتلك الاحكام اعترف المجلس الدائم بخمس وكالات متخصصة ولكنه الغى عشر منظمات فنية أمريكية أخرى ، وما زال المجلس يعمل فى هذا الميدان بغية التوفيق بين المنظمات الفنية الامريكية المتنوعة .

(١) أنظر المادة ٩٧ من الميثاق الامريكى .

ثالثا ــ منظمة الدول الأمريكية فى الميزان

منذ قامت منظمة الدول الامريكية سنة ١٨٨٩ ، ومنذ أعيد تنظيمها سنة ١٩٤٨ صدرت عنها وثائق وتوصيات وقرارات وتصريحات ومعاهدات كثيرة قد لا تجد لكثرتها مثيلا فيما صدر عن أية منظمة أخرى ، وهذه الكثرة العظيمة تجعل مهمة من يريد أن يصدر حكما علميا صادقا عليها مهمة شاقة عسيرة .

ومما يجعل مهمة الحكم شاقة وعسيرة أيضا كثرة المؤلفات والابحاث التى تناولت تلك المنظمة بالدراسة والتحليل ، أو تولت الدفاع عنها ، واطنبت فى بيان أهميتها . تلك الدعاية العلمية القوية المنتظمة جعلت جوانب الضعف والعيوب فى هذه المنظمة خفية وراء ستار من المواثيق الدولية والتصريحات الرنانة .

وكل ما نستطيع أن نعمله هو أن نقدم للقارىء بعض الملاحظات العامة المتعلقة بهـا ليستطيع فى ظلها أن يلم بمدى صلاحيتها أو عجزها عن الاضطلاع بمهمتها :

١ ــ صدرت عن هذه المنظمة إتفاقات وتصريحات تعد بالمئات ، وفيها مبادىء متكررة ، والتزامات متشابهة ولكن لم ينفذ منها إلا قليل . أما أكثرها فلم ينفذ لان الدول الامريكية كانت تسارع فى التوقيع على تلك المعاهدات ثم تمـاطل بعد ذلك فى التصديق ، وكثيراً ما كانت تنتهى المماطلة برفض التصديق ، وبعض الدول التى كانت تصدق تجعل تصديقها مقيداً بتحفظات تقلل من قيمة أحكام تلك المعاهدات ، أو تذهب بالغرض الذى من أجله قد أبرمت .

٢ ــ من العيوب الظاهرة أيضاً أن الهيئات العاملة المتعددة فى هذه المنظمة تصدر كافة قراراتها الهـامة بالاجمـاع أى بموافقة الاحدى وعشرين جمهورية أمريكية المشتركة فى هذه المنظمة ، واشتراط هذا الاجماع يعرقل صدور القرارات . إذ أن أصغر دولة تستطيع أن تحول دون صدور أى قرار ، لا تستريح إليه ، وذلك بأن تصوت ضده . ومن عيوب هذا الاجماع أيضا أن المنظمة كانت إذا ارادت اصدار قرار تلجأ إلى أساليب التعميم أو الى أساليب يكتنفها الغموض والابهام بغية الوصول إلى إرضاء المطالب المتباينة ، والآراء المتعارضة ، ومن هنا نرى كثيرا من القرارات قد صيغ فى أسلوب أدبى فلسفى براق يتمشى مع العقلية اللاتينية ، فاذا نظرت اليه من الوجهة العلمية وجدته لاينطوى إلا على مبدأ عام من مبادىء القانون الدولى .

٣ — من الصعب أن نحكم على قيمة الضمان الجماعى الامريكى ما دام لم يحدث حتى الآن وقوع عدوان مسلح على القارة الأمريكية من دولة غير أمريكية . وكل ما وقع لم يخرج عن كونه مجرد مشاكسات بين بعض الدول الامريكية الصغرى وبعضها ، ولم يكن فى حاجة الى تطبيق الضمان الجماعى .

وما يصح الاستناد إليه لمعرفة مدى استعداد الدول الامريكية لتطبيق مبادىء الضمان الجماعى هو موقفها من اشتراك الولايات المتحدة فى الحربين العالميتين .

ففى الحرب العالمية الاولى أعلنت الحرب على المانيا وحلفائها أربع عشرة دولة أمريكية أما باقى الدول وعلى رأسها المكسيك والارجنتين وكولمبيا فقد التزمت الحياد .

وفى الحرب العالمية الثانية أعلنت كافة الدول الامريكية الحرب على المحور ووقعت على تصريح الامم المتحدة ولم تتخلف عن ذلك إلا الارجنتين لكنها فى النهاية أعلنت الحرب لتستطيع أن تشترك فى مؤتمر سان فرنسسكو ، ولتكون عضوا مؤسسا فى منظمة الامم المتحدة ، وليس هذا أمراً ذا شأن إذ أن إسهام الدول الامريكية فى الحربين العالميتين كان رمزياً أكثر مما هو واقعى . وسيظل الحكم على الضمان الجماعى الامريكى عسيرا حتى يقع اعتداء على القارة الامريكية من دولة غير أمريكية ، ويكون هذا أشد وضوحا إذا لاحظنا أن دول أمريكا اللاتينية رفضت وما زالت ترفض حتى اليوم تنظيم أى جيش مشترك أو إقامة قيادة مشتركة تحت اشراف المنظمة الامريكية (١) .

٤ — فيما يتعلق بتسوية المنازعات نجد أن الدول الامريكية قد نجحت فى وضع نظام كامل لفض المنازعات بالطرق السلمية عندما وقعت على ميثاق بوجوتا سنة ١٩٤٨ ، ويقضى هذا الميثاق كما اشرنا من قبل بمبدأ التحكيم الاجبارى ، ويجعل الالتجاء الى محكمة العدل الدولية إجباريا فى المنازعات القانونية ، غير أن هذا الميثاق لم ينفذ حتى اليوم لعدم توافر العدد اللازم من التصديقات ، بل إن بعض الدول التى صدقت عليه جعلت تصديقها مصحوبا بتحفظات تفقد الميثاق قيمته . وعلى رأس هذه الدول الولايات المتحدة التى صدقت على

---

(١) أنظر المقال الذى نشر فى مجلة Krasnaïa Zvezda لسان حال الجيش السوفييتى فى عدد ٤ أبريل سنة ١٩٥٧ تحت عنوان : « التغلغل العسكرى للولايات المتحدة فى بلاد أمريكا اللاتينية » . وانظر كذلك المقال الذى نشر فى الجريدة السويسرية St. Galler Tagblatt تحت عنوان « التعاون العسكرى بين دول أمريكا اللاتينية » عدد ٦ يونيو سنة ١٩٥٧

هذا الميثاق بتحفظين أحدهما خاص بالتحكيم الاجبارى ، وثانيهما خاص بالولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية فى كل المنازعات القانونية .

ومن هذا يتضح أن الميثاق قد فقد قيمته الحقيقية وبخاصة أن المنازعات التى قد تهدد كيان المنظمة الامريكية هى التى يمكن أن تقع بين الولايات المتحدة ، وبين دول أمريكا اللاتينية . والولايات المتحدة قد قيدت تصديقها على ميثاق بوجوتا بتحفظات جعلت فض المنازعات بالطرق للسلمية أمراً يكاد يكون اختياريا فمهمة المنظمة الامريكية فى هذا الموضوع مقصوره على فض المنازعات الدولية التى قد تقع بين الدول الامريكية الصغرى كما حدث عندما وقعت المنازعات بين كستاريكا ، ونيكاراجو فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ويناير سنة ١٩٥٥ أو بين هايتى ودومينيك فى فبراير سنة ١٩٤٦،ويناير سنة ١٩٥٠ ، أو بين بيرو واكوادور فى سبتمبر سنة ١٩٥٥

ويبدو من هذا أن المنظمة الأمريكية شبيهة بالمنظمة العالمية فكلتاهما قامت على أساس فض المنازعات بالطرق السلمية ، وكلتاهما لم تحاول تطبيق هذا المبدأ إلا على ما يقع بين الدول الصغرى من منازعات ، وكلتاهما لا تملك القوة اللازمة لتنفيذ تلك التسويات إلا بالنسبة للدول الصغرى .

٥ — فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والتشريعى بين الدول الامريكية نلاحظ بوجه عام أن الهيئات الحكومية وغير الحكومية التى تدعو إلى هذا التعاون وتقوم بتنشيطية كثيرة كثرة لا مبرر لها إلى درجة أن المهتمين بشئون التعاون غير السياسى للدول الامريكية غير متفقين فى عددها فهى تتراوح فى تقديراتهم بين ثلاث وثلاثين وثلاث وسبعين سنة ١٩٤٤ ولكن بعد مؤتمر بوجوتا سنة ١٩٤٨ قامت المنظمة بمجهود كبير لادماج بعض هذه الهيئات فى بعضها ولتدعيم البعض الآخر ، تفاديا للتكرار والازدواج والتناقض فى العمل ، وما زالت تسعى فى ربط تلك الهيئات بالمنظمة الامريكية بعد تلبسها صورة الوكالات المتخصصة .

* * *

كل هذه الملاحظات القانونية والفنية فى حقيقة الامر تعتبر ثانوية بالنسبة للعوامل السياسية ، والاجتماعية ، والاقتصادية والنفسية التى تحيط بمنظمة الدول الامريكية والتى ستساعدنا على فهم حقيقة المنظمة الامريكية .

١ ــ يلاحظ أن الاتحاد الأمريكي قائم على أساس أنه يعبر عن تضامن الشعوب الأمريكية ولكنه فى الواقع مجرد اتفاق بين حكومات ولا تأييد له من الرأى العام فى الولايات المتحدة أو فى دول أمريكا اللاتينية .فهو بعيد أشد البعد عن كونه تضامناً شعبياً ولو جازت المقارنة بينه وبين الجامعة العربية لوجدنا أن العروبة متغلغلة فى الشعوب العربية وأنها قوة حقيقية تفوق كثيراً ما تعبر عنه الجامعة من تضامن تتولاه الحكومات ، بينما الأمريكية ليست فى الواقع إلا أيديولوجية غير شعبية ينادى بها زمرة من المفكرين فى شطرى أمريكا ولا تجد استجابة من الرأى العام. فمنظمة الدول الأمريكية تفوق كثيراً ما تعبر عنه الشعوب الأمريكية على عكس الوضع فى الدول العربية .

٢ ــ المنظمة الأمريكية ليس بين قوى أعضائها توازن فبينما ترى دولة عظمى ترى إلى جانبها عشرين دولة تختلف بين الصغرى والمتخلفة . فالولايات المتحدة الأمريكية فى تقدمها الاقتصادى والثقافى والاجتماعى واستقرارها السياسى ، واستعدادها العسكرى ، ونظمها المستمدة من التقاليد الانجلوسكسونية والفلسفة الدينية البروتستانتية ليس بينها توازن وبين دول أمريكا الجنوبية فى تخلفها الاقتصادى والثقافى والاجتماعى ، وفى اضطرابها السياسى بسبب كثرة الانقلابات العسكرية ، وفى نظمها المستمدة من التقاليد اللاتينية ، والفلسفة الدينية الكاثوليكية .

وفقدان هذا التوازن أدى ، وما زال يؤدى إلى أزمة ثقة مستمرة وعميقة بين الشمال والجنوب ، وقد برزت هذه الأزمة فى كافة ميادين التعاون التى من أجلها قام الاتحاد الأمريكى [1] .

ومما يزيد تلك الأزمة استحكاما أن الجانبين اللذين قام عليهما الاتحاد الأمريكي له هدف يخالف هدف الآخر . فالولايات المتحدة كانت ترمى من ورائه إلى إبعاد النفوذ الاوربى عن أمريكا اللاتينية وظلت كذلك حتى الحرب العالمية الثانية ، فلما اضمحلت أوربا الغربية وظهر لها منافس جديد هو الاتحاد السوفييتى جعلت هدفها من الاتحاد الامريكى أن تجعل منه أداة لمحاربة الشيوعية الدولية والقضاء عليها . أما دول أمريكا اللاتينية ، ودول أمريكا الوسطى فكانت تهدف إلى الافادة من مساعدات الولايات المتحدة المالية والفنية وتعمل

---

(١) أنظر مقال الكاتب الارجنتينى جيمس بوتنز فى مجلة الكومنوات التى تنشر فى نيويورك عدد أول مارس سنة ١٩٥٧

أن يزيد مقدار هذه المساعدات فى ظل ذاك الاتحاد . وموقف كل من الفريقين فى مؤتمر كاراكاس الاخير ، ومن قضية جواتيمالا خير دليل على ما قدمناه .

٣ — ومما يوسع هوة الخلاف بين الشمال والجنوب تطور السياسة الخارجية للولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية فبينما السياسة الخارجية لدول أمريكا اللاتينية كانت وما تزال إقليمية محدودة النطاق إذ سياسة الولايات المتحدة تصبح عالمية ، فارتبطت مع أوروبا الغربية بحلف الاطلنطى ، ومع آسيا بحلف جنوب شرقى آسيا ، وغير ذلك من المحالفات العسكرية الثنائية ، وارتبطت فى الشرق الاوسط بحلف بغداد وبمشروع إيزنهاور . وترتب على ذلك أمور هامة منها :

(١) أن السياسة الانعزالية التى تقضى بتجنب الأحلاف مع أوروبا وآسيا والتى نادى بها الرئيس مونرو وغيره من الساسة الأمريكيين ، والتى كانت فى حقيقة الأمر هى المحور الذى يدور حوله التضامن بين الجنوب والشمال تلك السياسة قد تلاشت وقضى عليها النهج الجديد الذى سارت عليه الولايات المتحدة فى سياستها الخارجية .

(٢) تلك السياسة الخارجية الجديدة من نتائجها إزدياد إحتمال إشتباك الولايات المتحدة فى حروب ومنازعات دولية ترى أمريكا اللاتينية أنه لا مصلحة لها فيها ولا داعى لأن تشترك فيها . بل إن تحالفها مع الولايات المتحدة قد يكون مصدر خطورة عليها .

(٣) المساعدات المالية والفنية التى كانت الولايات المتحدة تبذلها لدول أمريكا اللاتينية قلت قيمتها لأنها صارت توزع على مختلف دول العالم من أيسلندا فى أقصى الجنوب إلى نيوزيلنده فى أقصى الشمال .

* * *

وبعد ، فما هو ياترى مستقبل منظمة الدول الأمريكية ؟

نحسب أنه مرتبط بالسياسة التى قد ينتهجها كل من الجانبين . أما دول أمريكا اللاتينية فقد تتحد مع بعضها كما تحاول دول أوروبا الغربية أن تتحد . فاذا تم لها ذلك أصبحت وحدة سياسية جديدة أو منظمة دولية ذات قدرة على معاملة الولايات المتحدة معاملة الند للند . وهذا قد يؤدى إلى تفكك الاتحاد الأمريكى ليقوم مقامه إتحاد أمريكى لاتينى ، أو تقوم مكانه علاقات بين الجنوب والشمال على وضع جديد قد يكون أكثر ملاءمة .

أما الولايات المتحدة فسياستها مع دول أمريكا اللاتينية متعلقة بسياستها العالمية ، وفى مجال التكهنات أيضاً لا يستبعد أن تتحد مع دول أوروبا الغربية فى ظل حلف الاطلنطى

وحينئذ قد تقبل أن تعامل الجنوب على أساس كونه وحدة سياسية ، وقد تنعزل عن أوروبا الغربية طوعاً أو كرهاً لتحيي مذهب مونرو وحينئذ تحاول أن تتحد مع الجنوب فى وضع جديد .

ونرى من ذلك أن مستقبل منظمة الدول الأمريكية قائم على تفاعل تيارين سياسيين قويين لا انسجام بينهما حتى اليوم . فإما أن يستمر تغلب تيار الولايات المتحدة على تيار دول أمريكا اللاتينية فتبقى منظمة الدول الأمريكية على وضعها الحالى ، وإما أن يتغلب تيار دول أمريكا اللاتينية فتفنى المنظمة الأمريكية لتحل محلها منظمة جديدة خاصة بالجزء الجنوبى من القارة الامريكية .

أكتوبر ١٩٥٧

رابعا — أهم مراجع البحث

1— ALVAREZ ALEJANDRO: L'Union Panamericaine. Revue de Droit International. Genève 1923.

2— BALL. M. MARGARET: The Problem of Inter-American organization. Stanford. Stanford Universiry Press, 1944. 117. p.

3— BARCIA TRELLES CAMILO: La Doctrine de Monroë dans son développement historique, particulièrement en ce qui concerne les relations inter-americaines. Cours de La Haye. Tome 32, 1930 II p. 397—603.

4— BEHRENDT R. F. W.: Inter-American Economic Relations: Problems and Prospects. New York, Committee on International Economic Policy 1948 98. p.

5— BEMIS S. F.: The Latin American Policy of the United States New York 1993,127 p.

6— BLACKMER H. M.: United States Policy and the Inter-American Peace System 1889-1952. Institute of International Studies 1952. 221 p. Geneva.

7— CABANES: Le Panamericanisme devant la seconde guerre mondiale. Thèse dactylographiée. Faculté de Droit de l'Université de Paris—1948.

8— CARNEGIE ENDOWMENT FOR INTERMATIONAL PEACE: International Conferences of the American States, 1889-1928 New York. Carnegie Endowment for International Peace 1931 551 p. Supplement 1933-1940. Washington, Carnegie Endowment for International Peace 1940, 558 p.

9— CASTANEDA JORGE: Pan Americanism and Regionalism. A Mexican View. International Organization Boston. Vol. X. No. 4. November 1956, p. 373-389.

10—CLINE H. F.: The Inter-American, System. *Current History*, March 1955 p. 177-184.

11—DUGGAN LAURENCE: The Americas. New York. Holt 1949 242 p.

12—DUPUY R. J. C.: Evolution du Panamericanisme vers le fédéra. lisme. Thèse dactylographiée. Faculté de Droit de l'Université de Paris—1948.

13—FENWICK CHARLES G.: The Inter-American Regional System New York. D. X. Mc. Mullen Co. 1949. 96 p.

14—HERRING HUBERT: America and the Americas. Claremont, Claremont Colleges 1944, 84 p.

15—HOUSTON, JOHN A.: Latin America in the United Nations. New York. Carnegie Endowment for International Peace. United Nations Studies. No. 8, 1956. 345 p.

16— HUMPHREY, JOHN P.: The Inter-American System. Toronto, Macmillan 1942. 329. p.

17—KUNZ JOSEF. L: The Bogota Charter of the Organization of American States. American Journal of International Law XIII, July 1943.

18—KUNZ JOSEF L.: The Idea of Collective Security in Pan American Developments. Western Political Science Quarterly. December 1953 p. 658-679.

19—ORGANIZATION OF AMERICAN STATES:
(A) ANNALS (Official Quarterly)
(B) MANUAL OF INTER-AMERICAN RELATIONS. Washington Par American Union-1953.
(C) Report of the Activities of the O. A. S. 1948-1953. Washington. Pan American Union 1953.

20—PADILLA EZEQUEIL: The Meaning of Pan Americanism. Foreign Affairs-January 1954, p. 270-281.

21—PEPIN: Le Panamericanisme. Ed. Armand Colin. Paris 1938 p. 68-123.

22—PLANAS SUAREZ SIMON: L'Extension de la Doctrine de Monroe en Amerique du Sud. Cours de La Haye. Tome V.(1924 IV) p. 271-365.

23—PUIG J. C: Les Princpes de droit international public americain. Ed. Pedone. Paris 1954.

24—QUINTANILLA LUIS: A Latin American Speaks. New York. Mcmillan, 1943, 268. p.

25— ROBLES ALFONSO-GARCIN: Le Panamericanisme et la politique de bon voisinage. Edition Internationale, PARIS 1938.

26—SALVELBERG. M.M.L: Le Problème du droit international americain étudié specialement à la lumière des conventions panaméricaines de la Havane. La Haye. Stols. 1946.

27—SANDERS WILLIAM: Sovereignty and Interdependence in the New World: Comments on the Inter-American System. United States Department of State. Publication No. 3054. Inter-American Series 35. Washington, Department of State 1948.

28—SANDERS WILLIAM: The Organization of American States. International Conciliation, June 1948. New York.

29—SHARP WALTER. R: The Inter American System and the United Nations. Foreign Affairs April 1955 p. 456-464.

30—VALENCIA, M. A.: La Sociedad de las Naciones de America Bogota, Kelly. 1947, 351 p.

31—WHITAKER P. ARTHUR: Development of American Regionalism The organization of American States. International Conciliation. March 1951. New York.

32—WHITAKER P. ARTHUR: The Western Hemisphere Idea. Ithaca. Cornell University Press 1954. 194. p.

33—YPES JESUS: L'union Panamericaine: une synthèse historique et juridique. Paris 1936.

34—YPES JESUS: La Société des Nations Americaines. Genève 1936.

35—YPES JESUS: Philosophie du Panamericanisme et organisation de la paix. Le droit americain. Neuchâtel 1945.

خامسا — نصوص ميثاق منظمة الدول الامريكية*

المؤرخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٨

مقدمة :

باسم شعوب تلك الدول ، الممثلة فى الاجتماع الدولى الامريكى التاسع والمقتنعة بأن رسالة أمريكا التاريخية هى إعداد أرض للانسان يتمتع فيها بالحرية ، وتهيئة وسط مناسب لنمو شخصيته وتحقيق أمانيه العادلة .

والمدركة بأن هذه الرسالة قد سبق وأوحت بعدة معاهدات واتفاقات من قبل كان هدفها الرئيسى يتركز فى الرغبة الاجماعية للعيش فى سلام ، وتأكيد التقدم للجميع فى ظل الاستقلال والمساواة والقانون بفضل التفاهم المتبادل واحترام سيادة كل عضو .

والواثقة بأن المعنى الحقيقى للتضامن الامريكى وحسن الجوار لا يمكن تصوره فى هذه القارة الا بتثبيت نظام للحرية الفردية وللعدالة الاجتماعية يقوم على احترام الحقوق الاساسية فى ظل النظم الديموقراطية .

والمقتنعة بأن رفاهية جميع هذه الشعوب ومساهمتها فى تقدم العالم ومدنيته يحتم عليها كل يوم تعاوناً قارياً أكثر ارتباطاً .

والعازمة على متابعة هذا الهدف السامى الذى أوكلت الانسانية أمره إلى منظمة الامم المتحدة والتى تؤكد الدول المبرمة لهذه المعاهدة إحترام مبادئها وأهدافها .

والمشبعة بفكرة المنظمة القانونية ضرورية لاقرار الامن والسلام المقام على قواعد الاخلاق والعدالة .

ووفقاً للقرار التاسع الذى أصدره المؤتمر المنعقد فى مكسيكو بشأن مسائل الحرب والسلام .

اتفقت هذه الدول على إبرام الميثاق التالى :

* قمنا بالترجمة نقلا عن الاصل الانجليزى ، وقابلناه بالاصل الفرنسى .

القسم الأول

الفصل الأول — فى طبيعة الميثاق وأهدافه

المادة ١ — تعلن الدول الامريكية فى هذا الميثاق أن المنظمة الدولية التى أقاموها بغية الوصول إلى نظام خاص بالسلام والعدل ، والابقاء على تضامنهم والعمل على توثيق التعاون فيما بينهم ، والدفاع عن سيادتهم ووحدتهم الاقليمية واستقلالهم . وتعتبر منظمة الدول الامريكية هيئة إقليمية فى ظل الامم المتحدة .

المادة ٢ — تعتبر عضوا فى المنظمة جميع الدول الامريكية التى تصدق على هذا الميثاق .

المادة ٣ — يمكن أن تنضم إلى هذه المنظمة ، كل وحدة سياسية جديدة مكونة من اتحاد عدة دول أعضاء فى المنظمة الامريكية . ويترتب على قبول هذه الوحدة السياسية الجديدة أن أعضائها يفقدون صفة العضوية التى كانت لهم فى المنظمة الامريكية .

المادة ٤ — لتحقيق المبادىء التى أسست عليها هذه المنظمة وللوفاء بالتزاماتها الاقليمية وفقاً لميثاق الامم المتحدة ، تقرر منظمة الدول الامريكية اتباع الاهداف الاساسية الآتية :

(ا) ضمان سلم القارة وأمنها .

(ب) منع الاسباب المحتملة لاثارة المشاكل وإيجاد الحل السلمى للمنازعات التى تنشأ بين الدول الاعضاء .

(ح) تنظيم العمل المشترك الذى يجب أن تقوم به الدول الاعضاء فى حالة وقوع العدوان عليها .

(د) إيجاد حل للمشاكل السياسية القانونية والاقتصادية التى تنشأ بين الاعضاء .

(ه) تشجيع نموهم الاقتصادى والاجتماعى والثقافى بطريقة تعاونية .

الفصل الثانى — فى مبادئ الميثاق

المادة ٥ — تكرر الدول الامريكية تأكيد المبادىء الآتية :

(ا) القانون الدولى ينظم قواعد السلوك بين الدول فى علاقاتها المتبادلة .

(ب) يقوم النظام الدولى بصفة أساسية على احترام شخصية الدول وسيادتها واستقلالها وأيضاً على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن المعاهدات وعن المصادر الأخرى للقانون الدولى بكل أمانة .

(ج) يجب أن يسود حسن النية فى علاقات الدول فيما بينها .
(د) يحتم تضامن الدول الأمريكية والمبادىء السامية التى تتبعها ، قيام نظام سياسى مبنى على الممارسة الفعلية للديمقراطية التمثيلية .
(هـ) تحرم الدول الأمريكية قيام الحروب العدوانية ولا تعترف بأن النصر يخلق حقوقا .
(و) الاعتداء على إحدى الدول الأمريكية يعتبر إعتداء موجهاً ضد جميع الدول الأمريكية الاخرى .
(ن) المنازعات ذات الصفة الدولية التى تنشأ بين دولتين أمريكيتين أو أكثر يجب فضها بالطرق السلمية .
(س) العدل والضمان الاجتماعى هما أساس لسلام يمكن أن يدوم .
(ع) التعاون الاقتصادى لازم لرقى شعوب القارة ورفاهيتها .
(ط) تقرر الدول الامريكية حقوق الانسان الاساسية بدون تمييز بسبب العنصر أو الجنسية أو الدين ولا تفرق بين الرجل والمرأة .
(ل) تقوم الوحدة الروحية للقارة على أساس إحترام القيم الثقافية للدول الامريكية وتتطلب منها تعاوناً وثيقاً للوصول إلى الاهداف السامية للثقافة البشرية .
(م) يجب أن يتجه تعليم الشعوب نحو العدل والحرية والسلام .

الفصل الثالث — فى الحقوق والواجبات الأساسية للدول

مادة ٦ — الدول متساوية من الناحية القانونية وتتمتع بحقوق متساوية وبأهلية ممارستها بالتساوى وعليها نفس الواجبات أيضاً . وحقوق كل دولة لا تتوقف على القوة التى تملكها لضمان ممارسة هذه الحقوق بل على مجرد وجودها كشخص من أشخاص القانون الدولى .

المادة ٧ — على كل دولة أمريكية أن تحترم الحقوق التى تتمتع بها الدول الاخرى طبقاً للقانون الدولى .

المادة ٨ — الحقوق الاساسية للدول لا يمكن تغييرها بحال .

المادة ٩ — الكيان السياسى للدولة مستقل عن اعتراف الدول الاخرى به . وحتى قبل قيام الاعتراف فالدولة لها حق الدفاع عن وحدتها واستقلالها وضمان بقائها ورفاهيتها وبالتالى لها حق تنظيم شئونها على قدر إمكانيتها ، وسن قوانينها وفقاً لمصالحها ، وإدارة مرافقها وتحديد

نظامها القضائى واختصاص محاكمها . وممارسة هذه الحقوق لا يحدها سوى ممارسة الدول الاخرى لحقوقها طبقاً للقانون الدولى .

المادة ١٠ — يقتضى الاعتراف بالدولة الجديدة قبول شخصيتها بجميع حقوقها وواجباتها المنصوص عنهما فى القانون الدولى من الدولة التى أصدرت هذا الاعتراف .

المادة ١١ — حق الدولة فى حماية كيانها وفى زيادة نموها لا يخولها حق التصرف بطريقة مجافية للعدالة تجاه دولة أخرى .

المادة ١٢ — تطبق الدولة حقها فى القضاء بطريقة عادلة على جميع السكان سواء كانوا وطنيين أم أجانب وذلك فى حدود أقليمها الوطنى .

المادة ١٣ — لكل دولة حق تنمية حياتها الثقافية والسياسية والاقتصادية من تلقاء نفسها وبطريقة حرة ، وبذلك تكون قد احترمت حقوق الانسان ومبادىء الاخلاق الدوليـة .

المادة ١٤ — احترام المعاهدات وتنفيذها بأمانة ضروريان لنمو العلاقات السلمية بين الدول . ويجب أن تكون المعاهدات والاتفاقات الدولية علانية .

المادة ١٥ — ليس لاية دولة أو مجموعة من الدول الحق فى التدخل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لاى سبب كان فى الشئون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى . ولا يمنع المبدأ السابق استخدام القوة المسلحة فحسب بل يمنع أيضاً أية صورة من صور التدخل أو محاولة الاعتداء على شخصية الدولة أو على إحدى العناصر السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التى تـكونها .

المادة ١٦ — ليس لاية دولة أن تطبق أو تعد العدة لاتخاذ وسائل تعسفية ذات صفة اقتصادية أو سياسية لاكراه دولة أخرى والحصول منها على امتيازات من أى نوع كان.

المادة ١٧ — إقليم الدولة له حصانته . فلا يجوز أن يكون محلا لاحتلال عسكرى أو لاية وسيلة أخرى من وسائل الضغط المباشر أو غير المباشر من جانب دولة أخرى لاى سبب كان ولو لفترة مؤقتة .

المادة ١٨ — تتعهد الدول الأمريكية بعدم الالتجاء إلى القوة فى علاقاتها الدولية إلا فى حالة الدفاع الشرعى طبقاً للمعاهدات القائمة أو فى حالة تنفيذ تلك المعاهدات .

المادة ١٩ — التدابير التي تتخذ وفقاً للمعاهدات القائمة والخاصة بحفظ السلام والأمن لا تعتبر مناقضة للمبادىء الواردة فى المادتين ١٥ ، ١٧

الفصل الرابع — فى فض المنازعات بالطرق السلمية

المادة ٢٠ — جميع المنازعات الدولية التي تنشب بين الدول الأمريكية لابد أن تخضع للاجراءات السلمية المنصوص عنها فى هذا الميثاق قبل أن يأخذ مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة علماً بها .

المادة ٢١ — وهذه الاجراءات السلمية هى التالية : المفاوضة المباشرة والخدمات الودية ، والوساطة والتحقيق والتوفيق والاجراءات القضائية والتحكيم أو أية إجراءات أخرى يتفق عليها أطراف النزاع فى أى وقت كان .

المادة ٢٢ — عند ما ينشأ نزاع بين دولتين أمريكيتين أو أكثر ويعتبر فى نظر إحداها غير قابل للحل بالطرق الدبلوماسية العادية فانه يتحتم على أطراف النزاع التذرع بأى إجراء سلمى آخر يمكنهم من الوصول لحل .

المادة ٢٣ — ستوضع معاهدة خاصة لوسائل فض المنازعات وتحديد الاجراءات التي تناسب كل من الوسائل السلمية بحيث لا يبقى أى نزاع ينشب بين الدول الامريكية بدون حل حاسم أكثر من المدة المعقولة .

الفصل الخامس — فى الضمان الجماعى

المادة ٢٤ — كل عدوان موجه من دولة ضد وحدة أو سلامة أراضى دولة أمريكية أخرى أو ضد سيادتها أو استقلالها السياسى سوف يعتبر عملا عدوانياً موجهاً ضد بقية الدول الامريكية .

المادة ٢٥ — فى حالة ما إذا تعرضت سلامة أو وحدة أراضى دولة أمريكية أو سيادتها واستقلالها السياسى للهجوم المسلح أو للعدوان الغير مسلح أو إذا ما تعرضت مصالح دولتين أو أكثر من الدول الامريكية للتهديد بسبب نزاع فيما بينها أو فيما بينها وبين دول خارجة عن نطاق القارة أو بسبب أى حالة أخرى من شأنها تعريض سلام أمريكا للخطر فان الدول الامريكية وفقاً لمبادىء التضامن القارى والدفاع الشرعى الجماعى سوف تطبق التدابير والاجراءات المنصوص عنها فى المعاهدات الخاصة بالضمان الجماعى .

الفصل السادس — فى القواعد الاقتصادية

مادة ٢٦ — تتعهد الدول الاعضاء بالتعاون فيما بينها فى حدود طاقتها وفى ظل قوانينها وبروح مشبعة بمبدأ حسن الجوار لتقوية صرحها الاقتصادى وتنشيط زراعتها واستقلال مناجمها وتنمية صناعتها وزيادة تجارتها .

مادة ٢٧ — وفى حالة ما اذا تعرضت اقتصاديات دولة أمريكية لمشاكل خطيرة بحيث تعجز عن حلها بطريقة مرضية وفق أساليبها الخاصة فانه يحق لهذه الدولة عرض مشاكلها الاقتصادية على المجلس الاقتصادى والاجتماعى الامريكى للبحث معه فى ايجاد أنسب حل لهذه المشاكل .

الفصل السابع — فى القواعد الاجتماعية

المادة ٢٨ — تقرر الدول الاعضاء التعاون فيما بينها على تأمين ظروف اجتماعية تؤهل شعوبها لحياة عادلة وانسانية .

مادة ٢٩ — الدول الاعضاء متفقة على ضرورة تنمية تشريعها الاجتماعى وفقاً للقواعد التالية :

(ا) لجميع الافراد الحق فى الرفاهية المادية وتنمية الثقافة الروحية دون تمييز بسبب الأصل أو الجنسية أو العنصر أو الدين أو المركز الاجتماعى وذلك فى ظل الحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والأمن الاقتصادى .

(ب) يعتبر العمل حق وواجب اجتماعى ، ولا يمكن اعتباره سلعة تجارية اذ هو يستوجب احترام حرية التعاقد وتقدير من يقوم به ، ويتحتم القيام به فى ظروف تكفل للانسان الاطمئنان على العيش والصحة وعلى مستوى اقتصادى لائق سواء فى خلال سنوات العمل أو فى خلال الشيخوخة وأيضاً فى حالة عدم القدرة على العمل .

الفصل الثامن — فى القواعد الثقافية

المادة ٣٠ — تقرر الدول الاعضاء تشجيع ممارسة حق التعليم وفقاً لقواعدها الدستورية وفى حدود طاقتها المادية وذلك على الأسس الآتية :

(ا) يكون التعليم الابتدائى اجبارياً ومجاناً إذا ما قامت به الدولة .

(ب) يكون التعليم العالى مباحاً للجميع بدون تمييز بسبب الاصل أو الجنسية أو الجنس أو اللغة أو الدين أو المركز الاجتماعى .

المادة ٣١ — تتعهد الدول الاعضاء بتسهيل حرية التبادل الثقافى بكافة وسائل التعبير مع مراعاة الاحترام الواجب نحو شخصية كل دولة منها .

القسم الثانى

الفصل التاسع — فى هيئات المنظمة

المادة ٣٢ — تواصل منظمة الدول الامريكية العمل لتحقيق أهدافها عن طريق الهيئات التالية :

(ا) مؤتمر الدول الامريكية .
(ب) الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية .
(ج) المجلس .
(د) الاتحاد الامريكى .
(ه) المؤتمرات المتخصصة .
(و) المنظمات المتخصصة .

الفصل العاشر — فى مؤتمر الدول الامريكية

المادة ٣٣ — مؤتمر الدول الامريكية هو الهيئة العليا لمنظمة الدول الامريكية . فهو الذى يقرر إتجاه المنظمة وسياستها العامة ويحدد كيان ووظائف هيئات المنظمة وهو المختص بالنظر فى كل مسألة لها علاقة بالحياة المشتركة فى الدول الامريكية . وسوف يمارس وظائفه وفقاً لالتزامات هذا الميثاق وغيره من المعاهدات المبرمة بين الدول الامريكية .

المادة ٣٤ — لجميع الدول الامريكية الاعضاء الحق فى أن تمثل فى مؤتمر الدول الامريكية . ولكل دولة صوت واحد .

المادة ٣٥ — يجتمع المؤتمر كل خمس سنوات فى التاريخ الذى يحدده مجلس المنظمة بعد استشارة حكومة الدولة التى يعقد فيها المؤتمر .

المادة ٣٦ — يمكن دعوة مؤتمر الدول الامريكية إلى اجتماع غير عادى فى الظروف الخاصة وبموافقة ثلثى الحكومات الامريكية كما يمكن تعديل تاريخ إجتماع المؤتمر العادى التالى .

المادة ٣٧ — يحدد مؤتمر الدول الامريكية مقر انعقاد المؤتمر التالى . فاذا لم يستطع

المؤتمر أن يجتمع فى المقر المذكور لأى سبب يطرأ بعد ذلك فعلى مجلس المنظمة أن يعين مقراً آخر .

المادة ٣٨ — البرنامج واللائحة الداخلية لمؤتمر الدول الامريكية يعدهما مجلس المنظمة ثم يعرضهما على الدول الاعضاء للبحث .

الفصل الحادى عشر — فى الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية

المادة ٣٩ — على الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أن تجتمع لدراسة المشاكل ذات الصفة العاجلة والتى تتصل بالصالح العام للدول الامريكية ، وأن تقوم بدور هيئة إستشارية .

المادة ٤٠ — لكل دولة عضو أن تطلب إنعقاد الجمعية الاستشارية . ويجب عرض هذا الطلب على مجلس المنظمة ليقرر الموافقة على إنعقاد الجمعية بأغلبية الاصوات المطلقة .

المادة ٤١ — يعد مجلس المنظمة برنامج ولائحة الجمعية الاستشارية ثم يعرضهما على الدول الإعضاء للبحث .

المادة ٤٢ — إذا لم يستطع وزير خارجية أى دولة الاشتراك فى الجمعية لسبب استثنائى فله أن ينيب عنه مبعوث خاص لتمثيله .

المادة ٤٣ — فى حالة الاعتداء المسلح داخل أراضى الدول الامريكية أو داخل منطقة الامن المحددة فى المعاهدات القائمة ، يجتمع وزراء الخارجية بناء على دعوة عاجلة من رئيس مجلس المنظمة كما يدعو الرئيس فى الوقت ذاته نفس المجلس للانعقاد .

المادة ٤٤ — تكوّن لجنة استشارية للدفاع يسند إليها مساعدة الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية فى دراسة المسائل الخاصة بالتعاون العسكرى والتى قد تثار عند تطبيق المعاهدات الخاصة بالضمان الجماعى .

المادة ٤٥ — تكوّن لجنة الدفاع الاستشارية من السلطات العسكرية العليا بالدول الامريكية التى يشترك أعضاؤها فى الجمعية الاستشارية . وللحكومات أن تعين فى الحالات الاستثنائية نواباً لهؤلاء العسكريين . ولكل حكومة صوت واحد .

المادة ٤٦ — تدعى لجنة الدفاع الاستشارية للاجتماع بنفس الطريقه التى تدعى بهـا الجمعية الاستشارية عندما يتحتم على هذه الاخيرة بحث المسائل المتعلقة بالدفاع ضد أى إعتداء .

المادة ٤٧ — تجتمع اللجنة الاستشارية عند ما يكلفها المؤتمر أو الجمعية الاستشارية أو حكومات الدول الاعضاء بأغلبيه الثلثين ، بدراسة مسائل فنية أو بوضع تقارير فى موضوعات معينة .

الفصل الثانى عشر — فى المجلس

المادة ٤٨ — يتألف مجلس منظمة الدول الامريكية من ممثل عن كل دولة عضو فى المنظمة ، وتعينه حكومته فى درجة سفير لهذا الصدد . ويجوز تعيين الممثل الدبلوماسى المعتمد لدى حكومة الدولة التى ينعقد فيها المجلس . وفى حالة غياب الممثل الاصلى يحق للحكومة صاحبة الشأن أن تعتمد ممثلا بالنيابة .

المادة ٤٩ — ينتخب المجلس رئيسه ونائب رئيسه اللذين يباشران مهام منصبهما لمدة عام واحد ، ولا يجوز إعادة انتخابهما لاى من هذين المنصبين فى المدة التالية لانتخاب كل منهما .

المادة ٥٠ — يختص المجلس بالنظر فى جميع المسائل التى يعرضها عليه كل من المؤتمر الامريكى أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية وذلك فى ظل الميثاق الحالى وطبقاً للمعاهدات والاتفاقات المعقودة بين الدول الامريكية .

المادة ٥١ — المجلس هو المسئول عن انجاز الاعمال الموكولة إلى الاتحاد الامريكى بكل دقة .

المادة ٥٢ — يعمل المجلس بصفة مؤقتة كهيئة استشارية عند قيام الظروف المبينة فى المادة ٤٣ من هذا الميثاق .

المادة ٥٣ — ويختص المجلس أيضاً :

(ا) بإبداء وتقديم الاقتراحات المتعلقة بإنشاء هيئات متخصصة جديدة أو إدماج أو تعديل أو إلغاء القائم منها بما فيها تلك التى تقوم بالمساعدة المالية للهيئات المذكورة وذلك إلى الحكومات الأعضاء وإلى مؤتمرات الدول الأمريكية .

(ب) بتقديم التوصيات لتنسيق أوجه النشاط وبرامج العمل إلى الحكومات ومؤتمر الدول الأمريكية والمؤتمرات الخاصة والهيئات المتخصصة بعد استشارة تلك الدول .

(حـ) بإبرام الاتفاقات مع الهيئات المتخصصة فى الدول الامريكية لتحديد العلاقات التى ينبغى أن تقوم بين كل من هذه الهيئات والمنظمة .

(د) بإبرام اتفاقات وعمل ترتيبات خاصة للتعاون مع هيئات أمريكية أخرى ذات نفوذ معترف به دولياً .

(هـ) بايجاد وتسهيل التعاون بين منظمة الدول الامريكية ومنظمة الامم المتحدة . وكذلك بين الهيئات المتخصصة فى الدول الامريكية والهيئات الدولية المماثلة لها .

(و) بالموافقة على القرارات التى تخول للامين العام حق ممارسة الوظائف المنصوص عنها فى المادة ٨٤

(ز) وبممارسة الوظائف الاخرى التى خولها له هذا الميثاق .

المادة ٥٤ — يضع المجلس قائمة الحصص التى يجب أن تدفعها كل حكومة لادارة الاتحاد الامريكى ، مع مراعاة مقدرة كل بلد فى الدفع ورغبته فى المساهمة بطريقة عادلة . وبعد موافقة المجلس على الميزانية تخطر الحكومات بذلك قبل ستة أشهر على الأقل من بدء السنة المالية مع الاشارة الى الحصة السنوية المطلوبة من كل دولة . والقرارات الخاصة بمسائل الميزانية لابد فيها من موافقة ثلثى أعضاء المجلس .

المادة ٥٥ — يضع المجلس لائحته الداخلية .

المادة ٥٦ — يجتمع المجلس فى مقر الاتحاد الامريكى .

المادة ٥٧ — يتكون مجلس منظمة الدول الامريكية من الهيئات التالية :

١ — المجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الأمريكية .

٢ — مجلس المستشارين للدول الامريكية .

٣ — المجلس الثقافى للدول الامريكية .

المادة ٥٨ — تتمتع الهيئات المذكورة فى المادة السابقة باستقلال فنى فى ظل هذا الميثاق ، ولكنها لا تستطيع اتخاذ قرارات تتعدى فيها اختصاصات مجلس المنظمة .

المادة ٥٩ — تتألف هيئات مجلس المنظمة من ممثلى جميع الدول الاعضاء فى منظمة الدول الامريكية .

المادة ٦٠ — تقوم هيئات مجلس المنظمة — فى حدود امكانياتها — بتقديم خدماتها الفنية للحكومات التى تلتمسها ، وبمساعدة مجلس المنظمة كل فى حدود اختصاصه .

المادة ٦١ — تقيم هيئات مجلس المنظمة بالاتفاق مع هذا المجلس العلاقات التعاونية مع

الهيئات المماثلة فى منظمة الامم المتحدة ومع المنظمات الوطنية أو الدولية التى تتبع نفس الاهداف .

المادة ٦٢ — يضع مجلس المنظمة لوائح هيئاته على نمط الهيئات المماثله وبعد استشارة الحكومات ووفقاً لاحكام هذا الميثاق الصريحة . وتضع هذه الهيئات لوائحها الداخلية بنفسها .

(١) المجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الامريكية :

المادة ٦٣ — الهدف الاساسى للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الامريكية هو تشجيع الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدول الامريكية بواسطة تعاون فعال بينها يسمح لها بالحصول على أحسن فائدة من استغلال مصادرها الطبيعية وتسهيل تنمية زراعتها وصناعتها ورفع مستوى معيشة شعوبها .

المادة ٦٤ — للوصول إلى هذا الهدف يجب على المجلس :

(١) اقتراح الوسائل التى تمكن الدول الامريكية من مساعدة بعضها البعض مساعدة فنية ولتتمكن من وضع وتنفيذ برامج الغرض منها بلوغ الاهداف المنصوص عليها فى المادة ٢٦ وتنمية وتحسين خدماتها الاجتماعية .

(ب) العمل كهيئة منسقة لجميع أوجه النشاط الرسمى ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية للدول الامريكية .

(ج) القيام بدراسات من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أى من الدول الاعضاء .

(د) الحصول على تقارير خاصة بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وإعدادها لتكون تحت تصرف الدول الاعضاء .

(ه) إخطار مجلس المنظمة بالوقت المناسب لعقد مؤتمرات متخصصة فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية .

(و) ممارسة جميع أوجه النشاط الاخرى التى يكلفه بها المؤتمر الامريكى أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أو مجلس المنظمة .

المادة ٦٥ — ينعقد المجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الامريكية والمكون من مندوبين متخصصين معينين من قبل كل من الدول الاعضاء بالمنظمة ، كلما تدعو الضرورة لذلك أو بناء على اقتراح مجلس المنظمة .

المادة ٦٦ — يمارس المجلس الاقتصادى والاجتماعى وظائفه فى مقر الاتحاد الامريكى ويجوز أن يجتمع فى أى من مدن الدول الامريكية بناء على قرار بأغلبية الدول الاعضاء .

(ب) مجلس المستشارين للدول الأمريكية :

المادة ٦٧ — يعمل مجلس المستشارين للدول الامريكية كهيئة إستشارية فى المسائل القضائية ويقوم بتسهيل إنتشار وتقنين القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص وبدراسة إمكان توحيد تشريعات دول أمريكا المختلفة إذا ما وجد ضرورة لذلك .

المادة ٦٨ — تعتبر لجنة « ريو دى جانيرو » القانونية للدول الامريكية هى اللجنة الدائمة لمجلس المستشارين للدول الامريكية .

المادة ٦٩ — تتكون اللجنة القانونية للدول الامريكية من فقهاء تسع دول يعينهم مؤتمر الدول الامريكية يختار مجلس المستشارين للدول الامريكية فقهاءه من قائمة تقدمها كل دولة يعينها المجلس .

يمثل أعضاء اللجنة القانونية للدول الامريكية جميع الدول الاعضاء بالمنظمة .

لمجلس المنظمة الحق فى شغل المناصب التى تخلو بين دورات إنعقاد مؤتمر الدول الامريكية واجتماع مجلس المستشارين للدول الامريكية .

المادة ٧٠ — على اللجنة القانونية أن تقوم بالدراسات والاعمال التحضيرية التى يكلفها بها مجلس المستشارين للدول الامريكية أو مؤتمر الدول الامريكية أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أو مجلس المنظمة كما لها أيضا القيام من تلقاء نفسها بالدراسات النافعة وبجميع الاعمال الاخرى .

المادة ٧١ — يجب على مجلس المستشارين للدول الامريكية وعلى اللجنة القانونية أن يقوما بمعاونة اللجان الوطنية وسائر الهيئات من أجل تقنين القانون الدولى والقانون المقارن .

المادة ٧٢ — يجتمع مجلس المستشارين للدول الامريكية بناء على دعوة مجلس المنظمة وفى المقر الذى يختاره له خلال كل من إجتماعاته .

(ج) المجلس الثقافى للدول الأمريكية :

الماده ٧٣ — تقوم وظيفة المجلس الثقافى للدول الامريكية على إنماء العلاقات الودية بين الشعوب الامريكية والعمل على تبادل التفاهم بينها بغرض تقوية الروح السلمية التى يمتاز بها التطور الامريكى وعلى تشجيع التبادل فى الميادين التعليمية والعلمية والثقافية من أجل ذلك .

المادة ٧٤ — وللحصول على الهدف المنصوص عنه فى المادة السابقة يتحتم على المجلس أن يعمل بصفة خاصة على :

(ا) تشجيع النشاط ذات صفة ثقافية بين الدول الامريكية .

(ب) تجميع وتقديم البيانات عن مختلف أوجه النشاط الثقافى التى تقوم بها الدول الامريكية وبصفة خاصة عن المؤسسات الاهلية والحكومية التى تكون ذات صبغة وطنية أو دولية .

(حـ) تشجيع الاخذ ببرامج التعليم الاساسية والتى تتلاءم مع مستلزمات جميع مجموعات شعوب الدول الامريكية .

(د) والتشجيع أيضاً على الاخذ ببرامج خاصة لتعليم وتهذيب وتثقيف الوطنيين فى البلاد الامريكية .

(هـ) الاشتراك فى حماية وحفظ وتنمية التراث الثقافى للقارة .

(و) تشجيع تعاون الشعوب الامريكية فى ميادين التعليم والثقافة والعلوم بواسطة تبادل موضوعات الابحاث والدراسات وكذلك تبادل الاساتذة والطلاب والفنيين وبصفة عامة بتبادل المصادر والعناصر اللازمة لتحقيق هذا الهدف .

(ز) توجيه تعليم الشعوب نحو حياة دولية مشتركة .

(ح) إنجاز جميع الاعمال التى يوكلها إليه مؤتمر الدول الامريكية أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية أو مجلس المنظمة .

المادة ٧٥ — يحدد المجلس الثقافى للدول الامريكية مكان الاجتماع المقبل وهو ينعقد بناء على دعوة من مجلس المنظمة فى التاريخ الذى يحدده له المجلس بالاتفاق مع حكومة الدولة التى أختير فيها مكان الانعقاد .

المادة ٧٦ — تؤلف لجنة للنشاط الثقافى من خمس دول أعضاء يختارون أثناء انعقاد كل مؤتمر للدول الامريكية . ويعين المجلس الثقافى الامريكى الاعضاء الذين يؤلفون لجنة النشاط الثقافى من قائمة تقدمها كل دولة يعينها المؤتمر وينبغى أن يكونوا متخصصين فى المسائل التعليمية أو الثقافية . وفى أثناء فترات انقطاع المجلس الثقافى للدول الامريكية ومؤتمرات الدول الامريكية يجوز لمجلس المنظمة أن يشغل الامكنة التى تخلو وإحلال دول أخرى بدلا من الدول التى تضطر إلى وقف تعاونها فى أعمال لجنة النشاط الثقافى .

المادة ٧٧ — تعمل لجنة النشاط الثقافى كهيئة دائمة للمجلس الثقافى للدول الامريكية بقصد تحضير الاعمال التى يكلفها بها المجلس والتى سيفصل فيها بصفة نهائية .

الفصل الثالث عشر — فى اتحاد الدول الأمريكية

المادة ٧٨ — اتحاد الدول الأمريكية هو الفرع الرئيسى والدائم لمنظمة الدول الأمريكية كما أنه بمثابة الأمانة العامة للمنظمة . وفضلا عن ذلك فهو يمارس الوظائف المخصصة له فى هذا الميثاق وتلك التى أسندت إليه فى معاهدات أخرى أو فى اتفاقات أبرمت بين الدول الأمريكية .

المادة ٧٩ — ينتخب المجلس أميناً عاماً للمنظمة لمدة عشر سنوات ولا يمكن أن يعاد انتخابه ولا أن يحل محله شخص من نفس جنسيته . وفى حالة خلو وظيفة الامين العام ينتخب المجلس من يشغلها فى بحر تسعين يوم من خلو الوظيفة ليحل محله حتى نهاية المدة ولكنه لا يعاد انتخابه إذ خلت الوظيفة فى النصف الثانى من المدة .

المادة ٨٠ — يتولى الامين العام إدارة اتحاد الدول الامريكية ويمثله قانوناً .

المادة ٨١ — يشترك الامين العام بصفة استشارية فى مداولات مؤتمر الدول الامريكية وفى الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية وفى المؤتمرات المتخصصة وفى المجلس بجميع هيئاته .

المادة ٨٢ — يقوم اتحاد الدول الامريكية ، عن طريق مكاتبه الفنية ومكاتب الاستعلامات برعاية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والقضائية والثقافية بين جميع الدول الاعضاء بالمنظمة وذلك تحت إشراف المجلس .

المادة ٨٣ — يتكفل اتحاد الدول الأمريكية فضلا عن ذلك بالوظائف التالية :

(ا) إبلاغ الدعوات إلى الدول الأعضاء لحضور مؤتمر الدول الأمريكية والجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية والمؤتمرات المتخصصة من تلقاء نفسه .

(ب) مساعد المجلس وهيئاته أثناء إعداد برامج ولوائح مؤتمر الدول الامريكية والجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية والمؤتمرات المتخصصة .

(ج) وضع المعونة الفنية وهيئة المستخدمين تحت تصرف حكومة الدولة التى ينعقد فيها المؤتمر وذلك فى حدود وسائله وبالقدر الذى تنشده الحكومة المذكورة .

(د) حفظ وثائق ومستندات مؤتمرات الدول الامريكية والاجتماعات الاستشارية لوزراء الخارجية ، وبقدر الامكان المحافظة على المستندات والوثائق الخاصة بالمؤتمرات المتخصصة .

(ه) القيام بمهمة المودع لديه بالنسبة لوثائق التصديق على الاتفاقات التى تبرم بين الدول الامريكية .

(و) مباشرة الوظائف التى أسندها إليه مؤتمر الدول الامريكية والجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية .

(ز) تقديم تقرير سنوى للمجلس عن أوجه نشاط المنظمة .

(ح) تقديم تقرير فى كل مؤتمر للدول الامريكية عن الاعمال التى حققتها هيئات الدول الامريكية منذ المؤتمر السابق.

المادة ٨٤ — يختص الامين العام بالآتى :

(ا) إنشاء المكاتب الفنية والادارية الخاصة باتحاد الدول الامريكية واللازمة لتحقيق أهدافه بعد موافقة المجلس عليها .

(ب) تحديد عدد رؤساء الادارات والموظفين ومستخدمى اتحاد الدول الامريكية وتعيينهم وترتيب إختصاصاتهم وواجباتهم وتحديد مرتباتهم طبقاً للشروط العامة التى وضعها المجلس .

المادة ٨٥ — ينتخب المجلس أميناً عاماً مساعداً لمدة عشر سنوات ويجوز اعادة انتخابه وفى حالة خلو وظيفة الامين العام المساعد ينتخب المجلس خلفاً له خلال التسعين يوم التالية بحيث يزاول وظيفته حتى نهاية المدة الباقية .

المادة ٨٦ — يقوم الامين العام المساعد بعمل سكرتير المجلس كما أنه يباشر أعمال الامين العام أثناء فترة غيابه المؤقت أو الاضطرارى أو خلال التسعين يوم التى يخلو فيها مركزه طبقاً لما جاء بالمادة ٧٩ وهو يعتبر أيضاً مستشار الامين العام مع جواز قيامه بجميع اختصاصات هذا الاخير بصفته نائباً عنه .

المادة ٨٧ — للمجلس أن يعزل الامين العام أو الامين العام المساعد من منصبهما بأغلبية ثلثى الاصوات اذا ما اقتضى ذلك حسن سير العمل .

المادة ٨٨ — رؤساء الادارات المختلفة لاتحاد الدول الامريكية المعينون بواسطة

الامين العام هم السكرتيرون المنفذون للمجلس الاقتصادى والاجتماعى للدول الامريكية ولمجلس المتشارين والمجلس الثقافى .

المادة ٨٩ — لن يلتمس موظفو الاتحاد أو يتلقوا أثناء تأدية وظائفهم أى تعليمات من أية حكومة أو أية سلطة خارجية عن اتحاد الدول الامريكية . وعليهم أن يمتنعوا عن أى عمل من شأنه التأثير على مركزهم باعتبارهم موظفين دوليين مسئولين أمام الاتحاد فقط .

المادة ٩٠ — يتعهد جميع أعضاء منظمة الدول الامريكية بمراعاة الصفة الدولية لمسئوليات الامين العام وموظفى الاتحاد بحيث لا يحاولوا التأثير عليهم فى تأدية وظائفهم .

المادة ٩١ — يراعى فى اختيار موظفى اتحاد الدول الامريكية بصفة خاصة : الاستعداد الشخصى أو الميول والمؤهلات العلمية والامانة . غير أنه يراعى أيضاً ضرورة اختيار الموظفين على أساس جغرافى وعلى أوسع نطاق ممكن .

المادة ٩٢ — يتخذ اتحاد الدول الامريكية مقراً له فى مدينة واشنطن .

الفصل الرابع عشر — فى المؤتمرات المتخصصة

المادة ٩٣ — تجتمع المؤتمرات المتخصصه لبحث المسائل الفنية الخاصة أو لدراسة أوجه معينة من تعاون الدول الامريكية اذا ما قرر ذلك مؤتمر الدول الامريكية أو الجمعية الاستشارية لوزراء الخارجية وعندما ينص على ذلك فى الاتفاقات المبرمة بين الدول الامريكية أو عندما يرى مجلس المنظمة ضرورة لذلك من تلقاء نفسه أو بناء على طلب هيئاته أو إحدى منظماته المتخصصة .

المادة ٩٤ — تقوم هيئات مجلس المنظمة أو اللجان المتخصصة صاحبة الشأن باعداد برامج ولوائح المؤتمرات المتخصصة ويخطر بها المجلس بعد عرضها على الدول الاعضاء لدراستها .

الفصل الخامس عشر — فى المنظمات المتخصصة

المادة ٩٥ — تعتبر منظمات متخصصة بمقتضى هذا الميثاق ، المنظمات المنشأة بموجب اتفاقات جماعية بين حكومات الدول أعضاء الاتحاد والتى يكون لها أغراض معينة فيما يتعلق بالمسائل الفنية التى تمس صالح الدول الامريكية العام .

المادة ٩٦ — يضع المجلس سجلا بالمنظمات التى تستوفى الشروط الواردة فى المادة السابقة والتى تستهدف الاغراض الواردة فى المادة ٥٣

المادة ٩٧ — تتمتع المنظمات المتخصصة بأكبر قسط من الاستقلال الفنى وعليها أن تعنى بتوصيات المجلس طبقاً لشروط هذا الميثاق .

المادة ٩٨ — تقدم المنظمات المتخصصة إلى المجلس تقارير دورية عن إتساع مجال نشاطها وعن حالة ميزانياتها وحساباتها السنوية .

المادة ٩٩ — الاتفاقات المبرمة بين المجلس والمنظمات المتخصصة والواردة فى الفقرة (ج) من المادة ٥٣ يجوز أن تتضمن النص على واجب هذه المنظمات فى تقدير ميزانياتها إلى المجلس لقبولها . ويمكن أيضاً توقع قيام الدول أعضاء الاتحاد الامريكى بدفع حصصها وأن يتم توزيعها وفقاً للاتفاقات المذكورة .

المادة ١٠٠ — على المنظمات المتخصصة أن تقيم علاقات تعاونية مع المنظمات العالمية المماثلة لتنسيق نشاطها . وعند إبرام إتفاقات مع المنظمات الدولية ذات الصفة العالمية ينبغى على المنظمات المتخصصة للدول الامريكية المحافظة على كيانها ومركزها باعتبارها وحدة مكملة لمنظمة الدول الامريكية حتى عندما تمارس الوظائف الاقليمية للمنظمات الاقليمية .

المادة ١٠١ — يجب تحديد مقر المنظمات المتخصصة وفقاً لمصالح جميع الدول الامريكية.

القسم الثالث

الفصل السادس عشر — منظمة الأمم المتحدة

المادة ١٠٢ — لا يفسر أى نص من نصوص هذا الميثاق بحيث ينتقص من واجبات والتزامات الدول الأعضاء وذلك طبقاً لميثاق الأمم المتحدة .

الفصل السابع عشر — فى التنظيمات المختلفة

المادة ١٠٣ — تتمتع منظمة الدول الأمريكية ، فى أراضى كل دولة من دول أعضائها بالأهلية القانونية والامتيازات والحصانات اللازمة لمزاولة وظائفها وتحقيق أهدافها .

المادة ١٠٤ — يتمتع ممثلو الحكومات لدى مجلس المنظمة والمفوضون لدى منظمات المجلس وموظفو تلك البعثات وكذلك الأمين العام المساعد للمنظمة بالالتزامات والحصانات اللازمة للقيام بمهام وظائفهم بكل حرية .

المادة ١٠٥ — يحدد المركز القانونى لمنظمات الدول الأمريكية المتخصصة والامتيازات والحصانات التى يجب أن تمنح لها ولموظفيها أيضاً ولمستخدمى إتحاد الدول الأمريكية بواسطة إتفاقات بين المنظمات المماثلة والحكومات صاحبة الشأن فى كل حالة على حدة .

المادة ١٠٦ — تعفى مراسلات منظمة الدول الأمريكية بما فيها المطبوعات والطرود من الرسوم عند ماترد إلى مكاتب بريد الدول الأعضاء وتحمل طابع المعافاة .

المادة ١٠٧ — لا تقيم منظمة الدول الأمريكية أى عقبة فيما يتعلق بحق الرجال والنساء فى مزاولة النشاط فى مختلف هيئاتها وفى تأدية وظائفها .

الفصل الثامن عشر — فى التصديق وتنفيذ المعاهدات

المادة ١٠٨ — يظل هذا الميثاق مفتوحاً لتوقيع الدول الأمريكية ويصدق عليه طبقا للأحراءات الدستورية فى كل منها . وتودع النسخة الاصلية والمكتوبة نصوصها باللغات الاسبانية والانجليزية والبرتغالية والفرنسية لدى اتحاد الدول الامريكية الذى يقوم بارسال نسخ معتمدة إلى الحكومات للتصديق عليها . وتودع وثائق التصديق لدى اتحاد الدول الامريكية الذى سيخطر الحكومات الموقعة بهذا الايداع .

المادة ١٠٩ — يسرى هذا الميثاق بين الدول التى تصدق عليه عندما تودع ثلثا الدول الموقعة وثائق تصديقها . أما فيما يختص بالدول الاخرى فان الميثاق سيسرى عليها من تاريخ إيداع وثائق تصديقها .

المادة ١١٠ — يسجل هذا الميثاق فى الأمانة العامة لمنظمة الامم المتحدة بواسطة اتحاد الدول الامريكية .

المادة ١١١ — لا يقبل أى تعديل لهذا الميثاق الا عن طريق مؤتمر للدول الامريكية يعقد لهذا الغرض . وتسرى هذه التعديلات تبعاً للنصوص والاجراء المنصوص عنها فى المادة ١٠٩

المادة ١١٢ — يسرى هذا الميثاق الى ما لا نهاية ولكن يجوز أن تنسحب منه أية دولة عضو عن طريق إعلان كتابى موجه الى اتحاد الدول الامريكية الذى سيقوم فى كل حالة باخطار باقى الدول باعلان الانسحاب الذى استلمه .

وتزول آثار هذا الميثاق بالنسبة للدولة التى أنسحبت منه بعد سنتين من تاريخ استلام الالغاء ولا تبقي هذه الدولة متصلة بالمنظمة بعد اداء جميع الالتزامات الناتجة عن هذا الميثاق .

بناء عليه وقع المفوضون الموقعين أدناه هذا الميثاق ، بعد التحقق من وثائق تفويضاتهم ووجدت سليمة ، فى مدينة بوجوتا بكلومبيا فى التاريخ القرين كل توقيع منها .

الحركة الوطنية فى نيجيريا

للدكتور عبد الملك عودة

مدرس العلوم السياسية بكلية التجارة — جامعة القاهرة

يمكننا أن نعرف الحركة الوطنية فى نيجيريا التعريف الآتى :

الحركة الوطنية تعبير سياسى يدل على نضوج البيئة السياسية فى نيجيريا نضوجاً يتمثل فى تفكير سياسى يعبر عن وجوده وفعاليته أحزاب ومنظمات سياسية تطالب بأهداف ومبادىء محددة هى التحرر من الحكم البريطانى الاستعمارى وإقامة حكومة نيجيرية ديموقراطية مستقلة .

وهذه البيئة السياسية لا نقول صنعها الاستعمار أو خلقها بمفرده من العدم ، وإنما كان له الدور الأكبر والتأثير المباشر وغير المباشر فى تشكيلها ونموها بما اتخذ من سياسات محلية داخلية وبما كان له من علاقات دولية (سياسية كانت أم اقتصادية) فى نطاق عالم متحرك متغير ، واشترك مع الاستعمار البريطانى فى تشكيل هذه البيئة السياسية كل التراث الانسانى والاجتماعى الذى صنعه وشاده سكان هذا الاقليم منذ أن بدأ تاريخ الانسان فى هذه المنطقة إلى يوم وصول الاستعمار البريطانى ، وهذا التراث يتمثل فى آثار جغرافية وتاريخية واجتماعية ونفسية تولدت نتيجة الموقع الجغرافى فى الأقاليم المداربة وتاريخ القبائل وهجراتها وحروبها ونظمها الاجتماعية وأديانها ، وآثار هذا حينما كانت الأديان هى قانون التنظيم السياسى والاجتماعى والاقتصادى والعلاقات الخارجية بين الجماعات البشرية المختلفة .

ومن تقابل واحتكاك موجة الاستعمار البريطانى القادم من أوربا ومعه ثقافته واقتصاده واطماعه وتنظيماته مع التراث الانسانى والمجتمع القبلى والاقتصاد المتأخر تولدت حركة ديناميكية ، وهـذه الحركة ـ فى الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية

فى نيجيريا ـ تمت فى غلاف عالمى شهد حربين عالميتين فى القرن العشرين وآراء وأفكاراً عن الرأسمالية والديموقراطية والاشتراكية والشيوعية والثورات القومية التحررية . . الخ

وظهرت أيضاً طبقات متوسطة ومثقفون ومهنيون وزعماء جدد تعلموا فى أوروبا وأمريكا أو فى افريقيا ذاتها ، وشاركوا فى التنظيم الادارى والحكومى فى بلادهم ، وتمتعوا بالثراء والدخل الثابت المرتفع فى الأوضاع الاقتصادية الجديدة .

كل ما سبق عرضه استغرق مرحلة تاريخية طويلة انتهت بظهور الأفكار والثقافة والأيدلوجية والسمات النفسية لوعى سياسى عن كيان هذا المجتمع النيجيرى وأمراضه وطاقاته وآمال بنيه ، وأخذ المتعلمون والموظفون وأفراد الطبقات المتوسطة فى الحديث عن الأفكار التى تنتشر فى مجتمعهم والأوضاع والعلاقات القائمة فيه وما بين الطرفين من تناقض ، وتنازعوا مع أصحاب الأفكار القديمة ودعاة الوضع الراهن الذين يرون أنه ليس فى الامكان أبدع مما كان ، واختلفت التفسيرات واتسعت المناقشات وتعددت التجمعات حول المفاهيم السياسية والاقتصادية أو حول زعامات قبلية وعصبية ودينية ، وتبلور كل هذا فى قيام الأحزاب والمنظمات السياسية وما شب من معارك سياسية بين الأطراف المتعددة فى داخل نيجيريا وفى خارجها .

ومن مجموع هذه العمليات المستمرة للاحتكاك والحركة والتقدم والتأخر والضغط والاضطهاد والانتصار تحدد طريق الحركة الوطنية إلى هدفين : أولهما التحرر من نير الحكم البريطانى الاستعمارى ، وثانيهما إقامة حكومة نيجيرية ديموقراطية مستقلة .

وسوف نتناول فى الدراسة الحديث عن هذه الموضوعات :

١ ــ البيئة السياسية .

٢ ــ الفكر السياسى .

٣ ــ الأحزاب والتنظيمات السياسية .

٤ ــ الكفاح من أجل التحرر والاستقلال .

١ — البيئة السياسية

(ا) تراث ما قبل الاستعمار : ١ — الموقع، ٢ — تاريخ القبائل، ٣ — النظم والعلاقات الاجتماعية .

(ب) فى عهد الاستعمار : ١ — الحكم غير المباشر، ٢ — عدم توطن البيض وامتلاكهم للأراضى الزراعية، ٣ — الكامرون جزء من الادارة الحكومية فى نيجيريا، ٤ — الحكم الذاتى والدساتير المتتالية .

***

تقع نيجيريا على ساحل خليج غانة فى غرب أفريقيا ومساحتها ٣٧٣ ألف ميل مربع بما فيها مساحة الكامرون البريطانى البالغ قدرها ٢٤ ألف ميل مربع تقريبا [١] .

وتقع فى المنطقة المدارية ما بين خط عرض ٤° شمالا إلى ١٤° شمالا ويحدها خليج غانة جنوبا وتحيط بها من باقى الجهات الممتلكات الفرنسية فى إفريقيا الاستوائية وإفريقيا الغربية. ويجرى فيها نهر النيجر الذى يصب فى الخليج وله دلتا كبيرة ، وهو ينبع من التلال الموجودة شمالى شرقى سيراليون ثم يجرى من إفريقيا الغربية الفرنسية حتى مدينة تمبكتو ثم يتجه نحو الجنوب الشرقى ليعبر نيجيريا إلى ساحل الخليج ، وأثناء مروره فى نيجيريا يقابل أهم فروعه مثل بينو (شادا) وسوكوتو وكادونا وجونجولا ، هذا عدا أنهار أخرى مثل أوجون وكروس . وطول نهر النيجر ٢٦٠٠ ميل يقع ثلثاها فى المناطق الفرنسية ، وعلى الحدود الشمالية الشرقية لنيجيريا تقع بحيرة تشاد ويدخل جزء منها فى حدود نيجيريا .

ودرجة الحرارة فى نيجيريا شديدة الارتفاع مع رطوبة مرتفعة ، وتهب على هذه البلاد رياح صحراوية محملة بالأتربة فتنتشر الأمراض المختلفة ، وتوجد الحشرات بشكل مخيف مثل الذباب والناموس ولا سيما ذباب تسى تسى والحيوانات والحشرات القاتلة .

وجو نيجيريا غير صحى وسميت مع باقى مناطق غرب إفريقيا البريطانية بمقبرة الرجل الأبيض مما جعل قدوم الأوربيين لهذه المنطقة للاستكشاف والتجارة والادارة وليس للاقامة الدائمة [٢] .

---

(١) تاريخ نيجيريا — الان برنز — لندن ١٩٥٥ ص ١٢ ، المدخل الغرب افريقيا — وزارة المستعمرات البريطانية — لندن ١٩٥٥ ص ٧ ، ستاتس مانزيربوك طبعة ١٩٥٥ ص ٣٢٢

(٢) افريقيا — فيتزجيرالد — لندن ١٩٥٥ — خريطة ص ٣٩ توضح مناطق ذباب تسى تسى بحيث يشمل منطقة واسعة من نيجيريا .

ويرى أحد المؤلفين [١] « أن عزلة نيجيريا لمدة طويلة ترجع إلى الموانع الطبيعية التى خلقتها الطبيعة ذاتها فهى صحراء جافة فى الشمال وساحل بحرى فى الجنوب يمتلئ بالغابات والأحراش والمستنقعات وترجع أيضاً إلى المناخ الحار غير الملائم للاقامة وإنتشار الأمراض المتنوعة وجيوش الحشرات الكثيفة » .

وتتميز نيجيريا بمناطق كثيفة السكان ومناطق نادرة السكان ، وأحد أسباب هذا التباين هو ذباب تسى تسى ومرض النوم .

وتعداد سكان نيجيريا والكامرون حوالى ٣١ مليون نسمة ويتفق فى هذا أغلب المؤلفين الذين رجعنا إليهم وإن كانوا لا يزيدون عن ٣١½ مليون نسمة كما أشار كتاب الجغرافيا الاقتصادية لغرب إفريقيا [٢] .

وينقسم السكان إلى قبائل عديدة صغيرة وكبيرة وتتكلم لغات مختلفة ولهجات كثيرة وتتخذ أدياناً متعددة وتختلف فى العادات والتقاليد والأوضاع ، وهذا مما يزيد نيجيريا اضطراباً ، وبخلاف لغة الهوسا لا نجد لغة منتشرة على نطاق واسع سوى اللغة الانجليزية التى سادت وأصبح ممكنا بواسطتها أن يتم تفاهم هذا الخليط الواسع من السكان والقبائل [٣] .

ويقدم مؤلف تاريخ نيجيريا مثلا إحصائياً لهذا فيقول أنه فى منطقة سهل بوشى توجد أكثر من ١٠٠ قبيلة ، وفى المنطقة المحصورة بين نهر بينو وساحل الخليج يعيش أيضاً عدد من المجموعات القبلية الصغيرة يزيد على المائة .

وأضاف مؤلف «فى داخل إفريقيا » [٤] أن الادارة البريطانية فى نيجيريا حينما أعدت بعض النشرات لشرح مقترحاتها بشأن دستور ١٩٥١ طبعت هذه النشرات فى ١٢ لغة كبرى بجانب اللغة الانجليزية ، وهذه اللغات هى : اليوروبا والسوبو والأورهوبو والبينى فى المنطقة الشرقية ، والايبيو والإفك وثلاثة أنواع من لغة الايبو فى المنطقة الغربية ، والهوسا والفولانى والكانورى فى المنطقة الشمالية .

---

(١) تاريخ نيجيريا — مرجع سابق ص ١٣

(٢) هذا طبقا لاحصاء ١٩٥٣ راجع الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا — ف بدلر — لندن ١٩٥٥ ص ٢١ ، ويذكر ستاتس ما تزير بوك أن التعداد هو ٣١٫١٧٠٫٠٠٠ نسمة .

(٣) الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا — مرجع سابق — ص ٢٤

(٤) فى داخل افريقيا جون جنتر — لندن ١٩٥٥ ص ٧٤١

وعموما نجد تقسيم القبائل هو تقسيم اللغات ، وها هى ذى بعض اسماء القبائل الكبيرة فى نيجيريا :

فى غرب نيجيريا تعيش owus' ondos, Egbas, sobo, Bini, Yoruba ijaw, jerki, ishan, Nupe.

فى شرق نيجيريا تعيش ibibio, kwas, igara, ortiv, Munchi, ibo, jerki, ekoi, ogoni, okpoto ijaw.

فى شمال نيجيريا تعيش Tanuale, Tuaregs, kanuvi, Fulani, Hausa, gwani وبعض القبائل العربية والبربرية القادمة من شمال أفريقيا .

ونلاحظ أيضا أن هذا التقسيم ليس تقسيما نهائيا ، اذ فى كل منطقة يوجد امتداد لقبائل تعيش فى مناطق أخرى خاصة قبائل الهوسا والايبو ، وفى العاصمة الاتحادية (لاجوس) توجد أقليات عديدة من هذه القبائل على الرغم من وقوع العاصمة فى الغرب وسط أقليم اليوروبا ، كما يجب أن نعرف أن التقسيم الى شرق وغرب وشمال إنما هو تقسيم إدارى وضعته الادارة الحكومية الانجليزية .

ومناطق اقامة بعض القبائل حديثه ومناطق البعض الآخر قديمة ترجع الى مئات السنين ، والسبب فى هذا هو الهجرات المتتالية والغزوات المتعددة والحروب الكثيرة مما أثار الاضطراب فأدى الى الانتقال من مكان لآخر، ويلاحظ أحد المصادر[1] أن القبائل القوية ، احتلت المناطق الخصبة الثرية وطردت القبائل الضعيفة إلى أراضى غير خصبة أو تقع فى أجواء غير صحية تنتشر فيها الأمراض وذباب تسى تسى كما أن مناطق القبائل الضعيفة كانت مجالا واسعا لتجارة الرقيق .

وفى غرب نيجيريا تعيش مجموعة قبائل اليوروبا ، وهى ثالثة أكبر المجموعات القبلية فى نيجيريا ، والمجموعتان الأخريان هما مجموعة قبائل الايبو ومجموعة قبائل الهوسا .

ويبلغ تعداد قبائل اليوروبا حوالى خمسة ملايين نسمة وتختلف المراجع فى تبيان أصولهم الأولى فبعض المؤرخين وعلماء الأجناس يرون أنهم من منطقة صعيد مصر والبعض الآخر يرى أنهم جاءوا من المناطق الشرقية فى أفريقيا أو من الجزيرة العربية أو من أصل نيلوتى Nilotic ، ومن دراسات علماء الأجناس نجد أن اختلاط دمائهم بدماء الأصول الزنجية والبربرية والعربية واضح ، حتى فى دياناتهم نجد الاسلام والمسيحية والوثنية ومن

(١) الجغرافيا الاقتصادية لغرب أفريقيا — مرجع سابق — ص ٢٢ ومابعدها .

بين زعمائهم المشهورين نجد من يدين بالاسلام ومن يدين بالمسيحية ومن يدين بالوثنية (ديانات أفريقيا السوداء) [1] ، ولهذه القبائل نظام اجتماعى راق ومعقد بالنسبة لغيرها من القبائل الافريقية غير المسلمة ، ففيهم يظهر نظام الرؤساء والزعماء للمجموعات القبلية وأيضا نجد رؤساء وزعماء كبار [2] ونتيجة للميراث التاريخى نجدهم على عداء مع قبائل الايبو الشرقية ، وتمثل هذا العداء أو الخوف والتوجس فى انشاء حزب لليوروبا وقومية منفصلة لليوروبا لدرجة أن بعض زعمائهم يرى أن منطقة اليوروبا لو كانت منفصلة عن الارتباط بمصير نيجيريا الفيدرالى لوصلت الى مرحلة الاستقلال الذاتى قبل ساحل الذهب. [3] .

وفى شرق نيجيريا تعيش مجموعة قبائل الايبو ، ويبلغ تعدادها حوالى أربعه ملايين نسمة ، وهى قبائل وثنية مختلطة الأصول واللغات وتحتفظ بدياناتها الافريقية ويجد الاسلام والمسيحية صعوبة فى الانتشار بين أفرادها ، وهذه القبائل تتميز بعدم وجود الرؤساء والزعماء وانعدام دورهم السياسى ومراكزهم الأدبية ، فهم يعيشون فى قرى ومجموعات تنظم حياتها بنفسها ولا يظهر فى أى تجمع من هذه التجمعات رئيس وراثى أو زعيم قبلى ، وهذا هو السبب فى عدم ظهور مشكلة دور الرؤساء والزعماء فى غرب نيجيريا . وللايبو قليات عديدة فى باقى نيجيريا وفى غرب أفريقيا عامة .

وفى شمال نيجيريا تعيش مجموعة قبائل الهوسا ويطلق أيضا على اللغة التى يتكلمونها اسم الهوسا ويبلغ تعدادها حوالى ستة ملايين ، وهذه القبائل تدين بالدين الاسلامى وأفراد قبائل الهوسا مشهورون بدورهم التجارى فى غرب إفريقيا عامة ونيجيريا خاصة . ويذكر أحد المصادر [4] أن الامارات الاسلامية فى نيجيريا مثل صادق على مدى اتساع المنطقة التى

---

(1) يذكر كتاب المدخل لغرب افريقيا أن تعداد المناطق البريطانية غرب افريقيا حوالى ٣٨٫٥ مليون نسمة ، منها أكثر من ١٢ مليونا يدينون بالاسلام وأكثر من مليونين بالمسيحية ويتبع الباقون ديانات افريقية متعددة .

(2) Paramount chiefs, chiefs

(3) نقل مثل الأقوال مؤلف كتاب فى داخل افريقيا فى الفصل الخاص بنيجيريا ص ٧٣١ وما بعدها .

(4) مجد افريقيا — الدكتور دى جرافت جونسون — لندن ١٩٥٥ ص ٧٨ والمؤلف افريقى من ساحل الذهب .

تجولت فيها القبائل العربية وأن هذه الشعوب القاطنة حول بحيرة تشاد والسودان الغربى وشمالى نيجيريا تدين بالاسلام وتحمل آثار الدم المختلط. وعاشت قبائل الهوسا فى هذه المنطقة لمدة طويلة حتى وفدت قبائل الفولانى المسلمة أيضاً واحتلت هذه المناطق وحكمتها فى إمارات أربع ما زالت موجودة حتى اليوم وهى سوكوتو وزاريا وكانو وبوشى. وتظهر فى الهوسا والفولانى آثار الاختلاط والتزواج بين قبائل البربر المغربية والقبائل الزنجية والقبائل العربية.

وتاريخ شمال نيجيريا بالذات مرتبط أشد الارتباط بحركة الفتوح الاسلامية فى شمال وغرب أفريقيا وما يتبعها من قيام ممالك وامبراطوريات وإمارات اسلامية، وقد شهدت هذه المنطقة الواسعة فى غرب أفريقيا والصحراء الكبرى قيام أمبراطوريات غانا وسونغاى ومالى فى السودان الغربى حتى ساحل المحيط الاطلنطى، وشهدت المنطقة والقبائل غزوات الممالك والدول التى قامت فى مراكش مثل المرابطين والموحدين، والحروب العديدة التى شنتها هذه الدول جميعا بلا استثناء ضد القبائل والممالك الوثنية فى سبيل نشر الدين الاسلامى، وأكثر من هذا أنه فى فترات متعددة انقلبت هذه الدول والامارات الاسلامية على نفسها وتحاربت وتعاركت وأكلت بعضها بعضا.

وقد زار هذه المناطق وتحدث عنها وعن أهلها مؤرخون عرب [1] أشهرهم ابن بطوطة وابن البكرى وأشار اليها مؤرخون آخرون مثل ابن الفقية والادريسى والاصطخرى وياقوت الحموى، ويجمل ذكر الآثار التى تركها الفتح العربى والدين الاسلامى أحد المصادر فى قوله الآتى [2] «أن تاريخ أفريقيا بعد الفتح الاسلامى لم يكن كأى شىء حدث من قبل... ان لفظة عربى يقصد بها المعنى الثقافى وليس الجنسى أو العنصرى، وذلك لأن العرب لا يؤمنون بنظرية تفوق الأجناس أو الجنس النقى herrenvolk، فقد تزاوجوا واختلطوا بجميع الشعوب والقبائل الافريقية، وارتحلت القبائل العربية فى الصحراء وربطت

---

(١) كل ما يتعلق بتاريخ العرب فى المنطقة ومدى توغلهم فى افريقيا تشير اليه هذه الكتب: كتاب البلدان لابن الفقيه، ونزهة المشتاق فى اختراق الأفاق للادريسى، ومسالك الممالك لابراهيم ابن الاصطخرى، ومقدمة بن خلدون، ومعجم البلدان لياقوت الحموى... الخ

وأشار الى كل هذا الأمير شكيب أرسلان فى تعليقاته على ترجمة كتاب حاضر العالم الاسلامى — أربعة أجزاء — القاهرة ١٩٣٣

(٢) مجد افريقيا — (مرجع سابق) — ص ٦٢ وما بعدها.

بين الافريقيين .. وحتى خط الاستواء نجد أثار هذا الاختلاط والتزاوج فى القبائل المقيمة حاليا فى الجانب الغربى من أفريقيا . . . » .

ويؤكد نفس المصدر أيضا أن السبب الرئيسى فى وجود القبائل فى مواطنها الحالية وما يتسم به المجتمع النيجيرى خاصة من تعدد القبائل وتنوعها واختلاف اعدادها بشكل ظاهر انما يرجع الى استمرار علاقات الغزو والحرب بين هذه القبائل والممالك وما ترتب عليها من انتقالات وهجرة : إن ميراث هذا التاريخ الطويل الممتلىء بالعداء والعراك ما زال يعيش فى نفوس أغلبية هذه القبائل غير المتعلمة .

وبخلاف هذه المجموعات القبلية الثلاث نجد قبائل صغيرة عديدة كما يتسم المجتمع أيضا بظهور الاقليات المختلفة كما يلى :

١ — فى داخل كل منطقة من مناطق الادارة النيجيرية (شرق وغرب وشمال) نجد أقليات جنسية من قبائل تعيش فى مناطق أخرى .

٢ — فى خارج نيجيريا نجد امتدادات متعددة للقبائل والأجناس والعناصر الموجودة فى داخل نيجيريا وسبب هذا أن الحدود التى رسمت لا تمثل وحدة طبيعية سواء أكانت من ناحية الجغرافيا أم من ناحية السكان ، وانما هذه الحدود غير ذات أساس طبيعى وتدل على انتهاء حكم رجل أبيض وابتداء حكم رجل أبيض آخر ، وقد وضعت على أساس خطوط الطول والعرض أورسمت فى وزارات الخارجية الأوروبية وفى مؤتمرات ومعاهدات واتفاقيات الدول الاستعمارية .

٣ — توجد اقليات افريقية تعيش فى نيجريا وهى إما امتداد لقبائل تعيش فى ممتلكات فرنسية أوممتلكات انجليزية أخرى وهناك اقليات من القبائل العربية وقبائل البربر المغربية.

٤ — أما الاقليات غير الافريقية فأشهرها الوافدون من جزر الهند الغربية أو سلالات رقيق متحرر جاءوا من البرازيل ويعمل أغلبهم فى الادارة الحكومية وخاصة مصلحة السكك الحديدية ، وتوجد أيضا أقليات سورية ولبنانية تعمل فى شئون التجارة والبيع والشراء والدلالة والسمسرة والوساطة [1] .

---

(١) افريقيا امبراطورية بريطانية الثالثة — جورج بادمور — لندن ١٩٤٨ — ص ٣٥٢ حيث يتكلم عن قرارات مؤتمر غرب افريقيا الوطن عام ١٩٢٠ بخصوص هجرة السوريين واللبنانيين ونشاطهم .

تاريخ نيجيريا (مرجع سابق) ص ٦٠

٥ — اقليات أوروبية غالبيتها العظمى بريطانيون لايزيد عددهم عن ١٥ الفا يعيش منهم فى لاجوس خمسة آلاف يعملون كموظفين فى الادارة الحكومية والبنوك والشركات ، وفيما عدا المبشرين لا يقيم الأوربى طويلا فى نيجريا وتتراوح مدة اقامة الفرد منهم بين ١٨ شهرا و ٢٤ شهرا فقط [١] .

وقد عرفت أوربا منطقة ساحل خليج غانة قبل أن يصل اليها البريطانيون بزمن طويل منذ ابتداء رحلات الأمير هندى الملاح فى أواخر النصف الأول من القرن الخامس عشر ، وتصارع حول المغانم التجارية والرقيق كل من البرتغال وأسبانيا ثم هولندا وفرنسا وانجلترا وألمانيا . ويفصل هذا الموضوع باركوتوماس مون فى مؤلفه الكبير الاستعمار والسياسات الدولية [٢] .

واهتمت أوروبا بحوض نهر النيجر وغيره من أحواض الأنهار على ساحل خليج غانة وكان هذا قبل بناء السكك الحديدية إذ أن النهر طريق للتجارة ووسيلة لوصول القوات العسكرية ومد النفوذ وحفظ طرق المواصلات كما أنه أقصر طريق للوصول إلى الغابات ومناطق الثروات بالداخل .

ويفصل أحد المصادر [٣] تاريخ البعثات الاستكشافية العديدة فى حوض نهر النيجر مثل بعثة مونجوبارك وبعثة بيرتون وماترتب على هذه الاستكشافات من عقد معاهدات تجارية وحماية أمضاها الزعماء والرؤساء الافريقيون بحسن نية ونتج عنها أن فقدوا أراضيهم وثرواتهم وأباحوا رقاب رجالهم وقبائلهم للاستعمار .

وفى عام ١٨٦٢ أعلنت بريطانيا أن منطقة لاجوس مستعمرة بريطانية ، ومنذ ذلك التاريخ حتى عام ١٩١٤ وهم يعملون جاهدين على إتمام سيطرتهم على حوض نهر النيجر مستخدمين فى هذا الوسائل السياسية والقوات العسكرية ونشاط شركة افريقيا المتحدة ثم شركة النيجر الملكية ، وفى عام ١٨٩٣ تكونت محمية ساحل النيجر ثم تكونت محمية

---

(١) تاريخ نيجيريا (مرجع سابق) ص ٢٦٠ ويذكر مؤلف الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا ص ٢٨ أن عدد الأوربيين لا يزيد عن ١٣ ألف نسمة ، بينما يذكر جنتر فى داخل افريقيا ص ٧٢٦ أن تعدادهم ١١٫٧٥٠ نسمة فقط .

(٢) الاستعمار والسياسات الدولية — باركرمون — نيويورك ١٩٤٧ ص ٩٨/١١٧ افريقيا — فيتز جيرالد — لندن ١٩٥٥ ص ٧٥ / ١٠٦

(٣) تاريخ نيجيريا (مرجع سابق) ص ٩٠ ومابعدها ، ويذكر باركرمون قصة هذه المعاهدات ص ٩٨ ، ١٢٠ من كتابه الاستعمار والسياسات الدولية .

جنوب نيجيريا عام ١٩٠٠ ، وفى هذه الفترة وبعدها كان اللورد لوجارد ورجاله قد تمكنوا من الاتصال بالأمراء المسلمين فى شمال نيجيريا وارتبطوا معهم باتفاقيات تجارية ومعاهدات حماية بموجبها تمكن الانجليز من إيقاف التيار الفرنسى عن أن يبتلع هذه الامارات الاسلامية ويضمها إلى أفريقيا الغربية الفرنسية . وفى عام ١٩١٤ تم ادماج محمية جنوب نيجيريا ومستعمرة لاجوس ومحمية شمال نيجيريا فى وحدة واحده باسم محمية ومستعمرة نيجيريا .

ويعتبر نظام الحكم غير المباشر أحد المظاهر المميزة للحكم البريطانى فى غرب افريقيا البريطانية عامة وفى نيجيريا خاصة ، وهو نظام حكم الافريقيين خلال الرؤساء وبوساطة المؤسسات القبلية والمحلية الوراثية فى هذه المجتمعات ، ومبتدع هذا النظام هو اللورد لوجارد أحد بناة الامبراطورية البريطانية .

ويذكر أحد المصادر [١] أن لوجارد استدعى كل الرؤساء والزعماء والأمراء وأعطاهم خطابات تثبيت فى وظائفهم بموافقة الحكومة البريطانيه مع تعهد من جانب الحكومة بالمحافظة على هيبتهم واحترامها لأديانهم وعاداتهم وسلطانهم ، وأنه أوضح لهم فى نفس الوقت أن مركز الادارة البريطانية هو فوق كل هذه التنظيمات المحلية والقبلية .

وهكذا يتضح لنا أن الحكومة البريطانية ممثلة فى اللورد لوجارد لم تجد بديلا لهؤلاء الزعماء القبليين والأمراء الاقطاعيين يحقق أهدافها ويسهل نشاطها . وقد نجحت التجربة فى رأى اللورد لوجارد الذى علق عليها بالآتى [٢] « ليس هناك طاقمان من الحكام الانجليز والحكام الافريقيين يعملان منفصلين أو متعاونين ، إنما الذى وجد هو حكومة واحدة شملت فى طياتها الرؤساء المحليين ، وقد قام الرؤساء والزعماء بأداء واجبات محددة وعرفوا تماماً مركز الموظفين الانجليز ، وفى نفس الوقت راعينا ألا تتنافس وألا تتناقض هذه الواجبات المحددة لكل منهم ، وقد عرف كل منهم تمام المعرفة أنه لاحق له فى المنصب أو فى السلطة إلا إذا أدى خدماته للحكومة البريطانية » .

وما أكثر الحديث والكتابة عن هذا النظام الحكومى ، وتكاد الآراء البريطانية تجمع على أنه أرخص وأسهل نظام للحكم فى أراض شاسعة تقطنها أجناس من السكان البدائيين

---

(١) مارجرى بيرهام — الافريقيون والحكم البريطانى — لندن ١٩٤٩ — ص ٤١

(٢) مارجرى بيرهام — الادارة المحلية فى نيجيريا — لندن ١٩٣٧ — ص ٧٢

والقبائل المتعددة المتعادية واللغات المختلفة ، ويجمع كل هذا أحد المصادر فى قوله [1] « أن الحكم غير المباشر من وجهة النظر البريطانية هو أرخص وأفعل طريقة للاتصال بالافريقيين والتعامل معهم مهما كانو متأخرين ومتفرقين » .

والذى حدث فعلا هو أن بريطانيا الاستعمارية وضعت بمنتهى السهولة جهازاً إداريا بيروقراطيا من رجالها فوق الجهاز الادارى الاقطاعى والقبلى الذى حكم هذه البلاد بمختلف قبائلها ومجموعاتها البشرية .

وتعلق مارجرى بيرهام على هذا الاجراء [2] « هناك الآن فى أفريقيا مدرسة فكرية من الافريقيين أنفسهم ترى أن نظام الحكم غير المباشر وما يتبعه ويرتبط به من مؤسسات وتنظيمات قبلية وتقليدية إنما هو وضع قديم توافق مع مرحلة الغزو الاستعمارى . ولكنه اليوم أصبح عائقاً أمام دمج البلاد والمواطنين فى وحدة وطنية ديمقراطية . . . وفى غرب افريقيا ينتقد الافريقيون هذا النظام الذى يضع السلطة فى أيدى غير المتعلمين والكبار بدلا من وضعها فى أيدى المتعلمين والشباب ، مما يقوى روح التفرقة القبلية ومبدأ تجزئة الوطن الواحد إلى مناطق وعصبيات وقبائل شبه مستقلة . . . أنهم يقولون أن هذا النظام هو تعبير واضح عن السياسة البريطانية الاستعمارية المعروفة باسم فرق واحكم » .

وعبر حزب العمال البريطانى عن رأيه فى هذا النظام بالآتى [3] « أن نقاد هذا النظام يؤكدون أنه وسيلة صناعية للمحافظة على حياة الارستقراطية التقليدية الأفريقية ، وهى تكره وتعارض فكرة الحكومة القائمة على أسس العدالة الاجتماعية والحرية السياسية ولا تقبل فكرة التطور والسير بالبلاد نحو الحكم الذاتى . . . أن هؤلاء الحكام والرؤساء والزعماء الذين وافقوا على هذا النظام انما كانوا يبحثون عن دوام مصلحتهم ونفوذهم ، كما أنهم يحاربون باستمرار أى فكرة تدعو إلى الوحدة أو القومية ولا تعترف بهم وبمراكزهم التقليدية ونفوذهم . . . أن هذا النظام يعارض التقدم ويحافظ على الأوضاع الراهنة . . .

(1) السياسات الاستعمارية فى افريقيا — ه . وايشهوف — فيلاديلفيا بالولايات المتحدة ١٩٤٤ ص ٧٠ افريقيا امبراطورية بريطانيا الثالثة — مرجع سابق — ص ١٢٧

(2) الافريقيون والحكم البريطانى — مرجع سابق — ص ٦٩

(3) صدر هذا الرأى فى أحد المطبوعات التى أعدتها اللجان الدراسية فى الجمعية الفابية عام ١٩٤٣ — لندن .

أن هؤلاء الرؤساء والأمراء حكام مطلقون أو توقراطيون يكرهون التعلم والتقدم والديمقراطية والحرية » .

وهكذا تمكن الانجليز — كما يقول اللورد لوجارد — من إقرار النظام والقانون أو ما يعبر عنه بالسلام البريطانى . وفى رأيى أن قواعد هذا السلام البريطانى هى نظام الادارة الانجليزية وقانون المصلحة البريطانية وأن هذا السلام هو اقرار الجميع بسيادة بريطانيا وبدء العهد الذهبى للاستثمار التجارى والرأسمالى فى منتجات وثروات هذه البلاد .

ومن الأمور الملحوظة أيضا أن هذا السلام البريطانى فى غرب أفريقيا طبق بطريقة غير التى طبق بها فى شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها . هنا فى غرب أفريقيا استلزم النظام والقانون بقاء التنظيمات القبلية وتشجيعها وعدم التوطن الأوروبى وعدم امتلاك الأراضى لغير الافريقيين ، بينما فى شرق أفريقيا ووسطها وجنوبها استلزم اقرار النظام والقانون تحطيم النظم القبلية وتشريدها وتوطن الأوربيين وانتزاع ملكية الأراضى من أصحابها الأصليين . . . أى أن السلام البريطانى تعبير سياسى المقصود به تحقيق أكبر قدر من المصلحة وانتفاع البريطانيين على أساس الظروف التاريخية والأوضاع الاجتماعية والموقف السياسى اذ ذاك . وتبين لنا أن أحد مظاهر السياسة البريطانية فى نيجيريا هى عدم الموافقة على توطن الأوربيين عامة والانجليز خاصة فيها وعدم ظهور أقليات أسيوية وهندية كبيرة تمارس نشاطا متعدد الاتجاهات كما نجده فى شرق أفريقيا .

والأصل فى سياسة عدم التوطن الأوروبى يرجع الى ما اشتهرت به هذه المنطقة منذ بدء الاتصال مع أوروبا من أنها مقبرة الرجل الأبيض وذلك بسبب الجو الحار والأراضى المنخفضة المملئة بالحشرات القاتلة والأمراض المتوطنة ، مما جعلها غير صالحة لاقامة الأوربيين اقامة دائمة ، ومن هنا حثت الحكومة البريطانية رعاياها على عدم الاقامة والتوطن ، واستصدرت لذلك قوانين متعددة تمنع هجرة الأوربيين اليها وتقيد رغبات من يريد الدخول الى نيجيريا بحثا عن عمل أو وظيفة ما فى الادارة الحكومية أو فى غيرها من نواحى النشاط [1] .

---

(١) فى داخل افريقيا (مرجع سابق) ص ٣٠١ ، الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا (مرجع سابق) ص ٢٦ / ٢٨

ونقلا عن أحد المصادر [1] يروى قصة أحد الافريقيين فى نيجيريا وقد استاء من المحاولات الطبية البريطانية لمكافحة ذباب تسى تسى ومرض النوم فقال نحن هنا فى نيجيريا نعتبر هذا الذباب جنودنا الأبطال الذين منعوا البيض من التوطن الدائم فى بلادنا ، ثم أكد المصدر أن المناخ والذباب هما أعظم مسئولين عن منع الأوربيين من التوطن والتهام الأراضى الزراعية الخصبة كما حدث فى شرق أفريقيا .

ويقرر مصدر آخر [2] أن علم وجود المتوطنين البيض فى غرب أفريقيا هو أحد أسباب نجاح الحركات الوطنية ووصولها الى هذه المستويات المتقدمة .

ولا نشاهد فى غرب أفريقيا أقليات أسيوية بالنسبة العددية الموجودة على طول الساحل الشرقى للقارة ، وفى تعداد أورده جون جنتر لايزيد عدد هذه الأقليات الأسيوية فى نيجيريا عن ١٩٠٠ نسمة ، ويعقب بدلر على ضآلة عدد الأقليات الأسيوية بانه نتيجة لقيود القوانين المنظمة للهجرة إلى نيجيريا .

وأكبر مجموعة فى داخل هذه الاقليات الاسيوية هى المجموعة السورية اللبنانية وهى لا تمارس نشاطا سياسيا أو ثقافيا وانما تعكف على شئون المال والتجارة والنشاط الاقتصادى فقط [3] .

وكمبدأ عام فى نيجيريا نجد أن الأرض لايمتلكها إلا الافريقيون وممنوع بحكم القانون امتلاك غيرهم لها . وعلى الرغم من هذا يجب أن نذكر وجود بعض الحالات الاستثنائية الموجودة فى منطقه مستعمرة التاج السابقة (حالياً هى منطقة العاصمة الاتحادية لاجوس) ، وطبقاً لما أورده أحد المصادر [4] نجد أن العادات والتقاليد المختلفة الخاصة بحقوق امتلاك الأراضى وبيعها وميراثها وتأجيرها تترك أثراً بالغاً فى النظم والأفكار الاجتماعية والاقتصادية فقد ظهر أثر القانون الاسلامى الخاص بالمواريث والبيع والشراء فى شمال نيجيريا حيث تعيش القبائل المسلمة ، وظهرت آثار الأفكار الأوروبية فى الجنوب حول مسائل الأرض

---

(١) افريقيا ... افريقيا — دريك كارتون — لندن ١٩٥٤ ص ٥٤

(٢) افريقيا جنوب الصحراء — آن ويلش وزملائه — جنوب افريقيا ١٩٥١ ص ٧٢

(٣) تاريخ نيجيريا — (مرجع سابق) ص ٦٠ فى داخل افريقيا (مرجع سابق) ص ٧٢٦ وهذا طبقا لاحصاء ١٩٤٨ الذى أثبته مؤلف افريقيا جنوب الصحراء ص ٢٤١

(٤) الجغرافيا الاقتصادية لغرب افريقيا — مرجع سابق — ص ٢٩ / ٣٠

خاصة فى مستعمرة لاجوس حيث طبق القانون الانجليزى فى شئون شراء وبيع الأراضى وحقوق التمليك .

والملكية الجماعية منتشرة والأرض ملك للقبيلة وحق استخدام الأرض معترف به لجميع أفرادها فى مسائل الزراعة والرعى وجمع الثمار والفاكهة ، وعموماً نجد التقاليد القبلية والدينية بين القبائل الوثنية تحرم بيع الأرض وتعتبرها جزءاً من العبادات الدينية وتصفى عليها مسحة من القداسة . ويذكر نفس المصدر أنه صدر عام ١٩٠٠ قانون فى نيجيريا ينص على ألا يجوز لغير الأهالى الافريقيين امتلاك الأراضى الزراعية بدون موافقة الحكومة .

ولا يوجد نظام المزارع المعروف فى جنوب شرقى آسيا وفى شرقى افريقيا ولا تمتلك الشركات سواء فى ميدان الزراعة أو التعدين سوى حقوق الانتفاع والاستغلال والمتاجرة بينما حقوق الملكية فللحكومة .

وتبع عدم وجود التوطن الأوروبى عدم وجود التفرقة العنصرية واللونية والجنسية (١) ، وهذه السياسة لا يمكن أن تعزى إلى المبادىء الانسانية أو مهمة بريطانيا التمدينية فى غرب افريقيا وإنما مرجعها إلى الأوضاع الجغرافية والصحية والاقتصادية والتاريخية الموجودة فى المنطقة ، فما دامت لا توجد هناك مشاكل التوطن الأوروبى أو الأقليات الآسيوية العديدة ولا يوجد استلاب أراضى الافريقيين وطرد القبائل من أراضيها وما دام عدد الأوربيين قليلا فلا يمكن أن تثور مشكلة التمييز العنصرى ، ومن ناحية أخرى سوف نلحظ آثاراً مفيدة لسياسة عدم التمييز العنصرى حينما نهضت الطبقات المتوسطة الافريقية فى ميدان التجارة والاقتصاد والتعليم وشاركت فى أعمال الحكومة والادارة مما مهد لانتشار ونمو الأفكار السياسية المتعلقة بالحكم الذاتى والاستقلال .

والمظهر الثالث لسياسات عهد الاستعمار هو اعتبار الكامرون البريطانى جزءاً من الادارة الحكومية فى نيجيريا . وقبل الحرب العالمية الأولى كان الكامرون محمية ألمانية منذ عام ١٨٨٤ ، ولكن خلال هذه الحرب قامت القوات الانجليزية والفرنسية باحتلاله ، وتم وضعه عقب الحرب تحت الانتداب ، وعقدت صكوك الانتداب بين عصبة الأمم والدول المنتدبة وقد تضمنت تحديد سلطة الدولة المنتدبة وواجباتها فى الأقاليم الموضوعة تحت الانتداب

(١) هذه السياسة هى ما يطلق عليه Colour bar ، وفى جنوب افريقيا Aparthied

كما تضمنت غير ذلك من الأحكام التى جاءت لتفصيل ما اشتملت عليه المادة رقم ٢٢ من عهد عصبة الأمم . وقد وضعت الكامرون فى النوع (ب) من الانتدابات وقسم بين انجلترا وفرنسا [١] وقد اشتمل صك الانتداب الخاص بانجلترا على سريان الادارة الحكومية الموحدة بين نيجيريا والكامرون البريطانى .

وفى عام ١٩٢٤ صدر قانون من الحكومة الانجليزية يقضى باعتبار الكاميرون جزءاً من الادارة الحكومية فى نيجيريا ، وضم القسم الشمالى من الكاميرون إلى المنطقة الشمالية فى نيجيريا وضم القسم الجنوبى منه إلى المنطقة الشرقية فى نيجيريا .

ويعلل أحد المصادر الانجليزية هذه الادارة الموحدة [٢] « ولأهداف عملية أصبحت الكاميرون جزءاً من الادارة البريطانية فى نيجيريا » .

وعقب الحرب العالمية الثانية أوردت المادة (٧٧) من ميثاق الأمم فئات الأقاليم التى توضع تحت الوصاية ، ثم ذكرت فى الفقرة الثانية أن تعيين تلك الأقاليم التى ستوضع تحت الوصاية من شأن ما سيعقد فى اتفاقات بين الدول التى يعنيها الأمر ، وتلك الاتفاقات تشمل كل حالة الشروط التى تدار على مقتضاها الأقاليم المشمولة بالوصاية والسلطة التى تباشر إدارتها وقد تكون السلطة دولة أو أكثر وقد تكون الأمم المتحدة نفسها . وقد وافقت الجمعية العامه للأمم المتحدة بتاريخ ١٣ ديسمبر ١٩٤٦ على اتفاقيات الوصاية وبموجبها أصبحت انجلترا وصية على منطقة الكاميرون السابق انتدابها عليها ، وقد نص اتفاق الوصاية على بقاء الادارة الحكومية الموحدة بين نيجيريا والكاميرون [٣] . وظل وضع الادماج بين الكاميرون ونيجيريا سارياً بالنسبة لدستورى ١٩٤٧ ، ١٩٥١ ، ولكن بالنسبة لدستور ١٩٥٤ تقرر فصل منطقة جنوب الكاميرون عن شرق نيجيريا واعتبارها وحدة منفصلة فى اتحاد نيجيريا الفيدرالى وأن ظل شمال الكاميرون جزءاً من المنطقة الشمالية فى نيجيريا . وسوف نفصل هذه النقطة فيما بعد حينما نعرض التطور الدستوى فى نيجيريا .

والمظهر الأخير للسياسات البريطانية هو إصدار دساتير متتالية عديدة ، وإقامة مجالس

---

(١) افريقيا — مرجع سابق ص ١٠٥ ، ١٠٦ الاستعمار والسياسات الدولية — مرجع سابق ص ٤٩٨

(٢) تاريخ نيجيريا — مرجع سابق ص ١٣ ، ٢٣٧ ، ٢٤٢

(٣) التنظيم الدولى — دكتور بطرس بطرس غالى — القاهرة ١٩٥٧ يشرح نظام الوصاية وكيف عقدت هذه الاتفاقيات المشار اليها .

تنفيذية وتشريعية مختلفة ، وعلى الرغم مما ارتبط بهذا الاصدار من قيود مالية وانتخابية وتشكيلية إلا أن المؤلفين الانجليز يصرون على أن هذا هو طريق الحكم الذاتى ، ويؤكد أحد المصادر [1] أن الهدف الثابت لسياسة بريطانيا فى أفريقيا هو تقدم وتطور الشعوب المحكومة إلى مرحلة الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث وأن هذا التقدم ينبنى على أسس اقتصادية وثقافية وتمرس بشئون الادارة واشتراك فى تسيير دفة الحكم .

وأول الدساتير التى صدرت هو دستور ١٩٢٢ والذى بدأ تطبيقه عام ١٩٢٤ ، وبموجب هذا الدستور تكون المجلس التشريعى من ٥٠ عضوا ينقسمون كالآتى .

٣١ عضوا بما فيهم الحاكم العام رئيسا وهم موظفون بحكم مناصبهم .

١٥ عضوا معينا من غير الموظفين ويمثلون القبائل والمصالح التجارية والمالية الأجنبية

٤ أعضاء منتخبون ثلاثة عن بلدية لاجوس وعضو عن بلدية كالابار .

وكانت سلطة هذا المجلس التشريعى تتناول شئون مستعمرة التاج والجزء الجنوبى من نيجيريا فقط ، واستمر العمل . بهذا الدستور طوال فترة ما بين الحربين العالميتين وفترة الحرب العالمية الثانية ، وعقب هذه الحرب الأخيرة قدمت بريطانيا مقتراحاتها التى بموجبها صدر دستور ١٩٤٧ المعروف باسم دستور ريتشاردز والذى نص فى مقدمته على أنه صادر للعمل به مدة ست سنوات .

وبموجب هذا الدستور تكونت جمعية تشريعية لنيجريا والكامرون من الحاكم البريطانى رئيسا و ٤٤ عضوا ينقسمون كالآتى :

١٣ عضوا معينون بحكم وظائفهم .

٣ أعضاء معينون من بين موظفى الادارة الحكومية .

٣ أعضاء معينون يمثلون المصالح المالية والتجارية الأجنبية .

١ عضوا واحدا معينا يمثل منطقة لاجوس (مستعمرة التاج) .

٤ أعضاء معينون يمثلون مجلس الأمراء والسلاطين فى الشمال .

٢ عضوان معينان يمثلان مجلس الرؤساء والزعماء فى الغرب .

٥ أعضاء معينون يمثلون منطقة الشمال (غير موظفين) .

---

(١) افريقيا جنوب الصحراء — مرجع سابق ص ٧٢

٤ أعضاء معينون يمثلون منطقة الغرب (غير موظفين) .

٥ أعضاء معينون يمثلون منطقة الشرق (غير موظفين) .

٤ أعضاء منتخبون يمثلون مناطق البلديات فى لاجوس وكالابار

وبخلاف هذه الجمعية التشريعية قامت ثلاث جمعيات تشريعية فرعية فى مناطق نيجيريا الثلاث (الشمال والغرب والشرق) وليست لها سلطة التشريع وإنما تملك حق تقديم توصيات للحكومة المركزية فيما يتعلق بشئون منطقة كل جمعية فرعية . وتتكون هذه الجمعيات التشريعية الفرعية من مجلس واحد فى منطقة الشرق ومجلسين فى كل من منطقتى الشمال والغرب.

ويتكون المجلس التنفيذى من الحاكم رئيسا و ١٤ عضوا كالآتى :

٨ أعضاء معينون بحكم مناصبهم .

٢ عضوان معينان من بين موظفى الادارة الحكومية .

٨ أعضاء معينون من الافريقيين غير الموظفين .

ولكن ازدياد الوعى السياسى فى نيجيريا ونشاط الأحزاب السياسية اضطر بريطانيا إلى التراجع عن فرض دستور ١٩٤٧ لمدة ست سنوات وأعلنت عام ١٩٥٠ عن مقترحاتها لاصدار دستور جديد يحل محله ، وفعلا صدر هذا الدستور عام ١٩٥١ .

وبموجب هذا الدستور تكون مجلس تشريعى اتحادى من الحاكم العام رئيسا و ١٤٨ عضوا ينقسمون كالآتى :

٦ أعضاء معينون بحكم مناصبهم .

٦ أعضاء معينون يمثلون المصالح التجارية والمالية الأجنبية .

٦٨ عضوا منتخبا يمثلون منطقة الشمال .

٣٤ عضوا منتخبا يمثلون منطقة الغرب .

٣٤ عضوا منتخبا يمثلون منطقة الشرق .

وأجريت الانتخابات لهذا البرلمان الاتحادى بطريق غير مباشر أو عن طريق الكليات الانتخابية Electoral Colleges [1] .

ويتكون المجلس التنفيذى من الحاكم العام رئيسا ١٨ عضوا كالآتى :

٦ أعضاء معينون بحكم مناصبهم .

---

(١) المدخل لغرب افريقيا (مرجع سابق) ص ٤١ ، ٤٢

١٢ عضوا معينون ويمثلون مناطق نيجريا الثلاث بنسبة الثلث لكل منطقة وقامت بجوار المجلس التشريعى الاتحادى مجالس تشريعية اقليمية على نفس النمط الذى ظهرت به فى الدستور السابق .

ولكن الاضطرابات السياسية أدت إلى قيام محادثات بين زعماء نيجريا والحكومة البريطانية فى لاجوس ولندن انتهت بالاتفاق على اصدار الدستور السارى حاليا فى نيجريا عام ١٩٥٤ .

وبموجب هذا الدستور تكون اتحاد نيجريا الفيدرالى من المناطق الخمس الآتية :

١ - شمال نيجريا ، ٢ - غرب نيجريا ، ٣ - العاصمة الاتحادية (لاجوس) ، ٤ - شرق نيجريا ، ٥ - جنوب الكاميرون .

وسبب ازدياد الوحدات المكونة للاتحاد هو أن لاجوس اعتبرت منطقة مستقلة (العاصمة الاتحادية) عن غرب نيجريا الذى طالب بها كجزء من أراضيه ورفض شرق نيجيريا هذا مهددا بالانسحاب من الاتحاد إن تم ادماجها فى الغرب . وقد انفصلت منطقة جنوب الكامرون عن الشرق وظلت شمال الكامرون مندمجة فى شمال نيجيريا كما سبقت الاشارة لذلك .

وطبقا لنص الدستور تكون مجلس وزراء اتحادى يرأسه الحاكم العام البريطانى ويضم ثلاثة أعضاء بريطانيين معينين بحكم مناصبهم وهم السكرتير العام للحكومة الاتحادية والمدعى العام والسكرتير المالى الاتحادى ، ويضم المجلس أيضا عشرة وزراء افريقيين يمثلون المناطق الآتية :

٣ وزراء يمثلون كل منطقة من مناطق نيجيريا الثلاث شمال وشرق وغرب

١ وزيرا يمثل جنوب الكاميرون .

ويتكون مجلس النواب الاتحادى من رئيس للمجلس و١٨٤ عضوا منتخبا كالآتى :

٩٢ عضوا عن منطقة شمال نيجيريا .

٤٢ عضوا عن منطقة غرب نيجيريا .

٤٢ عضوا عن منطقة شرق نيجيريا .

٦ أعضاء عن منطقة جنوب الكاميرون .

٢ عضوان عن منطقة العاصمة الاتحادية .

ويضاف اليهم ٦ أعضاء يعينهم الحاكم العام ويمثلون المصالح المالية الأجنبية والأقليات

التى لم تمثل تمثيلا كافيا ، ويعتبر أيضا أعضاء فى مجلس النواب الاتحادى كل من السكرتير العام للحكومة الاتحادية والمدعى العام والسكرتير المالى الاتحادى وذلك بحكم مناصبهم .

وأصبح للاتحاد لغتان رسميتان فى منطقة الشمال وهما الهوسا والانجليزية ، ولغة واحدة فى باقى المناطق وهى الانجليزية . وبموجب نص الدستور تكونت محكمة اتحادية عليا .

وبالنسبة للتنظيم اللامركزى تكونت فى الشمال جمعية تشريعية من مجلسين مجلس للأمراء والسلاطين ومجلس للنواب وفى الغرب جمعية تشريعية من مجلسين مجلس للزعماء والرؤساء ومجلس للنواب وفى الشرق مجلس للنواب فقط وكذلك فى جنوب الكامرون مجلس واحد [1] .

وتكون فى كل منطقة (شمال وشرق وغرب نيجيريا) مجلس تنفيذى من وزراء افريقيين لهم رئيس افريقى فى مركز رئيس الوزراء وهو فى نفس الوقت عضو فى مجلس الوزراء الاتحادى .

ونلاحظ أنه فى جميع هذه الاجراءات الدستورية بقيت فى يد الحاكم العام ومن ورائه وزارة المستعمرات البريطانية ـ كل السلطات المطلقة على القوات المسلحة والبوليس والقضاء والمالية وحماية الأمن العام والمصالح المالية والتجارية الأجنبية وحق تعيين وإقالة فئات معينة من الموظفين [2] ، وهذا بخلاف ماشهدناه فى استعراض تكوين المجالس من حق الحاكم العام فى التعيين وظهور نظم وطرق انتخابية تتراوح بين الانتخاب المباشر وغير المباشر والقيود المالية على حق الانتخاب واستخدام طريقة الكليات الانتخابية .

ويجب أن يظل فى اعتبارنا أن إصدار هذه الدساتير ليس استجابة وإقرارا لمطالب الحركة الوطنية فقط وإنما هو طريق استخدمته الحكومة البريطانية بقصد ايجاد وضع اجتماعى وسياسى وإنشاء تنظيمات إدارية وحكومية يمكن بواسطتها خلق جو خاص يسهل فيه التفاهم وعرض الحلول المؤقتة ويسهل الطريق فى نفس الوقت لبذر ونمو الخلافات السياسية فى داخل الحركة الوطنية فى نيجيريا المنقسمة على نفسها إلى خمس مناطق كما رأينا فى الدستور الأخير .

---

(1) المدخل لغرب افريقيا (مرجع سابق) ص ٤٣ يذكر أن المجلس التشريعى الفرعى فى الشرق والغرب يتكون من أعضاء افريقيين فقط بينما المجلس التشريعى الفرعى فى الشمال وجنوب الكامرون يضم عددا من الموظفين البريطانيين بجانب الأعضاء الافريقيين البريطانيين .

(2) أزمة بريطانيا والامبراطورية البريطانية ـــ بالمردات ـــ لندن ١٩٥٣ ـــ ص ٢٧٧ ، ٢٣٧

٢ — الفكر السياسى

نتائج وآثار الأوضاع والعوامل الآتية :

١ — لاجوس مستعمرة التاج ، ٢ — التبشير المسيحى والكنائس الافريقية المستقلة ، ٣ — نشوء ونمو الطبقات المتوسطة والصراع الايديولوجى بين الرؤساء التقليديين والمثقفين ، ٤ — استخدام اللغة الانجليزية والأفكار والمبادىء الأوروبية ، ٥ — قيام الطبقات العاملة والنقابات ، ٦ — الاضطرابات والاصطدام مع الادارة والقوانين الموضوعة ، ٧ — الحرب العالمية الثانية ومشاركة القوات النيجيرية فيها ، ٨ — المسلمون وعلاقاتهم مع العالمين العربى والاسلامى ، ٩ — أنباء صراع افريقيا ضد الاستعمار .

***

ظهرت فى البيئة السياسية التى عرضناها أفكار وثقافات وايديولوجى وسمات نفسية لوعى سياسى عن كيان المجتمع النيجيرى وعلاقاته الاجتماعية نعرض آثارها وما ترتب عليها فيما يلى :

١ — تطبيق نظام مستعمرة التاج فى منطقة مدينة لاجوس ، ويرجع تاريخ هذا النظام الى أول اتصال تم بين أوروبا وحوض النيجر ثم وصول النفوذ البريطانى الى هذه المنطقة الساحلية ، وظهرت آثار اقامة القلاع والمراكز التجارية ، وتبعثرت الوحدات القبلية ووضح أثر الحضارة الأوربية والاقتصاد الرأسمالى وتطورت أمور السكان وحياتهم الاجتماعية الى نسيان العادات والتقاليد والأفكار الخاصة بأصولهم القبلية وعلاقاتهم الاجتماعية مع المجتمعات الافريقية القديمة ، كما نسوا لغاتهم المحلية واعتنقت الغالبية العظمى منهم الدين المسيحى ، وفضلا عن هذا أقام الأوربيون فيها وتركزت فيها مقار الشركات والبنوك ، ووفد اليها المهاجرون من داخل افريقيا أو نيجيريا أو من أسيا ، كل هذا جعل طريقة حكم هذه المنطقة مشكلة أمام بريطانيا خاصة بعد أن بحثوا عن زعماء أو رؤساء أو مجالس قبلية فلم يجدوا منها شيئا باقيا ، وأخيرا استقر رأيهم على نوع من الحكم المباشر يسمى باسم حكم مستعمرة التاج فعين حاكم عام للمستعمرة يسيطر على الادارة والبوليس والجيش ، وبمرور الزمن ونمو التعليم واعتناق المسيحية قامت مجالس تنفيذية وتشريعية وبلديات تم تكوينها على أساس خليط من نظم الانتخاب المقيد والتعيين وأعضاء بحكم مناصبهم وممثلو المصالح التجارية والمالية الأجنبية ويظهر مصداق هذا الحديث فى نشوء أول أنواع التكتلات السياسية فى نيجيريا فى لاجوس ويدور صراعها أولا حول مقاعد بلدية لاجوس .

٢ — ويلحق بالنتائج المترتبة على نظام مستعمرة التاج نشاط البعثات التبشيرية المسيحية أولا فى لاجوس ثم بعد ذلك فى باقى نيجيريا وخاصة المنطقة الغربية ، وما أقامته هذه البعثات من مدارس ومراكز ثقافية دينية وكليات وما أرسلته من بعثات الى أوروبا لدراسة الدين المسيحى ، ويتضح هذا الأمر فى أن عددا من زعماء غرب أفريقيا البارزين — مثل انكروما وازيكوى — قد تعلموا فى مدارس البعثات المسيحية مثل غيرهم من الافريقيين ، واسهم بعض المتخرجين من هذه المدارس فى نشاط الادارة الحكومية التى كانت تشكو من النقص فى عدد الرجال البيض اللازمين لمقابلة التوسع اللازم لنشاط الادارة الحكومية والبعض الآخر من المتخرجين استمر عن الدراسات الدينية وعاد الى أفريقيا ليزاول نشاطا دينيا خاصة وأن بعض البعثات التبشيرية اضطرت أمام أثار الجو والأمراض إلى اعطاء مناصبها للافريقيين المسيحيين [١] . وأكثر من هذا ظهرت الكنائس الافريقية المستقلة عن الكنائس الأوروبية وقد ظهر بينهم تنافس بشأن النشاط التبشيرى وضم الأتباع والأنصار .

٣ — نشوء ونمو الطبقات المتوسطة وهو نوع من الأوضاع الاجتماعية لم يكن موجودا وفعالا قبل وصول الاستعمار البريطانى الى غرب افريقيا ، وقد نمت هذه الطبقات المتوسطة لأن نمو الاقتصاد الرأسمالى فى الزراعة والتجارة والتعدين وعلاقات الانتاج والتوزيع اتاح الفرصة لهذه الطبقات أن تتعامل بالبيع والشراء فى العمليات المتتالية للتبادل التجارى وانتقال البضائع المصنوعة أو المواد الخام سواء فى تجارة التصدير أو الاستيراد . كما أن أثار الاقتصاد الرأسمالى فى ظهور المحصول النقدى Cash Crop ووجود النقود فى أيدى السكان كوسيلة لشراء ما يطلبونه ويحتاجون اليه فى شئون حياتهم جعلت نشاط هذه الطبقات المتوسطة يتسع ليشمل كل مدن وقرى نيجيريا . نتج عن هذا مكاسب مادية جعلت مركزها الاجتماعى يتجه نحو الارتفاع ، وأسهمت أيضا هذه الطبقات المتوسطة فى أعمال الشركات الأجنبية ونشاطها الاقتصادى وادارة أعمالها فى نيجيريا وهو نشاط احتاج إلى من يمثله ويرعاه ويشارك فيه من أهل البلاد ، اذ منعت الأمراض والبيئة الجغرافية توطن الأجانب فضلا عن عدم وجود الأقليات الأسيوية أو غيرها ممن يميل الاستعمار الى استخدامهم ضد أهالى البلاد الأصليين وهذا الثراء المادى وهذا الاختلاط بالثقافة الانجليزية ، وبالحياة الاجتماعية الانجليزية الوافدة الى نيجيريا دفع الطبقات المتوسطة إلى ارسال أولادها إلى الكليات

---

(١) افريقيا امبراطورية بريطانيا الثالثة (مرجع سابق) ص ١٥٢

الجامعية فى غرب افريقيا أو للدراسة بجامعات انجلترا والولايات المتحدة . واتفق معهم فى هذا الاتجاه التعليمى الرؤساء والزعماء والسلاطين الذين أرسل البعض منهم أولادهم للتعليم أيضا فى افريقيا أو فى أوروبا وأمريكا .

وهؤلاء المتعلمون الأوائل والأجيال التى تلتهم أدت إلى نمو عدد المثقفين والمهنيين والمحامين والأطباء والمدرسين وموظفى البنوك والشركات والادارة الحكومية ، ومع نمو سيطرة بريطانيا على كل نيجيريا نمت الادارة والمصالح الحكومية واستلزم هذا امتصاص عدد أكبر من المتعلمين للعمل فى النشاط الحكومى ، وهؤلاء الموظفون والمهنيون تمتعوا بدخول نقدية مرتفعة عن مستوى الدخول فى نيجيريا وسكنوا المدن واتصلوا بالثقافة والسينما والاذاعة والصحافة مما أثر على تفكيرهم السياسى .

وما سبق عرضه يوضح نمو الطبقات المتوسطة وازدياد عدد المثقفين وانتشار الأفكار ، والوضع الطبيعى فى العلاقات الاجتماعية أن يزداد هذا النمو ويصعد مع حركة المجتمع ليصل إلى مراكز القيادة والسيطرة والادارة والتفكير ، ونتيجة للوضع القبلى فى نيجيريا ودور الزعماء والرؤساء والسلاطين الوراثى كان لابد من الاصطدام بين الطبقات النامية ذات المراكز الاجتماعية الجديدة والطبقات القديمة ذات المراكز الوراثية والادارية .

ولم يظهر هذا الاصطدام مرة واحدة ولم يتم بجأة إنما استغرق مدة زمنية طويلة وتمثل فى عمليات متصلة من النمو الذاتى والمادى للطبقات المتوسطة وفى انتشار لخدماتهم الطبية والتعليمية والقانونية . . الخ وتمثل فى ازدياد معاملاتهم المالية والتجارية ، قابله انهيار لأفكار وخرافات كثيرة كانت متراكمة فى المجتمع القبلى حول مركز ونفوذ وسلطان الزعماء والرؤساء والسلاطين ، كما أن تدخل الحكومة البريطانية فى إقالة وتعيين الرؤساء والزعماء القبليين أثر على مراكز عدد منهم .

ومع هذا النمو المشار إليه ظهرت بذرة الاحتكاك بين الجيل المتعلم الشاب والجيل القديم المتمثل فى الرؤساء والزعماء والسلاطين ، ولما آمن جيل المتنورين بمبادىء الحريات الأساسية والاستقلال والحكم الذاتى طاف الرؤساء والسلاطين على مراكزهم وسلطتهم ، واستغلت الحكومة البريطانية موقف التعارض بينهم إذ ظهر هذا الاستغلال فى إصدار الدساتير المتتالية التى احتفظت فيها بمقاعد دائمة للرؤساء والزعماء والأمراء سواء فى المجالس التشريعية أو التنفيذية .

ويصف لنا أحد المصادر هذا الموقف فيقول [1] « أصبح الرؤساء فى مركز شاذ ، فنتيجة لوظائفهم هم مسئولون يومياً عن تنفيذ سياسة الحكومة فى مناطقهم ، وفى مقابل هذا يتمتعون بالثقة الحكومية ، ومن وقت لآخر تستشيرهم الحكومة سراً فى موضوعات الساعة . وتعينهم الحكومة فى المجالس التشريعية كأعضاء غير موظفين لتمثيل الافريقيين . فماذا يفعل هذا الرئيس إذا قدمت الحكومة مشروعاً أو قانوناً سبق هو أن وافق عليه سراً ؟ وماذا يفعل هو ان قام أحد الأعضاء غير الموظفين بانتقاد إجراء تم فى منطقته وسبق أن وافقت الادارة الحكومية عليه ؟ هل يستطيع أن يعارض أى قرار أو اتجاه سبق أن استشارته الحكومة سراً بشأنه ؟ . . أنه إذا وافق عليه فى المجلس اتهمه الوطنيون بأنه خائن ورجل الحكومة وعدو الافريقيين . . وإذا عارضه فقد ثقة الحكومة وسخطت عليه . . » .

٤ — استخدام اللغة الانجليزية كلغة رسمية فى التعبير عن مطالب الحياة وتنظيم الحكومة وتحديد علاقات الناس والأخذ بمناهج التفكير الانجليزى فى الثقافة العامة والتعليم ، وهذا له سبب وآثار ، أما سببه فهو تعدد اللغات واللهجات الخاصة بكل قبيلة ، وأما آثاره فهو وجود وسيلة متيسرة لكل السكان فى أن يتخاطبوا ويتعاملوا ويتفاهموا وأن يعرفوا شئون حياتهم وأن يتمكنوا من التعبير عن آمالهم وأهدافهم .

ويلحق بآثار استخدام اللغة الانجليزية اتساع معارف الناس عامة والمتعلمين خاصة عن المبادىء والأفكار السياسية والاجتماعية والاقتصادية الحديثة ، فوصلت إلى بيئات الافريقيين موجات ثقافية من الأدب الكلاسيكى والواقعى والاشتراكى ومن الاقتصاد الرأسمالى والاشتراكى والموجة والتخطيط ومن المذاهب السياسية أفكار الديموقراطية والتحرر وصراع الطبقات والقومية والسلم العالمى والتعايش السلمى وعدم الانحياز فى الحرب الباردة وما ظهر من مبادىء خاصة بعصبة الأمم والأمم المتحدة . . الخ .

والكل يعرف أن اللغة الانجليزية تقدم سيلا وافراً من الكتب والمطبوعات التى تتعرض لهذه الشئون وغيرها من مختلف العلوم والفنون ، وكان من الطبيعى أن يقبل عليها الشباب النيجيرى وأن يقرأها ويتناقش فيها وأن تتعدد اتجاهاته السياسية نتيجة لإعتناقه هذه المبادىء أو تلك ، كما ظهرت أنواع مختلفة من التنظيمات الثقافية والاجتماعية والرياضية والتعاونية والسياسية . . . الخ .

---

(١) الطريقة الى تحرير نيجيريا — أوبا فيمى اوولاوو — لندن ١٩٤٧ ص ١٢٥

٥ — ومع ازدياد الاستثمار فى المناجم والتعدين وأعمال الشركات المتعددة فى المنتجات الزراعية وأعمال التصدير والاستيراد ظهرت الطبقات العاملة فى نيجيريا وانتشرت الآراء والأفكار العمالية الخاصة بتنظيم النقابات وعقد العمل وتحديد الأجور وساعات العمل والأجازات ، وساعدت النقابات الانجليزية والجمعية الفابية وحزب العمال البريطانى فى نشر هذا الوعى بمطبوعاتهم ونشراتهم كما قدمت بعض المساعدات والمعونة للعمال فى مطالبهم وتنظيماتهم ، ونتج عن هذا ظهور اتحادات ونقابات عمالية نيجيرية قوية وامتد التنظيم النقابى إلى المدرسين والأطباء والمحامين وموظفى وعمال الحكومة . . . الخ واتخذ هذا التنظيم أشكالا متعددة النشاط وأسهمت هذه النقابات والاتحادات فى الحركة الوطنية .

٦ — كل هذه الآراء والتنظيمات ومطالب حياة الناس ومتاعبهم وسياسة الحكومة تجاه كل هذا ترتب عليه اضطرابات واصطدامات مع قوانين الحكومة وتشريعاتها ، فمنذ عام ١٩١٤ حين تم ادماج نيجيريا فى وحدة واحدة والمتاعب والاضطرابات والاضرابات مستمرة خلال فترة الحرب ، ويسرد أحد المصادر أخبار الاضطرابات وأعمال العنف وتخريب طرق المواصلات البرية والسلكية عام ١٩١٦ / ١٩١٨ ثم عصيان أحد المواطنين ويدعى جابريل برآد وثورته مع اتباعه عام ١٩١٥[١] ، ثم انتشرت موجة من الاضرابات والاضطرابات عقب الحرب العالمية الأولى لأسباب اقتصادية وما أحسه المواطنون من أزمة ونقص فى المواد الغذائية وانخفاض مستمر فى أسعار المنتجات الزراعية ، ثم حدثت مذابح وأعمال عنف فى منطقة لاجوس بين عام ١٩٢٠ / ١٩٢٥ بين اتباع القبائل المختلفة وبين بعض الطوائف الاسلامية فى المدينة ذاتها .

وفى عام ١٩٢٩ قام البوليس باطلاق النيران على مظاهرة النساء اللائى تظاهرن حينما فكرت الحكومة فى فرض ضرائب عليهن ، ونتج عن هذا فظائع كثيرة ، ويذكر نفس المصدر السابق عددا من الاضطرابات العمالية والسياسية ضد الادارة البريطانية عقب الحرب العالمية الثانية ، كما حدث قتال وعداء بين بعض القبائل أيضا مثل ماقامت به قبيلة كالابارى عام ١٩٤٩ ، وفى عام ١٩٤٩ حدثت اضطرابات العمال فى مناجم اينوجو وما تبعها من مذابح حين أطلق البوليس الرصاص على المتظاهرين وانتشرت الاضرابات والاشتباكات مما اضطر الحكومة البريطانية الى ايفاد لجنة تحقيق ، وفى عامى ١٩٥٠ / ١٩٥١

---

١) تاريخ نيجيريا (مرجع سابق) الفصل من ص ٢١٣ ، ٢٤٢

حدثت اضطرابات قبلية متعدده ، وفى عام ١٩٥٣ حدثت مذابح شمال نيجيريا حين انقضت قبائل الهوسا والفولانى على الأقليات القبلية الموجودة فى الشمال من الايبو واليوروبا .

ويجب الا ننسى باستمرار أن بعض الاضطرابات والاضرابات كان تعبيرا عن الحركة الوطنية وأنتج أثارا مباشرة مثل الاضراب الكبير الذى شمل نيجيريا عام ١٩٤٥ فقد أدى إلى اصدار دستور ١٩٤٧ وعقب الاشتباك الدامى فى اينوجو عام ١٩٤٩ تم إعداد الدستور الجديد الذى صدر عام ١٩٥١

٧ — وتأثرت نيجيريا أيضا بقيام الحرب العالمية الثانية والآثار الفكرية لدعاية الحلفاء ضد المحور ، والدفاع عن الديموقراطية والحريات ضد النازية والديكتاتورية ، واشتركت القوات النيجيرية فى القتال فى الشرق الأوسط وأوروبا ، كما تطوع عدد من أبناء نيجيريا للقتال فى صفوف الحلفاء . وهؤلاء جميعا شاهدوا صراعا دمويا وفكريا فى العالم وتعلموا أشياء كثيرة وشاهدوا أحداثا ضخمة أثرت فى تفكيرهم وفى نظرتهم للامور حينما عادوا لبلادهم .

كما أن نيجيريا كانت مركزا حربيا هاما خلال الحرب العالمية الثانية ، فقد كانت مركزا لتموين وإمداد القوات المقاتلة فى شمال افريقيا وشرقها ، واستخدمت مطاراتها وطرقها أسراب الطائرات القادمة من الولايات المتحدة الأمريكية .

٨ — ويضاف إلى كل هذه العوامل أثار العلاقات الدينية بين مسلمى نيجيريا وهم كثرة غالبة وبين اخوانهم فى الدين من مسلمى الشمال الافريقى والشرق الأوسط فى أسيا ، فقد تداولت بينهم المطبوعات والمؤلفات والكتب والصحف وسمعوا عن أشياء كثيرة تحدث فى هذه البلاد ودعوات جديدة تنبعث فيها وتثير آمالا وتخلق متاعب للحكومات الأجنبية المسيطرة فى هذه البلاد ، وزاد من قيمة هذه الآثار واتساع فعاليتها رحلات الحج السنوية والاتصال الثقافى والبعثات التعليمية ووفود الطلبة والاذاعات المصرية الموجهة لقارة أفريقيا .

وتأثر سكان نيجيريا خاصة الشماليون منهم بالحركات القومية والثورات المتعددة التى نشبت فى العالم العربى مثل مقاومة الليبيين الباسلة فى وجه الطليان وثورات التحرر الوطنى فى تونس ومراكش والجزائر وثورات مصر القومية عام ١٩١٩ — وعام ١٩٥٢ وثورة سوريا ولبنان وقضية فلسطين . . . الخ .

٩ — وارتبط المثقفون فى نيجيريا باستمرار بافريقيا وأبناء صراعها ضد الاستعمار واستقلال دول كثيرة فى أفريقيا ، وتأثروا كثيرا باستقلال السودان وليبيا وتونس ومراكش وغانة ، كما أنهم ثاروا واضطربوا لأنباء التفرقة العنصرية والاضطهادات التى صبها الأوربيون على اخوانهم الافريقيين فى كينيا واتحاد جنوب أفريقيا والتى تهدد أيضا الافريقيين فى اتحاد روديسيا ونياسالاند .

٣ – الأحزاب والتنظيمات السياسية

١ — مراحل نشوء الأحزاب والنشاط السياسى قبل الحرب العالمية الثانية ، ٢ — حزب المجلس الوطنى لنيجيريا والكامرون ٣ — حزب جماعة العمل ، ٤ — حزب مؤتمر شعب الشمال ، ٥ — الأحزاب الصغيرة والنشاط الشيوعى ، ٦ — أحزاب الكامرون الانفصالية .

* * *

نمهد للحديث بمعنى كلمة حزب أو تنظيم سياسى وهل هو معنى واحد طوال الفترة التاريخية التى مرت بها نيجيريا حتى يومنا هذا ؟ أم اتخذت الكلمة معانى مختلفة خلال هذه الفترة ؟

وطبقاً للفلسفة السياسية لغرب أوروبا والتى عرفها أبناء نيجيريا نجد أن نشوء الأحزاب وقيامها جزء لا يتجزأ من الديموقراطية السياسية فى غرب أوروبا ، ولا يمكن أن تكتمل هذه الديموقراطية بدون حرية التعبير السياسى المتمثل فى الأحزاب والتنظيمات السياسية . هذه هى الفلسفة السياسية التى روجها أبناء نيجيريا المثقفون بين مواطنيهم ، ولكن حينما تراجع كل الأحزاب والتنظيمات السياسية التى نشأت فى المنطقة نجد أن كلمة حزب قد أطلقت على أى تجمع طارىء أو تنظيم معين من الناس ، نقصد أن كلمة حزب أصبحت اصطلاحا عائما واسعا مطاطا يشمل الأحزاب بمعناها الفنى السياسى الدقيق ، وغيرها من أنواع التجمعات والمنظمات والروابط فى غرب افريقيا البريطانية .

وتفصيل هذا القول يتضح فى ظهور هذه التنظيمات السياسية الآتية [١] :

١ — جماعة الضغط (Pressure group.) ويقصد بهذا التعبير أن مثل هذا

---

(١) افريقيا اليوم — جروف هاينز — بالتيمور ١٩٥٥ ص ٢٢٥ ، ٢٥٦ مقالة جيمس كولمان وقد اعتمدنا على وجهة نظره فى هذا التقسيم .

التجمع أو التحزب هدفه التدخل وليس الوصول للحكم ، التدخل فى موقف سياسى معين بقصد إسماع الصوت أو عرض الرغبات أو بسط الشكاوى أو التنبيه بأن إجراء حكوميا معيناً أو قانونا خاصاً يضر بمصلحة الافريقيين، وظهر هذا النوع من التجمع السياسى فى بدء مراحل نشوء الحركة الوطنية وهو لم يكن تحديا لساطة الحكومة ولم يكن تنظيما حزبياً جديداً ذا أهداف ووسائل وفلسفة سياسية متكاملة ، وإنما كان إجتناء مكاسب مثل مقاعد البلديات أو منع إجراء معين يضر العرف المتداول أو القانون القبلى مما يزيد الوضع السياسى فى نيجيريا سوءاً .

ويتضح كلامنا من مراجعة أنواع وأشكال المكونين لهذه التجمعات ووسائلهم فهم أفراد من أوائل المتعلمين المتنورين عادوا لبلادهم وعملوا فى الادارة الحكومية أو المهن الحرة كالمحاماة والطب والتدريس أو النشاط التبشيرى ، واشترك معهم بعض زعماء ورؤساء القبائل فى غرب نيجيريا ، ووسائلهم الاتصالات والمقابلات والعلاقات الشخصية مع رجال الحكومة وأعضاء البرلمان الانجليزى ورجال الفكر والصحافة فى انجلترا . ومن الأمثلة لهذا التجمع : الحزب الديموقراطى وحزب الاتحاد الشعبى واتحاد شباب نيجيريا الذين تصارعوا حول الحصول على مقاعد بلدية لاجوس فى العقدين الثانى والثالث من القرن العشرين .

٢ — التجمع الوطنى أو الحركة الوطنية (National mo ve ment) والمقصود بهذا التعبير وجود تنظيم سياسى يهدف إلى الوصول لمرحلة الحكم الذاتى وأن ينشر الوعى السياسى بين أفراد الأمة وأن ينتظم فى صفوف هذا التجمع جميع رؤساء وزعماء وشباب نيجيريا بحيث لا يجد الاستعمار مجالا للتآمر أو التلاعب أمام وحدة الشعب وزعمائه .

وهذا التجمع يعمل لمعارضة الدساتير المجحفة فى حق الافريقيين ، ومعارضة مبدأ التعيين فى الجمعيات التشريعية مع المطالبة بتوسيع حق الانتخاب للافريقيين ، وتختلف عن النوع الأول الذى سبقهما فى الظهور التاريخى إنها تهدف للوصول إلى جهاز الحكم والادارة وتأخذ أحيانا كثيرة تحت تأثير الظروف السياسية المتحركة مواقف معادية للادارة الحكومية مستخدمة الوسائل والطرق الدستورية المشروعة وأحياناً أخرى تستخدم الوسائل غير المشروعة من وجهة نظر القانون السائد مثل المقاطعة والاضراب والعصيان المدنى والتهييج السياسى .

وتتميز هذه الحركة بأنها تضم زعماء كثيرين مختلفى الأفكار السياسية ولكنهم يتفقون

فى الهدف النهائى وهو حق تقرير المصير والحكم الذاتى وعدم الرضا عن بقاء الوضع الادارى والحكومى القائم فى بلادهم ، ويستند قيامها إلى تأييد واسع من جميع أفراد الشعب .

ويرجع ضعفها فى تاريخ نيجيريا إلى أنه فى مراحل سياسية معينة ظهرت الخلافات السياسية والشخصية بين الزعماء حول الخطط والوسائل الواجب اتباعها وتنفيذها لأنه كلما قرب الهدف من الاستقلال أو دخلت هذه الحركة فى مراحل انتخابات المجالس التشريعية أو تقرير توزيع مقاعد هذه المجالس طبقاً للتوزيع اللغوى أو القبلى أو الأقليمى ، تقول كلما حدث هذا كلما ظهرت الانشقاقات الاقليمية والجنسية واللغوية والدينية ، وبرزت اتجاهات الأقليات ونشأت الجماعات الصغيرة ، وهذا كله يؤدى إلى تفكك هذا التجمع الوطنى .

ومصداق هذا الحديث يظهر فى تاريخ حزب المجلس الوطنى لنيجيريا والكامرون حين مثل فكرة الوحدة ضد الاستعمار ونشاطه منذ نشأته حتى عام ١٩٤٨

٣ — الحزب (Political party) وهو منظمة سياسية ذات منهج فكرى محدد ، وله نظم إدارية وشعب وفروع ترتبط برئاسته العليا ، ويتصارع مع غيره من الأحزاب فى العراك السياسى لكى يصل إلى وضع دستورى يخوله السيطرة على جهاز الحكومة ورسم سياستها وتنفيذ مبادئه المعينة مستعيناً بأعوانه وأنصاره وأغلبية نوابه فى البرلمان .

وقد فكر زعماء غرب أفريقيا البريطانية عموماً فى تكوين الأحزاب السياسية على أسس سياسية فنية حديثة ، وأبرزهم فى هذا التفكير كان الدكتور انكروما فى ساحل الذهب والدكتور ازيكوى فى نيجيريا والمستر جونستون والاس فى سيراليون ، وكانت الخطوط العامة لتفكيرهم فى هذا الموضوع هى أن ما يطلق عليه اسم أحزاب فى بلادهم إنما هى مجرد تجمعات تربطها زعامة أو قضية عامة ويرجع ضعفها إلى أنها تعمل لفترة قصيرة أو تنشأ فى أزمة معينة أو نتيجة لظرف خاص ولما كان ينقصها التنظيم الحديث الطويل الأمد أصبحت مجرد تأييد على الورق . وإزاء هذا آمنوا بأن حل الموقف لا يكون إلا بواسطة حزب حديث ، حزب بالمعنى الفنى الدقيق ، له جهاز حزبى منظم وفروع محلية ومسئوليات محددة ورئاسة تنفيذية وقوانين وأنظمة وبرامج ، وكل هذا يجرى فى نطاق شعبى مع تكتيك العمل الحزبى لضمان التأييد الشعبى المستمر ، وفوق هذا فلابد للحزب من شخصية الزعيم القوى .

وعلى الرغم من النشاط السياسى الواسع النطاق القوى الاتجاهات فى نيجيريا حالياً ، إلا أننا نجد أن نشوء الحركة الوطنية حديث فقد تأخر إلى فترة ما بين الحربين ولم يكتمل

النمو وتظهر طاقته الحركية إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . ولذلك أسباب عديدة منها التأخر الاقتصادى واتساع مساحة نيجيريا وضخامة عدد سكانها وتنوع أصولهم ولغاتهم وأديانهم وأوضاعهم السياسية والاجتماعية كما أشرنا فى أول البحث .

وشهدت منطقة لاجوس (مستعمرة التاج) أول نشاط سياسى حين تصارعت ثلاث تنظيمات سياسية حول مقاعد البلدية المخصصة للافريقيين . وهذه التنظيمات السياسية هى الحزب الديموقراطى الوطنى الذى تألف برئاسة هربرت ماكولى عام ١٩٢٣ ونافسه حزب الاتحاد الشعبى برئاسة الدكتور راندل وحزب اتحاد شباب نيجيريا بزعامة الدكتور أوباسا والمحامى ويليامز .

وتركز نشاط هذه الأحزاب فى البيئة السياسية لمنطقة لاجوس وكان التنافس حول الحصول على مقاعد البلدية المخصصة بالانتخاب للافريقيين ، ويذكر أحد المصادر [١] أنه على الرغم من الأسماء الرنانة اللامعة لهذه الأحزاب فلم يكن الأول وطنيا أو ديموقراطيا ولم يكن الثانى إتحاداً لشعب نيجيريا بأكمله ولم يكن الثالث إتحاداً لشباب كل نيجيريا الواسعة النطاق . إنما مثلت هذه الأحزاب الثلاثة الاختلافات فى نطاق مدينة لاجوس واهتموا بالمقاعد بدلا من المبادىء .

وفى عام ١٩٣٣ تألفت حركة شباب لاجوس لتمثيل نشاط وأمانى الشباب المتعلم فى نيجيريا ، وانقلب إسمها بعد ذلك إلى حركة شباب نيجيريا ، وكانت صفوفها تمثل الطبقات المتوسطة فى لاجوس وجنوب نيجيريا عموما ، وهؤلاء كانوا إما موظفين فى البنوك والشركات والحكومة وإما مهنيين فى دائرة النشاط المهنى الحر ، وأصدرت الحركة ميثاقا يوضح برنامجها وأهدافها لاعادة بناء الوطن النيجيرى على أسس حديثة من الفهم الديموقراطى والفلسفة السياسية والاجتماعية والمطالب باقرار الحكم الذاتى . ولأول مرة فى تاريخ نيجيريا نادت حركة الشباب بمبدأ وحدة القبائل بوسائل التفاهم المتبادل والتعاون والأهداف المشتركة وأن يسود المجتمع مفاهيم أرقى من الفهم القبلى والتوزيع العنصرى والطائفى . واتسع نشاط حركة الشباب وظهرت قوتها فى انتخاب المجالس البلدية فى لاجوس وكالابار ، ولما بدأ الأعضاء وزعماء حركة الشباب فى الحديث عن المستقبل وكيفية الوصول للحكم الذاتى ومركز الحكومة والتنظيم الادارى فى عهد الاستقلال ظهرت الاتجاهات الانفصالية

---

(١) . افريقيا امبراطورية بريطانيا الثالثة — مرجع سابق — ص ٢١٠

والانقسامات القبيلية وخرج بعض زعماء حركة الشباب وأنصارهم وانهمكوا فى نشاط خاص بقبائلهم ووحداتهم الاجتماعية .

وظل الحال هكذا حتى قامت الحرب العالمية الثانية وصدر تصريح الاطلنطى ، فبرز زعيم نيجيرى جديد وهو الدكتور ازيكوى[1] وكان له سابق نشاط صحفى وسياسى فى نيجيريا ، ولكن دوره السياسى بدأ يتحدد عقب تصريح الاطلنطى عام ١٩٤١ اذ أعد مذكرة يتناول فيها تطبيق المادة الثالثة من التصريح على مستقبل نيجيريا[2] .

واحتوت مذكرة الدكتور ازيكوى على المطالبة بايقاف نظام المستعمرة والمحمية المطبق فى بلاده واقامة حكومة منتخبة من الشعب تحكم لمدة عشر سنوات وتمثل فترة انتقال تنتهى بوصول نيجيريا الى مرتبة الدومنيون وعضوية الكومنولث وطالب أيضا باصلاحات اقتصادية واجتماعية وثقافية . . . وقدم الدكتور ازيكوى مذكرته للحكومة البريطانية وظل يواصل نشاطه السياسى الى أن نضجت آثار هذه المذكرة فى وعى الشباب والاتحادات الطلبة ، فدعى اتحاد الطلبة النيجيرى الى عقد ميثاق وطنى ، وفى اجتماع انعقد لذلك أغسطس ١٩٤٤ — تكون المجلس الوطنى لنيجيريا والكامرون N.C.N.C. .

وميثاق تكوين هذا المجلس الوطنى ينادى بتوحيد كل أهالى نيجيريا فى وحدة ضد الاستعمار للمطالبة بالحكم الذاتى وله أهداف ثقافية واجتماعية واقتصادية .

ونظم الحزب شعبا وفروعا له فى نيجيريا كلها وأنشأ جمعيات تعاونية ورياضية ونسائية وكان رئيس الحزب هو هربرت ماكولى الذى توفى عام ١٩٤٦

وانتشرت مبادىء الحزب وأثرت فى المواطنين لدرجة أنه نجح عام ١٩٤٥ أى بعد تأليفه بعام واحد فى حملة اضراب عام ضد تفكير حاكم نيجيريا فى اصدار قوانين توسع سلطة الحكومة فى السيطرة والتصرف فى الأراضى الزراعية والمناجم ، وعرف هذا الاضراب باسم الاضراب الكبير وقد ظهرت أثناءه المطالبة باصدار الدستور وضمان الحريات الأساسية .

وقد ظهر خلاف بين حركة الشباب وحزب المجلس بشأن هذا الاضراب إذ أيده حزب المجلس وتقاعست عن تأييده حركة الشباب .

---

(١) الدكتور اناندى ازيكوى من قبائل الايبو فى شرق نيجيريا وتعلم فى انجلترا والولايات المتحدة حيث حصل على درجة الدكتوراه وهو حاليا رئيس حزب المجلس الوطنى ورئيس حكومة شرق نيجيريا

(٢) تنص المادة الثالثة : تحترم الدولتان حق الشعوب فى اختيار نظام الحكم الذى يرغب كل شعب أن يعيش فى ظله كما يعلنان أنهما يرغبان فى إعادة السيادة والاستقلال للدول التى سلبا منها .

وبعد إصدار دستور ١٩٤٧ سافرت لجنة من سبعة زعماء نيجيرين برئاسة الدكتور ازيكوى لمقابلة وزير المستعمرات فى لندن المطالبة بتعديل هذا الدستور ، فلما رفضت وزارة المستعمرات عادت اللجنة وثارت نيجيريا ثورة دامية مما أرغم بريطانيا على التراجع وقبول اصدار دستور جديد .

وفى هذه الفترة كان رئيس حزب المجلس قد مات ، وبرز دور زعماء الشباب فى العاصمة والأقاليم ، وانتشرت الخلافات السياسية بين أعضاء الحزب وآثر بعض المنضمين إليه الخروج عليه إما للانصراف عن العمل السياسى وإما لتأليف تنظيمات سياسية أخرى تحمل الطابع الانفصالى . وتعرض حزب المجلس لضعف فى التكوين بالرغم من نشاطه السياسى ، وأدى هذا الى عقد مؤتمر للحزب فى مدينة كادونا عام ١٩٤٨ لتطهير صفوفه واعادة تنظيم لجنته المركزية وإصدار دستور للحزب اشتهر باسم (دستور كومنولث نيجيريا والكامرون) .

وفى عام ١٩٤٨ اتفق بعض زعماء مدينة لاجوس وزعماء حركة الشباب وبعض المنشقين من حزب المجلس ليكونوا حركة انفصالية هدفها « توحيد مجلس زعماء وفروع قبائل اليوروبا الخلق وإحياء فكرة وطنية منفصلة فى أراضى اليوروبا »[1] وهذه الحركة بدأت تحت رئاسة المحامى سير ألاكيجا عضو المجلس التنفيذى فى نيجيريا وقت ذاك وقد أطلق على هذه الحركة اسم Egbe omo odudowa ، وأعلنت الحركة أنها تعترف بنظام الرؤساء والزعماء وحكام القبائل وتعترف بزعامتهم ومراكزهم الممتازة ، وقد انقلبت هذه الحركة بعد ذلك إلى حزب جماعة العمل برئاسة أوولاو المحامى وأحد أبناء قبائل اليوروبا ، وهذا الحزب ينادى بدولة لليوروبا فى غرب نيجيريا فى نطاق اتحاد نيجيريا الفيدرالى .

وانتقلت عدوى الانفصالية إلى المنطقة الشمالية حيث تأسس مؤتمر شعب الشمال كمؤسسة ثقافية اجتماعية للمسلمين ثم انقلبت الى حزب سياسى فى الانتخابات التى أجريت عام ١٩٥١ ، ورئيس هذا الحزب هو الحاج أحمدو ساردونا سوكوتو ورئيس حكومة شمال نيجيريا حاليا[2] .

وهذا الحزب الأخير يعارض نشاط حزب المجلس الوطنى وفكرة القومية النيجيرية

(١) افريقيا — امبراطورية بريطانيا الثالثة (مرجع سابق) ص ٢١٤

(٢) ساردونا سوكوتو معناها — سلطان أو أمير إمارة سوكوتو الاسلامية فى شمال نيجيريا وهو من سلالة حكام الفولانى .

والحكومة الموحدة لنيجيريا ، وهو بهذا يتفق مع حزب جماعة العمل وإن لم يتم تعاون سياسى بينهما مطلقا . ويتهم كلا الحزبين الدكتور ازيكوى وحزبه بأن أغراضهم هى فى سيطرة قبائل الايبو على مستقبل نيجيريا و باقى القبائل فيها .

ويمارس حزب مؤتمر شعب الشمال نشاطه فى المنطقة الشمالية فقط حيث تعيش قبائل الهوسا والفولانى ، ويمارس حزب جماعة العمل نشاطه فى المنطقة الغربية فقط حيث تعيش مجموعة قبائل اليوروبا ، بينما يمارس حزب المجلس نشاطه فى مناطق نيجيريا كلها بما فى ذلك العاصمة الاتحادية وجنوب الكاميرون وإن كان تأييده القوى الساحق يأتى من المنطقة الشرقية .

ولا يقوم أى تعاون بين هذه الأحزاب الثلاثة الكبرى إلا فى النادر حينما يأتلف حزب جماعة العمل والمجلس الوطنى ضد حزب مؤتمر شعب الشمال وما يناله من تأييد الحكومة البريطانية فى نيجيريا ، وأبرز مثل لهذا ما حدث عام ١٩٥٣ حينما نشبت الأزمة فى مجلس النواب الاتحادى حين تقدم أنطونى اناهورو وعضو حزب جماعة العمل بقرار يطلب فيه تحديد موعد إعلان الحكم الذاتى فى نيجيريا عام ١٩٥٦. ولكن قام عضو من حزب مؤتمر شعب الشمال يطالب بتعديل القرار المقدم بحيث يلغى الموعد المحدد وتكون الصيغة فى أقرب وقت ممكن .

وحين قبل رئيس مجلس النواب التعديل ثار أنصار ازيكوى وأوولاو والذين أيدوا طلب تحديد الموعد فى عام ١٩٥٦ ، وانسحب الحاج أحمدو وأنصاره وهو يقول « اليوم نشهد فى نيجيريا أخطاء اللورد لوجارد » يقصد ما أقدم عليه عام ١٩١٤ من ادماج الشمال والجنوب فى وحدة واحدة[1] .

وتظهر فى نيجيريا أحزاب صغيرة[2] ، ومن بين هذه الأحزاب نجد حزب اتحاد العناصر التقدمية الشمالية وهو امتداد لنشاط الدكتور ازيكوى ومبادئه فى المنطقة الشمالية ، وحزب شعب الساحل وهو ينشط بين القبائل التى لا تنتسب إلى مجموعة الأيبو فى شرق نيجيريا ، وحزب شعب الوسط وهو ينشط بين الجماعات غير المسلمة فى الشمال والوسط ، كما ظهر فى المنطقة الغربية اتحاد اليوروبا الفيديرالى وهو يرمى إلى أهداف اجتماعية وثقافية لليوروبا كما يهدف للتعاون الفعال مع الايبو وغيرهم من القبائل فى نطاق جبهة وطنية متحدة .

(١) فى داخل افريقيا — مرجع سابق ص ٧٥٢
(٢) افريقيا اليوم — مرجع سابق ص ٢٣٧

وفى نيجيريا نشاط لأعضاء المذهب الشيوعى ، فقد اتجه الحزب الوطنى الديموقراطى بعد وفاة رئيسه إلى أن يصبح حزبا عماليا وأصبحت زعامته فى أيدى اليساريين ، كما ظهرت تنظيمات ثقافية واجتماعية وسياسية فى أوساط الشباب والطلبة والعمال [1] ، مما أدى إلى إصدار قانون عام ١٩٥٤ ؛ بموافقة مجلس النواب الاتحادى بمنع استيراد الأدب والثقافة الشيوعية من الخارج على أن يشمل ذلك مطبوعات وكتابات الاتحادات العمالية الشيوعية وحركة السلم العالمى ، وأصدرت أيضا الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية قانونا يمنع الشيوعيين من تولى مناصب رئيسية فى لجان الخدمات المحلية والادارة والتعليم وشئون العمال والبوليس والمواصلات ، وهذا أسوة بالقانون الذى أصدرته حكومة أنكروما فى ساحل الذهب .

وقامت فى الكاميرون أحزاب سياسية يمتد نشاطها فى الكاميرون الفرنسى والكاميرون الانجليزى ، ونسميها فى هذا البحث انفصالية لنبين بهذه التسمية فقط أنها تهدف لأغراض سياسية تتعلق بمستقبل الكامرون منفصلا عن مستقبل نيجيريا .

ومن أهم هذه الأحزاب [2] حزب إتحاد شعوب الكاميرون الذى يرأسه الدكتور فيلكس رولاند موسى ، وقد تكون الحزب فى أبريل ١٩٤٨ ليطالب بكفاح وطنى مشترك بين أهالى وقبائل الكاميرون الفرنسى والكاميرون الانجليزى لتوحيد منطقتى الكاميرون فى دولة موحدة مستقلة . وتكون أيضا حزب الاتحاد الديموقراطى النسائى الكاميرونى وحزب الشباب الديموقراطى الكاميرونى . وقد مارست هذه الأحزاب نشاطها فى منطقتى الكامرون وعارضت إجراءات الحكومة البريطانية الخاصة بادماج منطقة الكاميرون الانجليزى فى نيجيريا ، وقد ترتب على إشتداد مقاومة هذه الأحزاب للسياسة الانجليزية أن تم فصل جنوب الكاميرون عن منطقة شرق نيجيريا واعتبرت وحدة منفصلة فى الدستور الأخير .

---

(١) افريقيا اليوم (مرجع سابق) مقال التهديد الشيوعى فى افريقيا بقلم ماكس فيرجان ص ٢٦٢ ، ٢٨١ فى داخل افريقيا (مرجع سابق) ص ٨٧٢ ، ٨٧٥ .

(٢) مذكرة بشأن الأوضاع الحالية فى الكاميرون وطلب حزب اتحاد شعوب الكاميرون مساعدة الجامعة العربية — اصدرتها الادارة السياسية بالجامعة فى أكتوبر ١٩٠٧ — ونشرت أصدرها وفد هذا الحزب حين حضر لمصر عام ١٩٥٧

وهذه الأحزاب الثلاثة تصف نفسها بأنها أحزاب ديموقراطية تقدمية ويتهمها الاستعمار بأنها أحزاب شيوعية حتى يتمكن من مقاومة حركتها ونشاطها الوطنى .

وقد تفاهمت الحكومة الانجليزية والفرنسية بشأن نشاط هذه الأحزاب وقاما بحل هذه الأحزاب الثلاثة فى منطقة الكاميرون وتحريم نشاطها ونفى ١٣ زعيما من زعماء الكاميرون إلى السودان ويقيم بعضهم فى مصر حالياً .

٤ ــ الكفاح من أجل التحرر والاستقلال

١ ــ الخلافات بين الأحزاب ، ٢ ــ موعد الوصول للحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث ، ٣ ــ من يتسلم السلطة ، ٤ ــ الحكومة الفيدرالية الحالية .

* * *

تبرز فى طريق الحركة الوطنية خلافات عديدة بين الأحزاب نتيجة المفاهيم السياسية والمبادىء الاجتماعية التى يقوم عليها كل حزب والأهداف التى يعمل من أجلها كل منهم .

وأول هذه الخلافات يثور عند تحديد من يسكن نيجيريا ؟ أيسكنها ويقطن فيها شعب واحد أم شعوب متعددة ؟ وما هى حقيقة الروابط والعلاقات الماضية والحاضرة والمستقبلة التى تربط بين هؤلاء جميعاً ؟ وهل إذا سلمنا بأن نيجيريا تضم شعوباً متعددة فهل يفرض هذا علينا أن نسلم بقيام دول متعددة متباعدة مثل دولة الهوسا ودولة اليوروبا ودولة الايبو أم نعمل على إقامة دولة اتحادية تضم هذه الشعوب وتنمى بينها روح التعاون والأخوة وتنقلها من أوضاعها القبلية المتأخرة إلى أوضاع أرقى وأحسن .

وإذا نظرنا للواقع نجد أن ما هو كائن فعلا فى نيجيريا نتيجة لكل ماعرضناه من قبل هو تنمية لروح الفرقة وتوسيع لشقة الخلاف بين جميع القبائل والشعوب والتجمعات والوحدات الاجتماعية ، مع خلق اتجاهات سياسية متعددة ترتبط بها هذه القبائل والشعوب .

ولا نجد غير حزب المجلس الوطنى الذى يؤمن بقومية نيجيرية ومستقبل واحد لسكان نيجيريا وان تتم ترقية الجماعات القبلية وعلاقاتها المتبادلة يتصل إلى إيمان فعال بوجود نيجيريا كوحدة سياسية فى صورة مايسميه « كومنولث نيجيريا والكامرون » .

وحزب المجلس الوطنى لايعترف بما تذهب إليه اتجاهات حزب جماعة العمل وحزب مؤتمر شعب الشمال من اتجاهات تخالف رأيه .

وثانى هذه الخلافات هو مركز الرؤساء والزعماء والسلاطين والأمراء . فحزب مؤتمر شعب الشمال وحزب جماعة العمل يتمسك كل منهما بمركز الزعماء والسلاطين فى منطقته وان كانا على غير اتفاق سياسى فى مذاهبهما وأهدافهما ، وإن كان الوضع الاجتماعى والسياسى لزعماء قبائل اليوروبا يختلف عن الوضع السياسى والاجتماعى لسلاطين وأمراء الشمال المسلمين، ويظهر هذا فى تنظيم المجالس التشريعية الفرعية فى الغرب والشمال من قيام مجلس للرؤساء فى الغرب ومجلس الأمراء والسلاطين فى الشمال ، ويسيطر على الحياة السياسية فى الغرب الرؤساء متفاهمين مع أقسام مهمة من الطبقات المتوسطة والمثقفين ، ويسيطر على الحياة السياسية فى الشمال السلاطين والأمراء والاقطاعيين مستمدين مراكزهم من تفسيرات دينية ووراثات إسلامية .

ويعارض هذه الاتجاهات حزب المجلس الوطنى لأنه يرى أن حق الاقتراع يجب منحه لكل نيجيرى بالغ بدون النظر إلى جنسه أو دينه أو عنصره وألا يحتفظ بمراكز أو مقاعد معينة فى الجمعيات التشريعية أو مجلس النواب الاتحادى لهؤلاء الرؤساء والأمراء ، وانه عند الوصول للحكم الذاتى والاستقلال تصبح السلطة جميعها فى يد الحكومة الاتحادية ويقتصر دور هؤلاء الرؤساء والسلاطين على المركز الأدبى فى حياة قبائلهم ومناطقهم ، ويتم هذا باخضاع نظم الضرائب والقضاء والادارة لسلطة الحكومة الاتحادية إلا ما ينص عليه الدستور للحكومة المحلية القائمة على أساس الانتخاب الحر المباشر لا على أساس الوراثة والتقاليد .

وثالث هذه الخلافات هو المسائل الاقتصادية المرتبطة بملكية الأراضى الزراعية سواء أكانت فى منطقة القبائل أم فى مناطق الاقطاعيات ، وهل تظل كما هى بعد الاستقلال أم تظهر تنظيمات جديدة خاصة بشكل الملكية ومساحتها .

ورابع هذه الخلافات هو النزاع الشخصى بين الزعماء الذى نتج عن الانتماء لاصول قبلية مختلفة ، وهذا العداء القبلى إنما هو وراثات قديمة المفروض أن تمحى فى عهد التنوير والثقافة والنظم الاقتصادية الحديثة ووسائل الاتصال الفكرى ... الخ والمفروض أن يكون الزعماء السياسيون أول من يحارب هذا العداء القبلى إلا إذا كانت مصلحة أحدهم السياسية أو المادية فى بقاء هذا الوضع الادارى المفكك فى نيجيريا والمستقبل الغامض .

ومن المسائل المهمة فى نيجيريا والتى تواجه الحركة الوطنية هى تحديد موعد الوصول للحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث . والأحزاب الثلاثة الكبرى لا تختلف فى مسألة كون مرحلة الحكم الذاتى فى نطاق الكومنولث تماما كما حدث فى غانا أو الهند أو سيلان .. الخ . ولكن هذه الأحزاب لم تصل بعد إلى اتفاق قاطع حول تاريخ بدء هذا الحكم ، وقد عرضنا فيما سبق أزمة ١٩٥٣ فى مجلس النواب الاتحادى .

وفى المفاوضات التى دارت بين ممثلى الأحزاب الثلاثة مع وزارة المستعمرات البريطانية قبل إصدار دستور ١٩٥٤ وبعده سواء فى لندن أم فى لاجوس كانت المشكلة باستمرار التى يثيرها الجانب البريطانى هى من يتسلم السلطة عند إعلان الاستقلال . وكان هذ التساؤل البريطانى يعتبر ردا على كل طلب يتقدم به الجانب النيجيرى لاعلان الاستقلال وتحديد موعد لبدء الحكم الذاتى . وكان مجرد التساؤل عمن يتسلم السلطة كافيا لاثارة النزاع الحاد بين ممثلى الأحزاب الثلاثة الكبرى وأن تتناسى ما قد سبق أن اتفقت عليه من وجوب المطالبة بتحديد موعد بدء الحكم الذاتى . والحكومة الفيدرالية الحالية فى نيجيريا تكونت طبقا لنص دستور ١٩٥٤ ثم حدث فيها تعديل إذ امتنع الحاكم العام عن أن يكون رئيسا للوزارة الاتحادية وعين رئيس وزراء اختاره من بين مسلمى شمال نيجيريا . والدستور الحالى يعطى الوحدات السياسية المكونة لاتحاد نيجيريا الفيدرالى حريات واسعة فى العمل والاجراءات والتنظيم المحلى مما يجعل هذه الوحدة الفيدرالية مفككة وليست مترابطة تسير نحو الاندماج .

ولا نكون متشائمين إذا أوجزنا الموقف الحالى فى نيجيريا على أساس ما هو كائن فعلا فى أوضاعها السياسية بالآتى :

إما الاستقلال وإما الوحدة — أى أنه على أساس هذه الخلافات السياسية والعداوات الحزبية والحكومات المحلية والنظم القبلية أصبح مطلب التحرر السياسى والاستقلال حتى فى نطاق الكومنولث متنافرا مع مطلب الوحدة أو بقاء نيجيريا كما هى فى خريطة افريقيا السياسية .

إن مطالبة حزب المجلس الوطنى بتحديد موعد عاجل للاستقلال والحكم الذاتى يأتى عليه الرد من الغرب والشمال باستمرار تهديدا لوحدة نيجيريا وبقائها متكونة من أقسامها الحالية .

إن مستقبل نيجيريا فى أيدى أبنائها فقط ، وإذا تمكن حزب المجلس الوطنى وأنصاره من أن يفوزوا فى الانتخابات القادمة بأغلبية ساحقة فى مجلس النواب الاتحادى سواء فى مناطق الشرق أم الغرب أم الشمال فسيكون هذا هو يوم تحديد موعد استقلال نيجيريا، وإذا لم يتمكن فإما أن يقبل بقاء الأوضاع على ما هى عليه وإما أن تصبح نيجيريا ثلاثة أو أربع دول ، وسوف تجرى إذ ذاك دماء أبناء نيجيريا غزيرة إرضاء للمطامع القبلية والأغراض السلطانية الاقطاعية .

المراجع العربية

١ — افريقيا للافريقيين : تأليف عبد الغنى الجمسى وحسنى عيد ، القاهرة . مكتبة النهضة (تاريخ غير معروف) .

٢ — استقلال غانة فى نطاق الكومنولث : الدكتور عبد الملك عودة . مجلة الاقتصاد والسياسة والتجارة . مطبعة جامعة القاهرة ، العدد الأول ١٩٥٧

٣ — الشرق الإسلامى فى العصر الحديث : تأليف الدكتور حسين مؤنس ، القاهرة . المكتبة التجارية الكبرى ١٩٣٨

٤ — تاريخ الشعوب الإسلامية : تأليف كارل بروكلمان ، ترجمة الدكتور نبيه فارس ومنير البعلبكى ، خمسة أجزاء ، بيروت ، دار العلم للملايين ١٩٤٨

٥ — حاضر العالم الإسلامى : تأليف لوثروب ستودارد ، ترجمة عجاج نويهض ، وتعليقات وحواشى للأمير شكيب أرسلان ، أربعة أجزاء . القاهرة مكتبة عيسى البابى الحلبى ١٩٣٣

٦ — صحوة افريقيا : تأليف بازيل دافيدسون ، ترجمة عبد القادر حمزه . القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٦

٧ — فى داخل افريقيا : تأليف جون جنتر ، ترجمة حسن جلال العروسى وآخرين . القاهرة مكتبة الانجلو المصرية ١٩٥٧

٨ — مستقبل افريقيا السياسى : تأليف عبد الغنى خلف الله ، القاهرة مكتبة دار المعارف ١٩٥٧

٩ — مذكرة بشأن الأوضاع الحالية فى الكاميرون وطلب حزب اتحاد شعوب الكاميرون مساعدة الجامعة العربية : أصدرتها الإدارة السياسية بالجامعة العربية ، أكتوبر ١٩٥٧

المراجع

1.— ANNALS: of the American Academy of Political and Social Science, Philadelphia U.S.A, July, 1956.

2.— AWOLOWO (O.): Path to Nigerian Freedom. London, Faber and Faber, 1947.

3.— BATTEN (T.) : Problems of African development, vol. 2 (government and people), London, Oxford University Press, 1954.

4.— BARTLETT (V.) : Struggle for Africa. London, Fr. Muller 1953

5.— BURNS (A.) : History of Nigeria. London, Allen, & Unwin 1955.

6.— CAMPBELL (A.) : The heart of Africa. London, Longmans green and Co., 1954.

7.— CARY (J.) :

1. The Case for African freedom. London, secker and wasburg, 1944.
2. Britain and West Africa. London, Longmans green and *Co.* 1946.

8.— DAVIDSON (C.): (*Editor*) The New West Atrica London, George Allen and Unwin, 1953.

9.— DUTT (P.) : The crisis of Britain and the British Impire, London. Lawrence and Wishart Ltd., 1953.

10.— FITZGERALD(W.) : Africa, A social Economic and Political geography. London, Methuen and Co. Ltd., 1955.

11.— GUNTHER (J.) : Inside Africa. London, Hamish Hamilton, 1955.

12.— HAILEY (*Lord*) : An African Survey. London, Oxford University London. Press, 1957.

13.— Haines (G.) : (*Editor*) Africa, to day. The Johns Hopkins press, Baltimore, U. S. A., 1955.

14.— HINDEN (R.) (*Editor*) Social government and the colonies, London. Allen and Unwin, 1950.

15.— INTRODUCING WEST AFRICA : H. M. Stationary office. London, 1953.

16.— JOHNSON (J. C.) : African glory. London, Watts and Co., 1955.

17.— KARTUN (D.) : Africa ... Africa. London, Lawrence & Wishati, 1954

18.— LEGUM (C.) : Must we Lose Africa. London, W. H. Allen and Co., 1955.

19.— MACMILLAN (W.) : Africa emergent. London, Pelikan, 1949.

20.— MEEKER (O.) : Report on Africa, Charles Scribner's sons, New York U. S. A., 1954.

21.— MOON (P. T.) : Imperialism and World Politics. New York, U. S. A., Macmillan Company 1947.

22.— NIVEN (C.) : Ashort history of Nigeria London., 1952.

23.— PADIMORE (G.) : Africa. Britain's third Empire. London, Dennis Dobson Limited, 1948.

24.— PEDLER (F.) : Economic geography of West Africa. London Longmans green and Co., 1955.

25.— PERHAM (M.) :

1. Africans and British Rule, London. 1949.
2. Native Administration in Nigeria, London. 1931.

26.— RUSSEL (J) : World population and Food Supplies, London george Allen & Unwin Ltd., 1954.

27.— STEINBERG (S.) : The Statesman's yearbook. London. Macmillan and Co., 1956.

28.— STILLMAN (C.) : (*Editor*) Africa in the Modern World. University of Chicage Press, Chicago U. S. A., 1955.

29.— UNESCO : Social implications of Indestrialization and Urbanization in Africa South the Sahara, Switzerland, Impremerie central, Lausanne, 1956.

30.— UNITED NATIONS :

1. Review of Economic Activities in Africa, 1950—1954.
2. Economic development in Africa, 1954—1955.
3. Economic development in Africa, 1955—1956.

31.—WELSH (A.) : (*Editor*) Africa South the Sahara. Cape Town, South Africa, Oxford University Press, 1951.

32.—WEISCHKOFF (H.) : Colonial policies in Africa. University of Pennsylvania Press, U. S. A., 1944.

اللامركزية فى التنظيم القضائى الدولى

بقلم الدكتور عز الدين فوده

(۱) توحيد مبادىء القانون الدولى

۱ — ان صعوبة المرحلة التى يجتازها تدوين القانون الدولى العام وعدم اجماع الرأى بين أعضاء الاسرة الدولية حول تجميع مبادئه ، لدليل كاف على تمايز الثقافة القانونية وتغير مبادئها بتغير الظروف التاريخية والاجتماعية واختلاف المجموعات البشرية فى أقاليمها الحضارية المتباينة باختلاف ظروفها العامة وتطور معتقداتها الفكرية ومذاهبها السياسية واحتياجاتها المادية والروحية .

فالثابت حكما أنه ما من ثقافة ايدلوجية بذاتها أو نظام قانونى وليد بيئة معينة يستطيع أن يمتد ليلائم تطبيقه غيرها من البيئات الحضارية والاقاليم الجغرافية المختلفة فى العالم .

فلو أن عوامل التطور والنمو وسرعة التغير فى شتى نواحى الحياة الدولية تساعد على التقارب بين البشر والشعوب ، الا أنها تعمل فى الوقت نفسه على تعقد العلاقات الدولية وازدياد أسباب تناقضها واصطراع مشكلاتها الى حد يؤكد ضرورة امعان النظر فى تفهم هذه الأسباب وحل تلك المشكلات ، على أساس من التراضى الصحيح الذى يوفق الى تعايش أعضاء المجتمع الدولى . ومن ثم نعود فنتساءل هل يستطيع نظام قانون بذاته كالقانون الدولى وليد حضارة أوروبا الغربية فى ظروف التطور الرأسمالى — أن يفرض مبادئه ليرسى قواعد الاستقرار أو يخضع عوامل التغير ويمكن لمبادىء السلام ، على أساس من التراضى والارادة الصحيحة بين الدول المستعمرة والدول الحديثة العهد بالاستقلال والسيادة ، على سبيل المثال ؟ ليس ثمة شك أن الوصول الى هذه الغاية مازال أمرا بعيد المنال . فتوحيد النظام القانونى الدولى ، ما زال فى حاجة الى مزيد من الاتفاق حول مبادئه بين الدول ، أكثر

مما عليه الحال الآن [١] . وبمعنى أوضح أصبح قيام نظام قانونى دولى — أو عالمى بمفهومه الصحيح — يحكم العلاقات بين جميع أعضاء المجموعة الدولية ، يستلزم شمول نطاقه وامتداد افاقه بحيث يستدل على أحكامه وتستخلص مبادئه العامة من جميع ثقافات المجتمع الانسانى ، لا أن ينشأ وينمو فى اقليم بذاته من أقاليم العالم كاحدى ظواهر حضارته ومن ثم يمتد ليزرع رايته ويفرض مبادئه فى ارجاء المعمورة الأخرى بحكم الفتح والقوة ، وليس على أساس صحيح من التراضى والارادة السليمة وتحقيق العدل والسلم الخير .

٢ — وتدوين وتجميع مبادىء القانون الدولى لا يمكن أن يتأتى باستصدار المراسيم أو تشريع القوانين كما هو الحال فى النظام القانونى الداخلى ، اذ يفتقر القانون الدولى أساسا الى قيام سلطة تشريعية رئيسية لها حق تنظيم القواعد والأحكام القانونية فى علاقات الدول [٢] . وستقابل مثل هذه المحاولة عن طريق الهيئات الدولية العامة Comprehensive أو شبه التشريعية Quasi-Legislative (كهيئة الأمم المتحدة) بمعارضة قوية من جانب الدول ، اذ لم تفوضها الدول هذا الحق الا فى حدود ضيقة . ولا حاجة بنا الى الافاضة فى القول أن التنظيم الدولى بشكله الحاضر ما زال يستند الى ارادة الدول التى اقامته أو قبلت الانضمام اليه على أساس صيانة مصالحها والابقاء على سيادتها . وما زال الأمل معقودا ، فى شأن تحسين التنظيم الدولى وتماسك كيانه وبروز ارادته العليا على ارادة الدول ومشيئتها فى منح المنظمة الدولية قسطا أوفر من السلطان . ومن ثم نستطيع أن تقول أنه على الرغم من التطور الكبير الذى شهده القانون الدولى خلال أحكام المحاكم فى النصف الأخير من القرن الماضى والقرن الحاضر ، وتذليل ارادة الدول وسيادتها فى قبول الالتجاء إلى محاكم التحكيم والقضاء وتنفيذ أحكامها ، وما أدخل على التنظيم الدولى من شمول وتحسين ، وقيام « لجنة القانون الدولى » بتقديم كافة المساعدات التى تمكن الجمعية العامة للأمم المتحدة من أن تؤدى وظيفتها فى « تشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه [٣] » ، على الرغم من كل ذلك فانه يستحيل علينا أن نصل الى توحيد النظام القانونى الدولى عن

---

(١) LORD MCNAIR. The Development of Public International Law during the present century. Mededlingen van de Nederlandse Vereniging Voor Internationaal Recht, September 1951.

(٢) See Brierly. The law of Nations, fourth edition, page 87.

(٣) أنظر المادة ١٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

طريق اتفاق اجماعى بين الحكومات حول مبادئه العامة ، أى عن طريق التشريع [1] . فالمجتمع الدولى ما زال يعيش فى حالة بدائية أفسحت فيه مبادىء العدل والقانون الطريق أمام سياسات القوى والاساليب غير القانونية فى تنظيم العلاقات الدولية وفض المنازعات. ونستطرد فنقول أن عدم قيام سلطة تشريعية مركزية ليس هو وحده مناط العلة والضعف فى هذا النظام القانونى . فقيام جهاز تنفيذى يكون اداة لسيادة القانون واستخدام القوة لو لزم الأمر بشكل أكثر أحكاما مما عليه الحال اليوم لدى مجلس الأمن ، هو أيضا من الأهمية بمكان [2] . فقد يعطل استخدام حق الفيتو المجلس من القيام بمهامه فى استخدام القوة لاقرار الأمن والسلم ، كما أن انشاء قوة حربية دائمة تحت سلطة المجلس لم يصل بعد الى مرحلة التنفيذ الايجابى . كذلك ما زال التنظيم القضائى الدولى فى حاجة الى مزيد من الالزام بحيث ننتقل من مرحلة الاختصاص الاختيارى [3] وتحفظات الدول بشأن قبول الاحتكام والتقاضى إلى نظام الالتزام الشامل فى التقاضى أمام محاكم دائمة تعمل على حسم كافة أنواع المنازعات وبسرعة لا تؤدى الى ضياع حقوق أصحاب المصلحة فى التقاضى وأمام قضاة ليسوا من جنسية أطراف الخصومة . ولا شك أن الانتقال من مرحلة محاكم التحكيم الخاصة المؤقتة التى تشكل لنظر قضايا بعينها ومن ثم تنفض هيئة المحكمة Ad Hoc Tribunals الى التقاضى أمام محاكم دائمة ذات قضاة دائمين (كمحكمة العدل الدولية الآن) سيساعد على تقوية التنظيم القضائى الدولى وخلق عدد من قضاته الذين يتابعون تطوره ويقومون على تدوينه فى مجموعة متينة الأسباب من أحكامه .

٣ — ويجرنا الحديث فى شأن دور القضاء فى توحيد وتدوين مبادىء القانون الدولى إلى أن نتبصر أولويته على التشريع فى هذا الصدد . ولدينا فى ذلك شاهد من تاريخ علم القانون إذ سبق إنشاء المحاكم والخضوع لأحكامها عن رضا واختيار من جانب المتنازعين ، دور التشريع وقيام سلطة التنفيذ فى ميدان القانون الداخلى أسوة بالقانون الدولى . ففى العهد القديم جاء لفظ حاكم بمعنى قاضى كما عرف نظام الادارة الحكومية داخل الدولة بمعنى كونه وظيفة للقضاء وإقامة العدل [4] . كذلك كان القضاء أو التحكيم وحسم الخلافات بين أفراد القبيلة

---

(1) Mc Nair, *op. cit*, pp. 11—12

(2) Niemeyer, Law without force, p. 6

(3) انظر المادة ٣٦ / ٢ من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية .

(4) Wellhausen, Tribal life of the Epic Period, The Hisrorians History of the World, Vol. VIII, 1926, p. 289.

بما جرى عليه السلف من عرف هو الوظيفة الرئيسية لشيخ القبيلة فى عصر الجاهلية . فإذا ما ثار خلاف بين قبيلتين لجأوا إلى التحكيم أمام راهب أو زعيم أو امرأة اشتهرت بحكمتها الخارقة وأخلاقها الرفيعة . أما تنفيذ الحكم فكان رهناً بارادة الطرفين اللذين كانا يلجئان إلى التحكيم لمعرفة القانون أو العرف أو ما تواضع عليه المجتمع فى شأن النزاع ، دون أن يخضعا أنفسهما لأى التزام بقبول الحكم . وهكذا كان تنفيذ الحكم موكولا لقوة وسطوة المحكوم لصالحه فى تنفيذ حكمه بالقوة . ولم يعرف العرب سلطة التشريع والتنفيذ حتى قيام الدولة العربية الأولى فى المدينة . فاستلزمت الدعوة إلى الدين الجديد ومبادئه تغيير المجتمع الوثنى البدائى عن طريق التشريع القرآنى وسنة النبى أولا واجتهاد أهل الرأى وأئمة الفقه ثانياً حسب إحتياجات المجتمع الجديد وتطور الظروف والأحوال . وتنزل القرآن يؤيد سلطة النبى الزمنية ويدعو المؤمنين آمراً أن ينزلوا على قضائه بنص الآية الكريمة « ألا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » (قرآن ٤ – ٦٥) . وهكذا جاءت الآية الكريمة واضحة فى شأن سلطة تنفيذ الحكم وإقرار العدل ومحققه لما حاول العرب من قبل فى عصر النبى من قيام حلف الفضول لنصرة المظلوم إذا ظلم .

ولعل الحقيقة فى هذا الشأن تبدو كذلك واضحة إذا ما علمنا أن المعنى الأصلى لكلمة (Parlement) الفرنسية هو « محكمة » . أليس معنى ذلك أن وظيفة المشرع جاءت لاحقة لوظيفة القضاء [1] . ؟ بل لعل فى ذلك تبريراً كافياً من الناحية التاريخية لادعاء القانونى الأمريكى جون جراى « بأن القانون هو فى الواقع من صنع القاضى وحده [2] .

وفى نطاق القانون الدولى نرى أن تطوره خلال النصف قرن المنصرم قد جاء عن طريق المحاكم سواء محاكم التحكيم الخاصة (ad hoc) أو المختلطة لنظر دعاوى الرعايا الأجانب ضد الحكومات (mixed claims commissions) أو محاكم التحكيم والعدل الدولية بلاهاى . ولعلنا نلاحظ أن محكمة التحكيم الدائمة قد سبقت فى قيامها عصبة الأمم بعشرين سنة ، وقامت بدورها فى تطوير التنظيم القضائى وإقامة صرح العدالة الدولية ، وهو الدور الذى قامت من بعدها تتابعه كل من المحكمة الدائمة للعدل الدولى ومحكمة العدل الدولية .

---

(1) KELSEN, PEACE Through LAW. p. 21

(2) المرجع السابق ص ٢٠٣ .

ازاء ذلك تقول إنه إذا أريد للقانون الدولى أن يتطور ويتقدم تقدما من شأنه ان يقيم صرح سلام عالمى دائم يقوم على علاقات دولية أساسها القانون ، فان واجبنا أن نحكم العلاقات بين الدول على أساس نظام قانونى عالمى أكثر شمولا لمبادىء وثقافات المجتمع الانسانى المعاصر [1] ، ولن يتأتى الكشف عن هذه المبادىء وتسجيلها وتمحيصها وتجميعها إلا عن طريق المحاكم الدولية ، فهى تسبق التشريع فى هذا المجال كما رأينا . ولعل خير الحلول هو قيام منظمة من المحاكم الاقليمية فى أقاليم العالم المختلفة ذات الثقافة القانونية الخاصة . وتستطيع هذه المحاكم أن تلعب دورها فى تقنين مبادىء القانون الدولى ولا سيما المبادىء التى مصدرها عرف خاص لتلك الأقاليم . وبهذا يستطيع القانون الدولى فى تطوره أن ينفذ إلى ما تطورت إليه الحياة الدولية الجديدة من إنبثاقات فى البلاد المستعمرة قديما وما تتطلع إليه شعوبها من حكم نفسها بنفسها وتمسكها بتراثها وثقافتها ، وما تسير إليه حكومات وشعوب أخرى لها أفكارها الخاصة ومبادئها ونظرياتها الجديدة فى القانون الدولى . فللقانون الدولى مبادؤه التقليدية التى تفترض وجود مذاهب وآراء معينة كالحرب الاقتصادية وقداسة الملكية الفردية وعدم تدخل الدول فى إدارة المشروعات الخاصة . أما اليوم فلم يعد لهذه النظريات ما كان لهـا من قداسة ، بعد أن أتت الاشتراكية بتغيرات جوهرية عليها كإدخال نظرية التأميم مثلا . وما زال العصر الذرى سيأتى بتغيرات أكثر منها [2] .

٤ — والدعوة إلى إنشاء جهاز لامركزى من الادارة القضائية الدولية ، يعنى قيام عدة محاكم إقليمية فى مختلف أقاليم العالم مع الابقاء على محكمة العدل الدولية بلاهاى كمحكمة استئناف . وهذه ليست دعوة مصطنعة كما يثور بذهن البعض . فنى رأينا كما أوضحنا أن هذا هو الطريق العملى لقيام نظام قانونى عالمى شامل . وانبعاث هذا الشمول من مختلف الثقافات الاقليمية والوطنية للشعوب والحضارات ، سيساعد ولا شك على الرضوخ لأحكامه والاستجابة لمبادئه وتأصل قوة الزامه سواء لدى الحكومات أو الأفراد .

ولا يغيب عن ذهننا فى هذا الصدد ما للعامل النفسانى من أثر لا يقل فى ظروف الحياة الدولية المعاصرة عن العامل السياسى أو الاجتماعى .

(١) BART LANDHEER, Sociological Aspects of International Law, Sonderdruck aus Jahrbuch für Internationales Recht, 5. Band 1954, pp. 212—214.

(٢) KUNZ. The changing law of Nations, A. J. I. L., January 1957-p. 77

ولعلنا نلاحظ أن التنظيم الدولى الحديث قد راعى هذه الاحتياجات الاقليمية والظروف التاريخية والاجتماعية والنفسية ، فاعترف بالاقليمية كمبدأ ، وأقر صلاحية تنظيماتها ما دامت أهدافها ونشاطها لا تتعارض والأغراض الأساسية للتنظيم الدولى (م ٢١ من عهد عصبة الأمم والفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة) وهكذا أقام بين التنظيم الاقليمى والتنظيم الدولى نوع من التدرج فى التكوين والاختصاص وطبيعة قراراتهما وقوتها الملزمة[١] . فاذا تعارضت الالتزامات المبنية على معاهدة التنظيم الاقليمى مع الالتزامات القائمة بموجب الميثاق الدولى كانت للأخيرة السيادة على الأولى (م ٢٠ من عهد العصبة و م ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة) . ونضرب لذلك مثلا بالمادة الأولى من معاهدة حلف الأطلنطى الشمالى التى ترتب إلتزامات أطرافها على أساس ما ورد فى ميثاق الأمم المتحدة من مبادىء . ومقابلة هذه المادة بالمادتين ١٠٢ ، ١٠٣ من ميثاق الأمم المتحدة يبين بوضوح ما قصدنا إليه من وجود نوع من التدرج التنظيمى فى الميدان السياسى الأمر الذى يتطلب تفكيرنا وجوده بادىء ذى بدء فى التنظيم القضائى الدولى . فواقع الأمر أن الأسباب السابق تبيانها تدعو إلى العدول عن الوضع القائم الذى يفترض وجود محكمة عالمية واحدة هى محكمة العدل الدولية بلاهاى ، على قمة هرم لا قاعدة له[٢] . وهكذا تشبه لدينا محكمة الاتحاد العليا التى تسبق فى وجودها المحاكم الاتحادية من الدرجة الأولى مثلا .

وتأسيس محاكم أقليمية دائمة كمحاكم من الدرجة الأولى مع بقاء محكمة العدل الدولية كمحكمة استئناف من الدرجة الثانية سوف يسد هذا الفراغ سواء فى جانب التنظيم القضائى الدولى وتشجيع اللجوء اليه والانصياع لأحكامه ، أو فى جانب تطوير نطاق ومبادىء القانون الدولى . ولكن أكثر دقة وتحديدا فنقول بأن هذه المحاكم الأقليمية لا يجوز قيامها الا فى أقاليم معينة من العالم ، كل أقليم منها يتألف من مجموعة من الأمم والشعوب التى تتحد ثقافتها القانونية وتتميز من غيرها من المجموعات والشعوب أو الأقاليم ، مثال ذلك العالم العربى والاسلامى ، وبلاد أوروبا الشرقية ، ودول جنوب شرق أسيا ، وجمهوريات أمريكا اللاتينية . ولا يعنى ذلك ، كما يقول الاستاذ أدوين دكنسون فى تأييد هذه النظرية ، أن تقلل من قيمة المحكمة الدولية بلاهاى . فعلى العكس

B. BOUTROS-GHALI. Contribution à l.Etude des Ententes (1) Régionales. Paris 1949. Ed. Pedone. pp 110,131.
EDWIN DICKINSON. LAW AND PEACE. 1951, p. 113. ( )

من ذلك سوف يؤدى هذا التطور فى التنظيم الى زيادة نشاطها وتدعيم الثقة بها . فالسعى من أجل السلام والعدل على ارساء قواعده على أساس من أحكام القضاء والعدل ، يتطلب تدعيم هذه الأسس ، وبناء الهرم من قاعدته حتى قمته ، لا من قمته الى قاعدته ؟ !

(ب) الأقليمية فى التنظيم القضائى الدولى

٥ — ولندلل على صدق النظرة بشأن وجوب اعادة تنظيم الجهاز القضائى الدولى ؛ ننتقل الى جانب عملى لموضوع البحث . فهناك من الأسباب العملية ما استدعى بالفعل قيام محاكم أقليمية دائمة والدعوة الى قيام مثيلات أخرى لها كى تسد النقص فى الاختصاص أو الضعف فى التنظيم القضائى الدولى الحالى . وقد أسهب الفقهاء فى ذكر هذه الأسباب وتبيان علاتها ، ومن ذلك :

قيام محاكم أقليمية لضمان رعاية حقوق الانسان :

جاء ميثاق الأمم المتحدة يدعو الى احترام حقوق الانسان ورعايتها بل جعل من ذلك احدى الأغراض الرئيسية التى قامت من أجلها المنظمة العالمية . فديباجة الميثاق تقول « نحن شعوب الأمم المتحدة . . . نؤكد ايماننا بالحقوق الأساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء . . . من حقوق متساوية . . . (قد اعتزمنا) أن نخلق الظروف التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة » .

وعلى الرغم من أن الميثاق (وكذلك الاعلان العالمى لحقوق الانسان) قد أوجب على الأمم المتحدة وأعضائها التزاما قانونيا بضمان احترام حقوق الانسان وحرياته الأساسية (م ٥٥ / حـ من الميثاق) ، التزاما يمكن القول بأن الدول الأعضاء لا تستطيع أن تدفع فى مواجهته بما هو من صميم السلطان الداخلى (م ٢/ ٧ من الميثاق) ، الا انه لم يستطع ضمان تنفيذ هذا اللتزام عن طريق حماية هذه الحقوق حماية قضائية ، اذ لم يرسم الميثاق أى أجراء قانونى للفصل فى مثل هذه المنازعات . كذلك جاء النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية خلوا من أية اشارة الى ضمان هذه الحقوق أو منح المحكمة الدولية اختصاصا فى هذا الشأن اذا ما لجأ اليها الأفراد بطريق مباشر لحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية .

وهكذا أوجد الميثاق حقا لم يوجد طريقا قانونيا لحمايته والعمل على عدم العصف به . ومن ثم اتجه الفقهاء نحو البحث عن طريق قانون آخر لحماية حقوق الانسان وضمانها عن

طريق المحاكم ، فطالبوا بتعديل النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية وتوسيع اختصاصها بحيث يسمح للأفراد بأن يكونوا أطرافا فى المنازعات التى تطرح أمامها .

بيد أن هذه المحاولة قد يئس منها منذ البداية ، نظرا لما يتطلبه هذا التعديل ، طبقا للمادة ٦٩ من النظام الأساسى والمادة ١٠٨ من الميثاق ، من موافقة الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن وما هو معتقد من استعمال أحد هؤلاء الأعضاء لحق الاعتراض . ومن ثم اتجه الرأى إلى وجوب انشاء أجهزة قضائية فرعية أو اقليمية إلى جانب محكمة العدل الدولية التى نص الميثاق ونظامها الأساسى على اعتبارها الأداة القضائية « الرئيسية » للامم المتحدة (م ٩٢ من الميثاق و م ١ من النظام الأساسى)[١] . ويؤيد هذا الرى الأستاذ جيسوب فى دعوته إلى قيام محاكم أخرى خلاف محكمة العدل الدولية لنظر دعاوى الأفراد[٢] ، وكما يقرره صراحة الأستاذ لوترباخت بقوله « أن علاج حماية حقوق الانسان الأساسية لن تستكمل — بل هى فى الواقع ضعيفة — ما لم يفسح أمامه الطريق فى النهاية للجوء للقضاء . والمصاعب التى قد تثور أمام منحه هذا الاختصاص لدى محكمة دولية ذات طابع عالمى ليس لها ذات الأهمية بالنسبة إلى محكمة اقليمية أو إلى محكمة ينضم إلى عضويتها عدد محدود من الدول[٣] » .

المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان :

ونود أن نشير فى هذا المقام إلى فكرة انشاء محكمة أوروبية لحقوق الانسان (اتفاقية روما فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وبرتوكول مارس ١٩٥٢) قد مثلت تقدما ملحوظا فى سبيل رعاية حقوق الانسان بانشائها اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان ونصها على قيام محكمة أوروبية لضمان هذه الحقوق . ووظيفة اللجنة الأوروبية هنا هى القيام بالتوفيق بين أطراف النزاع ، فان لم تصل اللجنة إلى قرار فى هذا الصدد كان عليها أن تصدر تقريرا باستيفاء النزاع للأسباب التى تستدعى عرضه أمام المحكمة الأوروبية المقترحة لحقوق الانسان . وحقيقة الأمر أنه قد ورد على هذه الاتفاقية من التحفظات ما أضعف جدواها بالنسبة للجنة كضمان حقيقى لحقوق الفرد . فهى لا تقبل شكاوى الأفراد الا ضد الدول التى أعلنت قبولها لهذا المبدأ ومن ناحية أخرى

---

(١) LAUTERPACHT. International law and Human Rights. 1950. pp. 292, 373, 372-581-387.

(٢) JESSUP. P. A Modern law of nations 1952. pp. 155-156

(٣) LAUTERPACHT, op. cit, pp. 291-292.

تستطيع اللجنة أن ترفض بأغلبية عادية شكاوى الأفراد إذا رأت عدم جديتها . كما لا يستطيع الأفراد أن يقيموا الدعوى أمام المحكمة المقترحة ضد الحكومات التى ستنضم اليها الابناء على تقرير من اللجنة باستيفاء أسباب دعواهم للشروط المطلوبة ، وإلا لم يصبح أمام الفرد الا اللجوء إلى الطريق التقليدى لرفع دعواه عن طريق تبنى دولته لها .

ولم يستحدث قيام اللجنة الأوروبية لحقوق الانسان جديداً من حيث المركز القانونى للفرد فى مواجهة القانون الدولى . فهى من ناحية تقوم بعمل من أعمال التوفيق أحيط بكثير من الضمانات فى صالح الدول ، كما تلعب الاعتبارات السياسية دورها فى تقرير نتائج أعمالها . ومن ناحية أخرى يعتبر منح الفراد حق التقاضى مباشرة أمام محكمة دولية دائمة أعضاؤها من القضاة هو الخطوة الايجابية فى سبيل الاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولى. من هنا تبرز أهمية المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان على الرغم مما ورد على حق الفرد فى اللجوء إليها من قيود وإجراءات نصت عليها الاتفاقية . فالمحكمة الأوروبية المقترحة هى جهاز قضائى ذو إجراءات قانونية صرفه تعمل على إحترام حكم القانون وتنفيذ الالتزامات التى نصت عليها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان . وقد قبلت الاختصاص الالزامى للمحكمة المقترحة خمس دول هى بلجيكا والدانمرك وألمانيا الاتحادية وإيرلندا وهولندا . وإلى أن تصرح ثلاث دول أخرى بقبول هذا الاختصاص (م ٥٦ من الاتفاقية) ستظل المحكمة فكرة تعلق عليها الآمال .

تقاضى الأفراد أمام محكمة أمريكا الوسطى :

ولعل هذا هو خير مثال لايضاح إمكانية شمول إختصاص المحاكم الاقليمية لدعاوى الأفراد بشأن إحترام حقوقهم ورعاية حرياتهم الأساسية . فقد نصت المادة الثانية من نظام هذه المحكمة (معاهدة واشنجطن فى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٠٧) على قبول المحكمة لمثل هذه الدعاوى .

وقد نظرت المحكمة فى عمرها القصير عشر قضايا نصف عددها قضايا أفراد ضد حكومات (١) والواقع أن نظر مثل هذه القضايا من جانب المحكمة واتساع اختصاصها ليشمل دعاوى الأفراد كان طريقا طبيعيا لارساء قواعد الوحدة المنشودة بين دول أمريكا

(١) MANLEY HUDSON. The Permanent Court of International Justice, pp. 69-70, International Tribunals, 1944, pp. 68.

الوسطى الخمس على أسس متينة ، ولو أن الدور الذى لعبه قضاة المحكمة فى حفز الأفراد على رفع ثلاث من هذه الدعاوى ، الى جانب أسباب أخرى ، ورفض جواتيمالا تنفيذ حكم قضية خليج فونسكا ، كانت سببا من أسباب أنهيار أول محكمة قضائية دولية فى التاريخ .

محكمة أمريكية لحقوق الانسان :

وفى سنة ١٩٤٨ أعلن المؤتمر الدولى التاسع للدول الأمريكية الذى انعقد فى بوجوتا أن رعاية وضمان حقوق الانسان فى المجتمع الأمريكى يجب أن تؤمن بانشاء محكمة أمريكية لحقوق الانسان . ففى القرار رقم ٣١ أوصى المؤتمر « اللجنة القانونية الأمريكية بتحضير مشروع نظام أساسى لانشاء محكمة أمريكية لحماية حقوق الانسان . وبعد أن يقدم المشروع لحكومات الدول الأمريكية لبحثه والتعليق عليه ، يحال الى المؤتمر الأمريكى العاشر لدراسته [١] » .

عيوب المحاكم الخاصة :

٦ — وقد استرعى نظر الفقهاء ما انطوى عليه نظام المحاكم الخاصة والتى تشكل مؤقتا لنظر دعاوى خاصة من عيوب برغم كثرة ما أصدرت من أحكام فى منازعات قانونية [٢] فتشكيلها يقتضى فترة طويلة من الزمن ومفاوضات قد تنتهى برفض أحد الأطراف تسمية قضاته أو منازعته فى شأن اختصاص المحكمة أو فى شأن النزاع . كذلك يلاحظ أن تكاليف انشاء محكمة خاصة لنزاع واحد مثلا هى عادة كبيرة .

وقد لعبت مثل هذه المحاكم دورا كبيرا فى حياة الدول الأمريكية واشتهر عنها التأخير فى الفصل فى المنازعات وبالتالى أضعاف ثقة أطراف الخصومة فى الحصول على حقهم حتى قيل بشأنها « أن تأخير الحصول على الحق هو بمثابة ضياعه [٣] » . وفى هذا الصدد يقول شارلز ايفانز هيوز » :

« يختار المحكمون للفصل فى نزاع ما بعد نشوء النزاع . وبعد أن يصدر الحكم تتوقف حياة المحكمة . وهكذا تنفق أموال لا داعى لها لانشاء محكمة خاصة لكل قضية ، ليس

(١) The Final Act of the Ninth International Conference of American States *Annals of the Organization of American States* Vol. I No. 1 pp. 111—139.

(٢) Sir Cecil Hurst. International Law, 1950, pp. 81-87. The Murdock Report pp, 92, 66, 97.

(٣) "Justice delayed is justice denied"

هذا فحسب بل أن فى ذلك خسارة محققة فى خبرة القضاة لعدم مواصلتهم لأعمالهم . ومن هنا يقاسى تطور القانون . فبدلا من وجود مجموعة مترابطة من الأحكام تقوم عليها هيئة دائمة من القضاة يعملون على خلق قانون مدون ، نجد هناك متفرقات مبعثرة قامت بعملها المحاكم المؤقتة ، دون ارتباط بين بعضها والبعض [١] .

نرى مما تقدم أن ما ندعو اليه من لا مركزية فى التنظيم القضائى الدولى هو أمر موجود بالفعل خلال هذا الانسياب فى التنظيم بين محاكم التحكيم والمحاكم المؤقتة ولجان دعاوى الأفراد المختلطة ومحكمة العدل الدولية ، بل نظرا لعدم وجود قاعدة لحجية الأحكام فى التنظيم القضائى الدولى [٢] . ولعلنا بادراك هذه الحقيقة نفحم حجج المعارضين والداعين إلى المركزية الجامدة متمثلة فى وجود محكمة عالمية واحدة فى لاهاى . ووضعا للأمور فى نصابها نقول أن دعوتنا تدور فى الواقع حول صب هذا الانسياب فى قواعد أكثر صلابة بتشكيل محاكم اقليمية دائمة تعمل على خلق نظام قانونى متماسك من أحكام المحاكم وجهاز قضائى أكثر فعالية من النظام الحاضر .

ضعف الثقة فى محكمة العدل الدولية :

٧ — لن نستعرض هنا الجوانب النظرية لهذا الموضوع سواء من ناحية أسباب ومدى تناقص عدد الدول التى قبلت الاختصاص الالزامى للمحكمة أو الشروط المتعددة التى تحفظت بمقتضاها الدول التى قبلته على هذا الاختصاص ولكننا سنتناول هنا الجانب العملى الملموس لضعف الثقة فى المحكمة من جانب الدول غير الأوروبية بالذات .

ونستطيع أن نقول أنه على الرغم من الازدياد المطرد فى عدد المنازعات الدولية القانونى منها وغير القانونى ، والتى قد تصلح فى مجموعها للعرض على المحكمة للحكم فيها على أساس القانون أو قواعد العدالة، وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من هذه المنازعات ما زال تقوم بالفصل فيه محاكم التحكيم الخاصة والمؤقتة ، فان عدد القضايا التى لجأت فيها الدول فى هذا الشأن إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولى ، ومحكمة العدل الدولية ، هو عدد قليل جدا . يقول هدسون أن ٦٥ قضية فقط هى التى عرضت على المحكمة الدائمة للعدل الدولى فى فترة ما بين الحربين .

---

(١) Charles Evans Hughes. Proceedings of the A. S. I. L, 1923, p. 77.

(٢) Hans J. Morgenthau. Politics Among Nations 1954 p. 269.

وقد أصدرت المحكمة فى شأنها ٣٢ حكما و ٢٧ فتوى وأكثر من مائتى قرار [١]. وهكذا لم تعالج هذه المحكمة سوى أقل من ١/٢ فى المائة من مجموع المنازعات التى كانت تصلح للعرض عليها [٢]. والواقع أنه لم يعرض على هذه المحكمة أو على محكمة العدل الدولية سوى بعض القضايا الهامة . فلم تر الدول ضرورة لاتخاذ الاجراءات بشأن معظم المنازعات التى ثارت بينها لعرضها أمام المحكمة الدولية نظرا لبعدها فى بعض الحالات ، أو لكثرة النفقات فى حالات أخرى ، أو لعدم أهمية النزاع للعرض على محكمة تتألف من خمسة عشر قاضيا . من ذلك أن اللجنة المختلطة الأمريكية المكسيكية التى انشئت سنة ١٩٢٣ قد نظرت ٣٦١٧ قضية ، بينما كان عدد دعاوى الأفراد التى تبنتها الدول للعرض على المحكمة الدائمة للعدل الدولى قليل جدا [٣].

والمقارنة بين أعمال المحكمة الدائمة للعدل الدولى وأعمال محكمة العدل الدولية فى فترة محددة كالعشر سنوات التى تتراوح بين سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٨ والعشر سنوات التى انقضت بين سنة ١٩٤٧ وسنة ١٩٥٤ ، يظهر لنا تناقصا فى عدد القضايا التى نظرت أمام المحكمة الجديدة . فالمحكمة الأولى نظرت فى تلك الفترة ٣٢ قضية ، قضت فيها بـ ١٤ حكم وأدلت بـ ١٦ فتوى و ٢٣ قراراً . أما عدد القضايا التى نظرت أمام محكمة العدل الدولية وعدد الفتاوى فهى أقل من العدد المشار اليه ولو أن عدد الأحكام متساو .

وقد استمر هذا التناقص فى فترة الحرب الباردة منذ سنة ١٩٥١ ؛ كما تشهد مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة بعزوف الدول الأعضاء عن الالتجاء الى الأساليب القضائية ومبادىء القانون لفض منازعاتهم بشكل أكثر مما كان عليه الحال فى عهد جمعية عصبة الأمم .

وفى هذا الصدد نود أن نلمع الى أنه ولو أن محكمة العدل الدولية قد اثبتت صلاحيتها لنظر المنازعات بين دول المعسكر الغربى ، ومن بينها بعض المنازعات ذات الأهمية السياسية كقضية مصايد الأسماك بين النرويج وانجلترا ، الا أنها قد فشلت فى اجتذاب دول المعسكر السوفيتى نحوها . ليس هذا فحسب بل لم تعرض عليها سوى قضية واحدة تتعلق بدول المعسكرين معا ، الا وهى قضية مضيق كورفو بين البانيا وانجلترا . وقد رفضت البانيا تنفيذ الحكم الصادر ضدها . وجدير بالذكر أن التقصير فى الالتجاء الى المحكمة لم يبد من جانب الدول وحدها

(١) HUDSON. International Tribunals, *op. cit* p. 11.

(٢) Sir Cecil Hurst. The Murdock Report, *op. cit*, p. 96.

(٣) HUDSON, *op. cit*, pp. 194, 196.

بل ظهر أيضا من جانب الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة . فالجمعية العامة وحدها دون غيرها من أجهزة الأمم المتحدة هى التى طلبت فتاوى من المحكمة فى تسع مسائل قانونية . ولم يستخدم هذا الحق من الوكالات المتخصصة سوى مؤسسة اليونسكو بشأن حكم المحكمة الادارية لمنظمة العمل الدولية ضدها (فتوى ٢ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

وقد يكون من أسباب قلة عدد القضايا أمام المحكمة العالمية ضيق إختصاصها بحيث لا يشمل سوى الدعاوى التى تقوم الدول برفعها . فلا يجوز مثلا تقاضى منظمة دولية ، رغم تمتعها بالشخصية الدولية (كهيئة الأمم المتحدة) أمام المحكمة لأنها ليست دولة ولا شك أن هذا نقص فى التنظيم القضائى الدولى يوجد ثغرة يجب سدها لاستكمال نظامه .

التوزيع الجغرافى للقضايا التى نظرت أمام المحكمة الدولية بلاهاى :

٨ — من المعلوم أن مجموعة الدول الأوروبية هى التى قامت على إنشاء محكمة التحكم الدائمة والمحكمة الدائمة للعدل الدولى ، وهى التى قامت كذلك بالانفاق عليهما ماليا أكثر من سواها من الدول غير الأوروبية . وقد اتخذت كلا المحكمتين ومحكمة العدل الدولية من بعد مقرها بلاهاى فى غرب أوروبا . فليس غريباً إذاً أن نرى الثقة فى هذه المحاكم قد توفرت لدى دول أوروبا ، ودول غرب أوروبا بالذات ، أكثر منها لدى الدول غير الأوروبية . فمعظم القضايا التى رفعت أمام هذه المحاكم هى بين دول أوروبية ، ومعظم العدد الباقى قد قامت برفعه دول أوروبية أيضا ضد دول غير أوروبية .

من ذلك أن القضايا التى رفعت أمام المحكمة الدائمة للعدل الدولى والتى كان أحد أطراف الخصومة دولة غير أوروبية هى :

١ — قضية فسخ معاهدة ٢ نوفمبر سنة ١٨٦٥ التى رفعتها بلجيكا ضد الصين فى ٨ يناير سنة ١٩٢٧ . وقد رفضت الصين الاعتراف باختصاص المحكمة فى هذا الشأن .

٢ — قضية دين البرازيل التى رفعتها فرنسا ضد البرازيل فى ١٢ يوليه سنة ١٩٢٩ .

٣ — قضيتا ويمبلدون (١٧ أغسطس سنة ١٩٢٣) وأرض ميمل (١١ أغسطس سنة ١٩٣٢) التى اشتركت فيها اليابان كاحدى دول الحلفاء ضد المانيا .

أما فيما يتعلق بمحكمة العدل الدولية ، فيلاحظ أنه ما من دولة واحدة من دول المجموعة السوفيتية أو دول المجموعة الافريقية الآسيوية قد قامت برفع قضية واحدة أمام

هذه المحكمة . ولعله من الملاحظ أيضاً أنه ما من دولة عربية واحدة أو إحدى دول المجموعة السوفيتية قد قبلت الاختصاص الالزامى للمحكمة المذكورة ـ أما القضايا التى عرضت عليها والتى كان أحد أطراف النزاع فيها دولة أوروبية فهى :

١ ـــ قضية مضيق كورفو بين إنجلترا والبانيا (٢٢ مايو سنة ١٩٤٧) وقد قبلت البانيا إختصاص المحكمة فى هذا الشأن بموجب تصريح خاص بهذه القضية أرسل بكتاب إلى مسجل المحكمة فى ٢ يوليه سنة ١٩٤٧

٢ ـــ رفعت أمريكا ثلاث دعاوى ضد هنجاريا والاتحاد السوفيتى (٣ مارس سنة ١٩٥٤) وضد تشيكوسلوفاكيا (٢٩ مارس سنة ١٩٥٥) وضد الاتحاد السوفيتى (٢ يونيه سنة ١٩٥٥) بشأن بعض الحوادث الجوية وقد رفضت دول الكتلة السوفيتية الثلاث الخضوع لاختصاص المحكمة فى هذا الشأن .

٣ ـــ رفعت فرنسا دعويين أحداهما ضد مصر فى قضية حماية المواطنين الفرنسيين (١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٩) وثانيتهما ضد لبنان بشأن شركة كهرباء بيروت (١٤ أغسطس سنة ١٩٥٣) وكان اختصاص المحكمة فى الحالتين قائما على نصوص خاصة فى الاتفاقيات المعقودة بين فرنسا وكل من البلدين فى هذا الشأن .

ولم تنظر القضيتين نظرا لتنازل فرنسا عن السير فى الدعوى ، بعد الوصول الى حل فى صدد النزاعين بالطرق الدبلوماسية .

٤ ـــ وقد كانت قضية شركة البترول الايرانية الانجليزية ـــ (ومن ثم قضية جوابين الهند والبرتغال المنظورة الآن ـ هى القضية الوحيدة التى نظرت أمام محكمة العدل الدولية بموجب قبول ايران لاختصاص المحكمة الالزامى . ومع ذلك فقد رفضت ايران اختصاص المحكمة بنظر النزاع ، وأعلنت عدم خضوعها للقرار التمهيدى باتخاذ الاجراءات التحفظية على ممتلكات الشركة ، ثم سحبت اعلان قبولها للاختصاص الالزامى للمحكمة . وقد حكمت المحكمة بعد ذلك بعدم اختصاصها فى النزاع كما هو معلوم .

ونستطيع القول أن دول أمريكا اللاتينية قد أظهرت كذلك ضعف ثقتها فى محكمة العدل الدولية القائمة بلاهاى . ففى قضيتى حق الالتجاء (٢٠ نوفمبر سنة ١٩٥٠) وهايادى لا تور (١٣ ديسمبر سنة ١٩٥٠) التى رفعتها كولومبيا ضد بيرو بموجب اتفاق خاص، لم يصادف حكم المحكمة هوى لدى شعوب أمريكا اللاتينية ، فانتقده الرأى العام نقدا مريرا ،

كما انتقدته حكومة كولومبيا علنا لأن المحكمة لم تستطع أن تدلى بوجهة نظر واضحة بصدد حق الالتجاء . وقد طالبت الصحافة فى أمريكا اللاتينية حينئذ بانشاء محكمة عمل أمريكية تستطيع أن تتفهم عرف شعوب أمريكا اللاتينية وعاداتهم .

أما فى ما عدا هاتين القضيتين اللتين تتعلقان بواقعة واحدة ترتبط بحق هايادى لا تور فى الالتجاء ، فان جميع القضايا الأخرى قد قامت برفعها دول أوروبية ضد دول أمريكا اللاتينية . فرفعت أمارة لختنشتين دعوى ضد جواتيمالا بموجب الاختصاص الالزامى (١٧ ديسمبر سنة ١٩٥١) ، وقد عارضت جواتيمالا اختصاص المحكمة مدعية انتهاء مدة اعلانها بقبول الاختصاص الالزامى فى ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ؛ ولكن المحكمة رفضت دفع جواتيمالا بعدم الاختصاص وفصلت نهائيا فى القضية فى ٦ ابريل سنة ١٩٥٥

كذلك رفعت انجلترا دعويين ضد كل من شيلي والأرجنتين تتعلقان بالسيادة على بعض مناطق القطب الجنوبى (٤ مايو سنة ١٩٥٥) وقد رفضت شيلي اختصاص المحكمة بخطاب منها الى مسجل المحكمة فى ١٥ يوليو سنة ١٩٥٥ وكذلك فعلت حكومة الأرجنتين فى خطابها بتاريخ أول اغسطس سنة ١٩٥٥

أهمية قيام محاكم أقليمية متخصصة :

٩ — والواقع أن الحقائق التى أسلفنا الاشارة اليها دليل على عدم تراضى الدول باللجوء الى المحكمة الدولية ، وضعف ثقتها فى الأساليب القانونية لحل المنازعات ، أكثر من كونها عيوب أو دليل على ضيق اختصاص محكمة العدل الدولية . فاختصاص هذه المحكمة وأن كان قاصرا على الدول كاشخاص للتقاضى أمامها ، فان الدول تستطيع أن تتبنى أى نزاع يمس مصالح أفرادها . وأن كان اختصاص المحكمة الالزامى يقتصر على المنازعات القانونية فقط (م ٣٦ / ٢) فان أطراف نزاع بعينه يستطيعون أن يرتضوا عرضه على المحكمة الدولية للفصل فيه على أساس مبادىء القانون ، لو ارتضوا وصفه بأنه نزاع قانونى ، أو بتطبيق مبادىء العدالة (م ٣٨ / ٢) لو كان نزاعا سياسيا لا يصلح لتطبيق المبادىء المعترف بها للقانون الدولى .

بيد أن تقرير هذا الاختصاص الشامل للوظيفة القضائية بوضوح يقتضى فى الواقع تذليل سيادات الدول المنضمة للمحكمة . فنظام الولاية الالزامية فى المنازعات القانونية لم ينشأ فى الواقع الا بمثابة توفيق بين أنصار الاختصاص الاجبارى الشامل والمدافعين عن السيادة

الكاملة للدولة وعدم خضوعها لسلطة قضائية أعلى منها . . . كذلك تقرير حق الأفراد فى اللجوء المباشر الى المحاكم الدولية للدفاع عن حقوقهم وحرياتهم هو أمر ضرورى وحيوى أصبح يتطلبه ضمان هذه الحقوق والحريات .

لهذا أصبح من الضرورى توسيع نطاق الاختصاص الالزامى للمحاكم الدولية بحيث يشمل الأفراد والهيئات الدولية بالنسبة إلى أشخاص المتقاضين ، وبحيث يشمل كافة أنواع المنازعات بالنسبة لطبيعة النزاع ، أمرا يتطلب تنظيما جديدا فى القضاء الدولى وتذليلا لسيادات أعضاء الأسرة الدولية . وفى رأينا أن تذليل هذه السيادات يمكن أن يتم فى الحقل الاقليمى بشكل أوفى وأسرع مما ينتظر له فى المحيط الدولى .

لذلك كان إنشاء محاكم إقليمية هو وسيلة أفضل للوصول إلى هذه الغاية ، ولا سيما أن اختصاص المحكمة الدولية ونظامها الأساسى هو أمر من الصعوبة بمكان نظراً للظروف التى أشرنا إليها .

ونود أن نشير فى هذا الصدد إلى محكمة الاتحاد الأوروبى للصلب والفحم التى يجيز نظامها الأساسى تقاضى الأفراد والسلطة العليا للاتحاد والهيئات غير الحكومية والجمعيات . ودراستنا للسلطات التى تتمتع بها هذه المحكمة ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أحكامها مباشرة عن طريق الاجراءات القضائية الوطنية لكل بلد يطلب تنفيذ الحكم فيه ، توضح لنا إلى أى مدى يمكن تذليل كثير من العقبات والصعاب التى تعترض القضاء الدولى فى الحقل الاقليمى أكثر منه فى الميدان الدولى . فمن ناحية إختصاص هذه المحكمة المتعلق بأشخاص المتقاضين يمكن للدول أن تتقاضى أمام المحكمة . وفى هذه الحالة تقوم المحكمة بتطبيق قواعد القانون الدولى . كذلك يسمح نظام المحكمة لغير الدول من الأفراد والهيئات غير الحكومية والمؤسسات الصناعية بالتقاضى أمامها لتطبيق قانون الاتحاد الأوروبى للصلب والفحم وتفسير المعاهدة المؤسسة له . والمحكمة هنا تقوم بتطبيق القانون الداخلى للاتحاد إلى جانب دورها فى تطبيق قواعد القانون الدولى [1] .

(ج) تنازع الرأى بشأن اللامركزية

١٠ — فى هذا الصدد تثور حجج أخرى من جانب المعارضين لقيام جهاز لامركزى

(1) ALBERT VAN HOUTTE. La Cour de Justice de la Communauté Europeenne du Charbon et de l'Acier, European yearbook—The Hague, 1956, p 184.

من المحاكم الاقليمية الدائمة . وتتلخص حجج هذا الفريق فى قول ولفريد جنكز . « قد تستوحى المحاكم الاقليمية فى أحكامها المفهومات القانونية لأقاليمها المختلفة . وبهذا قد تتضمن حيثياتها مبادىء متعارضة بشكل قد يكون خطراً على وحدة القانون الدولى وخاصة فيما يتعلق بالموضوعات التى تصبح وحدة القاعدة القانونية بشأنها أمراً لا غنى عنه . لهذا يكون التأثير الموحد الناشىء عن قيام محكمة كبرى واحدة هو أحد الشروط الضرورية لوجود نظام عالمى شامل وفعال للقانون الدولى[١] » .

١١ — وكانت نفس هذه الفكرة التى ساقها لنا جنكز ، هى أحد الأسباب التى بنى عليها المؤتمر الدولى الثامن للدول الأمريكية المنعقد فى ليما سنة ١٩٣٨ قراره بتأجيل إنشاء محكمة عدل أمريكية ؛ إذ نص القرار رقم ٢٥ لهذا المؤتمر على أنه « نظراً للطابع العالمى لمبادىء القانون، والرغبة الطبيعية فى أن تقوم محكمة للعدل بالفصل فى المنازعات طبقاً للأنظمة القضائية المختلفة فى القارة الأمريكية ، وما قد ينشأ عن ذلك من صعوبات ، فان تأسيس هذه المنظمة القضائية — وإن كان ما يزال موضع العناية من معظم دول هذه القارة ، بغض النظر عن عضويتها فى المحكمة الدائمة للعدل الدولى بلاهاى التى تتميز باتساع نطاق إختصاصها — وإن كان ما زال صعب التحقيق فى الآونة الراهنة ، فيجب ألا تستبعد فكرة إنشاء هذه المؤسسة التى يهدف من ورائها إلى قيام أركان العدالة فى أمريكا ، عندما تنادى بذلك الظروف . بل يجب أن تؤكد الدول الأمريكية رغبتها الاجماعية فى إنشاء محكمة عدل أمريكية تنضم لعضويتها جميع دول القارة ، وتمثل فيها جميع نظمها القانونية » .

وهكذا لم يوصد مؤتمر ليما الباب فى وجه الدعوة لانشاء هذه المحكمة ، وإن كان طرح الفكرة إلى أجل غير مسمى . حتى إذا جاء مؤتمر بوجوتا (المؤتمر الدولى التاسع للدول الأمريكية فى سنة ١٩٤٨) ، طرح موضوع إنشاء هذه المحكمة جانباً واستبدل به مشروع إنشاء محكمة أمريكية لحقوق الانسان وهى التى سبق لنا الاشارة إليها . فى هذا الصدد قرر مؤتمر بوجوتا أن إنشاء محكمة أمريكية إقليمية ذات إختصاص شامل هو أمر يثير شكوكا وتضارب آراء بشأن إختصاص وأهمية محكمة العدل الدولية التى يجب أن تكون المحكمة الأولى للدول الأمريكية .

---

(١) WILFRED C. JENKS. Regionalism in International Judicial Organisation, A. J. I. L., April 1943., pp. 315-316·

وقد كان واضحا حينئذ ، كما كان من قبل ، ان الولايات المتحدة كانت المعارض الرئيسى لفكرة إنشاء محكمة عدل أمريكية ، وتحت تأثيرها صرف النظر دائما عن فكرة إنشاء هذه المحكمة وخاصة خلال هذين المؤتمرين . من ذلك قول وارين « لقد أعطت وزارة خارجية الولايات المتحدة تعليماتها مرات عديدة فى سنة ١٩٢٣ وسنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٢٨ لوفودها فى المؤتمرات الأمريكية بأنها لا ترغب فى إنشاء محكمة عدل لأمريكا للأسباب التى سبق للوزيرين كيلوج وهيوز أن أدليا بها »[1]. والواقع أن النظام القانونى فى الولايات المتحدة — وكندا — يقوم على نظام القانون العام (Common Law) الانجلوسكسونى وسوابقه ؛ وهو فى هذا يختلف عن النظام القانونى لبقية القارة الأوروبية . فهل ترتضى الولايات المتحدة الاحتكام أو التقاضى إلى محكمة يمثل معظم قضاتها نظاما قانونيا مختلفاً وهو النظام القانونى لأمريكا اللاتينية ؟ الواقع أن الولايات المتحدة لم تجد فى تأسيس جهاز قضائى يمثل هذا التكوين ضمانا حقيقيا لمصالحها[2].

توحيد الأنظمة القانونية فى البلاد العربية :

١٢ — يختلف الوضع فى البلاد العربية عنه فى الجمهوريات الأمريكية . فمحاولة توحيد الأنظمة القانونية فى البلاد العربية ومشروع إنشاء محكمة عدل عربية كما أشار إليه ميثاق جامعة الدول العربية (المادة ١٩) وقرار مجلس الجامعة فى ١٣ أبريل سنة ١٩٥٠ ، وهو فى رأينا تعبير واضح وصريح عن الاعتقاد بوحدة الثقافة القانونية فى العالم العربى ، وحدة تقوم على أساس وجود التشريع الاسلامى كنظام قانونى متميز لهذه المنطقة من العالم ؛ نظام قانونى يكون جزءاً لا يتجزأ من ثقافتنا التاريخية فى المـاضى والحاضر والمستقبل ، وفقه خاص ينبع من تراث العرب وحضارتهم . ولا شك أن قيام محكمة عدل عربية تمثل المبادىء الصالحة والمتطورة لهذا الفقه — إذا أريد لها ذلك — سوف يخلق لها كثيراً من الثقة فى الدور الذى ستقوم به ، أو الذى قد تستطيع القيام به فى الكشف عن المبادىء الدولية فى الشرع الاسلامى وتدوينها ، كما قد يصفها بنوع من التميز بصدد القانون الذى تقوم بتطبيقه ؛ بل قد يجعل منها مؤسسة لا قضائية فحسب ، بل قومية أيضاً ، تعمل على سيادة الأمن والسلم عن طريق تفهم العرف الخاص بشعوب هذه المنطقة ومعتقدات وعادات سكانها .

(١) Tully Evans Warren, The Projected Inter-American Court of Justice as a Part of the Inter-American Peace Machinery, Stanford Univ. August, 1950, P. 208.

(٢) HUDSON, International Tribunals p.p. 177, 178.

ولا شك عندنا أن الثقة فى فض المنازعات بين الدول العربية أمام قضاة عرب هو أدعى للطمأنينة والثقة من جانب أطراف الخصومات ، فى هذه الفترة الدقيقة من حياة الأمة العربية والدعوة المتحمسة للمحافظة على كيان العرب وتأسيس وحدتهم وتدعيم عناصر قوتهم . ولا تعنى الدعوة إلى قيام محكمة عدل عربية أى اتجاه تعصبى أزاء وحدة القانون الدولى أو لاضعاف سلطة محكمة العدل الدولية . فالرغبة لدى العرب فى التعاون الدولى خالصة وواضحة فى اشتراكهم وتأييدهم للتنظيمات العالمية الحاضرة ، ودعوتهم إلى حل المشكلات الدولية على أساس من العدل والقانون أوضح إزاء ما يصطرع حولهم من أطماع للدول الكبرى وما تقاسى بلادهم من الاستمرار فى سياسات القوى . ولا تقوم عندنا الدعوة إلى محكمة عدل عربية إلا فى نطاق دعوتنا فى هذا البحث إلى إنشاء منظمة متكافئة مترابطة من المحاكم الاقليمية تشمل محكمة العدل الدولية كمحكمة عليا للاستئناف فى بعض الحالات الهامة . وبعد كل هذا سيكون قيام هذه المحكمة وغيرها أحد العوامل للقيام بجهود مشترك نحو تطوير وتدوين مبادىء القانون الدولى فى كافة أرجاء المعمورة والتعرف عليها والاتفاق النهائى بشأنها على مدى أوسع وبطريقة طبيعية وأسلم . وأخيراً تعنى الدعوة إلى قيام محكمة عدل عربية أن العرب على الرغم من رغبتهم الصادقة فى التعاون الدولى والمساهمة فى تكوين المثل العليا للعدالة الدولية ، يؤمنون بمثلهم الخاصة ومبادئهم التقليدية ويعملون على تطويرها حسب احتياجاتهم الاقليمية والمحلية .

الجانب النفسانى للمشكلة :

١٣ — والمشكلة أولا وأخيراً لها جانبها النفسانى . فالدعوة إلى المركزية وتوحيد الجهاز القضائى الدولى فى محكمة واحدة دولية بلاهاى وما يصاحب هذه الدعوة من اعتبارات الخوف على وحدة النظام القانونى الدولى هى فى الواقع تغليب لاعتبارات الفهم السياسى لتطور المجتمع الدولى وقضية السلم والتنظيم الدولى . بيد أننا يجب ألا نغلب الفهم السياسى للأمور عن فهم ما يعترض التعاون الدولى اليوم من صعوبات ومشاكل تعود إلى الجانب النفسانى فى أساسها وحقيقتها . فالأزمة الحقيقية التى تعانيها محكمة العدل الدولية اليوم وقلة عدد القضايا التى تعرض عليها وما يرتبط بذلك فى الوقت نفسه من دعوة إلى قيام محاكم إقليمية هنا وهناك ، هى فى الواقع أزمة نفسية ، أزمة ثقة يعانيها القانون الدولى فى أساسه ونظامه . فما قد تعتبره مجموعة من الدول وتنتهى إلى الاعتراف بكونه عدل وحق قد لا تعتبره مجموعة أخرى من الدول أنه كذلك ، بل يجب أن تقره مجموعة الأمم وتعترف به كقاعدة من قواعد الأخلاق الدولية حتى يمكن له أن يتطور

ليصبح مبدءاً من مبادىء القانون المنتهى إليها[1] . ولا شك أن لهذا الاعتبار النفسانى أهمية بالنسبة إلينا وإلى غيرنا من مجموعة الشعوب الحديثة العهد بالاستقلال ، الحريصة على سيادتها والعاملة على امتداد القانون الدولى واتساع نطاقه ليشمل ما تقره من مبادىء العدل والحق والقانون وما يلاقى احتياجاتها الاقليمية . وفى ذلك يقول الفقية هدسون . « إذا كان هناك ثمة اتجاه نحو المركزية فى التنظيم القضائى للدولى حرصا على صيانة وحدة وعالمية القانون الدولى فان ذلك لا يعنى إهمال الاحتياجات المحلية . فحيث ترغب الدول فى إقليم ما أن تواجه هذه الاحتياجات بانشاء محاكم محلية (إقليمية) لتقضى فى خصوماتها المحلية ، يجب أن تترك لها الحرية لعمل ذلك[2] » .

محكمة إقليمية لأوروبا الغربية :

١٤ — وكانت الاعتبارات السابقة سببا فى ظهور كثير من المقترحات الداعية إلى إنشاء محاكم إقليمية كمحكمة العدل العربية ومحكمة العدل الأمريكية . ومنذ عهد غير بعيد قامت الدعوة إلى إنشاء محكمة إقليمية لمنطقة المحيط الهادى[3] .

بل لعلنا نذكر ما أثير بمؤتمر لاهاى الكبير فى مايو سنة ١٩٤٨ ، غداة قيام الدعوة لانشاء مجلس لأوروبا ، من رغبة فى قيام محكمة إقليمية لأوروبا الغربية .

والواقع أن فكرة إنشاء محكمة أوربية هى فكرة قديمة تعود إلى فترة انعقاد مؤتمر الحركة الأوروبية فى فينا سنة ١٩٣٥ برئاسة الدكتور شيشنج وكذلك مؤتمر الحركة الأوروبية للفيدراليين الذى انعقد بمونتريه فى أغسطس سنة ١٩٤٧ . ومن ذلك أن صرح ونستون تشرشل فى مارس سنة ١٩٤٣ قائلا « يجب أن نحاول من أجلنا نحن كي نجعل من مجلس أوروبا ، أو كيفما سيكون اسمه ، عصبة ذات تأثير حقيقى تمتلك جميع القوى الفعالة . فتكون لها محكمة عليا للبت فى منازعاتها ، فضلا عن القوات الوطنية والدولية التى يجب أن تكون على استعداد لتنفيذ قرارات تلك المحكمة ولمنع أى اعتداء قد يقع فى المستقبل » .

وقد أقر مؤتمر لاهاى الكبير فى مايو سنة ١٩٤٨ فكرة إنشاء محكمة لأوروبا ، ولكن فكرة إنشائها كمحكمة إقليمية ذات اختصاص شامل قد استبدل بها محكمة لحقوق الانسان

---

(١) KELSEN, Law and Peace, *op. cit*, p. p. 37. 38.

(٢) MANLEY HUDSON, International Tribunals, p. 252.

(٣) JENKS, *op. cit*, p. 314

وهى المحكمة التى نصت على قيامها الاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان . ولا شك أن لهذا الاتجاه من جانب مؤتمر لاهاى ومجلس أوروبا ما يبرره تبريرا سليما . إذ لا داعى لانشاء محكمة إقليمية ذات اختصاص شامل لأوروبا الغربية إلى جانب قيام محكمة العدل الدولية بلاهاى أى فى أوروبا الغربية أيضا ، فضلا عما أشرنا إليه من أن الكثرة الغالبة من القضايا التى تعرض عليها هى أوروبية .

وبالرغم من ذلك فما زالت فكرة إنشاء محكمة شاملة الاختصاص لأوروبا الغربية تغذ فى السير وتدعيما لما يتخذ هناك من خطوات نحو تدعيم الوحدة الشاملة فى ميادين السياسة والاقتصاد والشئون العسكرية والاجتماعية . فنصت معاهدتى باريس (٢٧ مايو سنة ١٩٥٢) لانشاء اتحاد الدفاع الأوروبى والاتحاد السياسى لأوروبا ، على إنشاء محكمة عدل للفصل فى المنازعات التى تثور فى نطاق هذين الاتحادين . ونصت المعاهدتين على تكوين المحكمتين على نمط محكمة الاتحاد الأوروبى للصلب والفحم .

وهكذا نرى المسيو جان مونيه فى خطابه الشهير بتاريخ ١٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢ يقول « بأن محكمة الاتحاد الأوروبى للصلب والفحم سوف تتطور لتصبح محكمة إقليمية عليا لأوروبا الغربية المتحدة . فلن تصبح وظيفتها العمل على سيادة حكم القانون بتفسير وتطبيق أحكام معاهدة إنشاء الاتحاد الأوروبى للصلب والفحم فقط ، ولكن ستعمل أيضا على تطبيق قوانين الاتحادات الأوروبية التى ستنشأ فى المستقبل » . أى أنه يتنبأ لمحكمة اتحاد الصلب والفحم بأن تتطور لتصبح محكمة عليا للاتحاد الأوروبى الكبير فى مختلف ميادينه .

عود إلى محكمة العدل الأمريكية :

١٥ — وتحت ضغط الظروف الخاصة والاحتياجات الاقليمية للقارة الأمريكية ، كان طبيعيا أن تدعو الحاجة من جديد إلى إنشاء محكمة عدل أمريكية ذات ولاية قضائية شاملة بعد أن طرحت الفكرة جانبا فى مؤتمرى ليما وبوجوتا . وجدير بالذكر أن الاعتقاد السائد لدى كثير من مفكرى وفقهاء أمريكا اللاتينية بوجود قانون دولى أمريكى يتألف من مبادىء متميزة عن مبادىء القانون الدولى العام ، كان إحدى العوامل الرئيسية التى دعت إلى تجديد الدعوة لقيام هذه المحكمة . ففى المؤتمر الأمريكى العاشر (الجهاز الأعلى لمنظمة الدول الأمريكية) المنعقد بكراكاس فى مارس سنة ١٩٥٤ لقت الدعوة إلى انشاء هذه المحكمة رواجا غير قليل . فادرج الموضوع بجدول أعمال المؤتمر ، وتقدمت كل من البرازيل

والسلفادور بمشروع نظام أساسي لهذه المحكمة . فدعا المشروع البرازيلي إلى تشكيل المحكمة على غرار محكمة التحكيم الدولية بلاهاى مع قصر اختصاصها على تفسير وتطبيق المعاهدات المنعقدة بين الدول الأمريكية والمسائل التي تتعلق بتطبيق عرف اقليمي منتهى اليه في العلاقات السياسية بين الجمهوريات الأمريكية . وواضح أن المشروع البرازيلي قد هدف إلى تلافى التضارب في الاختصاص أو الأحكام بين المحكمة الأمريكية المقترحة ومحكمة العدل الدولية بلاهاى . أما السلفادور فقد اقترحت انشاء محكمة عدل قضائية بحت ذات ولاية شاملة . وقد اتخذ مؤتمر كراكاس في شأن هذه المحكمة القرار الآتى :

« وحيث أنه . . . تطبيقا لما استقر عليه الرأى في المؤتمرات الأمريكية السابقة قرر المؤتمر الدولى الثامن للدول الأمريكية (قرار رقم ٢٥) أن انشاء محكمة عدل أمريكية هو أمر وثيق الصلة بمشكلات السلم في أمريكا ، وذلك لأن تأسيس العدالة بقيام حكم القانون هو أحد العوامل لضمان التجانس الحر بين الدول الأمريكية ؛

لهذا يقرر المؤتمر :

(١) أن مجلس منظمة الدول الأمريكية قد أخذ بعين الاعتبار وجهة نظر كل من الدول الأعضاء بشأن فكرة انشاء محكمة عدل أمريكية ، وأنه في حالة موافقة الأغلبية عليها ، يقوم المجلس الأمريكي للفقهاء ولجنته الدائمة واللجنة القانونية الأمريكية بتحضير مشروع نظام أساسي تمهيدى للمحكمة المشار اليها ، مع الاستفادة بالدراسات التي تمت في هذا السبيل ومن بينها المشروع الذى تقدمت به حكومة السلفادور للمؤتمر العاشر وكذلك مضابط الجلسات وغيرها من الوثائق التي تم تحضيرها أثناء بحث الموضوع بالمؤتمر .

(٢) أن يقوم مجلس منظمة الدول الأمريكية بعد أن يتلقى نتيجة أعمال المجلس الأمريكي للفقهاء واللجنة القانونية الأمريكية بتحضير تقرير ومشروع محدد وتقديمها إلى المؤتمر الأمريكي الحادى عشر للنظر ، على أن يرفق به مشروع لتعديل المعاهدة الأمريكية لفض المنازعات بالطرق السلمية « ميثاق بوجوتا » .

(٣) يعبر المؤتمر عن تقديره لوفد السلفادور لمساهمته الطيبة بتقديم مشروع نظام لمحكمة العدل الأمريكية [1] » .

---

(١) A. J. I. L. April 1954, Official Documents, pp. 123-131

(د) الاستئناف للمحكمة العالمية

١٦ — ومن الاعتراضات الهامة على قيام محاكم أقليمية إلى جانب محكمة العدل الدولية ما قيل بشأن الخوف من تضارب فى الاختصاص بينهما ، بسبب وحدة الولاية على المنازعات القانونية مثلا ، مما يترتب عليه أضعاف سلطة المحكمة الدولية فتنحى الدول عن الالتجاء اليها مفضلة محاكمها الأقليمية ؛ فيقول جنكز « قد يلجأ طرف فى نزاع ما الى المحكمة الأقليمية . وقد ترفض أى منهما أن تتنازل عن اختصاصها للأخرى ما دام نظاماهما الأساسيان ولا ئحات الاجراءات تدخلان النزاع ضمن ولايتهما . وقد ينشأ مثل هذا الصراع بين المحكمتين فى الاختصاص منذ المراحل الأولى للسير فى الدعوى . لهذا يجب الاحتياط بوضع الترتيبات الكفيلة بمنع مثل هذا التضارب فى الاختصاص عند وجود الرغبة فى انشاء محاكم أقليمية » (١) .

تحديد اختصاص المحاكم الاقليمية :

وقد أثيرت عدة حلول فى هذا الشأن ترمى إلى ايجاد تنسيق فى أهداف وأعمال كلا النوعين من المحاكم . فرمت هذه الحلول باديء ذى بدء إلى أن لا نوجه اهتماما كبيرا نحو المحاكم الأقليمية يفوق اهتمامنا واحترامنا لقداسة المحكمة الدولية القائمة بالفعل . فيجب أن يراعى عند وضع نظام لأى محكمة جديدة أو مؤسسة حديثة الا يغلب اختصاصها أو تنزع ولايتها اختصاص أو ولاية محكمة أخرى سابقة عليها . هذا من حيث الأساس والمبدأ ، أما من حيث التفصيل فيجب تحديد اختصاص المحاكم الأقليمية بنصوص صريحة كأن تستثنى بعض أنواع المنازعات من أن يشملها اختصاص المحاكم الأقليمية كلية ، كالمنازعات التى تتعلق بتفسير أو تطبيق المعاهدات أو غيرها من الاتفاقات التى أنضمت اليها أو ساهمت فى عقدها دول أخرى ليست منتمية الى المحكمة الأقليمية (٢) .

بيد أنه فى الواقع لا يمكن وضع حد فاصل دقيق يحدد نطاق سلطة كل من المحكمة العالمية والمحاكم الأقليمية . ولهذا يرى جنكز أنه لا سبيل الى منع التضارب فى الاختصاص بينهما أفضل من الاعتراف بسيادة المحكمة العالمية على غيرها من المحاكم الأقليمية فى جميع

---

(١) JENKS, *op. cit*, p. 315

(٢) JENKS, *op. cit*, p. 317

الخلافات التى ليست لها أهمية أقليمية . فيقول جنكز أنه يلزم وضع نص صريح يعترف فيه بأن للمحكمة العالمية نوع من الاشراف على غيرها من المحاكم الاقليمية بأن تعطى مثلا :

(ا) الحق فى أن تطلب الى أية محكمة اقليمية ايقاف اجراءات سير اية دعوى أمامها يشملها اختصاص المحكمة العالمية أو يشملها اختصاص المحكمتين ولكن أحد الأطراف قد قام برفع دعواه أمام المحكمة العالمية .

(ب) السلطة فى أن تأمر بإحالة الدعوى من المحكمة الاقليمية إليها فى حالات محددة .

(ج) النص على أن تقوم المحكمة الاقليمية بطلب قرار المحكمة الدولية بشأن بعض النقاط التى أثيرت أثناء نظر دعوى ما أمامها [1] .

وواضح أن هذا الاقتراح يرمى إلى الابقاء على محكمة العدل الدولية كمحكمة عليا ضمن نطاق الجهاز اللامركزى للتنظيم القضائى الدولى المدعو إلى تحقيقه ، كما يرمى إلى أن يعمل على تنسيق إجراءات التقاضى لدى المحاكم الاقليمية التى ستمثل محاكم الدرجة الأولى ومحكمة العدل الدولية التى ستكون بمثابة محكمة عليا أو محكمة استئناف .

ونرى فضلا عن ذلك أن ينص على منح محكمة العدل الدولية سلطة الفصل فى المنازعات التى قد تثور بسبب هذا التضارب فى الاختصاص بينها وبين المحاكم الاقليمية ؛ بل أن هذا الحق صريح لمحكمة العدل الدولية بموجب نص المادة ٣٦ / ٦ من نظامها الأساسى .

وهكذا نستطيع أن نحدد اختصاص المحاكم الاقليمية فيما يتعلق بموضوع النزاع وكذلك فيما يتعلق بالمكان ، وبمعنى أصح يصبح اختصاص المحكمة الاقليمية قاصر على المنازعات التى تنشأ بين أعضاء مجموعة إقليمية معينة كما قد لا يكون الاختصاص إجباريا إلا بصدد بعض المنازعات المعينة التى ينص عليها فى لائحة نظام المحكمة الاقليمية .

الاستئناف لمحكمة العدل الدولية :

١٧ — وبالاضافة إلى ما سبق إيضاحه من وجوب منح محكمة العدل الدولية سلطات معينة تتمتع بها إزاء المحاكم الاقليمية ، يجب تنسيق التنظيم القضائى الدولى على أساس منح هذه المحكمة إختصاصاً إستئنافياً فى بعض القضايا التى تفصل فيها المحاكم الاقليمية . وفى رأينا أن الاستئناف إلى المحكمة الدولية والانتهاء إلى رأى موحد فيه يستطيع أن يوفق بين أنصار

---

(1) JENKS. *op. cit.* p. 319

المركزية وأصحاب الرأى فى اللامركزية فى التنظيم القضائى الدولى إلى حد كبير ، كما يحقق أيضاً رغبة أنصار الرأيين فى توحيد القانون الدولى وتطويره إلى قانون عالمى شامل بحق .
ويمكن النص على حق الاستئناف هذا فى النظام الأساسى للمحكمة الاقليمية . فلا يستلزم الأمر تعديل النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية بشأنه ، إذ يشمله نص المادة ٣٦ / ١ التى تقول بأن ولاية المحكمة تشمل جميع القضايا التى يعرضها المتقاضون .

على أنه يجب ألا يطلق لأطراف النزاع حق استئناف جميع أحكام المحكمة الاقليمية على اطلاقها ، بل يجب تحديده وقصره على القضايا الهامة التى يتعلق الحكم فيها بمبدأ من المبادىء العامة المعترف بهـا فى القانون الدولى [1] . والأخذ بغير هذا الرأى فيه إضعاف لسلطة المحكمة الاقليمية وتناقض مع المبدأ العام بنهائية أحكام المحاكم الدولية (المـادة ٨١ من اتفاقية لاهاى لسنة ١٩٠٧) . أى أن حكم المحكمة الاقليمية يجب أن يكون دائماً نهائياً وقابلا للنفاذ ، ما عدا الحالات المحدودة التى يتعلق الحكم فيها بمبدأ من مبادىء القانون الدولى العامة ، فهنا فقط يجوز ألا يصبح الحكم نهائياً ويحق فيه الاستئناف .

وتدعيما لسلطة المحكمة الاقليمية نرى تحديد حق الاستئناف إلى محكمة العدل الدولية بشرط ثان ، ألا وهو اتفاق الطرفين على الاستئناف . فهذا يتمشى مع ما قلناه من مبدأ نهائية أحكام المحاكم الدولية إلا إذا رغب غير ذلك جميع أطراف الخصومة فى كل نزاع على حده . فالمسألة متروكة فى أحد جوانبها لاتفاقهم وذلك دون أن نترك حكم المحكمة الاقليمية عرضة لتعنت أحد أطراف الخصومة فيضع كافة العقبات فى سبيل نفاذ الحكم وعدم الاعتراف بنهائيته وقابليته للاستئناف بطريق أو بآخر .

وعلى ضوء هذا التحديد لحق الاستئناف نرى أنه لا يجوز استئناف حكم يتعلق بالوقائع أو بتطبيق قاعدة قانونية إقليمية خاصة أو ذلك الذى يتعلق بالقانون الداخلى أو بمسألة من مسائل الاجراءات أو أعمال المحكمة الاقليمية .

(هـ) ميثاق الأمم المتحدة وموضوع البحث

هل كانت فكرة إنشاء محاكم إقليمية فكرة مستهجنة أو غريبة عن ذهن واضعى ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية فى سان فرنسسكو ؟ الواقع لا ، والفضل فى هذا يعود إلى فقهاء وممثلى جمهوريات أمريكا اللاتينية الذين طالما شغل بالهم التفكير

[1] *Ibid*, p. 319

فى إنشاء محكمة عدل أمريكية . وإلى هذه الفكرة أولا والتفكير فى إنشاء محكمة جنائية دولية ثانياً يعود السبب فى أن نصت المادة ٩٢ من الميثاق والمادة الأولى من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية على أن المحكمة المذكورة هى الأداة القضائية الرئيسية للأمم المتحدة . وبالتالى ترك الميثاق والنظام الاساسى الباب مفتوحا أمام الراغبين فى انشاء أجهزة قضائية أخرى فرعية .

وعند ما بعث ممثلو أمريكا اللاتينية بتعقيباتهم على مقترحات « دمبرتون اوكس » أشاروا فى صراحة ، كما جاء بتعقيب كوستاريكا ، إلى « امكانية انشاء محاكم اقليمية بالاضافة إلى المحكمة المركزية من أجل تسهيل اجراءات التقاضى [1] » . ولو أن هذا يعنى بمفهوم المخالفة أن الباب مازال مفتوحا على مصراعيه لقيام الاتفاقات وإنشاء التنظيمات الخاصة بانشاء المحاكم الاقليمية التى يتفق أصحاب المصلحة بشأنها إلا أن الميثاق والنظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية لم يأتيا فى الواقع بنص صريح فى هذا الشأن ؛ ذلك وإن لوحظ فى هذا الصدد أن التنظيمات الاقليمية السياسية هى إحدى الوسائل الرئيسية التى دعا الميثاق إلى اللجوء اليها وكذلك « غيرها من الوسائل السلمية » التى يقع عليها اختيار أطراف النزاع .

ولم يضع الميثاق فى هذا الصدد أولوية أو أفضلية معينة بين المنظمة الاقليمية التى قد تكون محكمة إذا كان أعضاؤها يتمتعون بصفات القضاة [3] ، أو المنظمة الدولية القضائية مثلا . بل أننا نلاحظ أن الميثاق قد أعطى هذه الأفضلية للتنظيمات الاقليمية فيما يتعلق بالمنازعات التى قد تثور بين أعضائها (أنظر المادة ٥٢ /٢ من الميثاق) وفى نفس الوقت توجب الفقرة ٣ من المادة ٥٢ من الميثاق على مجلس الأمن أن يعمل على تشجيع حل المنازعات المحلية بالطرق السلمية بطريق التنظيمات الاقليمية أو بواسطة الوكالات الاقليمية التى ينشئها أطراف النزاع .

فى مثل هذه الحالة يراعى مجلس الأمن إحالة المنازعات الاقليمية إلى المنظمات الاقليمية إلا إذا لم يرتض أطراف النزاع ذلك .

---

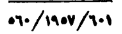
(١) The 1945 Committee of Jurists, p p. 408—409

(٢) - أنظر الفقرة الأولى من المادة ٣٣ فى ميثاق الأمم المتحدة .

(٣) Kelsen, Law of the United Nations, p. 463.

وأخيرا نرى ميثاق الأمم المتحدة يفتح الباب أمام أعضاء الأمم المتحدة كي يعهدوا في حل منازعاتهم وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى (أنظر المادة ١ / ١ من الميثاق) إلى محاكم دائمة أخرى عدا محكمة العدل الدولية . فتنص المادة ٩٥ من الميثاق على ما يأتى :

« ليس فى هذا الميثاق ما يمنع أعضاء « الأمم المتحدة » من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم فى المستقبل»


٥٦٠/١٩٥٧/٦٠١

the importance for members elected to a representative assembly to have— in the absence of political parties— professional qualifications and aptitudes.

Domestic policy slogans were so widely used—by both contestants and elected groups alike that they constituted approximately half their platform. This trend denotes the importence given to domestic affairs in the framework of Egypt's national policy, specially when considering that socio-economic appeals were more emphasized than domestic political ones.

It was expected however that foreign policy appeals would have found greater stress in the electoral campaign since Egypt has found herself the nucleus of an international crisis ever since she proclaimed a policy of positive neutralism and nationalized the Suez Canal.

The fact however that elections were held in July 1959 at a time Egypt suffered no direct involvement in the international sphere might be a possible explanation for the relatively less stress given to foreign policy appeals and in its stead an overall attention focussed on domestic problems.

Slogans pertinent to foreign policy were used more by the elected group, than by all contesting candidates in Cairo. Whereas the foreign policy appeals formed 29.2 per cent of the general campaign, it formed 22.2 percent for the elected. (See Table 9 for classification of slogans used by elected candidates in their foreign policy appeals).

TABLE 9

FOREIGN POLICY APPEALS USED BY ELECTED CANDIDATES

Types of Appeals	Percentages *
Arab Nationalism	25.0
Anti-Imperialism and Anti-Zionism . .	25.0
Positive Neutra'ism	12.6
Peace	18.7
General	18.7
Total	100.0

* Percentages computed out of the total number of 16 slogans.

Arab Nationalism, and Anti-Imperialiam—Anti-Zionism ranked equally highest in elected candidates platforms. Although Anti-Imperialism—Anti-Zioniam and Positive Neutralism slogans were used almost equally by all candidates, the former appeal was used almost twice as much as the latter by the elected group.

SUMMARY AND CONCLUSIONS

The political vacuum that resulted from the dissolution of political parties in 1953 was clearly illustrated during the last elections held in Egypt. Distinction between one contestent and another depended more upon the candidates' individual standing, than upon a political character or colour.

To such an extent were personal and professional qualifications stressed that they constituted approximately one third of the platforms of both the elected and the all contesting group in Cairo. The fact that the elected group made more use of professional qualification slogans than all the contestants, could indicate a general trend for voters to feel

Naturally, a change in the usage of socio-economic slogans by elected candidates was apparent, Slogans of social justice, increase of national income, anti-feudaliam anti-capitalism were used less by successful candidates thus constituting 4.4 percent, 13.0 percent and 4.4 percent of appeals respectively compared to 31.7, 22.9 and 13.3 percent respectively of same appeals made for all runners-up.

Other socio-economic slogans were in contrast widely used by successful candidates. While the appeals for social services, improvement of workers' conditions, full employment and reduction of taxes, rated as high as 13.0 percent, 17.4, 4.0, 8.6 and 4.4 percent of socio-economic appeals made by the elected group, they only rated, 11.6, 6.7, 5.0 and 1.7 respectively of same appeals made by the whole contesting candidates.

Slogans used by elected candidates in their internal political appeals did not differ greatly from those used by all candidates. (See Tabel 8 for frequency of use by elected candidates of the different categories).

TABLE 8

INTERNAL POLITICAL APPEALS USED BY THE SELECTED CANDIDATES

Types of Appeals	Percentages*
Principles of the Revolution.	75.0
Equality and Liberty.	16.8
General	8.2
Total	100.0

* Percentages are computed out of a total number of 12 slogans.

The adherence of all candidates to the principles of the Revclution was apparent throughout. It was all the more emphasized by the elected group, whose slogans in this respect constituted 75 percent of all their internal political appeals, though forming only 50 percent of same appeals for all contesting candidates.

Elected candidates made less use of slogans for " equality and liberty " as were apparent in the general campaign.

by both groups. Elected candidates, for example, stressed more their professional qualifications, which formed 14 percent of their general appeal, whereas it only formed 8 percent of all the contesting candidates' appeals.

Consequently personal qualifications were only slightly stressed: constituting 15 percent of the appeals waged by the elected candidates, compared to 25 percent of appeals for the total number of contesting candidates.

Domestic policy appeals constituted approximately 50 percent of the slogans used by the elected group. There was however a difference apparent in the emphasis both groups made in using the two main categories of such appeals. While internal political slogans constituted 26.7 percent of appeals used by all contesting candidates, they composed 16.7 percent of appeals made by the elected. Likewise socio-economic slogans constituted 20.2 percent of all candidates' appeals, and 31 9 percent of the domestic policy appeals, made by the elected. (See Table 7 for types of socio-economic slogans used by elected candidates).

TABLE 7

SOCIO-ECONOMIC APPEALS USED BY THE ELECTED CANDIDATFS

Types of Appeals	Percentages *
Social Justice	4.4
Increase of National Income	13.0
Anti-Feudalism and Anti-Capitalism	4.4
Social Services	13.0
Improvement of Workers' Conditions	17.4
Full Employment	8.6
Reduction of taxes	4.4
General	34.8
Total	100.0

* Percentages are computed out of the total number of 23 slogans.

It is evident from this table that elected candidates made full use of the general item in the socio-economic appeals which amounted to 34.8 percent of their total, though they only constituted 8.3 percent of the appeals when used by all contesting cendidates.

The impact of foreign policies of other countries found strong reaction among the candidates. This was reflected in slogans rejecting the Eisenhower Doctrine and condemning the Baghdad Pact. An interesting slogan ran as follows: "The Votes of the Free are not Bought with Dollars". Others included: "Vote for—to Annihilate the Eisenhower Doctrine" and "Vote for the Enemy of the Eisenhower Doctrine and the Baghdad Pact".

Appeals made by Elected Candidates

The slogans used by the twenty candidates representing the twenty constituencies under study and who were elected to the National Assembly, totalled 72. This figure represents 24 percent of the total number of slogans used by the 101 candidates contesting the elections. Elected candidates apparently did not exaggerate in the number of slogans they used, for one fifth of the number of candidates used approximately one fifth of the total number of slogans. (See Table 6 for the frequency of use by the twenty elected candidates of the three categories of appeals.)

TABLE 6

Relative Frequency of Slogans used by Elected Candidates during Elections

Categories	Percentages*
Personal and Professional Qualifications.	29.2
Domestic Policy Appeals	48.6
Foreign Policy Appeals.	22.2
Total	100.0

* Percentages computed out of the total number of slogans used by the elected candidates, *i.e.* 72.

Comparing the types of slogans used by all 101 contesting candidates in the 20 constituencies of Cairo, with those used by the twenty elected candidates, we find that equally strong emphasis was put on personal and professional qualifications by both groups. Such appeals in fact rated 29.2 percent for the elected group, compared to 32.9 percent for all candidates. The difference resided, however, in the usage of such appeals.

TABLE 5

FOREIGN POLICY APPEALS USED DURING ELECTIONS

Types of Appeals	Percentage*
Arab Nationalism	26.7
Anti-Imperialism & Anti-Zionism	15.0
Positive Neutralism	15.0
Anti-Western Pacts	13.3
Peace	11.7
Peaceful Coexistence	10.0
General	8.3
Total	100.0

* Percentages are computed out of the total number of slogans pertinent to foreign policy appeals, *i.e.* 60 slogans.

Arab Nationalism, advocated by both Egyptian and Arab leaders, ranked topmost for all slogans used by candidates in foreign policy appeals. Anti-Imperialism and Anti-Zionism ranked next. It is but natural that Egyptians would respond to both issues. On the one hand they lived for more than 70 years under British occupation; on the other, they are under the constant threat of the forces of Zionism. Both appeals therefore proved popular issues and were widely made use of by candidates in their platforms. Slogans most frequently used in this respect included: "Annihilation of Imperialism"; "Fight Zionism".

Ranking equally important was "Positive Neutralism" the core of Egypt's new foreign policy. In its essence it advocates an independent stand for Egypt, taking every single issue on its own merits, without feeling bound to any one or any block.

Peaceful Coexistence, closely related to Positive Neutralism, is another important feature of Egypt's foreign policy. Its principles are cooperation with all countries ready to cooperate with Egypt regardless of their political or economic ideologics or alliances. If slogans for both Positive Neutralism and Peaceful Coexistance be added they constitute 25 percent of the total foreign policy appeals used by candidates.

"Peace" was another appeal used by candidates.

It should be pointed out that the Revolution's objectives and principles were widespread in all types of appeals, not exclusively in the internal political ones. They were included under foreign policy appeals, as will be mentioned, in such forms as: "Ridding the Country of Imperialism"; and in Socio-economic appeals as previously noted, e. g. "The Termination of Feudalism and Monopoly", and "Social Justice". "Principles of the Revolution" as an item used in slogans during the electoral compaign has been included in the section of internal political appeals, because the factors leading to the Revolution were of a political and domestic nature (1).

"Liberty" and "Equality" slogans ranked next in importance to "Principles of the Revolution", for though they are part of the Revolution's Principles, yet they were stressed indepently by many candidates. Slogans for "Justice" were direct and no doubt constituted an approximation of the people's hopes for the future, though this hope emanated from the candidates themselves. On the other hand, appeals to "Combat Reactionary Forces" failed to convey the exact meaning or implication intented thereby, while slogans for sectarian unity were insignificant and included few sentences such as "Faith in God and Egypt for All".

There were two particularly interesting kinds of appeals: one called for "Political Democracy" and the other for "Freedom of Opinion". Both however were extremely vague as candidates failed to define exactly what they meant thereby.

Foreign Policy Appeals

The second aspect of national policy is its foreign aspect. This was surprisingly enough, the focus of only one fifth of all. slogans used in the campaign. In contrast to domestic policy appeals, foreign policy slogans were more definite and to the point. (See Table 5 for different types of slogans used.)

---

(1) M. F. El Khatib: "Egypt's New Constitution: An Appraisal in the Light of Past Experience", *Review of Economics, Political, Business Studies, Cairo University*, Vol. IV, No. 2, October 1956 pp. 27-31.

In line with the economic changes of the Revolution, appeals attacking feudalism, capitalism and monopoly were often used on posters. These reflected not only the economic stand of the Revolution, but also the reaction of these people who have suffered for so long from the evils of such exploitations as feudalism, and monopoly. Appeals for reduction of taxes and their adjustment to retailers and lower income groups, were insignificant slogans percentage-wise.

Internal Political Appeals. Slogans pertinent to internal political conditions constituted approximately 60 percent of domestic policy appeals. Though widespread and varied they made up for only 26.7 percent of the total amount of slogans used in the campaign. (See Table 4 for the different items included under those appeals).

TABLE 4

DOMESTIC POLITICAL APPEALS USED DURING ELECTIONS

Types of Appeals	Percentages *
Principles of the Revolution	50.6
Equality and Liberty	20.3
Anti-Reactionary	7.9
Justice	6.3
Sectarian Unity	3.8
Political Democracy	3.8
Freedom of Opinion	2.5
General	5.1
Total	100.0

* Percentages are computed out of the total number of slogans pertinent to political domestic appeals, *i.e.* 79 slogans.

Slogans based upon the "Principles of the Revolution", such as "Supporter of the Principles of the Revolution": "Defender of the Principles of the Revolution" constituted 50 precent of the internal political appeals. Quotations of Gamal Abdel Nasser's speeches, were also used in this category: "Raise Your Head High Oh Brother". Other slogans included: "With Faith in the Principles of the Revolution"; "We Are not Slaves, We Are Free and Free We Shall Remain"; "For the Realization of the Revolution's Objectives as Stated in the People's Constitution" and "God is Great and Dignity for Egypt".

TABLE 3
DIFFERENT TYPES OF SOCIO-ECONOMIC
APPEALS USED DURING ELECTIONS

Types of Appeals	Percentages *
Social Justice	31.7
Increase of National Income	21.7
Anti-Feudalism and Anti-Capitalism	13.3
Social Services	11.6
Improvement of Worker's Conditions	6.7
Full Employment	5.0
Reduction of Taxes	1.7
General Socio-Economic Appeals	8.3
Total	100.0

* Percentage compiled out of the total number of slogans pertinent to socio-economic appeals, *i.e.* 60 slogans.

"Social Justice" ranks highest in the programs advanced by candidates. This is hardly strange for a country whose overwhelming majority live at socio-economic levels far below the privileged few. Narrowing the gap between the different social classes and granting equal opportunities to all are undoubtedly the hope of every Egyptian.

Closely linked to the concept of "Social Justice" are items such as "Social Services" and "Improvement of Workers Conditions". If these three be combined, they constitute approximately 50 percent of all the socio-economic slogans used. This denotes a significant recognition of the urgent need to raise the standard of living in Egypt by improvement of economic conditions and provision of more adequate health, welfare and educational facilities.

It is important to point out, however, that slogans used in this respect lacked concreteness of ideas, and as a whole were characterized by vagueness and ambiguity.

It is a well known fact that the per capita income in Egypt is low and that increase in the national income is therefore necessary to raise the standard of living. Such an appeal was therefore widely used and many slogans such as: "Exploitation of the Desert", "Industrialization", appeared on posters along with other more general ones calling for an increase of national income. "Full employment" was another important slogan used and one related directly to the increase of national income.

Professional qualifications were less frequently stressed than personal qualifications. While the former constituted approximately 8 percent of slogans used by candidates, the latter constituted approximately 25 percent.

Professional qualifications are here meant to designate the main occupations, academic standing and/or practical experience of the candidate. Occupational titles of "engineer", "journalist", "lawyer", etc. were often found adjoined to the candidate's name, next to more personal appeals, such as: "Chairman or member of such and such a Trade Union", and "The One Supported by Professional Syndicates" (1).

Despite the low ranking of candidates' professional qualifications, individualism played a predominant role throughout the campaigning. As previously mentioned, candidates largely depended upon their own individual qualifications, be it personal or professional, to show themselves to the electorate, and it was quite common to see candidates' pictures appear on posters. Such a dependence could in a way be attributed to the absence of political parties which would normally give each candidate a certain "political colour" to distinguish him from another.

Domestic Policy Appeals

Domestic policy is generally the most important aspect of national policy specially in the case of an underdeveloped country. This might partly explain the high percentage of domestic policy slogans used by Cairo candidates.

Although consisting of many types and varieties, domestic policy appeals were grouped under two broad categories :

(*a*) socio-economic appeals,

(*b*) internal political appeals.

Socio-Economic Appeals : Because of Egypt's socio-economic problems this aspect of the campaign proved to be of great importance and constituted 20.2 percent of the total number of slogans used by candidates. (See Table 3 for different items included therein).

---

(1) The Syndicate of Engineers including architects and the medical Syndicate including dentists and pharmacists, joined with the lawyers' and journalists' Syndicates, formed a Union to support their respective candidates and avoid competition among themselves.

Given the widespread need and interest in improving the country's living conditions, it was only natural that domestic appeals were those most resorted to by the various condidates, constituting approximately fifty percent of all slogans used. One third of the slogans emphasized personal and professional qualifications of candidates. Considering that Egypt has found herself the political arena for international crises and tension and as such has every reason to be absorbed in questions and problems of foreign policy, it was surprising to note that foreign policy slogans rated lowest of all the three categories of appeals.

Personal and Professional Qualifications

Personal qualifications appearing on posters and placards included slogans such as: "Leader of the Commandos"; "For Your Sake I Risked Assassination in France"; "The Reformist"; "The Free Officer"; "I Fought Zionism in France, England and the U.S.A."; "The Hero of National Defence"; "The Defender of Workers' Rights"; "The Hero of Liberation"; "The Hero Wounded in Israeli Land"; "The Beloved of the Poor".

It is evident that although stressing personal qualifications of candidates, these slogans reflected the political conditions prevailing in the country at the time. The main problem facing any government in Egypt is the settlement of the status of Israel in the Middle East. Also, the fact that these elections were held not long after the Tripartite Aggression against Egypt in October-November 1956, might have made candidates emphasize the role they played in combatting the enemy. Candidates also stressed their affiliation to the Egyptian Revolution by such appeals as "Member of the Free Officers' Union". It will be remembered that it was the Free Officers who initiated the 1952 Revolution directed against the monarchial political system and ousted the King.

The only woman candidate (1) in the Cairo constituencies publicized herself as "The best to Represent the Egyptian Woman": "The Friend of every Woman Civil Servant, Woman Worker and Woman Student", and "The Upholder of Women's Political and Social Rights".

---

(1) This was the first general elections in which women were allowed to participate as voters and candidates. Out of the 1355 final candidates running for election there were five women, of whom only two were elected.

the ballot card put on posters[1], but candidates' pictures were also shown as a form of self introduction.

With the assistance of two field workers a survey was conducted during the week preceeding the elections (June 28, through July 1, 1957) for the purpose of recording the various slogans that appeared on the candidates' posters and placards.

After compilation, these slogans were classified into the following categories :

1. Personal and professional qualifications of candidates ;
2. Domestic (Home) policy appeals ;
3. Foreign policy appeals.

In spite of the large number of candidates, it was only possible to find 296 slogans falling within these three categories. Table 2 shows the relative frequency of use for each category. The average number of slogans per candidate was only three. This relatively small number is attributed to the fact that repeated slogans for one candidate—if identical or stressing on the same idea or principle—were considered as one. Also, some candidates did not make use of posters or placards, either because they intended to withdraw before elections day, or they depended on other campaigning methods, or were self-confident of the standing they had in their respective constituencies.

TABLE 2

RELATIVE FREQUENCY OF SLOGANS USED DURING ELECTIONS

Categories	Percentages *
Personal and Professional Qualifications	32.9
Domestic Policy Appeals	46.9
Foreign Policy Appeals.	20.2
Total	100.0

* Percentages computed out of the total number of slogans 296.

(1) Because of illiteracy candidates were distinguished by pictorial symbols. This is the first time that symbols were introduced in the electoral system in Egypt. Cf. The case in India where the symbols distinguish between parties, and each party had a ballot box marked with its symbol, and the voter is only required to drop his ballot card in the box of his choice. W. M. Morris-Jones: "The Indian Elections" *Political Quarterly*, Vol. XVIII, No. 3, (July-September, 1952), p. 238.

Although this census material is relatively outdated, it reveals that the rate of literacy and education in Cairo is higher than elsewhere in Egypt. There being a strong correlation between literacy and socio-political consciousness [1], Cairo is considered to include the cream of the politically sophisticated population of Egypt. Furthermore the inhabitants of Cairo, estimated according to the preliminary returns of the intended 1957 population Census at 2.9 million, constitute more than 10 percent of the estimated population of the country.

The electoral campaign extended from May 18, 1957, date on which the decree fixing the polling time was promulgated, until July 3rd when voting took place. Campaigns were carried out by the candidates and their agents, assisted by their local supporters and friends and generally financed by the candidates' own resources.

Candidates were permitted to adress or publish manifestos to the constituency for which they were standing election. These usually included such issues and arguments as believed to hold strongest appeal to the people whose votes they sought.

Excitement reigned throughout the country during elections—the first to be held since 1950. Contests, naturally, were keener in some constituencies than in others. But even in the most one-sided compaigns, appeals to voters were of the whirlwind variety, in which every reputable means known to politicians the world over were employed. Along with the extensive use of the press, a favorite method of appeal was the placard or poster.

The high percentage of literates in Cairo contributed to the importance of posters. Slogans used were short, straight to the point and as such did not provoke serious arguments or controversies. Cairo candidates relied heavily on the usage of posters, and even graphic explanation of slogans appeared on them for the first time in Egypt. Not only were the symbols attached to the name of the candidate on

---

(1) G. K. Hirabayashi and M. F. El Khatib. " Communication and Political Awareness in the Villages of Egypt ".. Paper presented to the Fifty-Second Annual Meeting of the American Sociological Society, Washington, D.C., August, 1957. In this paper such correlation was proved to prevail among the population of the Egyptian villages.

of the occupation, the tyranny of the palace and the squabbling of partiesl We had to take precautions while taking the first step to fill the political vacuum" (1).

It would have been difficult as well as time consuming to study the appeals of all the 1,355 candidates. This research was, therefore, limited to an easily accessible area, in this case the choice fell on Cairo, composed of 38 constituencies, 18 of which went uncontested. The object of this paper will, therefore, be to study the appeals of the 101 candidates running for the remaining 20 constituencies of Cairo (2). More specifically, this paper will attempt to analyze the slogans appearing on the posters and placards of the different candidates. These will be considered, for the purpose of this study, as an index of the candidates' appeal to the voters, due to their relative importance compared to other campaigning means such as the press, graphic appeals, candidates portraits, meetings, leaflets, ete.

Being the capital, Cairo undoubtedly presented an interesting field of observation, though it cannot be considered representive of the whole of Egypt. The ratio of the educated and literate portion of its population is almost double that of the population of the whole of Egypt, as shown in Table 1.

TABLE 1

LITERACY AMONG THE POPULATION OF CAIRO AND EGYPT *

	Males per cent	Females per cent	Total population percant
EGYPT. .	31.57	12.07	21.73
CAIRO . .	54.64	28.84	41.73

* *Sources :*

1. Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, 1947, General Tables, p. 388; (Government Press, Cairo, 1954).
2. Statistical and Census Department, Population Census of Egypt, 1947, Part XV, Vol. I, p. 124; (Government Press, Cairo, 1952); in Arabic.

(1) Interview with Robin Day of the Independent Television Corporation, reported in the *Egyptian Gazette*, July 2, 1957.

(2) After poster material had been collected, all candidates except one in the constituency of Fom El Khalig withdrew before the election. Slogans collected in this constituency were, however, retained and are included in the analysis.

It was because of the resultant absence of political parties and consequent political vacuum existing in the country that candidates in the recent elections neither represented political parties nor stood for election on different platforms. An interest was therefore aroused in studying this unusual political situation, most particularly the different types of individual appeals used by the candidates.

For election purposes, Egypt was divided into 350 constituencies in which 2,508 persons registered and paid candidateship deposits. Candidacy, however, did not become effective until the National Union approved all registered names and accepted them as *persona grata.*

As stated in the Constitution, "The National Union will be established by the people to work for the realization of the aims of the Revolution, and to muster all efforts for the building of the nation in political, social and economic matters. The National Union will nominate candidates for the membership in the National Assembly" (1).

As the National Union had not yet been established when election: were held, an Executive Committee, was formed to approve the nomination of candidates under the chairmanship of President Gamal Abdel Nasser with three Cabinet Ministers as members (2). On the decision of this Committee, the final number of candidates eligible for elections decreased to 1,355; that is, 1,153 persons who had paid their candidacy deposits were considered *persona non grata* and their names were consequently crossed from the list.

Explaining this action, President Abdel Nasser stated in an interview with the British Independent Television Corporation: "It was necessary to make sure all candidates are in line with the broad outlines which the Egyptian people accepted and planned for their future, and of their ability to participate in great measure in working out that future. There was a political vacuum in our country brought about by the bitter experience which our country passed through. This included the grip

---

(1) The 1956 Constitution, Art. 192. The aims of the Revolution are the following (*a*) the termination of imperialism and its puppets; (*b*) the termination of feudalism; (*c*) the termination of monopoly; (*d*) the establishment of a powerful national army; (*e*) social justice; and (*f*) democratic government.

(2) The three Ministers are Abdel Latif El Boghdadi, Minister of Municipal and Rural Affairs (at present the President of the National Assembly), Abdel Hakim Amer, Minister of War, and Zakaria Mohie El Din, Minister of the Interior.

Under the 1923 Constitution, Egypt's political structure had been characterized by a multiplicity of political parties, all of which were the mere outcome of individual differences arising in the Wafd Party [1]. The political stage had been divided into two camps: On the one hand, there was the nation-wide supported Wafd Party, whose platforms and activities from the outset had been so planned as to satisfy the national feelings of the masses. And in spite of some democratic tendencies apparently only on the surface, the Wafd as a whole did not contribute much towards the development and stability of parliamentary government in Egypt. In direct opposition, on the other hand, were the other political parties, all offsprings of the Wafd. Almost all of these were fully supported by the palace, and as such did not command much popular support [2].

Above all, political parties were indicted with corrupting the government machinery and abusing the powers entrusted to their care. It is hardly surprising therefore that when political parties showed reluctance to take serious measures to purge themselves, a warning was addressed to them, in which the Revolutionary leaders made clear their dissatisfaction at the negative and non cooperative attitude the party leaders had shown. Prime Minister Ali Maher, at the time, personally urged all parties to reform themselves and adopt definite clear-cut programs. The latter, however, ignored both appeals and warnings and concentrated their activities on conspiring against the Revolution [3].

On January 17, 1953, it was officially declared that "Wafdists and Communists had formed a United Front and were engaged in preliminary conspiracy to create sedition" [4]. A military decree promptly followed dissolving all political parties and ordering the confiscation of their funds. The Cabinet confirmed the decree the following day, banning the formation of all political parties and imposing heavy penalties for any infringement [4].

---

(1) The Wafd Party appeared as a National Front in 1919 which led to the Promulgation of the 1923 Constitution.

(2) M. F. El Khatib, "*The Working of Parliamentry Institutions in Egypt*, 1924-1952". (Unpublished Ph.D dissertation, University of Edinburgh, 1954.) pp. 99-100, 108 and 450.

(3) *Keesing's Contemporary Archives*, Vol. IX, p. 12445.

(4) *Ibid.*, p. 12748.

APPEALS TO THE VOTERS IN EGYPT'S GENERAL ELECTIONS [1]

BY

MOHAMMED FATHALLA EL KHATIB

The general elections held in Egypt on July 3, 1957 mark a significant point in the political history of Egypt. Characterized as they were by the absence of political parties and factions which would usually compete to secure seats in the legislative organ, they manifested not only the end of the transitional period which had prevailed in the country since the outbreak of the 1952 Revolution, but were also the first elections held in accordance with the New Constitution promulgated in January 1956. They also resulted in the creation of the first elected legislative body Egypt had in the past five years.

Questioned by the United Press Reporter in the Middle East on the occasion of the Fifth Anniversary of the Egyptian Revolution as to the causes for the absence of political parties in these elections, President Gamal Abdel Nasser explained that the situation in Egypt had become difficult not only due to socio-economic factors, but also as a result of the " political vacuum which was created by the dissolution of Egyptian political parties " [2].

It will be remembered in fact that since 1953 no political party has been allowed to function or be organized in Egypt. Previous to such a dissolution, the Revolution, in an attempt to reform the constitutional system, clearly stated their aim to reassert the Constitution, and called upon all parties to purge themselves [3].

---

(1) The writer wishes to express his appreciation to the Social Research Center, The American University at Cairo and its former Director, Dr. John H. Provinse for encouraging and making possible the writing of this paper.

(2) William Landry of the *United Press* interviewing President Abdel Nasser, reported in *The Egyptian Gazette,* July 12, 1957.

(3) *Keesing's Contemporary Archives,* Vol. IX, p. 12445.

as having virtually no recognition of membership within Egypt as a nation. In describing the changelessness of the *fellah*, Father Ayrout wrote 20 years ago: " On the other hand, we have the social element, that is to say the *fellah*, confined to his traditions and his village, very crowded and gregarious yet isolated and disorganized, closer to the land he knows than to the state of which he knows nothing "(1). Moreover, Father Ayrout concludes that insulation had brought about indifference to national values and loyalties. " Patriotism and nationalism mean no more to the *fellaheen* than ideas of cooperation, public interest, municipal life " (2).

Today, according to the findings of this study, Egyptian villagers are definitely emerging as a nationally conscious group. Strongly associated with this development is the role of the mass communication media super-imposed upon the effective word of mouth means of communication. Also, there was indicated a relationship between literacy and political sophistication. Thus, if it is true that the opportunities for education are increasing with the increasing spread of public elementary and secondary schools, then the literacy rate in villages should also increase. This factor, coupled with the increasing availability and more effective media techniques, forecast an even greater change of the political awareness (even to international consciousness) of the villagers.

---

(1) Father Ayrout, *The Fellaheen*, edition du Sphynx, Cairo, 1952, p. 20.

(2) *Ibid.*, p. 135.

exception of one, none of the females could identify any of them. Among the males there was a considerable variation regarding the identification of the personalities, but generally with greater accuracy on nationality than on position. Churchill was the best known by nationality with 35 percent followed by Eden with 18 percent. Both of these men have had a long history of acquaintance with the Middle East and have played prominent roles in the Anglo-Egyptian negotiations for the settlement of disputes between the two countries. Marshal Tito's third rank with 15 percent is probably due to the publicity associated with the Brioni Conference in which India, Egypt and Yugoslavia discussed matters of mutual concern under great fanfare. The interviews of this study took place only a few weeks after the Brioni Conference. Although too few to generalize, Hammarskjold was the lone exception with more of the villagers familiar with his position than nationality, as might well be expected of an United Nations official. The position of the rest of the international personalities was known by the villagers along the same order as their nationalities, although with slightly lower scores. The relatively little interest and knowledge of internationally known personalities might well be the outcome of an environment where there is sign of increase in national awareness but where foreign news are considered rather remote and irrelevant to their day to day local affairs.

Thus, in the examination of the political awareness of the villagers it was apparent that their awareness is the strongest at the local affairs level. The concern of the villagers about their national interests and aspirations was quite apparent also. Not only were they well-informed about the national conditions, but they also showed interest and concern about the nationalization of the Suez Canal and the attitude of foreign countries toward that event. With the close relation between national and local affairs in a highly centralized form of government, it is understandable that villagers were as concerned over national questions and issues as with local ones. However, the lack of information and interest regarding international personalities revealed a low international awareness. Thus, the second hypothesis that national and international consciousness is relatively non-existent is rejected for the national aspect, but accepted for the international consciousness.

Egyptian villagers have heretofore been pictured as bein gcompletely insulated within their villages, even when separated from neighboring villages by only half a kilometer. As a corollary they have been described

readers—with few exceptions all newspapers are published in Cairo—and thus did not treat the topic of plebescite in a manner understandable to the villagers. Regarding radio listeners, it has already been pointed out that the majority of the listeners mention the programs of the Koran and that of songs and music as their two leading favorites.

While the results of the technical question on the plebescite and the election do not appear to be very impressive, a non-random check-up among the university educated, urban Egyptians on the same question suggests that the villagers are relatively well-versed on national political affairs. Only 50 percent of the urban professionals were able to distinguish between the plebescite and the election.

Another aspect of the villagers' political awareness along national lines indicates that among the male villagers the topic of village affairs is their favorite (1). Also there was found a strong relationship between village affairs and politics, especially as directives from a centralized government affected local affairs in various ways (2). Thus, if the two items of village affairs and politics are combined, there is a 45 percent interest among the male villagers regarding local and national affairs.

One more indication of the awareness of the villagers regarding national affairs was the realization among 80 percent of the males and 50 percent of the females that Gamal Abdul Nasser is the president of the Republic of Egypt. This indicates that the majority of the villagers knew of the changes that were introduced into the system of government in Egypt, that monarchy was terminated and a republic had been established.

When names of the leading personalities of the world who were generally well-publicized in Egypt were presented to the villagers for identification of their nationalities and positions, some interesting returns were recorded. The international personalities included Eisenhower, Truman, Churchill, Eden, Nehru, Tito and Hammarskjold. With the

---

(1) Gordon K. Hirabayashi and M. Fathalla El Khatib, "Social Consciousness and the Means of Communication", *Review of Economics, Political, Business Studies*, Faculty of Commerce, Cairo University, Vol. 5, No. 1, 1957, p. 24.

(2) *Climates of Opinion in Egypt*, Bureau of Applied Social Research, Columbia University, January, 1952, p. 120. This report, based upon a sample which included urban as well as rural Egyptians, indicates that the farmers selected problems of state as the most important concern of Egypt with 52% and internal problems with 43.5%. "They are concerned primarily with the goals and aspiration of Egypt as a national entity, and not with internal economic problems."

after sundown which terminates the work-day, as their leisure time. The most frequent place of leisure is within their own or their friends homes. Conditions within the villages do not allow for much variation from this pattern; there are no coffee houses as such in the small villages with the front steps of the grocery store serving as the nearest equivalent to a coffee house during the day. Thus, it appears that the leisure time activity disseminates the news of the day which is received originally by a smaller percentage through one of the mass communication media. In the light of the above findings it is felt that the first hypothesis is substantially confirmed.

When interviewees were asked about the distinction between a plebescite and an election, none of the females was able to distinguish between the two and only 20 percent of the males were able to do so True enough, the difference is subtle and technical and the realization of the difference requires a certain amount of political maturity and sophistication. Moreover, the plebescite is only a recently introduced political institution into the Egyptian political system.

On this question there was found to be a strong relationship between literacy and the ability to distinguish between these two political institutions. Among those who could distinguish between the two, there were no illiterates. Furthermore, in analyzing the relationship between exposure to one or another of the mass communication media and knowledge of the distinction between a plebescite and an election it was found that approximately one third of the newspaper readers were able to distinguish between the two, while only 10 percent of the non-readers succeeded. Put in another way, of those who could distinguish between the two, there were three times as many newspaper readers as non-readers. However, magazines were not very effective as twice as many non-readers were able to distinguish between the two as the readers. Radio listening habits present some odd statistics. While there were five times as many radio listeners as compared to non-listeners among those who could distinguish between a plebescite and an election, this represented only 20 percent of the total radio listeners of the villages.

What accounts for the relatively low percentage of the informed? It has already been pointed out that the question asked was relatively technical even though a plebescite had just taken place. Moreover, it was observed that the newspaper coverage was primarily for the urban

20.5 percent literacy rate (40 percent of the 65 males and 5 percent of the 81 females)(1). It should be recalled here that the sample did not include those below 15 years of age. Consequently, the literates of 6-14 years of age are not included in the overall percentages just presented suggesting that the total literacy rate of the villages would be considerably higher than the sample indicated. Those who read the newspapers more or less regularly or had newspapers read to them in these five villages approximated the literacy rate of 20 percent. The other major mass communication medium is the radio, and since the factor of literacy is irrelevant to the number of possible listeners, it would be expected to have a higher percentage than newspaper followers. The actual proportion of radio listeners was 55 percent.

Having ascertained the percentages of newspaper readers and radio listeners, the next question was in regards to the type of news interest or favorite radio programs. Among the newspaper followers political news lead the way with 50 percent of the readers, or 10 percent of the villagers. When asked regarding their favorite radio programs, an almost unanimous response among both male and female listeners indicated Koran recitations, followed by music with 59 percent and news with 38 percent of the listeners (or 33 and 21 percent of the villagers respectively). From the above it can be concluded that the basic source of informatiôn (news, etc.) through the mass communication media was utilized by less than 20 percent of the villagers, accounting for some overlap among readers and listeners.

While less than 20 percent were directly exposed to the basic sources of information, 45 percent were engaged in the discussion of local and national news. Where and how did this take place ? As a likely possibility, an attempt was made to define leisure time among villagers. Mornings constitute working hours for both males and females. Mid-day hours are considered leisure time for females; however, in spite of the prevailing custom of post-lunch seista, males do not consider this period as leisure time. The male villagers consider the evenings, particularly

---

(1) Lincoln Armstrong and Gordon K. Hirabayashi, " Educational Participation in Selected Lebanese Villages", *Transactions of the Third World Congress of Sociology*, Vol. V, 1956, p. 126 In five Lebanese villages the literacy rates ranged from 40% to 60% among the villagers. As Lebanon is considered to have the highest literacy rate among the Arab States, the rates of the villages reported in this study are among the highest not only in Egypt but in the Arab States as well.

Questions then arise as to what extent villagers are aware of the political affairs of their local, national, and international environment?

Hypotheses: The problem, as set forth above, is investigated from the frame of reference of the following two hypotheses: (1) Within a population that is largely illiterate, mass communication media play a primary function as the basic source of information, but the most frequently utilized medium of communication remains the person-to-person direct contact type, and (2) within a population that is largely confined to the "real world" of its own and the immediately surrounding villages, the national and international consciousness is relatively non-existent.

Population and Sample: Five contiguous villages about 70 kilometers north of Cairo constitute the population for this multi-village study. These villages range in size from approximately 700 to 5,000, cut across two political administrative districts as well as two rural social center districts. However, they appear to form a natural area (this concept is developed in another report available at the Social Research Center, American University at Cairo).

A dwelling census of each of the five villages set the stage for a 5 percent random sample of households from whom background data were secured including information on household composition, occupation, education, and migration. From the listing of the household composition a 50 percent stratified random sample of the following three groups were secured for the second schedule dealing with attitude and behavior patterns: household heads, wives of household heads, and all others 15 years of age or older. The total sample was 165, and interviewing was handled by a team of 4 trained Egyptian interviewers in the native dialect of the village. The schedule interviews were conducted during August and September of 1956, shortly following the Egyptian nationalization of the Suez Canal. There was a mortality of 19 cases, or 11.5 percent, after 4 call-backs; 10 of these were absent from the village, 5 were refusals, 3 were ill, and one had died after the pre-listing. The analysis of the findings are based upon the 146 completed schedules.

Findings: While Menoufia is considered to have the highest literacy rate in Egypt outside of the urban centers, the official 1947 census indicates that the literacy rate was 20 percent. With the increasing educational facilities it is probable that the rate has risen during the past ten years although the multi-village study showed in 1956 only a

COMMUNICATION AND POLITICAL AWARENESS IN THE VILLAGES OF EGYPT (*)

BY

GORDON K. HIRABAYASHI

AND

M. FATHALLA EL KHATIB

In a country as large as Texas and New Mexico combined but whose population is largely confined to the valley of the Nile and its canals in the delta area (approximately the same size as Massachusetts and Connecticut) there are some 4000 villages plus a half a dozen cities over 100,000 population, including two over 1,000,000. In other words the 24,000,000 population inhabit only 3.5 per cent of Egypt. There are two main regions, Upper and Lower Egypt. Upper Egypt begins at the Sudanese border, approximately two degrees lattitude south of the Tropic of Cancer, and goes down the Nile Valley to Cairo, roughly 30 degrees lattitude. Along this narrow 800 miles strip live 40 percent of the population; most of the remaining 60 percent live in lower Egypt which extends from Cairo to the Mediterranean in a fan-shaped delta honeycombed with canals. It is in the Province of Menoufia in the center of Lower Egypt where the five villages reported in this paper are located.

While the illiteracy rate in the rural areas is still high, the rate is consistently decreasing. At the same time the means of mass communication are steadily improving with newspapers, magazines and radios present to some extent even in the remotest villages. One of the characteristics which is noticeable in newly-independent and developing states is the highly sensitive consciousness of political sovereignty and independence.

(*) This paper was read at the 52nd Annual Meeting of the American Sociological Society, Washington, D.C., August 31, 1957. It is a companion paper to "Social Consciousness and Means of Communication", published in this Journal, Vol. 5, No. 1, 1957, pp. 13--30.

almost equally divided, as was intended in the agreement. Most important of all, it should be noticed that of the total number of 208,029 bales shipped to the United States from Egypt during the cotton year under review, 80 per cent were shipped direct in British and American ships and only 20 per cent were conveyed by way of England in British ships exclusively. The indirect shipments showed a marked decrease as compared with the figures of the previous season.

September 1957

during that period, that the American ships carried 36,543 bales or 60 per cent of the direct shipments, while, the British vessels carried only 25,993 bales or 40 per cent. The seventeen British vessels carried 27,648 bales for transshipment in the United Kingdom. The following tables show a comparison between the American vessels and the British ships in the direct cotton shipments to the United States from January 4 to August 31, 1922 (1):

Cotton carried on American vessels	Cotton carried on British vessels	Total
36,543 bales	25,993 bales	62,536 bales

The 1922-1923 cotton season was actually the first complete season in which American ships took part in the cotton carrying trade from Egypt to the United States. The following table shows all the direct and indirect cotton shipments to the United States from Alexandria, as carried by American and British ships:

No. of Amer. trips	Direct to U.S.A.				Indirect to U.S.A.			
	Quantity	Per cent	No. of Brit. trips	Quantity	Per cent	No. of Brit. Trips	Quantity	Per cent
12	84,328	41	9	81,297	39	39	2,494	20

In other words, the direct shipments to the United States totalled 165,535; and the total of both direct and indirect shipments to the United States was 208,029 bales.

During the year under review eight American ships made twelve voyages from Alexandria direct of American ports carrying Egyptian cotton. Also engaged in the direct trade were eight British ships making a total of nine voyages. The indirect trade employed twenty British vessels with thirty-nine voyages.

Thus in the direct trade there were sixteen ships of both countries with twenty-one voyages. The eight American vessels carried 84,238 bales of cotton or 51 per cent of the total direct shipments. British ships carried 49 per cent of the trade. Therefore the direct traffic was

(1) All the above figures were taken from various consular reports in the U.S. Archives for the years 1921 and 1922, Egyptian section.

would obtain a full carge of cotton, that was outside the Liners' powers to guarantee. However, if it was found at the end of the first year that American ships had not carried 50 per cent of all the cotton shipped direct to the United States, the Liners agreed to review and adjust the agreement (1). The agreement was to become effective January 4, 1922.

The first American vessel to stay on berth at Alexandria according to the agreement was the S S *Ophis* (2). She carried 13,000 bales of cotton, and the freight paid on this shipment totalled 26,000. During the entire period from the first of September, 1922, to the end of August, 1922, nine American vessels and twenty-six British ships were engaged in the cotton carrying trade from Egypt to the United States, both direct and indirect. These ships made fifty voyages and in the direct trade ten of the trips were made by Americon ships and eleven by the British Twenty-nine voyages ware made by the British ships carrying cotton to the United Kingdom for re-shipment to the United States. It should be noted here that four of the American vessels carried only nominal cargoes in the period from the beginning of the cotton season till January 4, the date the agreement was to be effective. The ten American ships carried 37,093 bales or 31 per cent of the direct trade, and the eleven British vessels carried 82,256 bales or 69 per cent of the direct trade. From this it will be seen that the number of bales shipped direct to the United States totalled 119,349 bales or 70 per cent of all Egyptian cotton exports to the United States, either direct or indirect. The indirect shipments, all of which were carried on British vessels in accordance with their terms of the agreement, totalled 52,259 bales or 30 per cent of all shipments. This makes a total of 171,608 bales shipped to the United States,

From the the date when the agreement went into effect and the sail of the S S *Ophis* on January 4, 1922, to the end of the season, twenty-four vessels of the previously mentioned thirty-five were engaged in the trade, of which five were American and nineteen were British. The five American ships made six voyages, and the nineteen British ships made twenty-three voyages, of which six were direct and seventeen were indirect to the United States. Therefore the American and British direct sailings were equal

(1) A copy of the agreement is filed in the U.S. Archives. It is not in the archives of the A.G.P.A., as the agreement was between the Shipping Board and the Liners, and the Association did not take part in it.

(2) U.S. Archives.Consular Reports.

The Alexandria Shippers' stand did more than any other factor to persuade the Shipping Board to accept the Liners' plan to enter into the combine. On October 11, 1921, the main office of the Shipping Board in Washington called its agent in London to say that "if all their conditions were met by the Liners they were willing to enter into an agreement for two years". As this proved to be acceptable to the Liners, there remained only one item to be agreed upon, *i.e.*, the indirect trade.

Before the war large quantities of cotton were shipped to the United States by way of Liverpool. The main reason for this trans-shipment was the absence of a direct steamship line between Alexandria and the United States. After the war, when American and British ships began to maintain direct lines between Egypt and the United States, the indirect cotton shipment to the latter were reduced considerably. It was also hoped that they would be further reduced by the maintenance of a regular and direct line in the coming seasons, following the agreement between the Liners and the Shipping Board.

Finally the agreement was concluded in London on November 11, 1921. According to its terms the Liners agreed. (1) to participation by the Shipping Board to the extent of 50 per cent in the direct sailings from Alexandria to the United States ports. This was to be realized by alternating ships on berth at Alexandria. (2) Participation by the Shipping Board up to 50 per cent in the indirect trade from the United Kingdom to the United States [1]. (3) The Shipping Board would be given equal facilities, terms, and conditions as were given other members of the Liners. (4) The Shipping Board vessels were to be allowed to absorb any differential insurance providing they maintained the Liners' rates. (5) The period of agreement would be for two years up to and including the 1922-1923 cotton season. (6) The liners agreed to amend their contracts with the Alexandria shippers to include the Board's right to 50 per cent of the carrying business.

The Liners, however, were unable to guarantee any percentage of cotton to be shipped in American ships. The agreement gave Shipping Board vessels the right to stay on berth for three weeks, at the end of which they should be replaced by Liners' vessels. As to whether the vessels

(1) It should be observed that the entire indirect trade between Alexandria and Liverpool was reserved to ships belonging to the Liners.

The Liners decided to negociate with the Shipping Board rather than take the risk of losing the entire trade. Therefore in October, 1921, they declared their willingness to meet the agent of the Shipping Board in London in order to arrive at a satisfactory agreement for carrying Egyptian cotton.

The Final Agrrement between the Liners and the Shipping Board

The Liners' offer to effect an agreement with the Shipping Board seemed to be very reasonable. They asserted their willingness to give the American vessels 50 per cent of the direct trade between Alexandria and any American port provided that the agreement should be binding for five years. There was no mention of indirect trade.

The Shipping Board decided to accept the invitation, and authorized its agent in London to meet with Liners' principals. The American counter offer was slightly different from that the Liners. It demanded 50 per cent of all the trade, direct and indirect, from Alexandria to United States ports. Furthermore, they insisted that the agreement should be binding for one year only. The objection of the Shipping Board to a five-year agreement was based on the simple fact that it needed a free hand to compete against the Liners in coming seasons.

This was precisely what the Liners were trying to avoid. In fact the situation resolved itself as follows: The Liners were willing to include the American vessels within their combine in order to enforce a more effective monopoly on the entire Egyptian trade, as far as freight rates were concerned. While at the beginning of the negotations the Shipping Board had stood firmly against the Liners' plan, later it began to yield. Erroneously enough, the Egyptian shippers were all against free competition among the shipping companies, and preferred to deal with a united front that would allow them a unified freight rate applicable to all alike. This was more acceptable to them, even if they were required to pay a higher freight rate than normally obtained under free competition.

The End of British Monopoly and the Beginning of the Anglo-American Monopoly

Although the Liners succeeded in getting the business, their success was only feasable because of a certain clause which they inserted in their contract with the shippers. This special clause promised the shippers a reduction in the freight rate to meet the lowest freight rate offered by outside companies in the course of the cotton season. Naturally this was aimed directly at the vessels of the Shipping Board, and the latter took advantage of it. On September 1, 1921, the beginning of the cotton shipping season, the Shipping Board declared that it would accept cotton cargoes for the United States at the rate of 30 shillings. This was ten shillings less than the rate of the Liverpool Liners. Consequently the shippers asked to be accorded the same rate as the American or to be released from their contracts with the Liners.

At that point the Liverpool Liners realized that they could be longer keep their monopoly on the Egyptian trade. It was obvious that the Shipping Board was in a position to quote whatever rate it pleased, and thus force the Liners to lower their rates. To ships belonging to the Shipping Board, a nominal freight rate would be more profitable than clearing out of Alexandria with ballast. On October 4, 1921, the American vessel *Sabotawan* sailed from Alexandria with only ten bales of cotton. In the meantime the Liners secured the following cargoes :

Direct to	Boston	9,000	bales
	New York	8,000	„
	Philadelphia	1,200	„
Indirect to	Boston	750	„
	New York	100	„ (1).

Furthermore, the Liners were in great doubt of their ability to obtain the contracts for the following year with the Alexandria shippers. The Shipping Board had declared its intention of bidding for the entire business in the coming season. In addition, the Egyptian government guaranteed the shippers against any further intimidation on the part of the navigation companies.

(1) U.S. Archives. Report dated October 4, 1941.

These were some of the fears shared by all cotton growers in the country. The Growers' Syndicate demanded government intervention on the ground that "... it is the duty of the government charged as it is with the defense of the public interest and with the control of commercial operations and of the bourse to intervene immediately and efficiously in this question and to examine the unfair conduct which the cotton merchants' committee has shown in this affair". Furthermore, the report showed that it was the duty of the government to protect the nation against the harmful consequences of the eventual execution "of Section 14 of the American Shipping Act by the American government. It would be very easy to prevent this damage", wrote the authors of the report, "by authorizing the American companies to transport Egyptian cotton destined for the United States".

The most important decision, however, taken by the Syndicate was to recommend the government to appoint an official agent to attend the meetings of the General Produce Association (1). As a result of the tremendous outburst in the Egyptian press, and the activities of the Syndicate, the Egyptian government decided to appoint a technical deputy for the Alexandria Spot Cotton market (Bourse of Minet-El-Bassal), as advised by the Growers' Syndicate. This deputy was empowered to sit in all the committees of the General Produce Association and to repor. any irregularity in the handling of the affairs of the periodical meetingst Although this amounted to an official recognition of the irregularity in the handling of the bids for carrying Egyptian cotton, the government was unable to take any further steps to champion the cause of the American companies. All the cotton shippers in Alexandria, including the four Swiss and one Egyptian firm which were holding back, had already signed the Liners' Individual contracts. Legally the government had no ground to interfere.

---

(1) The fifth resolution passed by the Syndicate read as follows: "That it is urgent in view of commercial regularity and conforming to what has been wisely done at the Bourse of Contracts, the operations of the General Produce Association should be controlled by an official technical delegate of the government in such a manner as to obtain perfect regularity and to eliminate any act of pressure or intimidation so that the competition between the navigation companies may be freely exercised in a calm and impartial atmosphere". This report was published in most of the newspapers in Egypt, and a copy was sent to the House of Deputies "so that the nation may know what is taking place on the subject of this grave problem". Translated from the Arabic text as it appeared in *Al-Ahram* June 29, 1921.

members of the Alexandria General Produce Association were also members of the Crowers Syndicate. It was but natural for the Syndicate to be interested in the subject, as its members would be affected the most by the outcome of the conflict. On June 22 the Crowers Syndicate sent a committee to Alexandria "for the purpose of ascertaining why the Produce Association should favor shipping lines which charged higher freight rate in preference to the shipping Board vessels charging lower rates" (1).

After making a thorough investigation of the subject the Syndicate's committee presented the members with a full report. The committee had found that "a special clause was inserted in the Liners' contract by which the merchants (shippers) agreed not to sell cotton franco ship, franco warehouse, or franco cotton press, unless they were in a position to guarantee that the cotton would be loaded on board English vessels". The report remarked that such a clause was a "manifest attempt against the freedom of commerce and in fact would end in a monopoly to the profit of the English companies". In regard to the American Shipping Act, which was the real cause of alarm to the cotton growers the report feared that "the application of Section 14 of the American Shipping Act by the American government is of such a nature as would cause very great harm to the commerce and to the cultivation of Egyptian cotton. It would close to it the markets of the United States. It would make of it a monopoly for the benefit of the English markets which would be absolute masters to fix the price of Egyptian cotton at their will".

Name of paper	*Language*	*Date*
Al-Ahram, Cairo	Arabic	June 16, 1921
Embros, Alexandria	Greek	June 17, 1921
Egyptian Gazette, Alexandria	English	June 17, 1921
Bulletin Commercial, Alexandria	French	June 19, 1921
Tachydromos, Alexandria	Greek	June 20, 1921
Al-Ahram, Cairo	Arabic	June 22, 1921
Egyptian Commercial Shipping Review, Alexandria	English	June 25, 1921
Bulletin Commercial, Alexandria	French	June 26, 1921
Al-Ahram, Cairo	Arabic	June 27, 1921
Egyptian Gazette, Alexandr a	English	June 27, 1921
Al-Ahram, Cairo	Arabic	June 28, 1921
La Reforme, Alexandria	French	June 28, 1921

(1) Ennan, M., *History of the Agricultural General Syndicate* (in Arabic), Cairo, 195?, p. 27.

that the American competition is morely a passing phase as they are definitely in shipping trade for keeps, and they must have a constant stream of ships going west seeking freight rather than ballast".

In spite of the outburst, by newspapers in both Cairo and Alexandria, the Liners persisted in their policy of getting undivided contracts till there were only four important Swiss firms and one Egyptian which refused to sign their contracts. The situation became very tense, especially when rumors were spread of the imminent use of the American Shipping Act. The *Al-Ahram*, the leading and most conservative paper in Egypt, stated in its issue of June 15, 1921:

> There is no doubt that it is to the interest of the farmers and merchants of cotton in Egypt to see that the freight rates for the transportation of Egyptian cotton to Europe and America be reduced to the minimum amount. We do not know of any reason why the exporting firms wish to maintain high freight rates and resist against reducing it. This is a purely economic question and is not a simple matter that the shippers in Alexandria should prefer the interests of companies such as Ellerman or Moss to the interest of the Shipping Board. We know that the exporters lose nothing by accepting either bid but they should understand they are responsible for the interests of the farmers and cotton merchants in Egypt whose interests lie mainly in the reduction of freight rates. It is astonishing to know that the Egyptian government did not pay any attention to this important question while it buys and ships the Egyptian cotton for its own account (1).

Naturally this huge publicity which the issue received was mostly, all in Egyptian papers, but it caught the attention of the government (2). Most important of all, however, it was noted by the Agricultural General Syndicate of Egypt.

Intervention of the Agricultural General Syndicate of Egypt

The Syndicate was an organization created shortly after the war for the special purpose of protecting the interests of the cultivators due to the depressed state of the cotton market of the world. A number of

---

(1) This article is translated from the original Arabic text from the daily paper, *Al-Ahram*.

(2) Interest of Egyptian papers on the subject could be seen from the following attempt to gather all articles written on the subject between June 16, 1921, and the end of the month: =

upon equal terms with all other parties thereto, a common carrier by water, which is a citizen of the United States and which has applied for such admission.

If the Board determines that any such person has violated any such provision or is a party to any such combination, agreement, or understanding, the Board shall thereupon certify such fact to the Secretary of Commerce. The Secretary shall thereafter refuse such person the right of entry for any ship owned or operated by him or by any carrier directly or indirectly controlled by him into any port of the United States, or any territory, district or possession thereof, until the Board certifies that the violation has ceased or such combination, agreement or understanding has been terminated (1).

Until the consul's threat to apply Section of the American Shipping Act against ships operated by the Conference Liners, public opinion in Egypt was completely unaware of the existence of the problem. Now the issue was no longer confined to a negotiation between the shippers and the shipping companies. The conflict between the Liners and the Shipping Board began to threaten the entire economy of the country. Cotton, the main wealth and the backbone of Egypt's economic structure, was being exposed to a real menace. Egyptians viewed the issue from an angle different from that of the British Companies and the American Shipping Board. If either party of the conflicting companics won, Egypt would lose. The United Kingdom and the United States were the two largest buyers of the country's cotton. If the Liners succeeded in eliminating American ships from the trade, Section 14 of the American Shipping Act would be applied, and the American market would be closed to Egyptian cotton. *The Egyptian Mail* wrote: "The present position has vital value to Egyptian commerce in days of low cotton prices". The paper seemed to favor the Shipping Board on the ground that "American shipowners do not appear to have made excessive demands and Egypt stands to gain by their attitude". The article went on: "American owners have offered to stand out entirely from carrying shipments to the United Kingdom even if such shipments should later proceed to the United States". The paper approved Egypt's public opipion at the time when it stated: "Should no compromise be arrived at our trade will suffer by the uncertainties due to constantly fluctuating rates which, oven if on balance lower than a fixed rate, are a deterrent to normal business operations... It cannot be urged

(1) *The Egyptian Mail,* Cairo, June 2, 1921.

would be 15 shillings [1]. Had this discriminating been confined to favoring British vessels only, American cause for complaint might not have been so serious, as the insurance companies were all British. But the Shipping Board's agent in Alexandria found out that "certain vessels flying the Italian flag enjoy the lowest rate of insurance on an equal footing with the Liners flying the British flag provided such Italian vessels sail from Alexandria to Italian ports". It seemed then that there was no reason for excluding American vessels from the enjoyment of the same rate except the desire of British interests to exclude American vessels from participating in the carrying trade of the Eastern Mediterranean. The Shipping Board threatened to apply section 14 of the American Shipping Act, which reads as follows:

> *Sect. 14.*—That no common carrier by water shall, directly or indirectly, in respect to the transportation by water of passengers or property between a port of a state, Territory, District or possession of the United States and any other such port or a port of a foreign country.
>
> *Third:* Retaliate against any shipper by refusing, or threatening to refuse, space accomodations when such are available, a resort to other discrimination or unfair methods, because such shipper has patronized any other carrier or has filed a complaint charging unfair treatment, or for any other reason.
>
> Any carrier who violates any provision of this section shall be guilty of a misdemeanor punishable by a fine of not more than $ 25,000 for each offense [2].

The Shipping Act of 1916 was amended by inserting, after section 14, a new section to read as follows:

> *Sect. 14a.*—The Board upon its own initiative may, or upon complaint shall, after due notice to all parties in interest and hearing, determine whether any person, not a citizen of the United States and engaged in transportation by water of passengers or property: (1) has violated any provision of Sect. 14 or (2) is a party to any combination, agreement or understanding, express or implied, that involves in respect of transportation of passengers or property between foreign parts, deferred rebates or any other unfair practice designated in Sect. 14 and that excludes from admission

(1) A copy of these rates is attached to the report of June 21, 1921. U.S. Archives.

(2) U.S. Dept. of Commerce. Navigation Laws of the United States. Washington, 1927, pp. 440-441.

The Threat to Apply the U.S. Shipping Act

On June 3, 1921, the American Consul at Alexandria, in a report to the State Department, suggested that the United States government use reprisals against the Liners. The reason for the suggestion. as stated by the consul, was that "the Liners use unfair methods of competition" (1).

In the meantime, in accordance with the Shipping Board's authorization, the consul tried to get the shippers in Alexandria to sign individual contracts with the Board. He circulated a letter to the shippers, assuring them of excellent and continuous services to any part of the world (2). He failed, however, to secure any contracts from the shippers.

Many shippers complaided to the Shipping Board's representative that unless they signed the Liners' contract they would be discriminated against on marine insurance rates. They would be required to pay two shillings and six pence on each hundred pounds of insurance above the rate which they would pay if they shipped on vessels flying the British Flag. An examination of the table of rates which was submitted to the American consul by one of the shippers showed that the rate of insurance to the United Kingdom on ships flying the British flag was 10 shillings per one hundred pounds, whereas on vessels of the United States Shipping Board the rate to the United Kingdom would be 12 shillings, 6 pence per 100 pounds. To the United States the rate which was granted on cotton carried on ships flying the British flag was 12 shillings, 6 pence, whereas if carried on American vessels the rate

(1) U.S. Archives. The consul's report was marked " confidential ", and in it he exposed the unfair methods used by the Liners. He presented a specific case of intimidation against Messrs. Reinhart and Company, a large cotton firm in Alexandria.

(2) The letter read as follows: "Your attention is invited to the fact that the United States Shipping Board owns over one thousand modern steel vessels corresponding to 100-A-1 Lloyd's and is prepared to place at your disposal as many of these vessels as may be necessary to satisfactorily handle the transportation of Egyptian cotton. You will be guaranteed that there will be a vessel on berth at all times for Liverpool as well as for Manchester and that in addition there will also be one vessel on berth for Boston and for New York. You will be further guaranteed that if you enter into such an agreement with the United States Shipping Board, the Shipping Board will bind itself to continue the same or a similar arrangement to be mutually agreed upon for succeeding seasons until such time a sa general agreement for ship ping cotton may be entered into and to which you and the Shipping Board become signatories.

obtaining a rate reduction from the Liners. The result was a telegram from the Conference Liners withdrawing their offer and substituting a second one a alstill higher freight rate with the ultimatum that unless the contract was signed within forty-eight hours the rate would be further advanced (1). Therefore they feared that if the Shipping Board was accorded such unfair treatment it might dicline to offer any more bids and withdraw entirely from the Egyptian trade. In this even the shippers would again be at the mercy of the Liverpool Liners. They reminded the committee that the reasonably low offer received from the Liners was due solely to the fact that the Shipping Board had entered into competition with them.

As a result, the committee refused to meet the Liners' demand for the entire business. The majority preferred an agreement between the Shipping Board and the Conference Liners on the basis of leaving the American trade to Shipping Board vessels. Such an agreement was preferred even at a higher freight rate than the Shipping Board's bid, as in the final analysis the freight was paid by the foreign importer and as long as it was acceptable to him and as long as it was the same for all, it was not a serious matter to the exporter. That was precisely what the Shipping Board was after. But the Liners refused to give in, and events proved that the last word still belonged to them.

Immediately after the committee's refusal to grant them the entire business, the Liners arranged for individual contracts with the shippers. Shippers were asked to sign Liners' contracts for both the United States and the United Kingdom, it being well understood that any shipper forwarding cotton to America on Shipping Board's vessels, his shipments to England would be boycotted(2). With that threat hanging over their necks, many shippers were forced to sign the Liners' contracts.

---

(1) The files for 1919 could not be found at the Archives of the Association, but this incident was recorded in the minutes of the committee discussion of June 2, 1921, by one of the members. He was not contradicted by even the British members of the committee, and when one remembers that the freight rate for that year was 90 shillings for the United Kingdom, the highest in the history of the A.G.P.A., it seems that the story is most likely true.

(2) This contract and the threat that accompanied it were revealed later in the year through the newspapers, when the matter became known to the public.

representative of Messrs. Peel and Company(1). He threatened to withdraw from the Association "rather than ship cotton to the United States in American vessels" (2).

As the committee of the Association was acting merely as a mediater between the cotton shippers and the shipping companies, its decision must be unanimous in order to carry weight with all the smaller shippers who were not represented on the committee. The reason for this is apparent, when it is considered that cotton prices must be quoted c. i. f. and that as far as possible uncertainly and competition must be avoided by all cotton exporters. Therefore they all must be granted the same freight rate, insurance rate, and banking rates. If, for instance, one important shipper refused to abide by the decision of the majority, hemight secure a lower freight rate from an independent ship and thus easily underbid his competitors who would be bound by a shipping contract.

The Conference Liners Offered a New Bid

In compliance with the wishes of the spinners in Liverpool and Manchester and with the intention of securing both contracts, the Conference Liners offered a new bid of 40 shillings to the United States and 30 shillings to the United Kingdom. To induce the committee to accept their bid, they inserted a clause reducing the current rate of 90 shillings to the United States and 60 shillings to the United Kingdom to the new rate (3). Although the president of the committee suggested acceptance of the Liners' bid, many members refused to agree to it, pointing out that during the bid for the 1919—1920 contract the Liners, then being without competition or opposition, had suggested a contract at what the shippers considered a very high rate. The Association had wired the spinners in Great Britain seeking their aid in

(1) Messrs. Peel and Company was and still is a British cotton firm with an office in Alexandria. The representative opposed the decision on the ground that the Liners would boycott all cotton shipments to the United Kingdom if not given the United States contract. He pointed out that the major part of the Egyptian cotton went to the United Kingdom, and that the Liners had always given the exporters prompt and accurate service. To favour American over British lines, he declared, was to favor a minor to a major interest. Records of the A.G.P.A, 1921.

(2) Minutes of the committee meeting, May 16, 1921, in the files of the A.G.P.A.

(3) Files of the A.G.P.A., 1921.

For forty-three years the A.G.P.A. regulated and supervised the export trade of the country, where the bulk of Egypt's agricultural produce was handled. In 1928 the government nationalized the Association, and took possession of all its funds.

The "Committe of the Cotton Section" was composed of sixteen cotton exporting firms, which were the largest cotton dealers in the country. To this Committee belonged the right of according contracts for carrying the crop. While they possessed no real authority to bind the other members of the Association, there were no other firms strong enough to oppose their decision if it was unanimous. Therefore, to all intents and purposes their dicision bound all cotton exporters in Egypt.

With regard to the 1921-1922 carrying trade, the cotton committee decided to call upon the Conference Liners and request them to present a form similar to that used by the Shipping Board. Further more, the committee decided to consult the master spinners of Manchester and Liverpool as to the freight rate, which would be acceptable to them. The committee realized the need of such consultation, because the spinners actually paid the freight. The cotton spinners of Liverpool and Manchester replied by separate telegrams, the former suggesting a freight rate of thirty shillings per ton to either city as a fair rate, whereas the Manchester spinners thought the rate should be twenty-five shillings but that they were willing to have the Association sign a contract not to exceed thirty shillings (1). It should be noted that the american bid to the United Kingdom was twenty-five shillings, and therefore must have been a very satisfactory bid so far as United Kingdom spinners were concerned. The Liners' bid was forty shillings, and therefore unsatisfactory to the British spinners.

As the American bid was lower, it was proposed at the meeting that the American contract be given to the United States Shipping Board, and that decision with regard to the United Kingdom contract be postponed to enable the Liverpool Liners to reduce their bid. This proposal was agreed to by all the members of the committee except the

(1) Copies of both telegrams are in the files of the A.G.P.A.

from Alexandria in 1921 would have made a considerable difference in the position of the American merchant marine and American trade in the Mediterranean.

The carrying of Egyptian cotton in American bottons from Alexandria to the United States would not only have yieldfield a handsome revenue to the American shipping lines engaged in the trade, but it would also have reduced the cost of Egyptian cotton to American purchasers. More important still, it would have guaranteed the American ships a continuous freight service to the Eastern Mediterranean, and thus would have enabled the Shipping companies to reduce their eastward freight rates. This would have placed American exporters in a very strong position for retaining and extending their trade possibilities in the entire region. "It is no exaggeration", wrote the American consul in Alexandria, "to state that American's commercial position in this part of the world hinges upon our success in securing the carrying trade of the Egyptian cotton (1).

The Efforts of the Conference Liners to Maintain their Monopoly

It has already been noted that the final word in according contracts for the carrying trade to the shipping companies belonged to the Alexandria General Produce Association or, more accurately, to the "Cotton Committee" of that Association. A short note on the composition and the authority of the A.G.P.A. might prove useful in order to understand the real power that it possessed. The A.G.P.A. was established May 23, 1885, with the object of:

1. Regulating all transactions in cotton futures.
2. Adopting types of cotton for deliveries against futures.
3. Establishing simple and uniform conditions for spot transactions.
4. Supervising and regulating all matters pertaining to the cotton trade in general.
5. Regulating the trade of all the other export commodities of the country, such as cotton seed and cereals (2).

---

(1) U.S. Archives. A letter from Mr. Maynard to the State Department, May 24, 1921.

(2) Egyptian Cotton Year Book, 1931-1932 and 1932-1933. Hafez, N.A, *The Alexandria Cotton Market* (Caire, 1946) pp. 52-55.

confronted the Shipping Board with regard to the carrying trade of Egypt's cotton. The real difficulty, in addition to the absence of American insurance and American banking facilties in Alexandria, was the serious reduction in the amount of cotton exported to the United States during the 1920-1921 season.

The decline of American imports of Egyptian cotton in 1921 was due mainly to the world trade depression. From September 1, 1919, to March 31, 1920, exports of cotton from Egypt amounted to a total of 656,000 bales, of which 236,000 bales were shipped to the United States and 312,000 bales to the United Kingdom. During the cotton season 1920-1921, from September 1 to March 31, a total of only 291,000 bales were exported from Egypt, of which only 38,000 bales went to the United States and 146,000 bales to the United Kingdom. This was a very serious reduction, and it inflicted heavy losses on the shipping companies belonging to the Conference Lines. The following table shows monthly exports of Egyptian cotton from September 1, 1920, to March 31, 1921:

TABLE 2

Month	Bales	Pounds
September	11,073	8,352,327
October	32,240	24,423,102
November	49,502	37,520,802
December	59,955	43,080,147
January	43,655	33,040,755
February	32,690	24,723,755
March	61,721	46,755,423
Total	290.836	217,896,921 (1)

From September, 1919, to the end of March, 1920, the total freight paid on cotton carried from Alexandria to the United States amounted to approximately $ 3,000,000. But the serious decline in American purchases during the following season reduced the amount to approximately $ 4,00,000. In view of the fact, however, that nearly all the American vessels in serivce between New York and the Eastern Mediterranean made their return voyage without any appreciable cargo, the acquisition of cotton shipments

(1) Egyptian Government Customs Administration. Monthly summary of the Foreign Trade of Egypt.

Liners of the Board's sincerity in competing for the entire trade. If the Shipping Board was successful is securing the first contract, and failed in regard to the others, the Board's purpose would have been achieved. On the other hand, if the Board was accorded contracts for both the United States and the United Kingdom, an agreement could be reached with the Conference Liners according them the carrying trade to England.

As has been said before, the cotton carrying trade in Egypt was too great a business for American ships to handle alone. In regard to shipping requirements, there should be one vessel sailing for the United States every fifteen days from September 15 to March 1 and thereafter one vessel each month. This would mean twelve sailings from September 15 to March 1. As this arrangement would necessitate a vessel lying on berth for two weeks, it might involve some losses if the quantity of cotton leaving for the United States was not normal or regular. It might also compel American vessels to come to Alexandria especially for cotton and then oblige to them to depart with only fractional cargoes. These points were clear and obvious enough to the Shipping Board agent in Alexandria, who wrote that "it is true that a certain risk and even sacrifice might be advisable in order to gain a foothold in this extremely valuable trade" (1).

The necessity of keeping a ship on berth all the time during the cotton season is closely related to the peculiarity of the Egyptian cotton trade. The Alexandria exporter usually demands a bill of lading as soon as his cotton is ready for export, so that he may negotiate his papers through a bank in Alexandria, thus relieving him of all further financial resposibilities and burdens. Mr. Maynard, the American consul at Alexandria, suggested that "to overcome this handicap (of keeping a ship on berth all the time), arrangements could be made to rent a suitable warehouse in the customs area of Alexandria... in which cotton destined for export to the United States could be stored pending the arrival of the transporting vessel" (2). He went on to say that "if bills of lading were issued by the steamship company upon cotton placed in such a warehouse it would obviate the necessity of keeping a vessel always on the berth". This was not, however, the only difficulty that

(1) U. S. Archives. From a letter sent by Messers. Livermoore and Company to the Shipping Board May 3, 1921.

(2) U.S. Archives, Report No. 600. 4117/76, June 2, 1921.

rates which would further increase their difficulty in securing buyers for their crop. With high ruling prices and a strong demand abroad, the amount of freight paid was of little consequence. For example, an average bale of cotton weighs 738 pounds. In 1919 cotton approached $ 2 a pound, which would make the value of a bale of cotton $ 1,476. The freight rate to the United States was 51 shillings per bale. At the rate of exchange prevailing, then, the freight rate equalled $ 12.24 per bale or less than one per cent of the price (1). During the 1920-1921 season, cotton prices declined to 18 cents per pound, which would make the value of a bale worth roughly $ 133. The prevailing freight rate of 45 shillings per bale or about $ 10.80 constituted eight per cent of the value. Naturally a difference in the freight rate from one per cent to eight per cent would seriously affect the sales possibilities.

As a result of the failure of the negotiations between the Shipping Board and the Conference Liners the year before, the former authorised the American consul in Alexandria on May 9, 1921, to sign any contract to compete with the Liners (2). Immediately on receiving authorization, Mr. Maynard gave the shippers the generous offer of 40 shillings per measurement ton to the United States with 25 shillings to the United Kingdom for the 1921-1922 cotton season. The Liners' bid was 60 shillings and 40 shillings respectively.

The United States Shippings Board offered the Alexandria cotton exporters three contracts: the first to carry cotton to the United States only, the second to carry cotton to the United Kingdom only, and the third a combined contract for all Egyptian Shipments to the United States and to the United Kingdom (3).

It is obvious that the Shipping Board was still hoping to get the Liners to enter into an agreement rather than to start a rate war. The Board was only interested in carrying cotton destined for the United States. The other two contracts ware offered to serve a double purpose: first, to assure the exporters in Alexandria that in case they were boycotted by the Liners, American ships would be ready to transmit their cotton to the United Kingdom; second, to convince the Conference

(1) The rate of exchange was L1 = $ 4.8665.

(2) U.S. Archives. Telegram from the Shipping Board to the American consul in Alexandria dated May 9, 1921.

(3) The three bids are to be found in the files of the Alexandria General Produce Association.

time of signing the 1920-1921 contract, freight rates were still ruling high. Had it not been for the possibility of American ships securing a share of the Egyptian cotton shipments, it was reasonably certain that there would have been absolutely no reduction in the freight rate during the 1920-1921 shipping season. The freight rate was only slightly reduced, being 90 shillings per measurement ton.

In view of generally reduced freight rates, the rate would necessarily be much lower during the 1921-1922 season than in the previous year. At the beginning of the 1921-1922 season there had been comparatively little interest either on the part of the Conference Liners or the Egyptian cotton Shippers with regard to the new cotton shipping contract. This was due to the fact that the conditions of the previous year's contract, which required boats to remain on their berths for stated periods, inflicted considerable losses to the Conference Liners. The general depression of 1921 resulted in a heavy and unexpected decline in cotton shipments from Egypt. Vessels which would have normally carried full cargoes were compelled to lie on the berth throughout the entire required period and then depart with only fractional cargoes. For this reason the Conference Lines were not in a hurry to enter into a binding agreement for the 1921-1922 cotton season.

Another reason for the Liners' delay in presenting their contract was undoubtedly the continued reports to the effect that long staple cotton would be heavily taxes when imported by the United States. As practically all Egyptian cotton, and certainly all of the Sakellaridis variety, would come under this category, it would result in very small cotton shipments from Egypt to the United States [1]. British mills had a double advantage over American mills both in the low freight rate and in the absence of import duty. Further-more, as the available supply of Meade cotton, which had begun to be grown extensively in the United States, was increasing, Egyptian cotton shipments to the United States began to decline. With this decline the opportunity for the American merchant marine to participate in the cotton carrying trade between Egypt and the United States was weakened.

On the other hand, the cotton shippers were in no hurry to bind themselves to the Conference Liners for another year at high freight

(1) ISSA, M.K., *op. cit.*, chapter III.

could guarantee a shipment of 50,000 bales during the 1920-1921 season if they were assured of an outlet in the United States (1).

The plan proved to be a complete failure. The freight rate suggested by the company was fifteen shillings less than that offered by the Liners. The United States Shipping Board refused to accept it, claiming that its agent in Alexandria had no authority to make such an offer (2). Furthermore, the problem of insuring the floating cargoes remained unsolved, as the British insurance firms refused to insure cotton cargoes carried on American ships.

The whole scheme had been devised as a last resort to obtain cotton shipments from Egypt for American ships during the 1920-1921 season. Yet the only cotton shipments to the United States on American vessels were 200 bales carried by the *Independent Bridge* in March, 1921. This was possible only because the importer in Boston purchased his cotton f.o.b. Alexandria, and thus was able to designate the ship for transporting it (3). Aside from this one shipment American vessels were unsuccessful in breaking through the Liners' monopoly (4).

Third Phase. The 1920-1921 cotton season differed greatly from the previous season. It the time of signing the cotton shipping contract in April 1920, one of the most successful cotton seasons in Egypt was drawing to a close. It was mostly the very strong demand for long staple Egyptian cotton in both the United Kingdom and the United States—particularly the latter—that resulted in unusually heavy foreign shipments. In addition to huge shipments, the prevailing freight rate under the 1919-1920 contract was the highest in the history of the cotton trade, being 102 shillings per measurement on, which was equivalent to 51 shillings per bale from Alexandria to the United States. At the

---

(1) A letter from Messers. Pivisviki and Company to the American consul in Alexandria. U.S. Archives. Their cotton shipments to the U.S. in 1919-20 amounted to 3,000 bales worth approximately $ 3,000,000. Files of the Alexandria General Produce Association.

(2) U.S. Archives. A letter from the Shipping Board to the Department of State Sept. 23, 1920.

(3) U.S. Archives. Report May 4, 1921.

(4) Some attempts had been made by ships belonging to the United States to secure cotton cargoes from Alexandria by offering freight rates as low as 45 shillings. Alexandria shippers, however, were unable to accept this 50% reduction, as they were bound to Conference Liners by contract to the exclusion of all American ships. Files of the Alexandria Gen'l Produce Association 1921.

United States [1]. Their project consisted of purchasing a cotton press in the interior and moving it to Alexandria. The reason and necessity for securing a press and erecting it in Alexandria was that the only two pressing companies operating in Alexandria were controlled by the leading shippers who were bound by their contract with the Liners [2]. They needed a press in Alexandria in order to conform to the requirements of the trade in regard to mixing the necessary staples to produce the grades according to their samples.

Another factor in the plan was the offer made by the agents of the Shipping Board vessels in Alexandria [3]. They suggested a freigt rate to the United States which would enable the company to compete with other exporters but still sufficiently high to yield a good profit to the Shipping Board. As the new concern would not be interested in marketing cotton in United Kingdom, it would be completely independent of the Liners, and it would not be necessary for the Shipping Board to operate ships between Alexandria and the United Kingdom.

A third factor in the plan was the American Foreign Trade Corporation of New York, whose representative was sent to Alexandria and was just becoming established there. The Corporation hoped to play a big part in marketing Egyptian cotton in the United States.

This plan, if carried out, would have offered the following advantages to the suggested company. It would have been able to market cotton in the United States below the price of any other Alexandria competitors, owing to the reduced freight rate accorded by the Shipping Board vessels. Other shippers in Alexandria would not be able to benefit from the reduced rate on account of having signed the contract with the Liners. In the meantime, American ships would be assured of a return cargo to the United States. The exponents of the plan claimed that they

---

(1) The plan of the project was offered to the American consul at Alexandria by a certain Mr. Visviki, the propriator of a small cotton exporting firm, in partnership with and with the financial backing of Mr. Anagnostopoulo, the principal insurance man in Alexandria at the time, and Mr. L. Ballis of the firm of E.R. Ballis and Bros., Inc., of New York, which had a branch in Alexandria. U.S. Archives. Report No. 600.4117/71.

(2) The larger company was controlled almost exclusively by the two principal British Shippers, Peel and Company, and the other by a Greek shipper.

(3) Messors. Oliver and Company, as agents of Messors. Liver-moore and Company of New York, the operators of the Shipping Board vessels.

cargoes afloat at one time. While it was true that this insurance besiness could have yielded tremendous profits to the American companies, it was doubtful if there was any organization strong enough to handle the business in addition to its usual risks. There had been no assurance from the Shipping Board that this insurance could be written in the United States (1).

Neither negotiation with the Liners nor bidding against them secured any part of the carrying trade for American ships. It was obvious that the Liverpool Liners were determined to keep all the business for themselves. Although the monopoly of the Liners was asserted once more, it was obvious that their success was only temporary, as they were dealing with a concern that was by far much stronger than any other company that dared to challenge their ability to controle the trade.

Second Phase: During the cotton season of 1920-1921, the American ships lost all hope of getting an appreciable number of return cargoes from Alexandria; the cotton contracts had all been signed in favor of the Liverpool Liners. In spite of this, however, the American importers of Egyptian cotton secured a considerable gain. The freight rate was reduced from 102 shillings to 90 shillings in the new contract. Cotton in Alexandria was sold on a c.i.f. basis, and the freight was included in the price. Up to a certain point the importer and the consumer paid the freight. If the price of cotton rose to a point peyond the power or willingness of the purchaser to buy, the freight would become payable by the grower. In either event the Alexandria shipper did not pay that freight and had no particular direct interest in the reduction of freight rates provided all shippers were required to pay the same freight, Should one large shipper or a group of small shippers pay less freight than their competitiors, they would have a selling advantage in proportion to the decrease in the freight charged.

With this in view, some cotton shippers in Alexandria offered to organize a large company for the export of cotton exclusively to the

---

(1) The American consul in Alexandria informed the Shipping Board that it was imperative for American insurance companies to arrange for floating polities for all Egyptian cotton shipments at a fixed rate for the entire season. This advice was ignored. U.S. Archives, report dated April 20, 1920.

States and a competitive rate to the United Kingdom. The only official reason for the refusal of the American bid was that the members doubted the authority of the local Agent of the shipping Board to bind the latter to a shipping agreement.

Other reasons for the failure of the shipping Board to participate in this carrying trade were: (1) the local agents of the Liverpool Liners in Alexandria threatened to prevent the unloading of American ships in Manchester and Liverpool, (2) The Liners' propaganda among the shippers reffered to the frequent American newspaper accounts of the desire of the shipping Board to dispose of its vessels. The Cotton shippers were quietly and indirectly warned that "to desert the Liners this year would leave them in an extremely embarrassing position next year" (1). The shippers were warned that the policy of the United States government might change entirely, and they would be at the mercy of the Liverpool Liners and would pay dearly for deserting them in favor of shipping Board vessels. Further, the question of incurance was primently brought to the fore. It was emphasized that inspite of the excellent marine insurance facilities in London, re-insurance on Egyptian cotton was a glut on the London insurance market. As for the Unites States, there were no insurance companies capable of handling this great volume of business. Also, no American re-insurance corresponding to Lyods was organized. This latter, contention probably did more to influence the Egyptians in favour of the Liverpool Liners than any other single consideration (2).

The value of cotton exports from Alexandria to all countries during the 1919—1920 season was about $ 500,000,000. A little less than half of this went to the United States. Based on the value of cotton at the time the agreement was signed, 1,000 bales were worth approximately $ 1,000,000. As the capacity of the vessels used for carrying cotton at the time averaged 16,000 bales, the insurance on one cargo alone would be $ 16,000,000. Had the United States Shipping Board secured the contract for the United Kingdom as well, the American insurance companies would have been required to cover a maximum of eight to ten

(1) A letter from the Liners' agent at Alexandria to the Secretary of the Produce Association March 23, 1920.

(2) The Minutes of the meeting of the General Produce Association showed that an overwhelming majority of the members were in great doubt of the capability of the American insurance companies to handle the Egyptian cotton crop.

American vessels to carry all the cotton destined for the United States [1]. Therefore the Shipping Board authorized its agent in Alexandria to open negotiations with the Liners " to secure participation for American vessels in the cotton trade " [2]. The Shipping Board extended all the authority and facilities needed to assist its agent in his task. The Board held the opinion that a conference between its agent and representatives of the Liners would " secure suitable participation for the United States vessels without necessity of offering competitive service to Great Britain [3].

Ordinarily, shipping contracts for carrying cotton were signed in June and became operative in August for a period of one year. The pressure of so many American ships in the harbor at Alexandria and the rumours that efforts were being made to arrange for cotton shipments to the United States in shipping Board vessels, induced the Liners to advance the date for signing the contracts. They arranged a meeting of the cotton shippers early in March through the Alexandria General Produce Association, with a view to closing the contracts immediatelly.

Finally, at the instigation of the American consul, the Shipping Board decided to bid for the carrying business [4]. On March 29, 1920, the local representative of the shipping Board in Alexandria received a telegram from the Board informing him that " the Shipping Board was prepared to establish a line between Alexandria and Liverpool and Manchester if necessary " [5]. Furthermore, the agent was authorized to negotiate for the entire 1920-1921 cotton season for both the United States and the United Kingdom.

On April 7, 1920 the Committee of the Alexandria General Produxe Association met to open tenders. The Liners' bid was accepted in spite of the fact that the consul offered a bid of one shilling less to the United

---

(1) U.S. Archives. A letter from the U.S. Shipping Board to authorise a certain Mr. Livermore Dearborn in Alexandria as their agent in that city, March 19, 1920.

(2) *Ibid.*

(3) *Ibid.*

(4) Mr. Maynard was successful in postponing the opening of tenders for fourteen days, but the shipping Board still refused to offer any compatitive rates, believing that its agent would eventually come to an agreement with the Liners. See Report No. 600.4117/48, April 21, 1920, from the American Consul at Alexandria, U.S. Archives. Later, on March 29, the Shipping Board authorized its agent to bid for the contracts.

(5) U.S. Archives, Document No. 600.4117/48.

was whether the Shipping Board would be willing, or more important still, be able to undertake the project.

According to the Liners' contract, the shippers were guaranted one vessel each week for Liverpool and another one for Manchester as well as one each two weeks for the United States. During the cotton season from September to March, the shippers were further guaranteed a ship for the United States on berth at all times.

In order to bid successfully for the carrying of cotton, the United States Shipping Board had to offer rates for both the United Kingdom and the United States. It was necessary that service for the United Kingdom be provided; otherwise the shippers would not be able to afford a break with the Liverpool Liners. It should be remembered that the bulk of Egyptian cotton still went to the United Kingdom, and the Liverpool Liners offered contracts covering the carrying trade for both the United States and the United Kingdom. The contract was to be accepted or rejected as a whole. If the Shipping Board offered service for the United States only, the shippers would prefer the Liverpool Liners' Contract, even if it was higher, to losing the more prosperous trade with Great Britain. The question of reight was of very minor importance to the Egyptian shipper. He sold his cotton c.i.f. and the freight was therefore included in the purchase price and paid by the importer. As freight rates were equal to all exporters, it was not a competitive factor in selling cotton.

In addition, assurances would have to be given to the shippers that if contracts were secured the Shiping Board would be prepared to bid against the Liners for subsequent years. Otherwise, if the Liners were left without this business in one year, they would retaliate against the cotton shippers in the following years and more than make up their losses by charging higher rates. The carrying business was so great that private concerns dared not oppose the Liners, and only the vessels of the United States government would be in a position to compete successfully with the Liners.

Failure of the Project:

The Shipping Board, however, did not look favorably on the plan, mostly because it involved a rate war with the Liners and because the Board believed it could reach an agreement with them, allowing

in Egyptian cotton for the reason that it has been impossible to procure the Egyptian product except through British cotton houses" (1).

Some American shipping companies tried to induce American importers of Egyptian cotton to purchase their cotton f. o. b. Alexandria. In this case they would be at liberty to designate the ship which were to carry the cergo. At that time, however, this was not feasible for many reasons. First, if the plan was carried out it would mean tremendous financial burdens on American importers solely to meet the wish of a shipping company to carry the cargo. Furthermore, there were very few American cotton importers who were financially able to finance there own shipments, Most important of all was the contract between Cotton exporters in Alexandria and the Liverpool Liners. This contract stipulated that no cotton exporters would sell their crop on an f. o. b. basis unless they were guaranteed in advance that it would be shipped on vessels belonging to the Liners group, Therefore this plan was dropped.

The Shipping Board Bids for the Contract:

It was realized that the only way to secure a part of the cotton carrying business in Egypt was to offer competing rates to the shippers. This plan was suggested first by Mr. Maynard, American consul at Alexandria (2). The consul suggested that the American Shipping Board should "underbid the Liners by a few shillings and meet any possible counterbid by further reduction" (3). In other words, he proposed a rate war with the Liners.

At first sight this project seemed quite feasible. There were some cotton shippers in Alexandria who were anxious to break with the Liners, but were waiting until definitely assured that all their transportation requirements would be met. While they might not have had confidence in a private line, they were confident that the United States Shipping Board would be able to meet all of its obligations. But the question

---

(1) The investigating Committee received many letters, most of them pointing to the same trouble, *i.e.* the monopoly exercised by the British ships. Some of them, however, assured the Committee that they had no complaints against British ships, but nevertheless they expressed the desire to carry their cotton on American ships. U.S. Archives: a letter from Rogers and Webb, ship brokers and steam ship agents, Boston, Feb. 18, 1920.

(2) U.S. Archives. Report of Consul Maynard, March 23, 1920.

(3) *Ibid.*

the return voyage. They were completely unable to secure any cotton shipments to the United States, this inspite of the fact that Americans had made large purchases of that commodity during 1919 and 1920. "The American vessels", wrote the American consul at Alexandria, "now coming here from New York are returning empty, and if we are unable to get the cotton shipments it certainly will not pay to continue such a one-sided service" (1).

Thus the wonderful growth of American import and export business with Egypt, which had developed since the war, largely made possible by direct steamship communication, was suddenly confronted with an obstacle that threatened to revert the trade to pre-war conditions. In those days competition for United States wares in the Egyptian market was almost impossible, as American goods were shipped to England or Germany and transferred there for shipment to Egypt, and took three months to reach their destination (2).

The exceptional opportunity offered to the United States during the war to develop her exports to Egypt was in imminent danger. Already, in 1919, taking a chance on the increase in the trade relationship between the two countries, three American firms opened offices in Alexandria. The future of these firms, as well as of many others in the making, was felt to be secure only as long as a direct steamship route with the United States could be regularly maintained.

On the other end of the trade line, similar fears were expressed by Egyptian cotton importers in Boston and New York. At the time Egyptian cotton was a necessity for such industries as tire, thread, and hosiery manufacturers, and there was a tire boom in the United States. Manufacturers of these commodities demanded a sure and steady flow of long staple cotton from Egypt. Investigations made by the Department of Commerce among receivers of Egyptian cotton in 1920 revealed great grievances shared by the majority of them (3). A certain Mr. Herman, for instance, declared that he had "practically suspended all his operation

---

(1) U. S. Archives. Report of the American Consul at Alexandria, March 23, 1920.

(2) See Issa, M.K., *op. cit.*, Ch. I.

(3) This investigation was made by the Department of Commerce among receivers of Egyptian cotton on behalf of the U.S. Shipping Board Emergency Fleet Corporation. The Shipping Board was trying to break up the British monopoly on the carrying of Egyptian cotton. The report of the investigation is dated Jan. 5, 1920 U.S. Archives

Freight rates were based on measurement tons of 40 cubic feet, and each bale of cotton measured approximately 20 cubic feet. It was estimated that one bale of cotton would stow in 24 cubic feet, but a safer average would be 27 cubic feet when estimating the capacity of a ship (1).

Efforts of the United States Government to Break the British Monopoly

First Phase: The preceding facts indicate that: (1) there was usually one contract for both the United States and Great Britain, (2) contracts were signed at the beginning of each cotton season, and remained effective throughout the entire year and (3) all shippers were bound by the contract not to dispatch their cotton on ships not belonging to the Liverpool Liners.

Because of these contracts, the United States Shipping Board vessels were unable to secure any cotton cargoes on their return trip from Egypt to the United States. It has already been seen that a tremendous volume of trade was carried on between the two countries during the war and the period shortly after the war. The United States supplied Egypt with many goods that were vital to the war effort during a period when similar supplies for Egypt could not be secured (2). Furthermore, instead of taking the usual indirect route *via* English and German ports, these goods came direct from American Atlantic ports, through the Mediterranean to Alexandria. This route was easily frequented by American Ships during the period 1914-1917. The entry of the United States in the war in 1917 imposed a temporary halt to the route, only to be resumed after the signing of the armistice in 1918. Consequently two new factors made their appearance in the carrying of Egyptian trade: the participation of a large American merchant marine, and the regular use of the direct route between the two countries.

The participation of American ships in the trade was, however, one sided. True, most of the import trade from America was carried in American ships, but these vessels could not find any cargo to take on

(1) These measurements were secured from the archives of the Alexandria Cotton Echange.

(2) Issa, M. K. "Trade between Egypt and the United States". Doctoral thesis, ch. I, p. 55. Minneapolis, Minn. U.S.A. 1953.

Alexandria and the Syrian coast and also to and from the United States during the cotton season. According to Loyd's register of 1919-1920 this line together with other affiliated lines, had a combined fleet of 117 cargo vessels. In addition to the above groups, the Moss Line, with a fleet of seven steamers, maintained a regular service between Liverpool and Alexandria. This line was controlled by the Royal Mail Steamship. Packet Company, which also had a large interest in the Pacific Sea Navigation Company, the Nelson Line, the Union Castle Mail Company, and the Glen and Shire Lines. Also within the group was the Cunard Line which operated vessels from Liverpool and London to all Mediterranean and Black Sea-ports.

The Nature of Shipping Contracts with the British Lines:

The contract for shipping cotton to the United States and Great Britain was made annually between the cotton shippers in Alexandria, represented by the Alexandria General Produce Association, and the British Shipping companies belonging to the trust known as the Liverpool Liners (1). After being signed by each shipper, the contract was filed in the Alexandria General Produce Association. Shippers were not supplied with individual copies of the cantract. According to the clauses of the contract, the shippers were to forward their goods exclusively on ships belonging to one of the concern composing the Liverpool Liners (2). For sixty years prior to 1920 the Alexandria Shippers had dealt with the Liners, and found no cause either for complaint or mistrust. They had full confidence in the ability and willingness of the Liners to comply with the terms of the agreement.

In view of the promise of the shippers not to use outside space, the Liners arranged to have sufficient tonnage available at all times during the cotton season to meet all requirements. The 1920 agreement provided for freight rates of 70 shillings per ton to the United Kingdom and 102 shillings to the Uited States, either direct or for trans-shipment at Liverpool. As a rule, before 1919, cotton was always transshipped at Liverpool but since then many cotton cargoes were being dispatched direct to the United States.

---

(1) For more details on the Alexandria General Produce Association, see p. 38 below.

(2) Clause No. 4 of the contract.

The British companies engaged in this carrying trade belonged to a group known as the Liverpool Liners. They were composed of the following steamships and affiliated steam-ship owners.

Ellerman Line,

Ellerman's Papayanni Line,

Ellerman Wilson,

Ellerman Bucknell,

Cunard Line Ltd.,

J. Moss and Co.,

Furness Whitty Groupe,

Prince Line Ltd. (1).

Until a few years before the war, cotton ahipments to the Uuited States were small and were considered by the Liners as a side issue. Although profitable in themselves, they were carried more with a view to preventing outside boats from entering the Egyptian cotton trade than an important undertaking in themselves.

The Conference Liners:

The Liverpool Liners comprised one of many groups forming the Conference Liners, which was one of the largest cartels in England. The group that held the contract for carrying Egyptian cotton to the United States was controlled by Sir John Ellerman. The above mentioned lines were under his control. His own lines served the Mediterranean and the Black sea Ports to and from the United Kingdom and the United States. In addition, Ellerman controlled the City of Hull Lines maintaining frequent services to all parts of British India, Burma, and the Persian Gulf, as well as a joint service with the Harrison and Clan Lines to East and South Africa and Mauritius. The position of these was further strengthened by Sir John Ellerman's control of almost all of the rice mills in Burma.

According to Loyd's register of 1919-1920 there were 137 steamers operated by this group. Also within the combine and next in importance as far as Egypt is concerned were the Furness Whitty and Prince Lines which maintained regular services from Manchester and London to

(1) Information on this subject was obtained from the Alexandria Cotton Exchange.

TABLE 1

COMPERATEVE SCALE OF EXPORTS OF EGYPTIAN COTTON TO THE UNITED KINGDOM AND TO THE U.S.A. (1)

Year	Quantity to the United Kingdom (Kantars)	Quantity to the United States (kantars)	Value U.K. (Dollars)	Value U.S. (Dollars)
1913	3,000,000	673,000	55,000,000	12,000,000
1914	2,000,000	928,000	38,000,000	14,000,000
1915	3,000,000	2,000,000	45,000,000	24,000,000
1916	3,000,000	1,000,000	78,000,000	34,000,000
1917	3,000,000	621,000	104,000,000	25,000,000
1918	4,000,000	561,000	134,000,000	21,000,000
1919	4,000,000	2,000,000	178,000,000	83,000,000
1920	2,000,000	1,000,000	155,000,000	131,000,000

following the same progression. In 1913 the ration was one kantar to 4½ to the United Kingdom; in 1920 it was about 3 to 4½. In some months of that year the shipments to the United States almost equalled and at times even exceeded those to the United Kingdom. In January about 64,000 bales were sent to the United States as compared with 59,000 bales to the United Kingdom. In February almost 45,000 bales went to the United States. against about 46,000 to the United Kingdom (2).

The British Monopoly of the Carrying Trade:

From the preceding facts, it is evident that until the war the United Kingdom had been the main factor in Egyptian cotton exports. Consequently cotton exporters in Alexandria had had their main interest centered on transporting cotton to the United Kingdom.

Before and during the war, the Alexandria exporters used to make an annual contract with Bristish shipping companies for the conveyance of their cotton at a fixed rate. The freight rate varied according to circumstances. It was 12 shillings per ton on shipments consigned to British ports and 18 shilling on cotton bound for American ports, During the war these rates jumped to 120 shillings and 180 shillings respectively.

(1) Ministry of Finance, Egypt, Annuaire Statistique.

(2) U.S. Archives. The figures are taken from a report dates March 23, 1921, from the American Consulate at Alexandria to the State Department.

The Americans were also unwilling and unprepared to interfere with the political setup in the Middle East due to the policy of isolation which they observed following the end of the War. In other words the political dominance of the United Kingdom in Egypt was as pleasing to the British as it was to the Americans.

As regard economic interests it was quite different. For one thing the Americans did not isolate themselves economically as they did politically. For another, the Americans developed new demands for some of the products of the Middle East, especially cotton and oil. Western Europe, notably the United Kingdom, had undisputed control over these products. Therefore a clach of interest began to develop, and intense competition between these countries replaced the Western European monopoly over the Middle Eastern market. This competition, however, did not last long, and it was soon replaced by a new understanding, whereby the United States was a accepted as an equal pastner (perhaps superior as in the case of oil) with the Western European countries, *i.e.*, the United Kingdom, France and the Netherlands. In other words, the western monopoly in the Middle Eastern market was widened to give place to the United States.

As mentioned before, we cannot discuss the subject fully. The oil, story has often been told, but that of cotton received very meager and scanty study. This paper then will be wholly devoted to cotton, mostly to its carrying trade.

Egyptian Cotton Shipments to the U.S. and U.K.:

Until World War I the bulk of cotton Shipments from Egypt was consigned to the United Kingdom, while those to the United States were relatively small. During and after the war this situation changed, as the following table shows.

After the signing of the armistice American purchases of Egyptian cotton increased greatly. as one may gather from the above table. The figures show that in the space of eight years the quantity of Egyptian Cotton shipped to the United States had almost doubled, rising from 673,000 kantars in 1913 to 1,000,000 kantars in 1920, this last figure representing about one fifth of the average crop. The value of these exports increased from a little over $ 12,000,000 in 1913 to $ 131,000,000 in 1920, or nearly elevenfold. The figures for England are far from

ANGLO-AMERICAN RIVALRY IN EGYPT BETWEEN THE TWO WORLD WARS

BY

Dr. M. K. ISSA

Lecturer of Political Science, School of Political Science, Faculty of Commerce

---

INTRODUCTION

It is only fair to warn the reader that this paper is not intended to be a comprehensive study covering all the aspects of the Anglo-American rivalry in Egypt. Such a work would require either a lengthy study, which is completely out of place here, or a very sketchy outline which will be of no particular value to those interested in research work.

The United Kingdom and the United State being two world powers are instinctly inclined to spread their influence throughout the world. Furthermore they both have certain economic, financial, cultural, political and military interests which they are eager to maintain and develop in other countries. Sometimes, as in the period under discussion, some of these interests coincide. For instance, the Uuited States was perfecily contented with the political dominance of the United Kingdom in Egypt. The United States reasoned, at the time, that the United Kingdom was strong enough to defend, not only Egypt, but the whole Middle Eastern area against outside agression. At the same time, the United Kingdom had such a strong military hold on the area that it could prevent any disorder within, and thus was able to maintain the peace which was necessary to create a healthy economic atmosphere. Nevertheless there are many writers and observes, who because of their insight and realistic attitude, challenged the British contention of stability and order. They were able to show successfully that the so-called British stability and order was in reality only superficial. It is not our concern to go into lengthy discussion on the subject, but the main point is that the United States was satisfied with the way the British were handling the situation in Egypt.

POLITICAL SCIENCE

<table><tr><td>Anglo-American Rivalry in Egypt Between the two World Wars</td><td>Dr. M. K. Issa</td></tr></table>

for the creation of conditions, which allow the realisation of better ways of life, higher standards of living and peaceful relations among nations. It led to the creation of keen and lively interest in the economic problems of underdeveloped countries. Though these sentiments were pushed to the forefront now and then, as one of the most benficial policies that would lead to world peace, I hesitate to say that nothing concerete has evolved.

The United State has shown a lively interest in war-devastated Europe. Marshall plan was devised to meet the miserable conditions in which Europe found itsself after the War. It was a measure spelling of good faith and good will for the unfortunate and represented a prototype policy of International Cooperation.

The Underdevelopped countries are in need of such a plan schemed on an International basis as a salvage for their threatening and pressing miserable economic conditions. Middle East Arab countries and Africa are in need to be united together into one whole economic region and kinitted with each other by one network of communications that would help in furthering international trade among them. But before we think of such a gigantic scheme, we have to work first to ensure the complete liberation of these countries from foriegn supemacy. The complete economic integration of such an area, would no doubt lead to better living conditions and would help in putting world trade on a healthier basis.

the wisdom of letting themselves ruled and exploited by foreign interests. The begin to clamour for their own political and economic independence. They act and they succeed. I just mention the recent models of liberation in India, Burma, Indonesia, Indo-China, China and Egypt, let alone Lebanon and Syria.

In these attempts for liberation, the economic problem looms large. Why should not they struggle for economic independence *i.e.* self-sufficiency as well. But this economic independence is a costly process. With the spread of anti-foreign feelings, international and foreign capital becomes shy. It shuns all centres of disturbance and tries to avoid risky enterprises where capital might be blocked and kept imprisoned without escape. This no doubt hampers in a way economic development, for the underdeveloped countries.

Anyhow, it is an established fact that industrialisation in backward countries was never initiated by foreign capital. National savings were usually resorted to speed that process. In Egypt, most of our industrial undertakings were financed locally. The same phenomenon could be observed to a very great extent in the case of Germany, Italy, U.S.A., Japan and Soviet Russia. Industrial capital, apart from that invested in public utilities does not seek investment abroad. The very nature of the circumstances that ruled in the past combatted against investing foreign capital in industry on a very large-scale.

But with this rise of nationalism, economic and political, and with this shyness on the part of private capital to contibute to economic development, international trade for the underdeveloped countries must take a new pattern. Less of counsumers' goods will be imported into underdeveloped countries and more of capital goods will be allowed to take their place. This means an austere economic policy for the underdeveloped countries and means beyound that, a rigid system of import licenses exchange control and other impediments to free international intercourse.

VIII

The Second world war was a greater calamity, to western civilisation if compared with the first world war. It awakened up human thinking to the imminent dangres that would lead to the crumbling of the whole edifice of mankind material and moral heritage. It aroused sentiments

favourable for the rise of industry and industrial and scientific technology. Wherever we find communitics bound tightly to certain ideologies and traditions which restriet the working of human mental faculties, a necessary conclusion would almost follow and that is: economic backwardness and all concomitant human qualities that spell retardation: dependence and reliance on the unknown, lack of the desire to better human conditions, a prevailing spirit of defeatism and despair which impedes any effort to change the material environment. These conditions have always been rampant wherever agriculture is the main living for the community. These retardative qualities were always reinforced by foreign rule and supremacy. It was always expedient for alien governments and rulers to conserve the traditional social, ideological and philosophical setting, because their interests lied in keeping the ruled communities in a state of submission and moral torpour any moral awakening would work against their material interests; therefore why bother?

VII

But another factor began to take shape. With the development of industry in the countries that joined at a later point of time, the race for supremeay in oversees markets, the world became rather narrow. Rivalry among the Giants led to war. This was, though destructive and ruinous for conqurors and Vanquished alike a tremendons shake-up for the Communities that were held economically and Politically in chains. The curse that fell on humanity with relentless cruelty shattered the whole economic and political fabric of the advanced industrial and colnniel countries, but was a blessing in disguise for those who were tormented by the foreign yoke and who lived their lives in darkness. As we all know war is an expensive process. It exhausts the resources of all that contribute in it; therefore it urges the Giants to ask for the help of their Colomies and Dependencies in the form of man-power and material rescuruces. Thus Giants are stripped out of all their material and moral grandeur Colomies and Dependencies are given therefore an exceptional opportunity, by dint of necessity to mobilise their own resources. New teachiques enter into their own lives. They are introduced into the secrets of organisation. The emergency calls on them to test their own worth. They begin to doubt

V

But if political independence is considered in my view, a potent factor that would help in establishing modern industrial practices, very important consequences following upon this political situation should no doubt be expeeted. These consequences appear in the economic independent policies that such countries which have come a bit late into the industrial arena, were compelled to adopt, in order to protect their weakling nascent industries from the ravages of sturdy and full-age industries of such a country as Britain.

Everywhere, in Germany, in the U. S. A., in France and in Japan, protection was considered one of the most important shields that would help in creating a suitable climate for growth and development of the rising industries. Alongside with protection, government policy was shaped so as to open for industry all possible means of development, through the propagation of technical education, fosteing of scientific research, the use of subsidies and bournties and so forth.

The great English Economist Alfred Marshall in his book on Industry and Trade wrote admiring the zeal and enterprising spirit of the German Government in taking every means in its power to help German industry to outpace in its growth and development, British industries. University and Research centres were all nuclea of activities which were directed to further industrial purposes and to open new horizons for the discovery of new industrial processes and Techniques.

Somebody in this seminar referred to the openion which might have gained currency in certain quarters that protection as a policy might spell ineffeciency. I do not deny that ineffeciency might result, but this cannot be considered a general rule. All depends on the effeciency itself of government administrative machinery. Wherever you would grant a boon, you should always expect a return. If this return is not forthceming panelties should always he exacted. In U.S.A. anti-trust laws have always been relied upon to guard against this possiblity, of ineffeciency on the part of industry.

VI

But alongside with protection guarantee and government support measures that should always be resorted to, to guarante thriving economic development the social and philosophical climate should always be

their goods. They basked in the sun of comparative prosperity, and they thought of no more.

2. The environmental conditions of these countries did not help them developing in industrial arts and techniques. Most of them did not possess sources of cheap fuel. But far more important, is that their Governments were not their own. They were colonies or fell under foreign influence, and as far as foriegn influence and colonial policy were concerned, preference was given first and foremost to the interests of industry at home. Fosetring of industrial projects in the development of colonies and dependencies was rightly considered out of place. On the contrary, any attempt on the part of colonies and dependencies to further their our interests was always met with opposition from the ruling industrial interests. These interests jealously guarded the markets of their dependencies and colonies against any independent economic policy. Colonial markets were censidered by them their own property, not to be left open to the forces of free cermpetition working either from within or from without. A system of economic and social exploitation in its worst phases beacame the rule of the day.

This Colonial policy based on monopolistic practices and supported by egoistic considerations led no doubt, to the retardation of industrial development in the now under-developed countries.

The only country in the East that could have an apportunity to raise the most modern Industrial structure, was Japan. Germany in Europe and the U.S.A. in America might be cited as classical examples of countries that were predominantly agricutural but could in the end turn their faces into industry. Anyhow one could always be careful in assessing the causes of backwardness. Wherever coal as the main fuel, was considered a basic element in the creation of mative power, countries which lacked huge reserves of cheap coal were condemned to follow agricultural pursuits.

Another country in the East that might have been favoured with everything that might have led her to a promising industrial future was China. But again, foreign political influences and internal dissensions blocked in her face all gateways that might have led her to modern industry.

This can be easily seen in the economic development of India, Egypt, The U.S.A., Russia and Latin America.

But with the extension of transportation systems, and with the rise of financial and banking institutions that undertook the financial side of the business of exports and imports, the wealth of the raw-materials producing countries grew space. There economics lost their self-sufficiency and independence. They became more and more dependent on the prosperity of their clienteles *i.e.* the firms that consumed their production. As these firms widened their spheres of action, to cover new lines, new processes and new products, the economic conditions of the raw materials exporting countries improved further. They could not only pay the foreign capital that was sunk in developing their economy together with accruing interest, but could always build credit balances that were absorbed either in furthering their productive processes or in importing a wide variety of new consuners' goods that added to the welfare of their peoples. Thus irrigation and drainage schemes were carried out on a larger seale than ever to extend their production to further and further limits. Urban centres within such countries began to develop at the quickest possible pace.

New centres of population, where all modern amenities of life were introduced, new censtructions and buildings, the spread of all that marks the march of civilisation, new patterus of consumption, new ways of life, all these and others more, were the symbol of the new turnings of events and marked the rising industrialism in those countries that took up on themselves, to work hard, in developing their arts and techniques and in mastering scientific methods and discoveries.

IV

On is tempted by the question: Why England and Western Europe were the very countries in which large scale industry thrived and why the raw-makrials producing countries remained mainly as they were, countries that cared only for primary production? The answer involves so many considerations:

1. Primary producing countries weie generally happy with the results achieved by them, an account of the extension of demand for

widened, by the introduction of more factory goods, luxurious imports that were the monopoly of the rich, fell in price and turned to be the enjoyment of lower strata in European Society.

A new era of progress dawned on the world, in which all people shared the fruits of technical advance but with varying fortunes and at widely different ranges of profit.

III

All these developments led to further important changes in the economy of industrial as well as raw materials producing countries. The lure of fabulous profits resulting from international exchange led rising industrial magnates who accumulated capital, to broaden the basis of their aperations in two directions. They threw all their might in introducing the railway as a new means of communication. A network of railways was created, not only in the main centers of the rising giant industries, but also overseas, wherein exist the great world marts of raw materials. Heavy investments were put into the newly created transport industry, and huge amounts of capital were lavishly spent on these projects. In that way, the integralty of the internal markets was secured, but far more important, the apening of new sources of supply of raw materials and of new outlets for manufactured products became an estabilished fact. All this, led again to more cheapening of goods for buyers, and a better price for sellers, owing to the extension of the sphere of demand.

However, the consequences of these developments were far-reaching. Foreign investments began to play a dominant rôle in the transcations that arose between industrial countries on one side and other countries on the other. These investments grew by leaps and bounds and were almost consecrated to the construction of railways systems, ports, docks and harbours, to facilitate the movement of goods, crops and persons. In short they took the form of public utilities. Side by side with the building of the new railway systems, money capital was alway provided through the establishment of banks and other financial organs to help the raw-material producing countries to carry on their work of production and export.

outcome of international business deals was always overwhelining, and could induce individuals, with daring spirits and bold and wild schemes to cast their plans for trade wide and far, so as to bind together the farthest corners of the globe into one big market, where high-grade and expensive exotic goods were brought within the reach of classes that held in their hands political and economic power; I mean by that, those classes that could afford to pay for the high costs of transport and for the risks undertaken in making long and adventurous sea and land trips, exposed always to the ransacks of pirates at sea and to the attacks of marauders at land.

II

But all this advance in widening international business was hardly comparable to the widespread progress that loomed large in the horizon, with the opening of the New World and with the perfection of sea-faring vessels. The Industrial Revolution left its mark in widening the spheres of internal markets and in extending the potentialities of foreign markets. Goods that were without the reach of middle and poor classes became so cheap, as to attract common demand. Nations that were favoured with the new heritage of adopting and applying the more effecient mechanical productive techniques sought after world-wid markets to procure from them the raw materials needed for their young rising industries; and to use them as outlets for their wares. Thus for the first time in history, international trade began to take a new shape; the exchange of goods manufactured by new techniques; against raw materials which could not be grown except in tropical climes. Again, the basis of this trade was widened by the forces that worked for the new changes. The bulk of goods that began to move was not restricted to high grade specialities and luxuries that were the monopolised consumption of the privileged, but extended to include goods of common use that were part of every-day consumption of the ordinary classes.

In that way, international trade, though benefited most, that party that enjoyed industrial skills in producing things cheaply; and benefited little that party that paid raw materials in exchange, became a democratising factor; bringing into the laps of everybody many goods needed by them at a fraction of their original cost. As the basis of Trade was

INTERNATIONAL TRADE AND ECONOMIC DEVELOPMENT (*)

BY

Prof. WAHIB MESIHA

Vice-Dean of the Faculty of Commerce

I

From days untold, at the dawn of written history, international trade played a dominaut rôle in shaping human destinies. Flourishing civilisations of Ancient Egypt and those of the neigbouring nations of the East depended a great deal on trade relations that were always a mark of national prosperity for all that had a share in it. The facts that are strewn all over ancient history about the seafaring adventures of the phoenecians; about Egypt being a granary of Imperial Rome; about the land trade routes that linked Egypt to the whole territory that lies west of Persia, give us an inkling of the sway of forces that compel different peoples, to come together in the ordinary course of Commercial intercourse.

But why should we search for records of ancient history to prove the impact of international trade on economic development and on civilisation in general? Historians of more modern eras have done their best to give us a picture of the flourishing civilisations of the European countries and City states in the Mediterranean basin, and in Northern Europe; and how their burning desire for a sea-route to the Indian and Eastern markets led them to achieve epock-making successes in the discovery of new lands, and in enlarging the scope of their trade adventures. The spur of high profits and gains that were almost the

(*) A paper read in a Seminar held by the American University, Cairo for the discussion of the problem of Economic Development.

ECONOMICS

International Trade and Economic Development — Professor Wahib Mesiha

REVIEW

OF

ECONOMICS, POLITICS

AND

BUSINESS STUDIES

Issued by Members of the Staff of the Faculty of Commerce
Cairo University, Giza

Correspondance should be addressed to the Secretary of the Board,
Faculty of Commerce, Cairo University, Giza



LTY OF COMMERCE

REVIEW

OF

ECONOMICS, POLITICS

AND

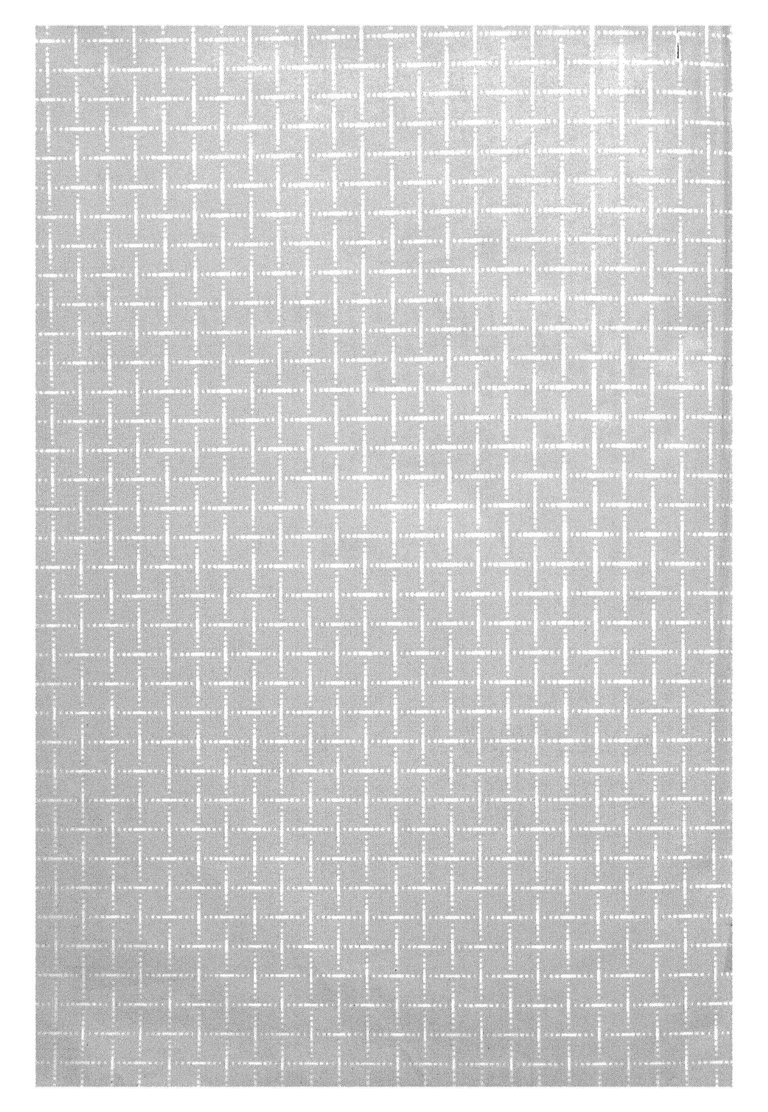
BUSINESS STUDIES

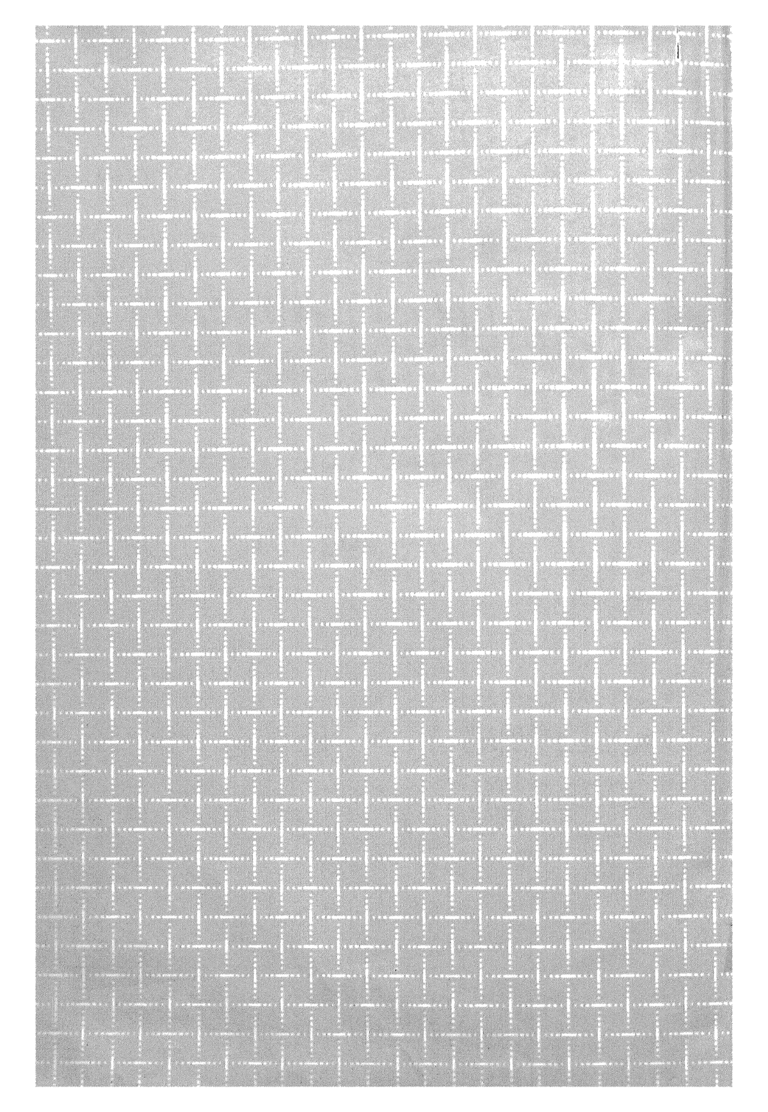
SECOND SEMESTER—1957

FIFTH YEAR

CONTENTS

CAIRO UNIVERSITY PRESS
1958






Bibliotheca Alexandrina
0531822